جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدخل إلى الاقتصاد

مطبوعة موجهة لطلبة الجذع المشترك

إعداد الأستاذ الدكتور مغاري عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2017 ـ 2018

تقديم

نصبو من خلال هذا الجزء الأول إلى التعريف بالاقتصاد كنشاط بشري وكعلم. ولتحقيق هذا الهدف نبدأ أولا بالتعريف بالمشكلة الاقتصادية. وفي خطوة ثانية نعمل على التعريف بعلم الاقتصاد من خلال تناول منهجه. في مرحلة ثالثة سنستعرض مختلف الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها البشرية ونحاول معرفة كيفية مواجهتها للمشكلة الاقتصادية. بعد هذا سنعمل على استعراض أهم الأحداث (الوقائع) الاقتصادية التي عرفتها البشرية، وسنركز خلال هذا الفصل على الأحداث البارزة في تاريخ الاقتصاد، وهو ما يدفنا إلى التركيز على النظام الاقتصادي الرأسمالي باعتباره النظام الذي شهد أهم الوقائع الاقتصادية. وننهي هذا الجزء بالتعرض في فصل مستقل إلى ملخص أهم الأفكار الاقتصادية التي عرفتها الشرية، مركزين بطبيعة الحال على الفترة التي بدأت بتكون وميلاد النظام الرأسمالي.

الفصل الأول:
التعريف بالنشاط الاقتصادي
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

تقديم

علم الاقتصاد، هو أحد العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بدراسة أحد جوانب النشاط الإنساني، والمتمثل في النشاط الاقتصادي. هذا الأخير هو في الواقع يتضمن عددا كبيرا من النشاطات التي تمارس باستمرار من طرف الأعوان الاقتصاديون، سواء كانوا شخصيات طبيعية أو معنوية، وهي نشاطات تأخذ أشكالا متعددة تدعى الوظائف الاقتصادية، يتم بموجبها إنتاج خيرات تأخذ شكل سلع وخدمات. ويتلقون مقابل الجهود التي يبدلونها عوائد (مكافآت) قد تأخذ شكل منتجات عينية و أو مداخيل نقدية (عملية توزيع) يستعمل جزء منها، خلال عمليات التبادل، لاقتناء سلع وخدمات توجه لإشباع حاجاتهم من مأكل وملبس ومسكن وترفيه، في حين يدخر الجزء غير المستهلك ليوجه لاحقا للاستثمار.

وخلال ممارسته للنشاط الاقتصادي يقيم الإنسان نوعين من العلاقات. فمن جهة نجد أن الإنسان سواء بمفرده أو في إطار الجماعة يقيم علاقة مع الطبيعة، باعتبارها الدعامة الأساسية لممارسة النشاط الاقتصادي. من جهة ثانية يتعاون الفرد مع بقية أفراد المجتمع لمواجهة الطبيعة والحصول منها على ما يضمن بقائه حيا.

المبحث الأول:
المشكلة الاقتصادية من منظور التيارات الفكرية الاقتصادية

واجهت البشرية وتواجه وستواجه مشكلة اقتصادية. هذا أمر لا خلاف فيه بين الأفراد، الجماعات،الشعوب، متعلمين وغير متعلمين. إلا أن الاختلاف يبرز عندما يتعلق الأمر بتحديد طبيعة هذه المشكلة وسبل مواجهتها والتخفيف من حدتها.

في هذا الصدد نجد اختلافا ما بين المذاهب الاقتصادية في تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية. ونميز في هذا الإطار ثلاث توجهات رئيسية. توجها، وهو الغالب والسائد، سواء من حيث التطبيق وكذا الفكر المدعم له، ويتمثل في التوجه الرأسمالي. توجه ثان تمثله الماركسية، وهو توجه وجد له في التاريخ تطبيقات ولو كانت محدودة في الزمان. كما وجد من ينظر له ويدافع عنه فكريا. أما التوجه الثالث فهو التوجه الذي يمثله الإسلام، والذي عرف بعض التطبيق في الواقع العملي، وهو توجه يستمد أساسه الفكرية من القرآن والسنة ومساهمات مفكري الإسلام.

ونظرا للمكانة التي يحتلها الفكر الرأسمالي والممارسات الرأسمالية على مستوى العالم فإن دراستنا ستنصب عليه بشكل أساساي في هذا الفصل وفي أغلب الفصول القادمة. إلا أن هذا التركيز لا يلغي ضرورة التعريف بموقف الماركسية والإسلام من المشكلة الإقتصادية، سواء من حيث طبيعتها أو من حيث كيفية مواجهتها.

المطلب الأول: المشكلة الاقتصادية من منظور الماركسية

ترى الماركسية أن المشكلة الاقتصادية ناتجة عن التناقض بين طرق الإنتاج وأشكال توزيع الناتج. فالرأسمالية تتميز بأن عملية الإنتاج تتم في إطار اجتماعي وتنتج بفعل اشتراك العديد من أطراف، وبشكل خاص اليد العاملة، إلا أن توزيع الناتج لا يأخذ بعين الاعتبار مساهمة الأطراف المختلفة، بل يتم لصالح طبقة الرأسماليين على حساب الطبقة العاملة. وينتج عن علاقات الإنتاج الرأسمالية اختلال توزيع الثروة، بحيث تصبح الطبقة العاملة فقيرة لا تحقق مبتغاها. وأكثر من هذا فإن طريقة الإنتاج والسعي المحموم لتحقيق المزيد من الأرباح في ظل التنافس القاتل يؤدي بالرأسمالية إلى الاستغلال المفرط والمدمر للثروة.

المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية من منظور الإسلام

يرى الإسلام أن المشكلة الاقتصادية لا ترتبط بوفرة الموارد، بل هي نتاج تصرفات بشرية سواء فيما بينهم أو فيما بينهم وبين خالقهم. فقد جاء في القرآن الكريم ما يلي: "الله الذي خلق السموات والأرض، وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره، وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين، وسخر لكم الليل ولنهار، وأتاكم من كل ما سألتموه، وأن تعدوا نعمة الله لا تحصوها، ‘ن الإنسان لظلوم كفار". سورة إبراهيم، الآيات من 33 إلى 35.

تبين الآيات الكريمة كرم الله وقدرته على توفير كل الخيرات بشكل لا يتخيل، إلا أن ظلم الإنسان لنفسه وكفرانه بالنعمة الإلهية وظلمه لغيره من البشر، هي الأسباب التي جعلت نعم الله تضيق وتؤدي إلى ظهور المشكلة الاقتصادية. فظلم

الإنسان لنفسه يتجسد في عدم السعي للفوز برضا الله وعدم استغلال كافة الثروات المتاحة له. أما ظلمه لغيره من بني البشر فيتجسد في سوء توزيع الثروة والاعتداء على أموال الآخرين وأكل أموالهم بالباطل.

هكذا نجد أن الإسلام كدين يختلف عن الرأسمالية بعدم الإيمان بوجود مشكلة اقتصادية مطلقة، بل الإسلام يقوم على فكرة رئيسية هي أن الكون هو من صنع الله، والله قادر على كل شيء، يكفي أن الإنسان ينصاع لأوامر الله ليرزقه من حيث لا يحتسب. وأوامر الله تحدد علاقات الإنسان بربه، وعلاقات الإنسان بنفسه ثم علاقة الإنسان بغيره من البشر. فإذا ما احترمت التعاليم الربانية فلا شك أن الإنسان لن يشقى على هذه الأرض. وبهذا نجد أن الإسلام كدين يتفق مع الماركسية في سبب واحد من أسباب المشكلة الاقتصادية وهو اختلال العلاقات بين الأفراد وما ينتج عنها من سوء توزيع الثروة وصراع. لكن الإسلام يذهب أبعد من ذلك ويضيف على هذا البعد بعدا آخرا يتمثل في عصيان وتمرد الإنسان عن التعاليم الربانية.

المبحث الثاني:
المشكلة الاقتصادية من منظور رأسمالي

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية

المشكلة الاقتصادية هي وضع اقتصادي، يعيشه الفرد والجماعة في زمان ومكان محددين. هذا الوضع يتمثل في تعدد الحاجات البشرية في ظل الندرة النسبية للموارد (الخيرات) التي تسمح بإشباعها.

وعموما يتم التعبير عن المشكلة الاقتصادية بمتراجحة من الشكل: الحاجات البشرية أكبر من الخيرات المتاحة.

المطلب الثاني: الحاجات البشرية كأحد مكونات المشكلة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف الحاجة البشرية والفرق بينها وبين الرغبة

الفقرة الأولى: تعريف الحاجة البشرية

الحاجات البشرية هي شعور بالنقص ووعي بالوسيلة الواجب توفيرها لتلبية تلك الحاجات وسعي لتحقيق تلك الوسيلة.[1] فالفرد الحي يحتاج، لضمان بقائه حيا، إلى أكل وشرب وارتداء الملابس، التداوي، الترفيه، التثقف... إلخ. إن حاجات الفرد ليسن واحدة في كل مكان وكل زمان، بل هي تتحدد بعوامل فيزيولوجية، جغرافية، ثقافية حضارية، عمرية واقتصادية. فالفرد الذي يعيش في منطقة ذات مناخ حار لا يحتاج إلى نفس اللباس الذي يحتاجه الفرد الذي يعيش في منطقة مناخها بارد.

الفقرة الثانية: تعريف الرغبة

الرغبة هي عبارة عن تمني وحب شخص الحصول على شيء قد لا يكون ضروري له. فالشخص الذي يمتلك سيارة تسمح له بالتنقل قد يرغب في الحصول على سيارة جديدة.

الفرع الثاني: تقسيم الحاجات حسب أبراهام ماسلو والانتقادات الموجهة لتقسيمه

يعتبر أبراهام ماسلو من بين المفكرين الذين اهتموا بتعريف الحاجة وبدورها المحفز. إلا أن نظرية ماسلو في الحاجات لم تسلم من الانتقاد.

الفقرة الأولى: أصناف الحاجات حسب أبراهام ماسلو

يرى أبراهام ماسلو[2] أن لكل إنسان حاجات تنتج عن حب تملك أو الرغبة في استهلاك بعض الخيرات التي تضمن بقائه حيا أو تعطيه متعة معينة. لقد أفلح ماسلو عندما اهتم بمسألة الرغبة ودورها في تحريك أفعال الفرد. فالرغبة حسب آرسطو هي "محرك الحياة".

تتميز الحاجات حسب أبراهام ماسلو بالتدرج. فالإنسان يبدأ بإشباع حاجاته الملحة (الحاجات الفيزيولوجية)، من مأكل ومشرب ومسكن. وبعد تلبية حاجاته هذه ينتقل لإشباع حاجات جديدة من درجة عالية. هذه الحاجات تولد حوافز تحركه وتدفع به للعمل، وعجز الفرد عن إشباع حاجاته تولد لديه مشاكل. ولقد عبر ماسلو عن هذه الأفكار من خلال هرم الحاجات (Pyramide des besoins) الذي يحمل اسمه.

عبر ماسلو عن أفكاره تلك من خلال هرم الحاجات (Pyramide des besoins)[3] الذي يحمل اسمه، والذي ورد في نظريته التي صاغها سنة 1954. تتميز الحاجات حسب ماسلو بالتدرج.

---

[1] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي. تاريخ علم الاقتصاد السياسي. الاقتصاد السياسي والرأسمالية. الدار الجامعية، بيروت، 1989. ص 15.

[2] أبراهام ماسلو (Abraham Maslow) عالم نفس أمريكي من عائلة روسية يهودية هاجرت أسرته إلى الولايات المتحدة سنة واحدة قبل ولادته. ولد ماسلو في 1 أفريل 1908 بنيويورك وتوفي في 8 جوان 1970 بكاليفورنيا (الولايات المتحدة الأمريكية). هو يعتبر أب المقاربة الإنسانية في علم الإدارة. ألف عدة مؤلفات، أهمها مؤلفين شهيرين هما Motivations and personality (1954), Toward a psychologieofBeing (1968)، ركز فيهما على دراسة محفزات الفرد على العمل.

[3] ناصر أحمد العديلي، السلوك الإنساني والتنظيمي في الإدارة، معهد الإدارة العامة، الرياض، الطبعة الثانية، 1985، ص. 11.

يميز ماسلو بين الحاجات التالية:

ـ الحاجات العضوية أو الحاجات الفيزولوجية (Besoins physiologiques)، وهي الحاجات الحيوية المرتبطة ببقاء الإنسان حيا، مثل الحاجة إلى الغذاء، الحاجة إلى إرواء العطش... والتي تتحقق من خلال الحصول على أجر، تعويضات، الحصول على مصاريف النقل.

ـ حاجات الأمن والسلامة (Besoins de sécurité): وهي حاجة الفرد إلى الحماية الجسدية والنفسية، وهي حاجة مرتبطة بالحصول على مسكن، شغل منصب يدر دخلا، الاطمئنان على أفراد العائلة، الأمن الصحي...

ـ حاجات الانتماء الاجتماعي (Besoins d'appartenance): إن رغبة الفرد في الانتماء إلى جماعة معينة (العائلة، القبيلة، الوطن، مجموعة أصدقاء)، الحاجة أن يحب الإنسان ويكون محبوبا... هي حاجات حقيقية وذات أهمية بالنسبة للفرد، لأن عدم تحققها يعني بقاء الفرد وحيدا منعزلا وحيدا ومنعزلا بكل ما يترتب عن ذلك من انعكاسات سلبية على نفسيته، وليس أدل على ذلك من عمليات العزل التي تطبق على بعض الأفراد، مثل المساجين. إن الحاجة إلى الانتماء تتطلب من الفرد اكتساب مؤهلات تسمح له بالاندماج في مجموعة ما، مثل تحسين مستواه العلمي، ارتداء نوع من الملابس، التكلم بلغة وبطريقة معينة.

ـ حاجات التميز والتقدير والاعتراف (Besoins d'estime et de reconnaissance): يسعى الفرد إلى كسب اعتراف المجتمع وتحسين مكانته ضمنه، وهذا من خلال السعي لتحقيق منافع، علاوات، تقلد مناصب، اكتساب شهرة... كما أن هذا النوع من الحاجات يشمل الحاجة إلى احترام الشخص لنفسه واكتساب الثقة في نفسه.

ـ حاجات إثبات الذات أو حاجات إثبات الشخصية (Besoins de réalisation de soi ou besoins d'accomplissement): هذا النوع من الحاجة يتمثل في سعي الفرد إلى استغلال قدراته ومعارفه من أجل إثبات وجوده. هذا النوع من الحاجات يشمل الرغبة في الاختراع التمتع بالحرية من خلال ممارسة نشاطات ثقافية، رياضية، فكرية تعبر عن طموحات الفرد ورغبته أن يكون مهما وأن ينجز أشياء مهمة في حياته. إن الحاجة لإثبات الذات أو الحاجة للالتزام بمبادئ معينة قد تدفع بعض الأفراد إلى التضحية بالنفس من أجل تلك المبادئ، كمثال على ذلك نذكر تصرف الكاميكاز الياباني والانتحاريين.

يرى ماسلو أن الفرد عندما يتمكن من إشباع حاجات مستوى معين فإنها لن تعود أساسية بالنسبة له، وعندها سينتقل لإشباع حاجات مستوى جديد، حاجات تعتبر أكثر تطورا. ولا يمكن للحاجات من مستوى معين أن تبرز إلا إذا تم إشباع الحاجات التي تأتي قبلها في الأهمية. وكلما تم الارتقاء في هرم الحاجات كلما ازدادت صعوبة تحقيق هذه الحاجات.

شكل رقم 01 :

هرم الحاجات لماسلو

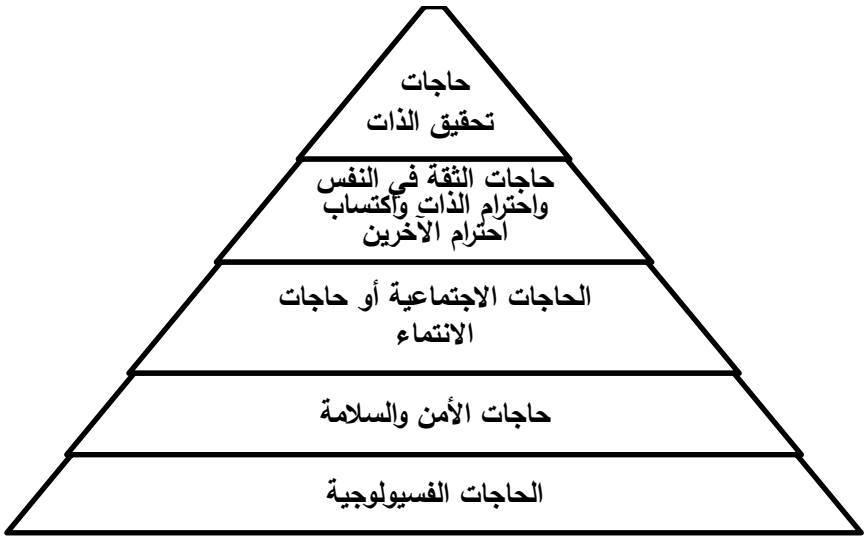

نستنتج من هرم الحاجات لماسلو أن الحافز المالي يكون محدود الأثر على الفرد. فهذا الأخير يسعى عند مستوى معين من الدخل إلى البحث عن إشباع حاجات لا علاقة لها بالنقود والدخل.

هذه الأفكار ألهمت مفكرين آخرين. فبالنسبة لألدرفر (Alderfer: 1972) تختصر الحاجات في ثلاث مجموعات، وهي الحاجات الخاصة بالوجود (الفيزيولوجية والأمنية)، حاجات الاجتماع والانتماء والتقدير وحاجات النمو (تحقيق الذات). وتتميز هذه الحاجات بقابليتها للتطور والتراجع، إضافة إلى إمكانية القفز على بعض الحاجات. فانتهاء الحاجات العليا قد تجعل الفرد يعود لإشباع حاجات من درجة دنيا. كما أن عجزه عن تحقيق بعض الحاجات قد يدفعه إلى الانتقال لتحقيق حاجات أخرى.

الفقرة الثانية: الانتقادات الموجهة لنظرية الحاجات لأبراهام ماسلو

لم تسلم نظرية الحاجات لأبراهام ماسلو من النقد. ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر ما يلي:

ـ التقليل من أهمية الثقة، سواء ثقة الفرد في نفسه أو ثقة الأفراد في الفرد، بوضعها في الدرجة الرابعة بين حاجات الفرد، وهذا رغم أن ثقة الفرد في نفسه تعتبر عاملا رئيسيا في تحريك الفرد. فالثقة في النفس تجعل الفرد يشعل باستقلالية ودافعية للانطلاق.[4]

ـ ترتيب الحاجات على هذا النحو قد يصلح أكثر للمجتمعات الغربية. بينما هناك مجتمعات لها حاجة غير مذكورة في هرم ماسلو، كالحاجة إلى الإيمان والتعبد.

ـ ترتيب الحاجات بالشكل المقدم من طرف ماسلو وضرورة إشباع حاجة ما قبل المرور إلى إشباع حاجة أخرى ليس أمرا حتميا. فعقلية الأفراد تحكم مدى تقديرهم لهذه الحاجة أو تلك، ومن ثم يمكن للفرد السعي لإشباع حاجة ما دون أن يكون قد أشبع حاجة أقل منها في هرم ماسلو. فحاجة الإنسان إلى الاحترام والتقدير والاعتراف بوجوده قد تكون قوية حتى في ظل عدم إشباعه للحاجات الفيزيولوجية. هذا يعني أن ترتيب الحاجات قد يختلف من فرد لآخر.

ـ أهمل ماسلو مسألة إمكانية سعي الإنسان لإشباع أكثر من حاجة في وقت واحد.

الفرع الثالث: مميزات الحاجات البشرية

تتميز الحاجات البشرية بالتعدد، التجدد والتطور. فالطبيعة البشرية تجعل الإنسان لا يقتصر في حياته اليومية على استهلاك منتوج واحد. كما أن هذا الاستهلاك لا يتم مرة واحدة، بل يتجدد. إلى جانب هذا فإن هذه الحاجات تتميز بالتطور. فالرغبات (التمنيات) العديدة تتحول مع الوقت إلى حاجات حقيقية لمجموع الأفراد، وهذا بفعل تزايد الإنتاج وتأثير الإشهار والتقليد (المحاكاة).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حاجات الإنسان تتميز بالمحدودية بسبب محدودية عمر الإنسان ومحدودية الوقت المخصص للاستهلاك، وهذا عكس الافتراض الشائع في علم الاقتصاد، والذي مفاده أن الحاجات الإنسانية تتميز باللامحدودية.[5]

وإذا كانت الحاجة عبارة عن شعور فردي فإن إشباعها يتم بصورة فردية (مثل الحاجة إلى الأكل، الشرب، المسكن، الترفيه...) و/أو جماعية (التربية والتعليم، الثقافة، الصحة، الأمن، الخدمات الإدارية...) وذلك يتوقف على القدرة على إشباع تلك الحاجات.

المطلب الثالث: الخيرات كمكون ثان في المشكلة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف الخيرات

الخيرات (les biens) هي مجموع الأشياء، مثل الغذاء، الملبس، المسكن، الدواء، وسائل الترفيه... التي تشبع الحاجات البشرية المختلفة، والتي تتميز بمحدوديتها النسبية (الندرة النسبية)، الناتجة عن المحدودية النسبية، في المكان والزمان، للموارد أو عوامل الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم) التي تنتجها، وكذا بفعل تعدد **استعمالاتها البديلة**، التي تفرض على الإنسان القيام **باختيار** مجال استعمالها والرغبات المراد إشباعها و**التضحية** ببعض الرغبات في مجال الإنتاج، التوزيع والاستهلاك.

الفرع الثاني: أصناف الخيرات

يمكن تصنيف الخيرات وفق ثلاثة معايير هي التصنيف تبعا لأصل الخيرات، التصنيف تبعا لطبيعة الخيرات، التصنيف تبعا للغاية من استعمال الخيرات وأخيرا التصنيف تبعا لمدة استعمال الخيرات.[6]

الفقرة الأولى: تصنيف الخيرات تبعا لأصلها

من منظور أصل الخيرات يمكن التمييز بين الخيرات الطبيعية والخيرات المنتجة.

أولا: الخيرات الطبيعية

تتكون الخيرات الطبيعية من مختلف الخيرات التي تجود بها الطبيعة. وضمن هذا النوع من الخيرات نجد الخيرات الحرة تتوفر في الطبيعة بكميات كبيرة وبشكل جاهز للاستعمال دون تحويل وبدون أي سعر، ومثال ذلك الهواء والماء. إلا أن أغلب الخيرات الطبيعية تتكون من مواد تتوزع في الطبيعة، مثل المعادن والحيوانات وأشياء أخرى، وهي الخيرات التي لا يمكن للإنسان الاستفادة منها في شكلها الأولي.

ثانيا: الخيرات المنتجة

هي كل الخيرات التي ينتجها الإنسان اعتمادا على الخيرات الطبيعية وباستخدام ما هو متاح له من قوى إنتاجية. هذه الخيرات تأخذ شكل سلع وخدمات اقتصادية، وهي تشكل في مجموعها موضوع الدراسة لعلم الاقتصاد.

---

[4] Critique de la pyramide de Maslow - AgoraVox le média citoyen. *www.agoravox.fr › Tribune Libre*

[5] عبد الهادي عبي النجار، الإسلام والاقتصاد. دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. العدد 63، مارس 1983. ص 19.

[6] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية. السلسلة الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981 ، ص ص 17 – 20.

الفقرة الثانية: تصنيف الخيرات تبعا لطبيعتها وشكلها

من هذا المنظور نميز ما بين الخيرات المادية والخيرات غير مادية (الخدمات).

أولا: الخيرات المادية

تشمل الخيرات المادية كلا من الخيرات المباشرة (خيرات الاستهلاك النهائي les biens directs ou de consommation finale) والخيرات غير المباشرة (خيرات الإنتاج). والفرق بينهما يكمن في طريقة إشباع الحاجة البشرية. فالأولى تسمح بالإشباع المباشر لحاجيات المستهلكين، في حين أن النوع الثاني من الخيرات لا يسمح بتحقيق إشباع ما بصورة مباشرة، وإنما ذلك يتم من خلال المساهمة في إنتاج منتجات.

ثانيا: الخيرات غير المادية (الخدمات)

أ ـ تعريف الخيرات غير المادية

الخيرات غير المادية (الخدمات) هي عبارة عن أداء لمنافع غير مادية، أي ليس لها وجود مادي يسمح بلمسها، شمها، وزنها، مثل النقل، الخدمات الصحية، التعليم، الأمن... التي تنتج في إطار نشاطات مختلفة من حيث شكلها ومن حيث الطبيعة القانونية لمنتجها (قطاع خاص أو قطاع عام).

كما يمكن تعريف الخدمة على انها أداء (Prestation) يقوم على توفير قدرة تقنية أو فكرية أو أداء عمل مباشر لمن يستعمله، دون أن يصاحب الك تحويلا لمادة.

ب ـ أصناف الخيرات غير المادية

يميز كريستوفر لوفيلوك (Christopher Lovelock) بين أربعة أنواع من الخدمات وهي:[7]

1 ـ الخدمات الملموسة المقدمة لمستعمليها

هذا النوع من الخدمات يتم الحصول عليها بفضل عمل ملموس، مثل عمل الحلاق، عمل الطبيب والممرض، نقل الأفراد. هذه الأعمال وغيرها تتميز بأنها تقوم على بذل جهد فيزيائي.

2 ـ الخدمات الملموسة التي تنصب على أشياء

ينصب هذا النوع من الخدمات على أشياء، مثل نقل السلع، تنظيف الملابس، تصليح أجهزة الحاسوب، تصليح السيارات ...

3 ـ الخدمات المجردة الموجهة للفكر والجسم والروح

ضمن هذا النوع من الخدمات ندرج التعليم، الترفيه.

4 ـ الخدمات التي تخص كيانات غير مرئية

هذا النوع من الخدمات يشمل أشياء مثل الحساب البنكي،التأمينات...

الفقرة الرابعة: خصائص الخدمات

تتميز الخدمات بجملة من الخصائص وهي:[8]

أ ـ الخدمة غير ملموسة، أي ليس لها وجود مادي، أي لا يمكن إدراكها بالحواس الخمس، ومن تم لا يمكن عرضها لمن يريد معرفتها والتفرج عليها ومعاينتها، ولا يترتب عن إنتاجها نفايات كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات المادية. كما أن فحصها أو نقلها أو تعبئتها غير ممكن.

ب ـ الخدمة سريعة العطب ولا تقبل التخزين: أي أن الانتفاع بالخدمة يكون في نفس وقت إنتاجها.

ج ـ عدم الفصل بين منتج الخدمة والخدمة وكذا عدم الفصل بين مقدم الخدمة والمستفيد منها: أي أن الخدمة مرتبطة بمقدمها. كما أن تقديم الخدمة يتطلب وجود اتصال بين مقدم الخدمة والمستفيد من الخدمة فالطبيب الذي يقدم خدمة طبية يجعل المريض يستفيد منها، وبمجرد انصراف الطبيب تنتفي الخدمة الطبية، وليس تناول الأدوية.

د ـ اختلاف طبيعة الخدمات حتى ولو كانت من نوع واحد: إذا كانت وحدات سلعة المتجانسة ما قابلة للمقارنة في ما بينها، فبسهولة يمكن القول أن هذه الأقلام متماثلة أو لا. الأمر يختلف بالنسبة للخدمات. فالخدمة الواحدة تختلف من منتج لآخر، كما تختلف من متلقي الخدمة لآخر. وقد يختلف تقييم الفرد للخدمة الواحدة من وقت لآخر.

هـ ـ تأثر الطلب على الخدمات بعاملي الزمان والمكان: فالطلب على الإيواء الفندقي يتم في فترات محددة، قد يكون أيام العطل، الذهاب إلى الشاطئ يتم صيفا، في حين أن التمتع بخدمات المياه المعدنية قد يكون أفضل في أيام الشتاء

و ـ عدم وجود نفايات ولا مردودات في الخدمات: الخدمات المقدمة لا يصاحبها إنتاج نفايات. كما أن المستفيد من خدمة لا يردها. بإمكان المستفيد من خدمة ما وعدم رضائه عنها أن يمتنع لاحقا عن شرائها من نفس الجهة التي اشتراها منها أول مرة.

---

[7] Service (économie) — Wikipédia. https://fr.wikipedia.org/wiki/Service_(économie)

[8] خصائص الخدمات. staff.uob.edu.bh/files/570172357_files/MKTARABIC2.docx

الفقرة الثالثة: تصنيف الخيرات تبعا لمدة استعمالها

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار معيار مدة الحياة فإننا نميز ضمن الخيرات المباشرة ما بين الخيرات المعمرة، التي تستعمل عدة مرات، والخيرات غير المعمرة (les biens non durables ou fongibles) التي تستعمل لمرة واحدة ثم تزول بمجرد استعمالها.

الفقرة الرابعة: تصنيف الخيرات تبعا للغاية من استعمالها

تستعمل الخيرات لتحقيق ثلاثة أهداف هي:

أولا: خيرات مباشرة

تستعمل الخيرات المباشرة لإشباع حاجات بشرية نهائية، ومثال ذلك المواد الغذائية، الملابس...

ثانيا: خيرات غير المباشرة (الخيرات الإنتاجية)

وهي كل الخيرات التي تصلح لإشباع حاجات بشرية بصورة غير مباشرة. وهي تشمل رأس المال (وسائل الإنتاج)، أي كل الأشياء التي أنتجها الإنسان في وقت مضى ويستعملها في الوقت الحاضر من أجل رفع مردود العمل البشري. وهي بدورها تعتبر مواد نهائية لأنها لا تخضع لأي تغيير، ماعدا التغير الذي يعتريها نتيجة الاستعمال (الاهتلاك). وتتميز هذه الخيرات بكونها خيرات معمرة، أي أنها تستعمل لعدة مرات في إنتاج منتجات أخرى. مثل ما هو الحال بالنسبة للآلات، أدوات الإنتاج، وسائل الشحن والتفريغ، وسائل النقل، تجهيزات توليد الطاقة، المخازن والمباني الصناعية...

ـ خيرات الاستهلاك الوسيط، وهي كل الخيرات التي تساهم في إنتاج خيرات جديدة من خلال دخولها في صناعة منتجات جديدة نهائية مع تحول شكلها، مثل دخول مادة الصوف في صناعة الملابس، أو من خلال دخولها في العملية الإنتاجية ثم انتفائها دون دخولها في تركيب المنتوج الجديد، مثل ما هو الحال بالنسبة لاستعمال الكهرباء في تحريك الآلات الإنتاجية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن بعض الخيرات تكون نهائية بالنسبة لبعض الاستعمالات، في حين أنها غير نهائية في استعمالات أخرى. فالسيارة التي تشترى من أجل قضاء حاجات أفراد العائلة تعتبر سلعة استهلاكية، بينما السيارة المشابهة لها التي تشتري من طرف مؤسسة إنتاجية فهي تعتبر سلعة استثمارية يتم اقتنائها من أجل تسهيل نقل الأفراد والسلع والمواد الولية المستعملين في العملية الإنتاجية.

الفرع الثالث: شروط وجود الخيرات

إن وجود الخيرات مرتبط بوجود حاجة بشرية (فردية أو جماعية) لهذا الخير الاقتصادي في زمن محدد، وتوفر إمكانيات استغلال الخير الاقتصادي. فقد يتوفر البلد على ثروات مختلفة دون أن تتوفر له الإمكانيات التقنية والاقتصادية لاستغلالها، ومن تم لا يمكن الكلام عن خيرات اقتصادية. كما أن الكلام عن الخيرات الاقتصادية يفترض وجودها بشكل محدود.

الفرع الرابع: خصائص الخيرات

الفقرة الأولى: الندرة النسبية للخيرات بسبب ندرة الموارد الإنتاجية

إن ندرة الخيرات مردها إلى ندرة الموارد الإنتاجية (عوامل أو عناصر الإنتاج). فمن جهة نجد أن الموارد البشرية (عنصر العمل) تتميز بندرتها النوعية وبدرجة أقل بندرتها العددية. كما أن ما هو متوفر من مواد أولية لا يكفي لتلبية كافة الحاجيات، وهو ما يفسر الصراعات التي تقوم على المستوى الدولي من أجل الاستحواذ على المواد الأولية، خاصة الإستراتيجية منها، مثل النفط، الغاز، الذهب، الأورانيوم...كما أن ندرة رأس المال يعتبر عاملا آخرا يعمق المشكلة الاقتصادية.

الفقرة الثانية: الندرة النسبية للخيرات بسبب تعدد حاجات البشر وتطورها

كما تجدر الإشارة إلى أن مسألة الندرة لا ترتبط فقط بالخيرات والموارد، بل تتحدد أيضا بحاجات الأفراد والمجتمعات. فلولا تعدد حاجات الأفراد وتجددها وتطورها بشكل كبير لما اتخذت الندرة هذه الأبعاد. فالمجتمعات التي لم تكن تستعمل السيارات والآلات لم تكن في حاجة إلى المحروقات، ومن تم لم تكن ندرة هذه المواد مسألة تواجهها، وهذا على عكس المجتمعات المعاصرة التي تعتمد المحروقات كمصدر لتوليد الطاقة في المصانع وإدارة الآلات وتحريك السيارات...

مما سبق نخلص للقول أن وجود المشكلة الاقتصادية مرده إلى الندرة عناصر الإنتاج مقارنة بالاحتياجات غير المحدود. إلا أن هذه الندرة ليست ندرة مطلقة بقدر ما هي ندرة نسبية. فالفرد المعوز الذي يفتقد إلى دخل متوسط يعاني من ندرة الغذاء الطيب والمسكن اللائق. كما أن الفرد الميسور قد يعاني من نقص الموارد التي تسمح له باقتناء مسكن ثان وثالث وسيارة من نوع راق تضاف إلى ما لديه من سيارات. وإذا كانت هذه هي حالة الأفراد فإن حالات الأمم هي شبيهة بذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ندرة الموارد ليست شيء ثابتا. فالتقدم التكنولوجي وتطور طرق تنظيم العمل سمح بمواجهة نقص الموارد، وهنا نجد أن عبقرية الإنسان هي التي تسمح بمواجهة مشكلة ندرة الموارد. فهناك بلدان صغيرة مثل اليابان ، سنغافورة، ماليزيا، سويسرا...لا تتوفر على موارد طبيعية كبيرة، لكنها استطاعت بفعل حيوية سكانها أن تتغلب على مشكلة نقص الموارد.

يجب ألا يفهم من كلامنا هذا أن مسألة ندرة الموارد هي مسألة غير مهمة، لكن ما نريد قوله هنا أنه لا يجب المبالغة في طرح مسألة الندرة. فقد يكون القصد من وراء تضخيم مسألة ندرة الموارد إرجاع المشكلة الاقتصادية إلى هذا العامل، مع إغفال أو التستر على سوء إدارة النظام الاقتصادي وسوء استغلال الموارد المتاحة وتوزيع الثروة بشكل غير عادل.[9]

المبحث الثالث:

مواجهة المشكلة الاقتصادية في إطار الأنظمة الاقتصادية لمختلفة وبشكل خاص النظام الرأسمالي

في ظل الندرة النسبية للخيرات وتعدد حاجاته يلجأ الفرد، أو حتى الجماعة، إلى ترتيب الحاجيات التي يجب إشباعها حسب أهميتها (أولويتها) ثم اختيار الحاجات الواجب إشباعها أولا وما هي الحاجات التي يؤجل إشباعها.

يترتب عن عملية الاختيار هذه التضحية ببعض الحاجات. عملية الإشباع هذه لها تكلفة تعرف بتكلفة الفرصة البديلة، أي التكلفة التي يتحملها الفرد، أو الجماعة، نتيجة عدم إشباعها للحاجات غير المشبعة. فالشخص الذي يمتلك قطعة أرض قيمتها س وحدة نقدية، وكان أمامه خيارين. الخيار الأول يتمثل في بناء سكنات لتأجيرها وهو يتوقع تحقيق عائد من هذه العملية. الخيار الثاني يتمثل في بناء فندق. لنفرض أن صاحب هذه الأرض اختار بناء سكنات. هنا نكون أمام احتمالين إما أن يقوم ببناء السكنات ويحقق من ورائها عائده المتوقع، عندئذ يكون خياره خيارا صائبا. أما الاحتمال الثاني فيتمثل في عدم تحقيق العائد المرجو من تأجير السكنات المبنية، حينها تكون تكلفة بناء المجمع السكني تساوي تكلفة الفرصة البديلة لبناء الفندق بدلا من بناء المجمع السكني. بمعنى أن هذا الشخص يكون قد خسر فرصة بناء الفندق.

المطلب الأول: أبعاد النشاط الاقتصادي: البعدين التقني والاجتماعي

يتميز النشاط الاقتصادي، أيا كان النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يمارس فيه، وأيا كان الشكل الذي يأخذه (إنتاج، استهلاك، توزيع، تبادل ...)، بأنه نشاط واع ينطلق من تحديد الهدف من ممارسة النشاط الاقتصادي وكذا تحديد الوسائل الواجب توفيرها لبلوغ الهدف، وذلك في إطار علاقات اجتماعية محددة تمارس تأثيرها في توجيه الموارد وتوزيع الناتج. فالظواهر الاقتصادية المتعددة التي تخص افنسان، من إنتاج، توزيع وتبادل واستهلاك... لها بعدان متلازمان، هما البعد التقني الذي يعبر عن العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والبعد الاجتماعي الذي يظهر من خلال العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد خلال عملية مواجهة المشكلة الاقتصادية. بعبارة أخرى فإن الإنسان، وفي إطار سعيه لمواجهة المشكلة الاقتصادية (ممارسة النشاط الاقتصادي) يدخل الإنسان في علاقة مزدوجة، علاقة مع الطبيعة من جهة وعلاقة ما غيره من الأفراد من جهة أخرى.

الفرع الأول: البعد التقني للظواهر الاقتصادية

تتضمن الظواهر الاقتصادية بعد تقنيا أي مجموعة من الإجراءات التي تحدد كيفية توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة. فعملية الإنتاج مثلا هي ذات بعد تقني على اعتبار أن اتخاذ أي قرار بشأنها لا يتم إلا بمراعاة جملة من المسائل. فلا بد للمنتج قبل أن ينتج أن يحدد ماذا ينتج، لمن ينتج، كيف ينتج، كم ينتج... كما أن عملية الاستهلاك تتطلب تحديد ماذا نستهلك، كم نستهلك... وهكذا دواليك بالنسبة لبقية الظواهر الاقتصادية. فهذه المسائل التقنية تطرح حتى وإن كان المنتج يعمل بانعزال عن بقية أفراد المجتمع.

إن سعي الإنسان إلى إشباع حاجاته يتم في إطار الطبيعة التي تحيط به، وهي طبيعة غير مهيئة كليا لتلبية حاجاته، بل لا بد للإنسان أن يواجهها من أجل الحصول منها على ما يشبع حاجاته ويضمن استمرا وجوده. هذه المواجهة تتم من خلال استغلال الإنسان لقوة عمله(force de travail)، المتمثلة في مجموع القدرات الفكري والعضلية والمعنوية التي يتمتع بها الإنسان، من خلال قيامه بعمل لعمل مستمر خلال الزمن (سيرورة)، عمل يأخذ شكل جهد واع، تحدد فيه الغاية المقصودة، كما تحدد فيه وسائل الإنتاج التي ينبغي استعمالها لبلوغ تلك الغابة، وهو ما يشكل قوى إنتاجية (force de production)، والمتكونة من قوة عمله ووسائل إنتاج متعددة (moyens de production)، والتي تشمل أشياء (أدوات عمل instruments de travail) مستمدة من الطبيعة، وتخضع مع مرور الوقت للتطوير، يستعين بها الإنسان من أجل التحكم التدريجي والنسبي في الأشياء التي تشكل موضوع عمله (objet de travail) وتحويلها إلى منتجات صالحة لإشباع حاجاته المتطورة والمتغيرة.[10]

الفرع الثاني: البعد الاجتماعي للظواهر الاقتصادية

إن ضعف الإنسان وعجزه عن تحقيق كافة حاجاته بمفرده يفرض عليه التعاون مع غيره من البشر، وهو ما يضفي على عملية الإنتاج طابعا اجتماعيا. هذا التعاون يتم في ظل اعتماد تقسيم العمل (Division de travail) يسمح بتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل. وهكذا وفي ظل تعاون الأفراد لمواجهة الطبيعة تنشأ بينهم أنواع متعددة من العلاقات الاجتماعية، ومن بين هذه العلاقات الاجتماعية نوع خاص من العلاقات هو العلاقات الاقتصادية، أي علاقات تنشأ أثناء عملية تطويع الطبيعة واقتسام الأشياء الناتج عنها والتي تصلح لتلبية حاجات الأفراد. هذه العلاقات الاجتماعية تخص الجانب الاقتصادي ولا تخص بقية العلاقات الاجتماعية التي تهتم بالعادات والتقاليد ونظام الأسرة. هذا البعد المادي من حياة الأفراد

---

[9] صبحي تادرس قريصة، مصطفى رشدي شيحة، مدحت محمد العقاد، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، ص 21.

[10] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي. تاريخ علم الاقتصاد السياسي. الاقتصاد السياسي والرأسمالية. مرجع سبق ذكره، ص 18.

يظهر في كون عمليات إنتاج المنتجات وتوزيعها واستهلاكها لا تتم في إطار فردي بل تتم في إطار جماعي. إن تدخل البعد الاجتماعي في النشاط الاقتصادي سيجعل من هذا النشاط نشاطا معقدا. فعلى سبيل المثال نجد أن عملية الإنتاج تتطلب من الناحية التقنية توفر عوامل إنتاج. هذه الأخيرة ليست كلها مملوكة من طرف المنتج، بل هي موزعة ما بين أفراد المجتمع، ومن تم فإن توفيرها وتهيئتها لاستعمالها في عملية الإنتاج تستلزم دخول المنتج في علاقات اقتصادية مع مالكيها. كما أن اقتسام الناتج بين المساهمين في عمليات الإنتاج المتعددة تتم في إطار رغبة كل طرف في الحصول على أكبر قدر من الناتج، وهو ما يؤدي إلى نشوب صراعات تحتاج إلى تفاهم الأطراف المعنية بالتوزيع.

الفرع الثالث: أسلوب الإنتاج السائد في المجتمع كإطار لمواجهة المشكلة الاقتصادية

عرفت البشرية خلال تاريخها الطويل نوعان من الإنتاج، إنتاج طبيعي وإنتاج بغرض المبادلة. ففي البدء ساد الإنتاج الطبيعي (production naturelle)، وهو إنتاج موجه لتلبية حاجة المنتجين المباشرين (عائلة، قبيلة...). بعض أشكال هذا الإنتاج ما زالت سائدة بشكل محدود في المجتمعات المعاصرة. إلا أن تطور حاجات المجتمع، واستحالة قيام الفرد الواحد بإشباع كل حاجاته بنفسه، أدى إلى ظهور تقسيم للعمل وفرض تطويرا لوسائل الإنتاج، الأمر الذي أدى إلى ظهور فائض اقتصادي يزيد عن حاجة المنتجين المباشرين ويوجه للتبادل. وهنا نسجل تغيرا معتبرا في الهدف من ممارسة النشاط الاقتصادي. فبظهور التبادل لم يعد المنتج يعيش على ناتج عمله بل يعيش على عمله والذي يتجسد في ذلك المنتوج الذي تحول إلى سلعة تباع في السوق.[11] ولقد كان إنتاج المبادلة يتم في إطار طرق إنتاج مختلفة (أساليب الإنتاج mode de production)، أي أشكال مختلفة للتفاعل بين قوى الإنتاج من جهة وعلاقات الإنتاج من جهة ثانية. فالقوى الإنتاجية تمارس أدوارها في إطار علاقات إنتاج محددة تحدد الوظائف والمهام المسندة لكل فرد ضمن عملية الإنتاج، وفي إطار تقسيم العمل، وصولا إلى طريقة توزيع الناتج وتحديد نصيب كل فرد من هذا الناتج، وهذا وفق مساهمة كل فرد في عملية الإنتاج وبمراعاة موازين القوى ضمن المجتمع التي تكون النظام الاقتصادي.[12]

المطلب الثاني: مضمون النشاط الاقتصادي كموضوع لعلم الاقتصاد

النشاط الاقتصادي هو عبارة عن جملة من العمليات التي تبدأ بتحديد الحاجات المراد إشباعها وممارسة جملة من الوظائف التي تسمح بالحصول على إنتاج معين يتم توزيعه وفق طرق محددة بما يسمح بتحقيق مستوى معين من الاستهلاك، وهذا في إطار العلاقات الإنتاجية السائدة في المجتمع، وهي العلاقات التي تضفي على النظام الاقتصادي شكلا مميزا.

الفرع الأول: تحديد حاجات المجتمع من السلع والخدمات كهدف للنشاط الاقتصادي

إن تعدد الحاجات البشرية تفرض على الإنسان ترتيب تلك الحاجيات وفقا لأهميتها وتحديد الوسائل والطرق الواجب اتباعها لإشباع تلك الحاجات. ولقد كانت عملية تحديد الحاجات تتم من طرف الفرد عندما كان ينتج من أجل إشباع حاجاته الخاصة. لكن عندما أصبح الإنتاج يتم من أجل المجتمع فإن الحاجات أصبحت تحدد من طرف السوق في إطار درجة معينة من تدخل الدولة.

الفرع الثاني: تنظيم عملية الإنتاج

بعد تحديد الاحتياجات وترتيبها حسب أهميتها يبدأ التفكير في طريقة إنتاجها. طريقة الإنتاج هذه تتطلب تنظيما معينا، تنظيم ينبني على تحديد وحصر الموارد، وتحديد أسعارها وكيفية تبادلها، وهو ما يسمح بتخصيصها وتوزيعها ما بين الاستخدامات المختلفة التي تسمح بتلبية حاجات أفراد المجتمع. وتأخذ عملية تخصيص الموارد أشكالا متعددة تتباين حسب طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد. لذا نجد أن طريقة الإنتاج تتطلب من جهة معرفة من يقوم بالإنتاج (القبيلة، العائلة، الفرد، الجماعة)، أي تحديد طبيعة الوحدات الإنتاجية، كما تتطلب من ناحية ثانية تحديد طرق إنتاج المنتجات من خلال تحديد كيفية المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة (الفن الإنتاجي) وفق ما هو متاح من عناصر الإنتاج وهذا من خلال الاستخدام الكامل والأحسن (الأمثل) للعناصر الإنتاجية المتاحة، خاصة المتجددة.

الفرع الثالث: توزيع الناتج على عوامل الإنتاج

تقوم عملية التوزيع (La répartition) على اقتسام قيمة الناتج المتحقق من عملية إنتاجية ما بين المساهمين في هذه العملية بالدرجة الأولى (التوزيع الوظيفي)، مع مراعاة مصالح الأطراف غير المشاركة في عملية الإنتاج (العجوة، البطالين...)، وهذا من خلال ما يعرف بعملية التوزيع الاجتماعي. وتتحدد طريقة التوزيع هذه بطبيعة النظام الاقتصادي. ففي المجتمعات البدائية كان الناتج يوزع بين أفراد الأسرة الواحدة. أما في النظام القبلي فرئيس القبيلة هو الذي كان يتولى توزيع الناتج ما بين أفراد القبيلة. ولقد أفضى تطور المجتمعات البشرية إلى ظهور أنواع جديدة من التوزيع توافق تطور عمليات الإنتاج.

الفرع الرابع: تبادل المنتجات

إن التطور الاقتصادي الذي حققته الإنسانية أدى إلى تطور عمليات التبادل. ففي المجتمعات البدائية كان ضعف الإنتاج يتحكم في حجم التبادل. إلا أن التطور الذي حصل في مجال الإنتاج وفي حاجات الأفراد فرض تقسيما جديدا للعمل تم بموجبه تخصص الأفراد في عمليات إنتاج معينة وقيام التبادل فيما بينهم من أجل تلبية الحاجات المختلفة. عملية المبادلة هذه

---

[11] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[12] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

هي عبارة عن مقابلة بين عارضي السلع والخدمات المختلفة وطالبيها، مقابلة تتم في إطار أسواق متعددة وخلال فترات مختلفة. ولقد شهدت عمليات التبادل مرحلتين أساسيتين. ففي البدء كانت المبادلة تتم في شكل مقايضة (troc)، أي تبادل سلعة بسلعة أو سلعة بخدمة. ولقد ساد هذا الشكل من المبادلة في مختلف مناطق العالم ودام لوقت طويل، إلا أن الصعوبات العدة التي كانت تقف في وجه تحقق عملية المقايضة أفضى مع مرور الوقت إلى اعتماد وسائط في التبادل (النقود) اتخذت أشكالا متعددة حتى وصلت إلى أشكال النقود الحديثة.

الفرع الخامس: الاستهلاك

الاستهلاك هو العملية التي يتم بموجبها إشباع رغبات الأفراد من خلال القضاء على قيم وثروات أو التقليل من قيمها من خلال التمتع بقيم لا تفنى باستهلاكها (الكتب، اللوحات الزيتية...). هذه القيم والخيرات يتم شرائها من السوق أو إنتاجها شخصيا. ويجب القول أن الاستهلاك داخل المجتمع يتحدد بطريقة توزيع الناتج.

الفرع السادس: إعادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي

تتميز عملية الإنتاج باستمرارها في الزمان. فتجدد حاجات الأفراد يفرض تجدد عملية الإنتاج، وهذا من خلال استعمال الفائض الاقتصادي لتحقيق هذه الاستمرارية.

إن مواجهة المشكلة الاقتصادية في ظل تزايد عدد الأفراد وتنامي حاجاتهم يقتضي تطوير القدرات الإنتاجية وتحسين الكفاءات بما يسمح بزيادة مستوى الإنتاج. هذا الأمر يتم بفضل ادخار الأفراد لجزء من الإنتاج واستعماله قيمته في عمليات استثمارية تسمح بتحسين مستوى الإنتاج بما يضمن مواجهة الحاجات المتنامية لأفراد المجتمع المتزايدين.

خلاصة:

يمثل النشاط الاقتصادي محاولة بشرية للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية، وهذا من خلال السعي للتوفيق بين الحاجيات البشرية والإمكانيات المتاحة لإشباعها، وهو سعي يقتضي استخداما أمثلا وعقلانيا للموارد التي يتوفر عليها المجتمع. هذا المشكلة الاقتصادية تعتبر دافعا لعمل الإنسان ومبررا لوجوده، وهو العمل الذي يأخذ مظاهر عديدة بدء من الإنتاج، مرورا بالتوزيع والتبادل، الادخار والاستثمار ووصولا إلى الاستهلاك كهدف أخير.

الفصل الثاني:
عناصر الإنتاج والأعوان الاقتصاديين وأهميتها بالنسبة للنشاط الاقتصادي

~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

تقديم

يقوم النشاط الاقتصادي على توفر جملة من عناصر الإنتاج، المتمثلة في الطبيعة، العنصر البشري، رأس المال والتنظيم. ولقد كانت الطبيعة والعنصر البشري أولى عناصر الإنتاج التي ظهرت إلى الوجود. ومع مرور الوقت استطاع الإنسان، خلال مواجهته للطبيعة ومحاولة تطويعها لتحقيق أهداف، تطوير عناصر إنتاج إضافية تمثل في رأس المال والتنظيم.

وباعتبار عناصر الإنتاج متنوعة فإن تملكها غالبا ما يكون من طرف أعوان اقتصاديين مختلفين. هؤلاء الأعوان يتمثلون في قطاع العائلات، المؤسسات، المؤسسات المالية، الإدارة العمومية والعالم الخارجي.

المبحث الأول:
مكانة عناصر الإنتاج في الفكر الاقتصادي

تتمثل عناصر الإنتاج في مختلف الموارد المستعملة في النشاط الاقتصادي الذي يهدف لإنتاج السلع والخدمات.

لا يمكن للنشاط الاقتصادي أن يقوم بدون توفر عنصري الإنتاج (عوامل) الأساسيين المتمثلين في الطبيعة والعمل. فبدون توفر الطبيعة لا يمكن للإنسان أن يوجد، وبدون إنسان لا يمكن للنشاط أن يوجد. وخلال مواجهته للطبيعة وفي سعيه لرفع مستوى إنتاجه بما يسمح بتحسين ظروف معيشته اضطر الإنسان أن يستعين بأشياء مأخوذة من الطبيعة في شكلها الخام ثم عمل على تطويرها فشكلت بذلك ما يعرف برأس المال. كما استطاع الإنسان في ذات الوقت أن يطور طرقا لمواجهة هذه الطبيعة، وهو ما عرف بالتنظيم.

اختلفت المدارس والمفكرين الاقتصاديين حول تعريف عناصر الإنتاج ومكوناتها المختلفة. وفي هذا الصدد نميز موقفين رأسيين هما موقف الفكر الاقتصادي الليبيرالي والذي تمثله أحسن تمثيل المدرسة النيوكلاسيكية. أما الموقف الثاني فهو موقف كارل ماركس ومن يتبنى طرحه.

المطلب الأول: عناصر الإنتاج من منظور الليبيراليين

الفرع الأول: عناصر الإنتاج حسب الطبيعيين

يرى مفكرو المدرسة الطبيعية (الفزيوقراطيون les physiocrates)، وهي مدرسة فكرية ظهرت في فرنسا في حدود سنة 1750 بزعامة الطبيب فرنسوا كيني أن الأرض هي أهم عنصر إنتاجي، وهذا باعتبارها المصدر الوحيد للثروة. وهم يستدلون على ذلك بحبة القمح التي تنتج العديد من السنابل، حيث كل سنبلة تضم عددا من حبيات القمح. فالزراعة حسب فرانسوا كيني تسمح بالحصول على ناتج صاف، وهو الفرق بين الناتج الكلي ومستلزمات الإنتاج.

الفرع الثاني: عناصر الإنتاج حسب آدم سميث

يميز رائد علم الاقتصاد ومؤسس المدرسة الكلاسيكية في كتابه المعنون "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" بين ثلاثة أنواع من عناصر الإنتاج، وهي رأس المال، العمل والأرض.

الفرع الثالث: عناصر الإنتاج حسب النيوكلاسيكيين

يرى النيوكلاسيكيون أن عناصر الإنتاج تتمثل في رأس المال والعمل. ويعتبرون رأس المال تكوينا مركبا من رأس المال الفيزيائي (المادي) الرأسمال البشري، الرأسمال غير المادي، الرأسمال الاجتماعي، الرأسمال الطبيعي (الأرض وما يحتويه باطنها). فالأرض حسب النيوكلاسيكيين هي الشكل العقاري لرأس المال، بينما التنظيم هو شكل راق من العمل البشري.

يعتبر التقسيم النيوكلاسيكي لعناصر الإنتاج هو التقسيم المعتمد في غالبية الأدبيات الاقتصادية، وهذا بالنظر إلى المكانة التي تحتلها هذه المدرسة في الفكر الاقتصادي.

المطلب الثاني: عناصر الإنتاج حسب الماركسيين

يرى كارل ماركس، زعيم المدرسة الماركسية، أن عناصر الإنتاج، أو ما يسميه هو قوى الإنتاج، تتكون من اليد العاملة، موضوع العمل وأدوات العمل. وموضوع العمل هو الأشياء المادية التي ينصب عليها العمل البشري. بينما أدوات الإنتاج هي مختلف الأشياء التي يستعملها الإنسان في مواجهة موضوع العمل.

ولا يتوقف بعض لماركسيين عند هذا الحد بل يعتبر أن الإيديولوجية الليبيرالية لا تميز بين عناصر (الأعوان) ووسائل (الأشياء) الإنتاج. فبالتمييز بين العنصر الإنتاج ووسيلة الإنتاج سنجد أن العمل البشري هو العنصر الإنتاجي الوحيد، في حين بقية ما يسميه النيوكلاسيكيون عناصر إنتاج ما هي إلا وسائل إنتاج.

فالعمل يعتبر العنصر الإنتاجي الوحيد، أي أنه العون الاقتصادي الوحيد، وهذا باعتبار الإنسان هو الذي يستعمل بفضل عمله العضلي والذهني مختلف الموارد الطبيعية لإنتاج سلع وخدمات (الدائرة الحقيقية) توجه للاستهلاك أو الاستثمار. و ما السلع والخدمات المنتجة من طرف الإنسان إلا أشياء (des objets) فيزيائية أو افتراضية (النقود) يتم تداولها باستعمال النقود (الدائرة المالية).

فرأس المال غير المالى ما هو إلا تشكيلة من أشياء تستعمل كوسائل إنتاج وهى تندرج ضمن السلع والخدمات. أما رأس المال المالي فهو ليس بعنصر إنتاج ولا بوسيلة إنتاج، بل هو المقابل (الوجه الآخر) المحاسبي والقانوني للسلع

والخدمات الموجهة للاستهلاك أو الإنتاج. فالطبيعية الفيزيائية للمال اليوم هى طبيعة افتراضية إلكترونية تسمح بإنتاج كمية معتبرة منه، بغض النظر عن التضخم الذي ينتج عن ذلك.[13]

المبحث الثاني:
أنواع عناصر الإنتاج وأهميتها بالنسبة للنشاط الاقتصادي

المطلب الأول: عنصر العمل كعنصر إنتاج أساسي

الفرع الأول: عنصر العمل: تعريفه وأهميته

الفقرة الأولى: تعريف عنصر العمل

يعبر عنصر العمل (قوة العمل، العنصر البشري) عن الإمكانيات البدنية والفكرية والمعنوية المتوفرة للإنسان الحي. عندما يتم استعمال تلك الإمكانيات في مجالات معينة، تتحول إلى عمل، أي تتحول إلى نشاط إنساني واع، يشعر معه الإنسان بألم مادي (عياء جسماني وعصبي) وأدبي (ضرورة القيام بالعمل)، لكنه قد لا يخلو من متعة عند الأداء. هذا العمل يسمح بإنتاج خيرات تشبع حاجات بشرية بصورة مباشرة و بصورة غير مباشرة.[14]

الفقرة الثانية: أهمية عنصر العمل

تتبع أهمية عنصر العمل من قدرته على أداء أدوار عديدة (إنتاج، استهلاك، استثمار) واستحالة القيام بالنشاط الاقتصادي من دونه. فاستخدام التقنيات الحديثة وإن كان قد قلل نوعا ما من العمل اليدوي، إلا أنه لم يلغ العمل البشري، بل أن هذا الأخير قد أخذ أشكالا نوعية متطورة مبدعة.[15] وفي هذا الإطار يرى تيودور شولتز بأن عملية التنمية، وإن كانت تستدعي الاهتمام برأس المال المادي، إلا أن الاهتمام برأس المال البشري يجب أن يكون أكبر، لأن مهارات ومعارف الأفراد تعتبر نوعا من رأس المال الذي يستدعي الاستثمار فيه. فاهتمام البلدان المتقدمة بهذا النوع من رأس المال مكنها من تحقيق معدلات نمو أعلى من تلك التي حققها رأس المال المادي. فحسب هذا المفكر فإن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية، يمكن رده إلى الرأسمال البشري.[16]

الفرع الثاني: التحليل الديموغرافي

نتعرض في هذه النقطة للمؤشرات الديموغرافية وللبنية الديموغرافية وللنظريات والسياسيات الديموغرافية.

الفقرة الأولى: المؤشرات الديموغرافية

تقتضي دراسة مسألة السكان التعرض لجملة من المفاهيم مثل مفهوم السكان النشيطين اقتصاديا، النمو السكاني، معدل المواليد، معدل الوفيات...

أولا: السكان النشيطين اقتصاديا

السكان النشيطين اقتصاديا (La population active) هم السكان القادرين على العمل، الذين تتراوح أعمارهم عموما ما بين 16 و 60 سنة أو حتى 64 سنة. وهذه الفئة من السكان بفضل مهاراتها وتنظيمها وفعاليتها هي التي تتحدد القوة اقتصادية لأية دولة.[17]

ثانيا: معدل الخصوبة

معدل الخصوبة = (عدد المواليد الأحياء خلال السنة÷ عدد النساء في سن الإنجاب × 100.

نلاحظ إذن أن عدد النساء في سن الإنجاب (15 – 49 سنة) يحدد عدد المواليد ويحدد معدل الخصوبة. يتميز هذا المعدل بارتفاعه في الدول النامية عكس الدول المتقدمة.

ثالثا: معدل المواليد

معدل الولادات = (عدد المواليد الأحياء في سنة ما / عدد السكان خلال نفس السنة)× 1000

يتحدد معدل المواليد بثقافة ومعتقدات البلد، وبهيكله الاقتصادي وظروفه الاقتصادية والسياسية والأمنية. فنقص وسائل الإنتاج المادية في البلدان النامية يستعاض عنها بالمورد البشري، في حين أن المجتمعات الصناعية تتميز بنقص معدل الإنجاب بسبب الأعباء المرتبطة بتربية الأولاد وما تفرضه على الأم من تبعات، خاصة بالنسبة للأم العاملة.

رابعا: معدل الوفاة

معدل الوفاة = (عدد الوفيات في السنة ÷ عدد السكان في السنة) × 1000

يتحدد معدل الوفاة في بلد ما بعوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية وأمنية، إضافة إلى بنيته الديموغرافية ومستوى الخدمات الصحية.

---

[13] http://allocation-universelle.net/analyses/developpement-durable

[14] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 174.

[15] Denis Clerc, Economie politique générale. Les cahiers de la formation administrative. Edité par la direction générale de la fonction publique. Ministère de l'intérieur. Alger. 1976. PP: 64 - 66.

[16] حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1979. نال هذه الجائزة عن نظريته في رأس المال البشري، وأبحاثه التي ارتبطت بها، والتي احدث من خلالها تحولا كبيرا في المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين.

[17] Denis Clerc, Economie politique générale. OP. Cit. P.P. 74 - 75.

خامسا: النمو السكاني

يتحدد معدل النمو السكاني بعدة عوامل هي: معدل المواليد، معدل الخصوبة، معدل الوفيات. وضمن هذا المعدل نميز بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو السكاني الحقيقي.

معدل النمو السكاني = [(عدد المواليد . عدد الوفيات) ÷ عدد السكان] × 1000

معدل النمو السكاني الحقيقي = معدل الولادات . معدل الوفيات + معدل الهجرة نحو الخارج (immigration) . معدل الهجرة نحو الداخل (emigration).

سادسا: الأمل في الحياة

هو متوسط العمر الذي يحياه أفراد مجتمع ما في فترة ما، ويتحدد بعوامل اقتصادية، ثقافية وسياسية.

الفقرة الثانية: البنية الديموغرافية

نقصد بالبنية الديموغرافية للمجتمع توزع سكان مجتمع حسب معايير مختلفة كالجنس، السن، نوع النشاط الاقتصادي الممارس، المستوى الثقافي، مكان السكن...

ويعتبر الهرم السكاني للأعمار، الذي يمثل توزيع السكان حسب العمر، أهم الأشكال الممثلة لتوزع السكان. فالمحور الرأسي لهذا الهرم يمثل فئات العمر الخماسية، في حين يمثل محوره الأفقي عدد السكان، وهو ينقسم إلى قسمين: قسم أيمن خاص بالإناث وقسم أيسر خاص بالذكور. كما يمكن تمثيل توزع سكان مجتمع ما حسب القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المهن التي يمارسونها، بواسطة هرم خاص بالقطاعات الاقتصادية. ولا يقتصر الأمر عل هاتين البنيتين الديموغرافيتين، بل توجد بنيات ديموغرافية حسب مكان السكان (ريف، مدينة).

الفقرة الثالثة: النظريات الديموغرافية

تنقسم النظريات التي تتعرض للمسالة السكانية إلى نظريات تقليدية وأخرى عصرية.[18]

أولا: النظريات الديموغرافية التقليدية

تتوزع النظريات الديموغرافية التقليدية بين نظريات مؤيدة لتشجيع زيادة الولادات ونظريات معارضة لذلك. فقد اهتم كل من ابن خلدون، توساند، كنتيون، مالتوس، ماركس، بزيادة السكان وعلاقتها بزيادة الأرزاق. فالمفكر الفرنسي توساند يرى أن كمية الغذاء هي المحددة لنمو السكان، بحيث تسمح بإيجاد توازن طبيعي. فتزايد عدد السكان مع ثبات أو تناقص كمية الغذاء ينعكس سلبا على صحة السكان وأعدادهم، إلى أن يتم بلوغ حالة التوازن، والعكس بالعكس. هذه النظرية تنطبق على المجتمعات البدائية التي تقل فيها الموارد.

ويعتبر رجل الكنيسة والمفكر الكلاسيكي روبرت توما مالتس أهم المفكرين الذين تعرضوا لمسألة السكان، حيث وضع نظرية يرى فيها أن عدد السكان يتزايد وفق متوالية هندسية، في حين يزداد الغذاء وفق متوالية حسابية، مما يتسبب في تزايد بؤس وفقر البشرية. ولقد حمل مالتس بؤس الطبقة العاملة للفقراء ذاتهم مبرئا بذلك الرأسمالية وطريقة توزيع الثروة من هذه المشكلة. ورأى أن تجاوز هذا الوضع يتم بفعل مجموعة من الموانع، مثل الحروب، المجاعات، المرض، العزوف عن الزواج.

الملاحظ أن هذه النظرية لم تميز بين زيادة عدد السكان بفعل تزايد المواليد، وبين تزايد أعدادهم بفعل الهجرة، كما حدث عند اكتشاف أمريكا. كما تجاهلت هذه النظرية دور التقدم التقني في رفع مستوى الإنتاج الغذائي في العالم. وتشير إحصائيات الغذاء إلى أنه ابتداء من القرن السابع عشر، شهد إنتاج الغذاء على المستوى العالمي نموا كبيرا فاق في معدلاته نمو عدد السكان.

وبالرغم من نقائصها اعتمدت هذه النظرية عند وضع السياسات السكانية للعديد من بلدان العالم، وذلك بسبب الترويج الرأسمالي لها وبسبب اقتناع المسؤولين في العديد من البلدان بها لكونها تعفيهم من مسؤولية فشل سياساتهم التنموية.

على النقيض من هذا الموقف يعتقد كارل ماركس أن بؤس العمال لا يعود لنقص الموارد مقارنة بعدد السكان، وإنما يعود للاستغلال الرأسمالي، وأن تبني سياسة تحديد النسل هي سياسة ليبيرالية تهدف إلى تبرئة النظام الرأسمالي من بؤس العمال.

ثانيا: النظريات الديموغرافية العصرية

اعتمد بعض المفكرين، من أمثال بيير فورمون (Pierre Forment) وشوفالييه (Chevalier) وخاصة ألفريد سوفي (Alfred Sauvy)، على دراسة المعطيات والإحصائيات السكانية التاريخية للخروج بنظريات ديموغرافية وتحديد ما أسموه بالحجم الأمثل لعدد السكان، أي ذلك العدد من السكان الذي يتآلف مع حجم معين من الموارد والذي يسمح بتوفر مستوى معيشي مقبول في ظل ظروف كل بلد. ولقد رأى هؤلاء المفكرون أن دخل الفرد الواحد هو في مرحلة أولى دالة طردية بدلالة عدد السكان، لكنه في مرحلة ثانية يكون دالة عكسية بدلالة عدد السكان. ويمكن التعبير عن هذه الفكرة بالمنحنى الوارد أدناه.

---

[18] فتح الله ولعلو. مرجع سبق ذكره. ص. 337.

شكل رقم 03:
تطور عدد السكان بالنظر إلى مستوى الدخل

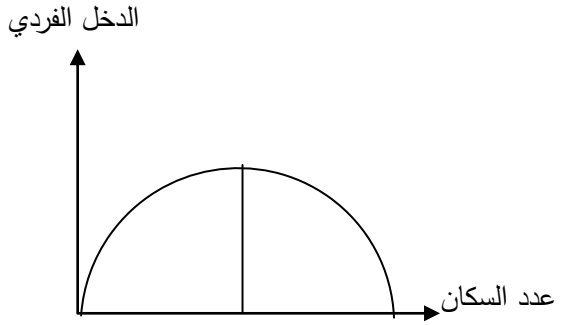

الحجم الأمثل للسكان

إن مفهوم الحجم الأمثل لعدد السكان هو مفهوم نظري، فمن الصعب تحديد هذا الحجم بالنسبة لكل بلد نظرا لكونه يتطلب توفر إمكانيات لإحصاء الموارد المتاحة، وهذا زيادة على كونه معدل متغير نتيجة تطور العلوم والتقنيات التي تسهل استغلال الموارد المتاحة أو اكتشاف موارد جديدة.

الفقرة الرابعة: السياسات الديموغرافية

تنقسم السياسة الديموغرافية، التي تتمثل في الإجراءات والوسائل المعتمدة في التأثير في عدد السكان، إلى سياسات تشجع تزايد عدد السكان انطلاقا من أفكار سياسية، دينية، اقتصادية، وسياسات تدعو إلى تحديد النسل. هذه السياسات الأخيرة واكبت تقدم الرأسمالية وانتشار الأفكار المالتوسية وسيادة الفلسفة الفردية إضافة إلى تردي مستوى معيشة الطبقة العاملة وتطور المخترعات التقنية التي عوضت نسبيا اليد العاملة. ولقد نجحت هذه السياسات في الحد من كثرة المواليد بفضل توفر مستوى ثقافي ومادي معين، إلا أنها أفضت بعد الحرب العالمية الثانية إلى تناقص أعداد السكان وكثرة المسنين في العديد من البلدان الأوروبية، مما دفع إلى التراجع النسبي عن تطبيقها. من جهتها عملت البلدان النامية على تطبيق سياسات تحديد النسل بدرجات متفاوتة، اعتقادا منها أن مشاكلها الاقتصادية تعود إلى كثرة السكان.

الفرع الثالث: المعطيات التقنية والاجتماعية المرتبطة بعنصر العمل وأثرها على العمل

شهد عنصر العمل مع مرور الزمن تطورات عديدة تمثلت في تحسن إنتاجية العمل إلى جانب تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك إيجابا على عنصر العمل.

الفقرة الأولى: المعطيات التقنية لعنصر العمل وآثارها على العمل

أولا: أشكال تقسيم العمل

شهد تقسيم العمل تطورا عبر الزمن. فقد بدأ الإنسان بتطبيق التقسيم الجنسي للعمل، وبموجبه تخصص الرجال في الصيد والحرب واهتمت النساء بأعمال البيوت وتربية الأطفال وحرث الأرض. بعد ذلك عرفت البشرية تقسيما للعمل على أساس اجتماعي (مهني) تمثل في تخصص مجموعات بشرية في أنشطة مختلفة، فانفصلت الزراعة عن تربية المواشي وعن الحرفة، الأمر الذي ساعد على ظهور فائض وتزايد التبادل.

وضمن النشاط الواحد يمكن التمييز بين التقسيم الرأسي للعمل والتقسيم الأفقي.

فالتقسيم الرأسي يتمثل في الفصل بين العمل القائم على التصور وعمل الإنجاز (التنفيذ). فالتصور يكون محصورا في إطارات ومسيري المؤسسة. في حين يتولى العمال تنفيذ الأعمال المختلفة. ويوجد بين الفئتين فئة ثالثة تتكون من المراقبين (les contremaîtres) الذين يتولون الربط بين فئة المسيرين وفئة العمال. وكلما ازدادت المؤسسة اتساعا وكبرا كلما دعت الحاجة إلى توسيع هيكلها بإنشاء مستويات مختلفة تجعل الهيكل التنظيمي يأخذ شكلا متطاولا، على عكس المؤسسة التي لا تتوفر على مستويات كثيرة، وحينها يكون هيكلها التنظيمي يميل إلى التفلطح (الانبساط).

أما التقسيم الأفقي للعمل فيقوم على تقسيم عمل المنفذين إلى عدة نشاطات فرعية، منها البسيط، ومنها المتكرر.

ويعتبر التقسيم القطاعي للنشاط الاقتصادي أهم أشكال التقسيم الاجتماعي للعمل، وهو تقسيم يميز بين القطاع الأولي (الزراعة، الصيد...)، القطاع الثانوي (القطاع الصناعي) والقطاع الثالثي (قطاع الخدمات). ومع مرور الوقت شهدت القطاعات الاقتصادية والنشاطات المكونة لها توسعا وتخصصا أكبر، حيث جزئت العملية الإنتاجية الواحدة إلى عدة عمليات إنتاجية

فرعية مترابطة تؤدى من طرف أفراد أو مجموعة من الأفراد، بناء على القدرات الخاصة لكل شخص.[19] ولقد ساهم اتساع الأسواق في تعميق تقسيم العمل، وظهر ذلك جليا في إطار النظام الرأسمالي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن درجة تقسيم العمل الفني (التقني) تتوقف على طبيعة القطاع وحجم المشروع ومدى اتساع السوق. فالقطاع الصناعي مؤهل أكثر من غيره من القطاعات لإجراء تقسيم العمل. كما أن المشروع الكبير يوفر ظروف إجراء تقسيم للعمل.

ولا يقتصر تقسيم العمل على الأشكال السابقة الذكر بل يتعداه إلى التقسيم الجغرافي والتقسيم الدولي للعمل. فبموجب هذا الشكل الأخير من أشكال تقسيم العمل تتخصص كل دولة في إنتاج منتوج أو عدة منتجات وفق قدراتها الإنتاجية وخصائصها الطبيعية.

ثانيا: آثار تقسيم العمل

لقد سمح تطبيق تقسيم العمل والتخصص برفع كفاءة أداء العملية الإنتاجية وتحسين نوعية السلع المنتجة، إلى جانب توفير وقت العمل، إضافة إلى إمكانية تصليح أو تطوير الآلة في حالة الآلات البسيطة.

وفي إطار تقسيم العمل يمكن تنظيم العمل بإتباع قواعد علمية بدء باختيار الآلات الملائمة لتحسين الإنتاج والإنتاجية، تحديد موقع الآلات والعمال داخل المصنع وتنظيم حركات العمال. ولقد ارتبط مفهوم تنظيم العمل بالمهندس الأمريكي فريديريك تايلور (Fréderic Taylor) (1856 . 1915)، حيث لاحظ هذا الرجل أن تنظيم العمل داخل المصانع الكبرى لم يكن يخضع لمعايير علمية. فالعمال كانوا يؤدون حركات زائدة في عملية الإنتاج نتيجة الترتيب المكاني غير المناسب للآلات والمواد الأولية، هذا بالإضافة إلى عدم تنظيم إعطاء الأوامر والتوجيهات داخل المعامل... إلخ،[20] وهو ما أثر سلبا على إنتاجية العامل. وانطلاقا من هذا الواقع عمل تايلور على وضع نظام جديد للعمل يقوم على تعميق تقسيم العمل داخل المعمل الواحد من أجل تحسين الإنتاجية؛ قياس الوقت الأمثل لكل حركة يقوم بها العامل؛ هذا إلى جانب إذكاء روح المنافسة ما بين العمال من خلال ربط الأجور بمستوى الإنتاجية.

وإذا كان تقسيم العمل قد سمح بتحسين إنتاجية العمل فهو لم يخلو من السلبيات. فتخصص العامل في أداء مهمة واحدة خلال وقت طويل نسبيا يجعله لا يحسن إلا جزء من العملية الإنتاجية الواحدة، مما يحد من حرية تنقله ويقلل من قدرته التفاوضية، هذا زيادة على إمكانية تناقص ذكائه بفعل الرتابة المتولدة عن تأدية نفس العمل.

الفقرة الثانية: المعطيات الاجتماعية للعمل وأثرها على عنصر العمل

شهدت ظروف العمل وقوانين تنظيمه وطرق توزيع المداخيل تطورا عبر الزمن. وقد تجلى ذلك في ظل النظام الرأسمالي، حيث شهد تنظيم العمل تطورا بدء من الصناعة المنزلية وصولا إلى المصنع الرأسمالي. وبموازاة لتطور التنظيم الاقتصادي للمؤسسات شهد التنظيم الاجتماعي للعمل تطورا. فالاستغلال الرأسمالي للعمال كان وراء نضالهم النقابي لتحسين أوضاعهم المهنية، وهو النضال الذي أفضى إلى ظهور قانون الحق النقابي في بريطانيا في سنة 1871 وحق تكوين تنظيمات نقابية في فرنسا في سنة 1884.

المطلب الثاني: الطبيعة (الأرض) كعنصر إنتاجي أساسي

الفرع الأول: تعريف الطبيعة وتحديد مكوناتها

الفقرة الأولى: تعريف الطبيعة

الطبيعة أو الأرض تشمل اليابسة وما تحتويه من موارد طبيعية، وهي هبة ربانية لم يساهم الإنسان في وجودها، لكنه يستعين بها في عملية الإنتاج. وتتبع الأهمية الاقتصادية للموارد الطبيعية، سواء في شكلها الأولي أو بعد تحويلها، في كونها أساس النشاط الاقتصادي. فتوفر الموارد الطبيعية في إنجلترا ساهم بشكل كبير في قيام الثورة الصناعية في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر، وكذلك في بلدان أخرى مثل فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية... في حين نجد أن تأخر قيام الثورة الصناعية في بعض البلدان راجع لندرة الموارد الطبيعية. فنقص الطاقة في إيطاليا يعتبر من العوامل التي أخرت قيام ثورة صناعية إلى غاية 1925. كما أثر ضيق مساحة اليابان على قيام الثورة الصناعية فيها إلى غاية 1940.

---

[19] G. Dufort et A. Gouault, Economie générale. Classe de première. Série Foucher. Les éditions Fouchers. Paris. 1982. P. 34.

[20] فتح الله ولعلو. مرجع سبق ذكره. ص 349.

ونظرا للأدوار المختلفة التي تؤديها الموارد الطبيعية في عملية التنمية فإنها كانت موضوع اهتمام من طرف المفكرين، خاصة مفكري المدرسة الكلاسيكية وكذا كارل ماركس.

الفقرة الثانية: مكونات الطبيعة

تتكون الطبيعة من مختلف الموارد المادية التي بم يساهم الإنسان في وجودها، وهي تشمل الأرض وما تتضمن من موارد باطنية وموارد توجد على سطحها، من مساحات، شمس، رياح، أمطار... التي يمكن استغلالها لتحقيق أغراض إنسانية.

الفرع الثاني: خصائص الموارد الطبيعية بما فيها الأرض

تتميز الأرض والموارد الطبيعية بجملة من الخصائص تنتج عنها جملة من الآثار الاقتصادية. فالأرض والموارد الطبيعية تتميز بالثبات النسبي لكمياتها، عدم وجود نفقة لإنتاج للأرض بحالتها الطبيعية وعدم تجانس الأرض كمورد طبيعي.[21]

الفقرة الأولى: الثبات النسبي لكمية الموارد الطبيعية

إن الكميات المتاحة من الموارد الطبيعية غير قابلة للتغير، على الأقل خلال فترة زمنية قد تكون طويلة، وهي الفترة اللازمة لتفاعل عناصر الطبيعة من أجل إنتاج هذه الموارد الموجود في الطبيعة، وعلى اعتبار أن اكتشاف موارد طبيعية جديدة أو اكتشاف كميات جديدة من موارد معروفة من قبل لا يعتبر خلقا جديدا لهذه الموارد. أما بالنسبة للأرض فإن مساحتها تبقى ثابتة، مع إمكانية تغير طبيعة وملكية الأراضي بفعل عوامل عديدة.[22]

الفقرة الثانية: عدم تحمل نفقة لإنتاج الأرض بحالتها الطبيعية

إن الأرض باعتبارها هبة ربانية لم تكلف الإنسان نفقة لوجودها. كما أن عرضها الكلي ثابت مهما تغير سعرها.[23] إلا أن إعداد الأرض وتهيئتها لكي تصبح صالحة للاستغلال يكلف موارد معينة.

الفقرة الثالثة: عدم تجانس الأرض

تتميز الأراضي بتباين تكوينها ومواقعها بشكل يؤدي إلى تباين استعمالها. هذه الخصائص تجعل أسعار الأراضي متباينة. وكاستمرار لهذه الفكرة نجد أن توزيع الموارد الطبيعية في الفضاء الجغرافي متباين، وهو ما قد يؤثر إلى حد ما على تحقيق عملية التنمية، على اعتبار أن توفر الموارد الطبيعية شرط ضروري لتحقيق التنمية، لكنه يبقى شرط غير كاف. ويسمح تطور فنون الإنتاج بالتقليل من أهمية بعض الموارد الاقتصادية، فاختراع المولدات الكهربائية التي تعمل بالماء والنفط قلل من أهمية الفحم، وهو ما ساهم إلى حد ما في تراجع المكانة الاقتصادية لبريطانيا، وهي التي كانت تمتلك كميات معتبرة من هذه المادة.

المطلب الثالث: رأس المال كعنصر إنتاجي مشتق

الفرع الأول: المفهوم العام لرأس المال وأنواعه

الفقرة الأولى: تعريف رأس المال

عرف الاقتصادي النمسوي بوم بافيرك(Böhm- Bawerk1914 . 1851) في كتابه المعنون (La théorie positive du capital, 1884) بأنه مجموع الموارد غير المتجانسة والمتوالدة، التي يسمح استعمالها برفع إنتاجية العمل. ونضيف بأن هذه الموارد تم إنتاجها خلال عمليات إنتاج سابقة وتم توفيرها لاستعمالها لاحقا في إعادة إنتاج منتجات جديدة.[24]

ويختلف رأس المال عن النقود. فالنقود تمثل مخزنا للقيم (الثروة) ومسهل للمبادلات، في حين أن رأس المال• يعبر عن كل الموارد التي يمكن استغلالها لتطوير الثروة. ولقد شبه آدم سميث النقود بالطريق الذي يسمح بنقل السلع من مكان لآخر، دون أن يساهم في إنتاجها. هذا يعني أن رأس المال لا يقتصر على النقود. كما أن وفرة النقود لا يضمن توفر رأس المال، وليس أدل على ذلك من حالة الدول الغنية التي لم تستطع لحد الآن تحقيق نمو حقيقي مصحوبا بتنمية حقيقية.

---

[21] حسين عمر. الاقتصاد لكل قارئ. مرجع سبق ذكره. ص

[22] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 153.

[23] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 155.

[24] في هذا الصدد أنظر: حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي: منشأة المعارف، الإسكندرية، ص: 208.

- محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1958. ص ص 197 . 199.

Raymond Barre. Economie politique. Tome 1. Edition P.U.F. Paris, 1963. P P 45 – 59.

• في اللغة اللاتينية رأس المال يعبر عن رؤوس الماشية التي تسمح بتوليد ثروة إضافية.

الفقرة الثانية: أنواع رأس المال

نميز ضمن مفهوم رأس المال ما بين رأس المال الفني (التقني)، رأس المال المحاسبي ورأس المال المكسبي.

أولا: رأس المال بالمعنى التقني (الفني)

رأس المال من منظور تقني[25] (رأس المال المنتج أو الأموال الرأسمالية biens capitaux)،[26] هو عنصر إنتاجي ناتج عن تفاعل عنصري الأرض والعمل. وهو يتمثل في موارد اقتصادية لا تسمح بإشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة، وإنما تستعمل في إنتاج الخيرات التي تصلح للإشباع المباشر للحاجات البشرية.

أ ـ مكونات رأس المال الفني

يشتمل رأس المال الفني على:

ـ الهياكل القاعدية (الطرق، السدود، المخازن، المصانع. إلخ ...)؛

ـ وسائل الإنتاج المباشر(آلات، حيوانات) التي يستعملها الإنسان في عملية الإنتاج.

ـ مخزون المواد الأولية والمواد النصف مصنعة التي تستعمل في العملية الإنتاجية.

ـ الموارد المالية التي تسمح بالحصول على الأشكال السابقة من رأس المال.

ب ـ خصائص رأس المال الفني

يتميز رأس المال بخصائص نوجزها في النقاط التالية:

ـ رأس المال عبارة عن مجموعة كبيرة من المواد غير المتجانسة.

ـ رأس المال لا يصلح لإشباع حاجة إنسانية مباشرة، بل يساهم في إنتاج مواد نهائية تستعمل لإشباع حاجة إنسانية مباشرة. بناء على ما سبق فإن الخير الواحد قد يعتبر رأس مال أو لا يعتبر كذلك بالنظر إلى الغرض من استعماله.

ـ رأس المال قابل للتجدد والتوالد، وهو في غالب الأحيان لا يهتلك مرة واحدة.

ثانيا: رأس المال بالمعنى المحاسبي

رأس المال بالمعنى المحاسبي فهو القيمة النقدية لمختلف أصول المؤسسة، وهي الأصول التي تجدد بفضل خصم أقساط الاهتلاك من قيمة ناتج الاستغلال السنوي قصد الوصول في نهاية فترة معينة إلى استرداد قيمة رأس المال.

يحسب الاهتلاك بطريقة الاهتلاك الخطي، أو الاهتلاك المتزايد أو الاهتلاك المتناقص. إلا أن ارتفاع الأسعار لم يعد يسمح للأقساط المجمعة في نهاية فترة معينة بشراء آلة مشابهة للآلة المتوفرة من قبل، لذا صار الاهتلاك لا يحسب بناء على سعر الاقتناء وإنما بناء على سعر مستقبلي محتمل يسمح بالحصول على آلة مشابهة. وبذلك تم استبدال القيمة النقدية للآلة بالقيمة العينية الثابتة.[27] وبتغيير طريقة حساب الاهتلاك تتغير طبيعة رأس المال المحاسبي. وخلاصة القول أن رأس المال الفني (المستخدم في عملية الإنتاج بالنسبة للمشروع) لا يعتبر في مجموعه رأس مال محاسبي، بل أن هذا الأخير لا يشمل إلا رأس المال الفني الخاضع للاهتلاك.

الفقرة الثالثة: رأس المال بالمعنى الحقوقي أو رأس المال بالمعنى المالي

يقصد برأس المال بالمعنى الحقوقي رأس المال من وجهة من يملكه وكيفية التصرف فيه. فرأس المال بهذا المعنى يتخذ أشكالا متعددة قد تكون نقدية أو غير نقدية، فهو يشمل مجموع الأموال المكتنزة أو المدخرة في البنوك، وكذلك الحقوق على الملكية غير المنقولة (مثل العقارات)، والحقوق على الملكية المنقولة (مثل الأسهم والسندات).

ولقد ارتبط الرأسمال بالمفهوم الحقوقي بالأنظمة القائمة على الملكية الخاصة. فالنظام الاشتراكي لم يعرف إلا وجودا محدودا لهذا النوع من رأس المال، حيث معظم أموال الإنتاج كانت ملكا للدولة. أما في النظام الرأسمالي فإن رأس المال الحقوقي هو الغالب، وهو يسمح لمالكيه بالحصول على مداخيل، وهذا من خلال تحويله إلى رأسمال فني يستغل في عمليات إنتاجية أو تجارية، أو من خلال توظيفه في البنوك أو في شراء عقارات مذرة لريوع.

.

---

[25] حسين عمر. الاقتصاد لكل قارئ. مرجع سبق ذكره. ص 66.

[26] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 160.

[27] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 161.

الفرع الثاني: مفهوم رأس المال وأنواعه تبعا للمدارس الفكرية الاقتصادية

يختلف مفهوم رأس المال باختلاف المدارس الفكرية. ويظهر هذا الاختلاف واضحا ما بين الليبراليين والماركسيين.

الفقرة الأولى: التقسيم الليبيرالي لرأس المال

رأس المال حسب الليبراليين هو مجموع الأشياء التي تساهم في العملية الإنتاجية. يميز النيوكلاسيكيون ضمن رأس المال ما بين عدة مكونات فرعية، وهي الرأسمال الاقتصادي (الرأسمال المادي، الرأسمال البشري، الرأسمال غير المادي)، الرأسمال الطبيعي (الأرض وما يحتويه باطنها)، الرأسمال الاجتماعي والثقافي.

في هذا الفرع سنتعرض لمختلف أشكال رأس لمال الاقتصادي والرأسمالي الاجتماعي والثقافي، ونؤجل الخوض في رأس المال الطبيعي للمبحث الرابع من هذا الفصل.

أولا: الرأسمال الاقتصادي

يقصد برأس المال الاقتصادي كل شكل من أشكال رأس المال الذي يستعمل بصورة مباشرة في عمليات إنتاج السلع والخدمات، وهو يشمل الرأسمال البشري، الرأسمال المادي (الفيزيائي) والرأسمال غير المادي.

أ ـ الرأسمال البشري

يشمل رأس المال البشري مختلف المعارف التي تتوفر للإنسان والتي تم تحصيلها من خلال التكوين والخبرة، والتي يتم استعمالها عند ممارسة أي نشاط محقق للمنافع.

ب ـ الرأسمال المادي (الفيزيائي)

يرى النيوكلاسيكيون أن رأس المال يتمثل في كل الأشياء المادية، مثل العقارات، وسائل الإنتاج، منتجات معمرة... والذي يزداد بفضل الاستثمار، وهو الذي يسمح بتعويض الاهتلاك الحاصل رأس المال. ويميز الليبيراليون في هذا الإطار ما بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول.

ج ـ الرأسمال غير المادي

الرأسمال غير المادي (اقتصاد المعرفة) يتمثل في مجموع القيم التي تكتسبها المؤسسة في شكل تنظيم، دراية (اقتصاد المعرفة économie du savoir, économie de la connaissance ou capitalisme cognitif)، صورة المؤسسة التي رسمتها عبر الزمن.

وهناك من المفكرين من يرى بأن الرأسمال غير المادي يمثل نسبة تفوق 50 % من القيم التي تمتلكها المؤسسات العصرية. ويضع البعض الآخر هذا المفهوم كمرادف للإدارة. رأس المال من هذا المنظور سنتناوله في المبحث الخامس الخاص بالتنظيم.

د ـ الرأسمال الاجتماعي والرأسمال الثقافي

يعرف عالم الاجتماعي الفرنسي بيار بورديو (Pierre Bourdieu) في كتابه المعنون أشكال رأس المال الصادر سنة 1986 (Les formes de capital) بأنه "مجموع الموارد الحالية والكامنة المرتبطة بامتلاك شبكة مستديمة من العلاقة التي تكتسي إلى حد كبير طابعا مؤسسيا من المعارف المتبادل..."[28] هذه الشبكة من العلاقات الاجتماعية، والتي تظهر خلال الاجتماعات والمناسبات والتي تأخذ شكل قيم مشتركة وتصرفات تجمع مجموعة من الأفراد وتسمح بالتعاون فيما بينهم مشكلة بذلك عقلية أو روح الجماعة. هذه العلاقات الاجتماعية تمارس تأثيرا على الجانب الاقتصادي والثقافي. فالمنتج الذي يمتلك شبكة واسعة من العلاقات يستطيع رفع مستوى إنتاجه ومستوى أرباحه، ويستطيع نتيجة ذلك توسيع علاقاته وارتباطاته.

أما رأس المال الثقافي فيتمثل في الموارد الثقافية المتمثلة في قدرات فكرية متوفرة لفرد معين والناتجة عن المحيط العائلي والوسط التعليمي. ويعتبر هذا العامل شكلا من أشكال رأس المال لكونه قابل للمراكمة والتزايد. ويأخذ رأس المال الثقافي أشكالا متعددة مثل القدرات الفكرية للفرد التي تسمح باستغلال الشكل الثاني من الرأسمال الثقافي المتمثل في المنتجات الثقافية والتي أساسها الكتب...

.

[28] Bourdieu. P. (1980), « Le capital social. Notes provisoires ». Actes de la recherche en sciences sociales. N° 31, janvier, p. 2 – 3 .

الفقرة الثانية: التقسيم الماركسي لرأس المال

أولا: التعريف الماركسي لرأس المال

رأس المال بالنسبة لماركس هو علاقة اجتماعية بين الرأسمالي والعامل، حيث يتولى الرأسمالي توظيف مبالغ مالية في مختلف أشكال رأس المال ليضيف إليها قوة العمل البشري المشتراة بواسطة أجر. وضمن هذه العملية يتم إنتاج سلع تتضمن جزء من قوة عمل العامل التي لم تكافأ، والتي يستولي عليها الرأسمالي في شكل فائض قيمة.

ثانيا: أشكال رأس المال من لمنظور الماركسي

يميز كارل ماركس بين شكلين من رأس المال، وهما رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، واللذان يتم الجمع بينهما في عملية إنتاجية وحدة تسمح بإنتاج سلع وخدمات.

أ ـ رأس المال الثابت (Capital fixe).

هو كل رأس مال تقني، مثل الآلات، الأراضي والمباني، والذي يتميز باستعماله في العملية الإنتاجية الواحدة لعدة مرات مع خضوعه لاهتلاك.

ب ـ رأس المال المتغير (Capital variable)

يتكون رأس المال المتغير من أجور العمال. ولقد سمي رأس المال هذا متغيرا لكونه ينتج قيمة تفوق قيمة الأجر الممنوح للعامل، والفرق بين القيمتين يستولي عليها الرأسمالي في شكل فائض قيمة، وهو ما يعبر عن الاستغلال.

الفرع الثالث: تكوين رأس المال وتحقيق التراكم

يتكون رأس المال بفضل الادخار (الاختياري و/ أو الاجباري) سواء المحلي منه أو الأجنبي. ومن المفيد القول أن تحقق الادخار لا يؤدي بالضرورة إلى تناقص مستوى الاستهلاك الحالي داخل دولة ما، بل قد يميل هذا الأخير إلى الارتفاع نتيجة توجيه جزء من هذه الموارد لشراء سلع من الخارج تباع في الأسواق الداخلية للدولة محل الاعتبار.

إن توفر الادخار، إلى جانب توفر عناصر أخرى، يعتبر شرطا ضروريا لزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، وهذا من خلال تعميق تقسيم العمل وزيادة الإنتاجية. إلا أن توفر الادخار قد لا يساهم في زيادة رأس المال وتزايد مستوى الإنتاج، وهذا إذا ما تم إنفاق الأموال المدخرة في مجالات غير إنتاجية. فرأس المال هو في الحقيقة مجموع الأصول التي تسمح بتحقيق نشاط إنتاجي مستمر منتج للقيم. فحسب هرنندو دو سوتو تمتلك البلدان النامية موارد عديدة، إلا أنها عاجزة عن تحويلها إلى رأسمال، أي استغلالها بشكل عقلاني يسمح بتوليد قيم مضافة. فالأراضي على سبيل المثال متوفرة بكثرة لكن طرق تملكها واستغلالها يحول دون الاستفادة الجيدة منها، ومن تم فهي لا تتحول إلى رأسمال.[29]

خلاصة القول أن مساهمة رأس المال في زيادة مستوى الإنتاج تتوقف على ما هو متوفر منه وعلى كيفية استعماله (الكفاءة الإنتاجية). فالكفاءة الإنتاجية لرأس المال شرط آخر لضمان الاستفادة من رأس المال المتاح، وتحققها يقتضي توزيعا متوازنا للموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة. وكل إخلال بهذا الشرط سيقلل من كفاءة رأس المال.[30]

المطلب الرابع: التنظيم والتطور التقني كعنصر إنتاجي مشتق

الفرع الأول: التنظيم: تعريفه وأهميته

الفقرة الأول: تعريف المنظم من منظور جوزيف شومبيتر

يعتبر جوزيف شومبيتر[31] من المفكرين الأوائل الذين درسوا أهمية دور المنظم والتنظيم في تحقيق التنمية الاقتصادية. فالمنظم حسب هذا المفكر يعتبر مفتاح التنمية ومحركها، وذلك بفضل ما يتمتع به من مواهب وقدرات على تحين الفرص الملائمة للقيام بالاستثمارات الجديدة في ظل المخاطر وعدم اليقين التي تحيط بعمله. وبذلك يساهم المنظم في خلق محيط جديد يسمح بزيادة الإنتاج الوطني. كما يرى شومبيتر أن للمنظم قدرة على التأثير في عادات وتقاليد الأفراد وفي أذواقهم بشكل يؤدي إلى إحداث تغير في هيكل الطلب على السلع.

.

---

[29] هرنندو دي سوتو، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

[30] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 172.

[31] جوزيف شومبيتر (Joseph Alois Schumpeter 1883 . 1950) مفكر نمساوي عمل وزيرا للمالية بعد الحرب العالمية الأولى، ودرس الاقتصاد في جامعة هارفرد الأمريكية بعد 1932.

الفقرة الثانية: وظيفة المنظم أو مضمون عملية التنظيم

تتمثل وظيفة المنظم في التجديد (Innovation) الذي يأخذ الأشكال التالية:

. كشف مصادر جديدة للمواد الخام.

. إنتاج وعرض منتجات جديدة في الأسواق.

. تدبير الأموال من أجل تمويل المشروع.

. توفير عناصر الإنتاج والجمع بينها وفق النسب الملائمة التي تسمح بتحقيق حجم الإنتاج الأمثل الممكن بأقل التكاليف الممكنة (اختيار أحسن فن إنتاجي)، وهذا في ظل مراعاة وضعية السوق السائدة وفي ظل التوقعات المستقبلية بخصوص المنتوج محل الاعتبار.

. استحداث أساليب إنتاج جديدة.

. إصدار القرارات التنظيمية والفنية[32]مثل تحديد موقع المشروع وشكله القانوني وحجمه.

. تحمل النتائج المترتبة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية إنتاج وتسويق المنتجات.

. كشف أسواق جديدة.

. إعادة تنظيم بعض الصناعات على أسس حديثة.

بناء على ما سبق يمكن القول أن التنظيم هو مرحلة ضمن عملية الإدارة، التي تبدأ بالتخطيط وتشمل التنظيم مرورا بالتنسيق والمراقبة.

الفقرة الثالثة: مكونات رأس المال غير المادي

يقصد بمكونات رأس المال غير المادي (اقتصاد المعرفة) كلا من التنظيم، المهارة وصورة المؤسسة في أذهان المتعاملين معها.

أولا: التنظيم كشكل من أشكال القيم المراكمة من قبل المؤسسة

يتمثل التنظيم بالنسبة للمؤسسة في هيكل المؤسسة (الهيكل التنظيمي، المنظام) الذي يسمح بتحديد وظائفها وكيفية التنسيق بينها، ومن تم يحدد كيفية عمل المؤسسة. وكل هذه الأمور هي التي تجعل المؤسسات تختلف عن بعضها البعض.

ويختلف التنظيم من مؤسسة لأخرى، وهو يتحدد بعوامل خارجية وأخرى داخلية. فالعوامل الخارجية تتمثل في البيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة والتي تشمل الزبائن، المنافسين... في حين تتكون البيئة الداخلية من عوامل عديدة تشمل تاريخ المؤسسة، قيم وثقافة المؤسسة، أهداف المؤسسة، طريقة تنظيم العمل، الوسائل المستعمل...

ثانيا: المهارة كشكل من أشكال القيم المراكمة من طرف المؤسسة

المهارة (know-how, Le savoir-faire) هي معرفة[33] الأدوات والوسائل التي تسمح بأداء عمل معين على أحسن وجه، أو بعبارة أخرى المهارة هي مجموعة من المعلومات التقنية السرية والمهمة. والمقصود بسرية المهارة أنها التي تبقى سرا لدى صاحبها وتكتسب من خلال التجربة. لكنها تظهر من خلال الممارسة.

والمهارة كشكل من أشكال المعرفة يختلف عن أشكال المعرفة الأخرى، مثل المعرفة العلمية. فهذه الأخيرة تتضمن معارف نظرية عامة تنطبق على عدة مجالات، بينما المهارة تتمثل في معرفة مطبقة في مجال محدد. وهي تتراكم مع مرور الزمن وتعدد التجارب والخبرة. فعلى سبيل المثال نجد أن الفرد المتخصص في المجال المالي تكون له دراية[34] بميدان واسع يشمل مالية المؤسسة، الضرائب، المحاسبة... في حين أن المحاسب يكون مجال تخصصه هو تسجيل القيود المحاسبية. معنى هذا أن المحاسب يمتلك مهارة مكتسبة في مجال المحاسبة، ولا تظهر أهميتها إلا في هذا المجال.

الفقرة الثالثة: صورة المؤسسة

يقصد بصورة المؤسسة (L'image de marque, Brand management) التصور أو التمثل الذي يتكون في ذهن الجمهور عن منظمة ما، وهذا من خلال ما تقدمه للجمهور من منتجات، خدمات، وعلامة تجارية، وكذا من خلال ما تعكسه

---

[32] حسين عمر. الاقتصاد لكل قارئ. مرجع سبق ذكره. ص 70.

[33] يجب التمييز بين العلم (الدراية Le savoir) والمعرفة. فالعلم يمثل مجموعة من المعارف التي تشمل عدة مجالات. هذه المعارف يتم تحصيلها بالملاحظة، الدراسة والتجربة. أما المعرفة (La *connaissance*) فهي معلومات تخص مجال محدد خارج الإنسان، مثل القول معرفة لغوية.

وسائل الإعلام. بعبارة أخرى يمكن القول أن صورة المؤسسة تمثل شخصيتها. ويمكن لصورة المؤسسة في أذهان الجماهير أن تختلف عن الصورة التي تضعها المؤسسة لنفسها أو الصورة التي تريد إيصالها لجمهورها. فالمنجزات الإيجابية للمؤسسة تساهم في رسم صورة جميلة لها في أذهان الجمهور، في حين أن المشاكل الداخلية والأخطاء التي ترتكبها تجاه الخارج تساهم في المساس بسمعتها.

الفرع الثالث: ركائز اقتصاد المعرفة والجهات المنتجة له

أولا: ركائز اقتصاد المعرفة

رأس المال غير المادي يقوم على استعمال المعلومات، وهو ما يسمح بالكلام عن اقتصاد المعلومات، وهو اقتصاد يشكل نسبة معتبرة من الناتج الداخلي الخام للدول المتقدمة. فالمعلومات والمعارف أصبحت اليوم تتمتع بقيمة كبيرة في الاقتصاد الرأسمالي. ويقوم اقتصاد المعرفة على ركائز تتمثل في البحث والتطوير والابتكار، التربية وكذا تكنولوجيا الإعلام والاتصال

ثانيا: الجهات المنتجة لاقتصاد المعرفة

المعرفة تنتج من قبل هيئات متخصصة (الجامعات ومراكز البحث) والتي توجه للقطاعات المنتجة من أجل استعمالها في إنتاج منتجات.

الفرع الرابع: تطور أشكال المؤسسات وتطور عملية التنظيم

إن التنظيم يدخل ضمن نظرية المنشأة، وهي فرع من الاقتصاد الجزئي الذي يدرس المبادئ التي تتبعه المؤسسة في اتخاذ قراراتها الخاصة بالإنتاج والأسعار التي تبيع بها منتجاتها، إلى جانب الجمع بين عناصر الإنتاج المختلفة. لقد كانت وظائف الإدارة والتمويل في ظل المشاريع الصغيرة، مثل الشركات الفردية وشركات الأشخاص (شركات التضامن أو شركات التوصية البسيطة)، من اختصاص صاحب المشروع، إلا أن تطور الرأسمالية وتزايد الحاجة إلى رؤوس الأموال أدى إلى ظهور شركات الأموال، مثل شركات المحاصة والشركات ذات المسئولية المحدودية، ومن تم انفصلت وظيفتا الإدارة والتمويل عن بعضهما البعض. وفي ظل هذا النوع من الشركات الكبيرة يتم تدبير رؤوس الأموال بطريقة تساهمية (الأسهم والسندات) تؤدي إلى تقاسم الأرباح والمخاطر. أما مهمة تسير المؤسسة واتخاذ القرارات المختلفة، التي لها علاقة بسير المؤسسة، فتتخذ من طرف مجلس الإدارة والمسؤولون عن التنفيذ. ويجب القول أن كثرة مهام المنظم جعلت من الصعب توفر كل تلك الخصائص في شخص واحد، خاصة في ظل ضخامة المؤسسات في الوقت الحالي، الأمر الذي شجع على ظهور معاهد متخصصة في تكوين المنظمين المختصين في مجالات محددة.

الفرع الخامس: التطور التقني ومكانة التقنية ضمن العملية الإنتاجية

الفقرة الأولى: تعريف التقنية والتقدم التقني

التكنولوجيا عبارة عن معدات الإنتاج، أساليب الإدارة والتسيير... المتولدة عن تراكم معارف وتجارب علمية وعملية بشرية، والذي يسمح استعمالها بتحسين فعالية العملية الإنتاجية ورفع مستوى الإنتاج ونوعه مع تخفيض تكاليف الإنتاج. ويتحقق التقدم التقني بفضل تحسن المعلومات العلمية والتقنية وظهور اختراعات ومنتجات جديدة.

الفقرة الثانية: انعكاسات التقدم التقني على الإنتاج وعلى عوامل الإنتاج

يعتبر التقدم التقني محددا رئيسيا في عملية النمو الاقتصادي، فهو يسمح برفع مستوى الإنتاج مع إبقاء الكميات المستخدمة من عنصري الأرض، العمل ورأس المال دون تغير. فالتقدم التقني والذي يأخذ في الغالب ظهور تقنيات وآلات إنتاج جديدة يسمح بتحويل بعض المهام من الإنسان إلى الآلة بشكل يؤدي إلى تقليص مدة العمل ومن تم يسمح بتحسين الإنتاجية والإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة من المنتوج وانخفاض أسعارها وزيادة أرباح المنتجين وأجور العمال، وهي عوامل تساهم في زيادة الاستثمار ورفع مستوى الإنتاج. كما يسمح التقدم التقني بتحسين نوعية المنتجات، إضافة إلى ظهور منتجات جديدة (سلع استهلاكية، وسائل إنتاج) تمكن من رفع القدرة على إشباع الحاجات البشرية. على صعيد آخر يسمح التقدم.

وإذا كان التقدم التقني يتمتع بكل هذه المميزات فإن توفيره ليس بالأمر الهين. فالتقدم التقني يصطدم بعقبات مثل ارتفاع تكاليف الاستثمار في مجال التكنولوجيا، وضرورة تطوير ميادين البحث العلمي.

خلاصة المبحث الأول

رغم الاختلافات الواردة بشأن تقسيم هذه العناصر وتحديد أهميتها وأدوار في النشاط الاقتصادي، إلا أنه يمكن القول أن عناصر الإنتاج هي كل العوامل الضرورية لقيام نشاط اقتصادي ما. وتعود عناصر الإنتاج في الأصل إلى عنصرين إنتاجيين هما الطبيعة التي وجدت لخدمة الإنسان لاعتباره الهدف من وجود هذه الطبيعة.

المبحث الثاني:
الأعوان الاقتصاديين والدارة الاقتصادية

تقديم

يؤدي قيام النشاط الاقتصادي إلى تشكل تنظيم اجتماعي يمثل علاقات وتأثير متبادل بين مجموعة من الأعوان الاقتصاديين يتميزون عن بعضهم البعض بوظائفهم الاقتصادية الرئيسية.

ويقصد بالأعوان الاقتصاديين (les agents économiques) من منظور المحاسبة الوطنية مجموع الوحدات الاقتصادية التي تمتلك عناصر الإنتاج وتتصرف في هذه العوامل من خلال تأدية وظائف اقتصادية. هؤلاء الأعوان هم قطاع العائلات، قطاع المؤسسات (المشروعات)، قطاع المؤسسات المالية، قطاع الإدارة وأخيرا قطاع العالم الخارجي.

يمكن تمثيل النشاط الاقتصادي بدارة اقتصادية (Circuit économique) تبين العلاقة ما بين قطاع العائلات، الذين يمتلكون عوامل الإنتاج المختلفة يبيعونها للمؤسسات في سوق عوامل الإنتاج المختلفة، ويحصلون مقابل ذلك على عوائد عوامل الإنتاج المختلفة (أجور، أرباح، فوائد، ريوع) يستعملونها في شراء السلع والخدمات من سوق السلع والخدمات، وهو ما يمثل إنفاق العائلات. أما قطاع الأعمال فيشتري من قطاع العائلات مختلف عوامل الإنتاج التي يحتاجها مقابل نفقات معينة تدخل ضمن تكاليف الإنتاج ثم يتولى صنع السلع والخدمات ليبيعها بعد ذلك لقطاع العائلات.

المطلب الأول: الأعوان الاقتصاديين ودورهم الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف العون الاقتصادي وأنواعه

الفقرة الأولى: تعريف العون الاقتصادي

العون الاقتصادي هو شخصية مادية أو معنوية (اعتبارية personne physique ou morale) أو فئة من الأشخاص يمتلك بعض أو كل عناصر الإنتاج المختلفة أو يؤجرها، ويمتلك استقلالية اتخاذ القرار الاقتصادي من خلال ممارسة نشاط اقتصادية محدد. ويمكن للعون الاقتصادي أن يكون فردا، أسرة أو عائلة (un ménage)، مؤسسة، دولة، جماعة إقليمية (collectivité territoriale).

الفقرة الثانية: أنواع الأعوان الاقتصاديين من منظور المحاسبة الوطنية

يمارس النشاط الاقتصادي من طرف عدد كبير من الأعوان الاقتصاديين، حيث كل عون يمارس عمليات متنوعة. ولتسهيل دراسة هؤلاء الأعوان تتولى المحاسبة الوطنية جمع مختلف الأعوان الاقتصاديين في خمس مجموعات متجانسة تشترك في ما بينها من حيث التصرفات التي تظهر من خلال ممارسة وظيفة اقتصادية رئيسية.

وتجمع الأعوان الاقتصاديين في خمس مجموعات هي العائلات (Les ménages)، المؤسسات (المشروعات Les entreprises)، الهيئات المالية (les institutions financières)، الدول (الإدارة العمومية L'Etat) وأخيرا نعتمد عونا افتراضيا يضم مختلف العمليات التي يقوم بها الأعوان الاقتصاديين الموجودين خارج الدولة محل الدراسة. هذا العون يسمى العالم الخارجي (L'extérieur). وهناك من يضيف إلى هذه المجموعات مجموعة الهيئات غير الربحية.

أ ـ تعريف العائلة

العائلة (un ménage) هي مجموعة من الأفراد يسكنون في مسكن أو إقامة رئيسية واحدة سواء جمعتهم أو لم تجمعهم علاقات قرابة، سواء كانوا عزابا، أزواجا بأولاد أو بدون أولاد.

ب ـ الوظيفة الرئيسية للعائلات

الوظيفة الرئيسية للعائلة هي تقديم قوة عملها للمؤسسات مقابل أجر وكذا تأجير ممتلكاتها المادية (عقارات) مقابل ريوع، أو تقديم مدخراتها للمؤسسات المالية مقابل فوائد.

ثانيا: المؤسسات

أ ـ تعريف المؤسسة

المؤسسة عبارة عن وحدة إنتاج تتولى إنتاج سلع أو خدمات.

ب ـ الوظيفة الرئيسية للمؤسسات

تتمثل الوظيفية الرئيسية للمؤسسة في إنتاج سلع وخدمات من خلال الجمع بين عناصر الإنتاج المختلفة، وهذا قصد بيعها في السوق مقابل سعر معين. وتسمح المبيعات التي تقوم بها المؤسسات بتحقيق مداخيل تستعمل في مكافأة عناصر

الإنتاج المختلفة. وما يتبقى من مداخيل المؤسسة بعد مكافأة العمل، الطبيعة، رأس المال المالي فيشكل ربح المؤسسة. وفي حالة عدم تحقيق ربح فالمؤسسة تكون قد حققت خسارة.

ثالثا: الهيئات المالية (البنوك، التأمينات)

أ ـ تعريف الهيئة المالية

المؤسسات المالية هي مؤسسات تتولى استقبال أموال العائلات أو المؤسسات. وتعتبر البنوك أهم أشكال المؤسسات المالية. وتعتبر شركات التأمين شكلا من أشكال المؤسسات المالية، حيث تتلقى بدورها أموالا مقابل تقديم خدماتها للمؤمنين.

ب ـ الوظيفية الرئيسية للهيئات المالية

تتمثل الوظيفة الرئيسية للمؤسسات المالية في تقديم خدمات لزبائنها. هذه الخدمات تأخذ شكل خدمات بنكية في حالة البنوك، حيث تتولى هذه الأخيرة استقبال أموال الأفراد والمؤسسات في شكل ودائع أو مدخرات (dépôts ou épargne). وتستعمل البنوك مواردها المالية في تقديم قروض لزبائنها. أما شركات التأمين فتقوم بالتأمين على ممتلكات الأفراد والمؤسسات مقابل تلقيها لمبالغ التأمين وتقديم التعويض في حالة تضرر المؤمنين. أما الأموال الفائضة التي تتوفر عليها شركات التأمين فتودع في البنوك من أجل الحصول على فوائد تدعم بها مواردها المالية.

رابعا: الدولة (الإدارة العمومية)

أ ـ تعريف الإدارة العمومية

يقصد بالإدارة العمومية مختلف أشكال التنظيمات التابعة للدولة والمسؤولة عن تنفيذ السياسات العمومية. وهي تشمل الإدارات العمومية المركزية (الوزارات) والإدارات الجهوية (الولايات، البلديات...)، وكذا إدارات الضمان الاجتماعي.

ب ـ الوظيفة الرئيسية للإدارة العمومية

تتولى الإدارة العمومية إنتاج الخدمات غير السوقية وتقديمها مجانا للجماعات أو بسعر أقل من تكلفة إنتاجها. كما تتولى إعادة توزيع المداخيل والثروة الوطنية. وتتكون مواردها بشكل أساسي من المساهمات الإجبارية للأفراد والمنظمات في شكل ضرائب ورسوم.

خامسا: العالم الخارجي

أ ـ تعريف العالم الخارجي

يقصد بالعالم الخارجي مختلف الأعوان لاقتصاديين (العائلات، المؤسسات، المؤسسات المالية، الإدارات العمومية) الموجودة خارج البلد موضوع الاعتبار. وللتسهيل يتم تجميع تلك الأعوان تحت مسمى واحد هو العالم الخارجي.

ب ـ الوظيفة الرئيسية للعالم الخارجي

يتميز العالم الخارجي بكون الجهة التي يتعامل معها البلد محل الاعتبار في مجال تصدير واستيراد السلع والخدمات.

الفرع الثاني: الأعوان الاقتصاديين من منظور بعض المدارس الفكرية الاقتصادية

ميزت المدارس الفكرية الاقتصادية ما بين الأعوان الاقتصاديين، ولكن هذا التمييز تم على أساس طبقي. ولقد بدأ هذا التمييز عند المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) ثم تعمق عند المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية. كما وجد هذا التمييز عند كارل ماركس. أما عند كينز ومفكري المحاسبة الوطنية فقد اعتمدوا التقسيم السابق الذي يميز ما بين خمسة أعوان اقتصاديين.

فلقد ميز فرنسوا كيني، زعيم المدرسة الفيزيوقراطية، ما بين ثلاثة أعوان (طبقات) اقتصاديين، هم طبقة المزارعين، طبقة ملاك الأراضي وطبقة الحرفيين.

أما ماركس فقد ميز بين طبقتين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين. وداخل الطبقة الرأسمالية ميز بين الرأسماليين الذين ينتجون السلع الاستثمارية وأولئك الذي ينتجون السلع الاستهلاكية.

بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية تم التمييز بين نوعين من الأعوان الاقتصاديين، المستهلكون والمنتجون. فالمستهلك يؤجر قوة عمله مقابل الحصول على أجر يستعمله في شراء السلع والخدمات. أما المنتج فيتولى الجمع ما بين عناصر الإنتاج المختلفة لينتج سلعا وخدمات يبيعها في سوق السلع والخدمات.

أما بالنسبة للكينزيين المحدثين (الكينزيين الجدد les postkeynésiens) فقد ميزوا ما بين الأعوان الاقتصاديين المشار إليهم أعلاه. وعبروا عن الترابط الموجود بين الأعوان الاقتصاديين من خلال دارة اقتصادية (circuit économique). ولقد تم تحليل الأعوان الاقتصاديين باعتبارهم ممارسي وظائف اقتصادية وليس باعتبارهم ينتمون إلى طبقات اجتماعية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين وكيفية تمثيلها بيانيا بواسطة دارة اقتصادية

الفرع الأول: العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين

يرتبط الأعوان الاقتصاديين، الذين يمارسون وظائف مختلفة، في ما بينهم من خلال مبادلات تأخذ شكل تدفقات نقدية وتدفقات حقيقية تأخذ شكل مادي (flux monétaires et flux réels). هذه التدفقات تتم داخل الأسواق المختلفة (سوق العمل، سوق رؤوس الأموال، سوق السلع والخدمات).

إن دراسة العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين تستدعي استعمال التحليل الاقتصادي الكلي. ويتم الاعتماد على الدارة الاقتصادية لتمثيل العلاقة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، وهي العلاقات التي تتم في إطار ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى إنتاج الثروة.

وتعتبر الدارة لاقتصادية تصور مبسط للعلاقات بين مختلف الأعوان الاقتصاديين يسمح بإظهار التدفقات السلعية والخدمية وكذا التدفقات النقدية ما بين مختلف الأعوان الاقتصاديين. فمقابل كل تدفق سلعي وخدمي يوجد تدفق نقدي.

تبين الدارة أن المؤسسات توزع مداخيل على قطاع الأسر لقاء استخدم قوة عملها. وبدوره يقوم قطاع الأسر بصرف مداخيله في اقتناء السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات. هذه الدارة تعبر عن حالة من تقسيم العمل، لأنه لو لا وجود تقسيم العمل لكان الوضع يتكون من عدد من الوحدات الإنتاجية المتجاورة التي تنتج ما يشبع حاجاتها دون وجود تبادل ما بين الوحدات الإنتاجية المختلفة ودون وجود نسيج اقتصادي.

إن دراسة العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين تتطلب التمييز بين مفهوم التدفقات والمخزون (les flux et les stocks). فثروة الأسرة تتكون من مختلف الإرث (le patrimoine) الذي تمتلكه في لحظة ما، وهو عبارة عن مخزون يتكون من العقارات التي تمتلكها ومختلف الأموال النقدية وغير النقدية. هذه الثروة تنتج نتيجة تدفقات تصل إليها في شكل مداخيل. كما أن الثروة بإمكانها أن تولد تدفقات نتيجة استغلالها. هذه التدفقات تصب مرة في مخزون الثروة. هذا التحليل ينطبق أيضا على المستوى الكلي، إذ نميز بين المخزون والتدفقات. والمخزون في هذه الحالة يشمل مخزون اليد العاملة ومخزون رأس المال (البنايات، الآلات...) أو ما يعرف بالمخزون الفيزيائي. ونشير هنا إلى رأس المال المالي لا يحسب هنا إلا إذا تحول إلى مخزون فيزيائي.

الفرع الثاني: استعمال الدارة الاقتصادية لتمثيل العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين

بدأ تمثيل العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين بمخطط إنتاج الثروة وتوزيع الناتج الصافي الذي وضعه فرنسوا كيني في سنة 1758، والذي عرف بالجدول الاقتصادي.

يمكن تمثيل العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين بواسطة دارة مبسطة نفترض فيها أن العلاقات تتم ما بين الأسر والمؤسسات والعالم الخارجي في ظل غياب الإدارة. العالم الخارجي تم وضعه خارج الدائرة البيضوية لتمييزه عن العالم الداخلي المتكون من الأسر والمؤسسات المنتمية لبلد معين.

إن التقاء المؤسسات والأسر، أي التقاء العرض والطلب المعبر عنه من كل طرف يتم في إطار سوقين. فمن جهة نجد سوق العمل، حيث يقوم العمال ببيع قوة عملهم للمؤسسات مقابل الحصول على أجور. بعد هذا يتولى الأجراء إنفاق دخولهم لشراء السلع المختلفة (مادية كانت أو خدمية) المنتجة من طرف المؤسسات. هكذا تتحول المداخيل المحصلة من طرف جهة ما إلى نفقات.

شكل رقم 04 :

الدارة الاقتصادية ما بين الأعوان الاقتصاديين الداخليين

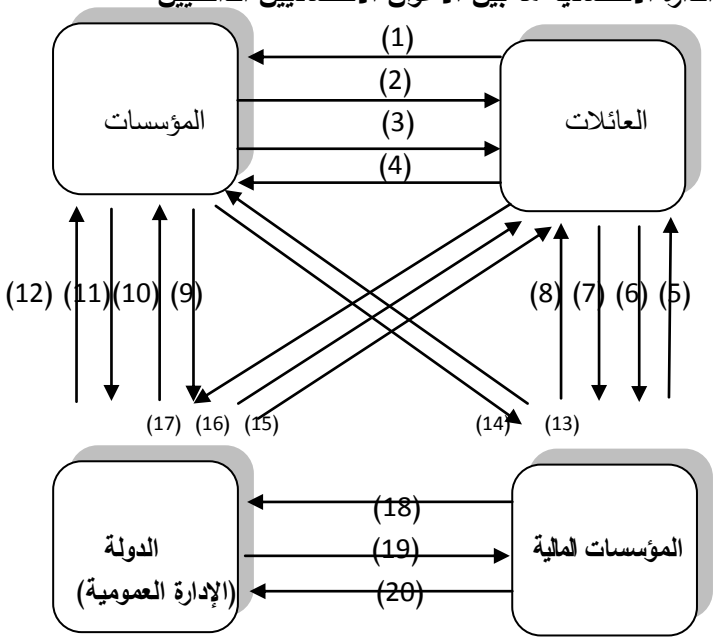

شرح للشكل

ـ قطاع العائلات يقوم بتقديم عمله لقطاع المؤسسات (1) ، وهو ما يمثل تدفقا عينيا لخدمات عنصر العمل. بالمقابل يحصل قطاع العائلات على تدفق نقدي في شكل أجور (2).

ـ قطاع العائلات يشتري سلعا وخدمات من قطاع المؤسسات (3)، وهو ما يمثل تدفقا سلعيا. ويدفع بالمقابل قيمة هذه السلع (4) في شكل تدفق نقدي.

ـ قطاع العائلات يتلقى قروضا من المؤسسات المالية (5)، ويدفع بالمقابل فوائد(6). من ناحية ثانية تقوم العائلات بإيداع مدخراتها لدى البنوك (7) وتتلقى مقابل ذلك فوائد (8).

ـ من جهتها تتولى المؤسسات تسديد ضرائب للدولة (9) نتيجة ممارستها للنشاط الاقتصادي، وقد تتلقى دعما من طرف الدولة (10). كما تقوم هذه المؤسسات ببيع سلع وخدمات للدولة (11) وتحصل منها على قيمة هذه السلع والخدمات (12).

ـ وتقوم بين البنوك (المؤسسات المالية) وقطاع المؤسسات علاقات تأخذ شكل قروض تقدما البنوك لهذه المؤسسات (13) وبالمقابل تدفع المؤسسات فوائد على تلك القروض (14).

ـ كما ترتبط الدولة بالمؤسسات المالية من خلال تقديم المؤسسات المالي قروضا للدولة (18) وتدفع بالمقابل فوائد (19). من جهتها تفرض الإدارة ضرائبا على المؤسسات المالية (20).

شكل رقم 05:
الدارة الاقتصادية بوجود العالم الخارجي

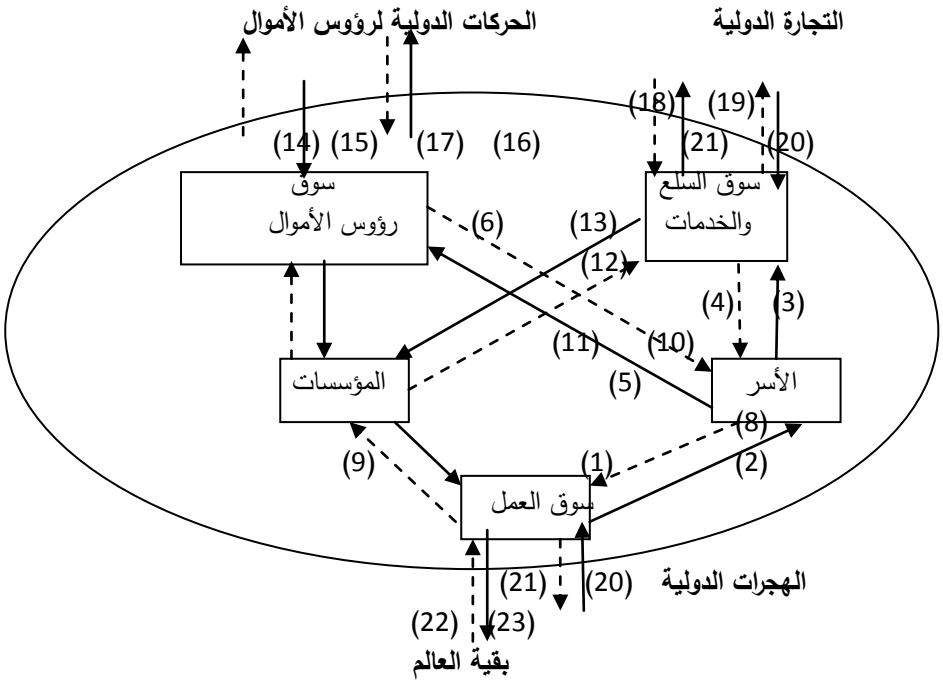

المصدر: منقول بتصرف عن Jean Longatte et Pascal Vanhove op. cit. p 39

تقوم الأسر بتقديم عمل للمؤسسات (1) مقابل حصولها على أجور(2). جزء من هذه المداخيل ينفق (3) على شراء سلع وخدمات (4). أما المتبقي من الدخل فيتحول إلى ادخار يوظف في سوق رؤوس الأموال (5) مقابل الحصول على قيم مالية (سندات، أسهم، أذونات الخزينة) أو تودع في البنوك (6).

يقوم قطاع المؤسسات، والذي يشمل المؤسسات غير المالية، المؤسسات المالية والإدارات، بطلب عمل (8) مقابل دفع أجور لقطاع العائلات (9). كما يطلب أموالا من السوق المالي (10) مقابل قيم مالية وفوائد (11). وتتولى المؤسسات إنتاج سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية(12) توجه لسوق السلع والخدمات (12) وتتلقى بالمقابل مداخيل (13) نتيجة بيع السلع والخدمات أو نتيجة اقتطاعات إجبارية أو حتى مساهمات طوعية. المداخيل المحصلة من طرف المؤسسات تستعمل في مكافأة عناصر الإنتاج المساهمة في عمليات الإنتاج. هذه المكافآت تأخذ شكل أجور العمال، الفوائد، الربيحات، الإيجار، الأرباح غير الموزعة.

بموجب هذه العمليات هناك أعوان يتوفرون على فائض مالي يوجه لرصيد الأموال المقرضة، والمقابل توجد مؤسسات تحتاج إلى تمويل فتطلب أموالا من السوق المالي.

في ظل الاقتصاد الذي يرتبط بالخارج تقوم هناك مبادلات بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل البلد والمقيمين في الخارج (تبادل السلع والخدمات والمداخيل ورؤوس الأموال). فسوق رؤوس الأموال المحلي يتلقى رؤوس أموال من الخارج (15) مقابل قيم مالية (14). أما على صعيد المبادلات التجارية فنجد أن صادرات البلد (18) تأخذ شكل نفقات أسر العالم الخارجي على السلع والخدمات المحلية (19). وبالمقابل فإن واردات البلد من السلع والخدمات (21) يقابلها إيرادات المؤسسات الخارجية (20). كما أن العلاقات مع الخارج تأخذ شكل هجرة نحو الداخل وهجرة نحو الخارج. فهجرة مواطني البلد نحو الخارج (21) يسمح بدخول عائدات نتيجة ترحيل مداخيلهم إلى البلد (20). وبالعكس نجد أن هجرة الأجانب إلى داخل البلد الآخر (22) يترتب عليها بالمقابل ترحيل مداخيلهم نحو الخارج (إلى بلدانهم الأصلية) (23).

الفصل الثالث:
منهج ومضمون علم الاقتصاد
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

تقديم

يعمل علم الاقتصاد، اعتمادا على المنهج العلمي، على دراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية، والتي تشكل في مجموعها نظريات تعتمد كأساس لوضع السياسات الاقتصادية التي تتولى مواجهة المشكلة الاقتصادية في أماكن وأزمنة مختلفة.

المبحث الأول:
تعريف المنهج العلمي ودوره في استخلاص المعرفة العلمية

المطلب الأول: مضمون المنهج العلمي

إن السعي إلى تحقيق هدف معين يتطلب اتباع منهج معين. هذا المنهج يتمثل في جملة من الأفعال الواعية والمتعاقبة التي تتم اعتمادا على وسائل معينة.[35] هذا المنهج يتم اعتماده من طرف الأفراد العقلاء.

الفرع الأول: تعريف المنهج العلمي

المنهج العلمي يتكون من مجموع الخطوات المتبعة في دراسة ظاهرة معينة تخص مجالا محددا، قد يكون الطبيعة، المجتمع أو الفكر البشري، وذلك بهدف استخلاص معرفة علمية تأخذ شكل قوانين علمية.

الفرع الثاني: خطوات المنهج العلمي

تنحصر خطوات المنهج العلمي في الملاحظة، وضع التساؤلات، وضع فرضيات، القيام بالتجربة إن أمكن ذلك، وهذا قصد الخروج بقوانين علمية تسمح بفهم الظاهرة والتنبؤ بإمكانية حدوثها.

الفقرة الأولى: ملاحظة الظاهرة المدروسة

إن تداخل بعض الظواهر، خاصة الاجتماعية منها، يقتضي افتراض استقلالية تلك الظواهر عن بعضها البعض وهذا لتسهيل دراسة كل ظاهرة بمفردها بشكل يسمح بتحديد جوهرها والقوانين التي تحكمها. وتقوم ملاحظة الظاهرة على مراقبتها دون التأثير فيها، لكشف صفاتها وخصائصها والظروف التي تعمل فيها والنتائج المترتبة عنها، قصد الخروج بمعرفة جديدة.

الفقرة الثانية: طرح التساؤلات المختلفة

إن كل ظاهرة مشاهدة تثير في ذهن الملاحظ جملة من التساؤلات. فعندما يقف سائق سيارة وسط زحمة السيارات فإنه يتساءل عن سبب هذه الزحمة، وهل ستدوم هذه الزحمة كثيرا من الوقت، وكيف يمكن تسريح عملية السير...

الفقرة الثالثة: وضع الفرضيات المختلفة

إن التساؤلات المختلفة التي يطرح المرء بخصوص مسألة ما تجد لها في نفس السائل إجابات عدة مصدر الحدس والتخيل(Intuition et imagination). وكل إجابة يقدمها السائل تعبر عن تصور معين في ظل عدم امتلاك السائل للحقيقة. فزحمة السيارات قد يرجعها المرء إلى حادث اصطدام بين سيارتين أو أكثر أدى إلى تعطيل المرور. كما قد يفسر ذلك الوضع بقطع الطريق من طرف أفراد محتجين، أو بسبب انهيار جسر على الطريق... وتبقى الفرضيات التي يقدمها المرء مجرد تخمينات لا يمكن التأكد من صحتها أو خطئها إلا بالوقوف على المشكلة ذاتها. وهناك من المشاكل والطواهر ما يمكن الوقوف على حقيقتها بسهولة تامة، ومنها ما يحتاج إلى إجراء تجربة. فمعرفة سبب الازدحام الحاصل في الطريق يمكن معرفته من خلال الاستماع إلى الأخبار التي ينقلها بعض المارة، أو من خلال الوصول إلى المكان الذي يشهد توترا كبيرا، وحينها سيكون بإمكان السائق أن يعرف الحقيقة. إلا أن هناك طواهر معينة لا يمكن معرفة جوهرها إلا بإجراء اختبار معين.

الفقرة الرابعة: القيام بالتجربة لمعرفة سبب الظاهرة الملاحظة

إن ملاحظة هزال جسم المريض تعتبر أول خطوة لمعالجة المرض. و لا يمكن للطبيب معرفة سبب المرض بدون فحص أولي للمريض وتعميق الفحص من خلال طلب تحليل للدم أو إجراء تصوير لمنطقة معينة.

وتقتضي عملية الفحص تحليل المسألة من خلال تفكيك الموضوع. فمن جهة قد يكون المريض يعاني من حالة نفسية متدهورة كما يعاني من تشوه في عضو من أعضاء الجسم. هذه المسائل تعتبر غير مؤثرة ومن تم يتم استبعادها من التحليل. كما أن المستوى الاجتماعي للمريض قد لا يعتبر عامل حاسما في إصابته بفقر الدم. لذا يتم استبعاد هذا العامل مؤقتا. بعد استبعاد العناصر الثانوية يركز المحلل على العناصر الأساسية من خلال تحليل دم المريض (الكريات الحمراء والبيضاء...) ليتوصل في الأخير إلى معرفة فيما إذا كان المريض يعاني من نقص هذه الكريات. فإذا ثبت له ذلك توصل إلى نتيجة مفادها إلى أن نقص الكريات الحمراء هو سبب فقر الدم. بعد هذا يقوم بإدخال تدريجي للعناصر المستبعدة والتي من بينها ضعف مستوى استهلاك الفرد... وبذلك يكون الباحث قد أعاد تركيب المسألة تدريجيا بعد معرفة جوهرها وعناصرها الثانوية.

لا بد من القول هنا أنه يمكن إجراء بعض التجارب باستحداث ظروف تسمح بدراستها.[36] وتجدر الإشارة إلى أن إجراء التجربة ممكن، في حدود معينة، بالنسبة للعلوم الطبيعية والتجريبية، لكن ذلك يبقى محدودا جدا بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

---

[35] أوسكار لانكه. الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. الطبعة الثالثة. دار الطليعة، بيروت، 1978، ص 127.

[36] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب. مرجع سبق ذكره. ص 29.

الفقرة الخامسة: استخلاص القوانين العلمية

تخضع الظواهر إلى جملة من العناصر، ومن تم يتعين على الدارس الكشف عن العلاقات التي تقوم ما بين المتغيرات المشكلة للظاهرة الواحدة. وينبغي بعدها التأكد من صحة تلك العلاقات وقدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة والتنبؤ بإمكانية وقوعها متى ما توفرت كل الظروف التي رافقت وجودها. فهزال جسم الإنسان قد يكون ناتج عن نزيف داخلي يعاني منه المريض يؤدي إلى فقر الدم. كما أن هذا الوضع قد يكون ناتج عن خلل في عمل بعض الأعضاء في جسم الإنسان.

المطلب الثاني: المعرفة العلمية كنتاج لإخضاع الظواهر لمنهج البحث العلمي

يمكن تعريف المعرفة على أنه مجموع المعلومات التي تتوفر للأفراد حول ظاهرة ما. لكن هذه المعرفة قد تكون صحيحة كليا أو جزئيا أو حتى أنها تكون خاطئة. فمثلا نجد أن الفكرة العامة تقول أن زيادة وزن الفرد مردها إلى كثرة الأكل. هذه حقيقة لكنها ليست مطلقة. فالمعرفة العلمية الصحيحة تقول أن الوزن يزداد حقيقة كلما تحسن المستوى الغذائي للفرد، إلا أن هذه المعرفة تخبرنا بأن هناك حالات سمنة لا علاقة لها بالأكل، بل هي ترتبط باختلال في عمل بعض الهرمونات.

الفرع الأول: تعريف المعرفة العلمية

المعرفة العلمية هي المعرفة الخاصة بمجال معين، والتي يتم التوصل إليها باتباع منهج البحث العلمي، والتي تأخذ شكل قوانين علمية سببية تتسم بالموضوعية والتقريبية، وتشكل في مجموعها نظريات يمكن اختبار مدى قدرتها على تفسير الظاهرة المدروسة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وذلك لاستعمالها في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة وضع معين والوصول إلى هدف ما.

الفرع الثاني: القوانين العلمية كنتاج لدراسة الظواهر

الفقرة الأولى: تعريف القانون العلمي

المقصود بالقانون العلمي هنا هو العلاقة الثابتة التي تقوم ما بين متغيرين أحدهما يكون سببا (علة) والثاني نتيجة (معلول). والقانون العلمي يختلف عن المفهوم العام للقانون، الذي يقصد به إجراء تنظيمي معين قد يعرف تغيرا مع الزمن، كسن قانون يمنع استيراد السيارات القديمة في بلد معين خلال فترة معينة.

الفقرة الثانية: خصائص القوانين العلمية

تتميز القوانين العلمية بالسببية والموضوعية، التقريبية، النسبية، إلى جانب قابليتها للاختبار.

أولا: السببية والموضوعية: يمكن أن تقوم بين متغيرين علاقة جدلية، بحيث أن وجود أحدهما كسبب، في ظل توفر شروط معينة، يؤدي إلى وجود متغير آخر، كنتيجة، وهذا خارج عن إرادة الباحث. فالماء الصافي مثلا يتجمد عند درجة حرارة صفر في ظل وجود ضغط قدره 760 ملم.[37]

ثانيا: التقريبية: إن حدوث القوانين يكون تقريبيا بسبب التدرج الحاصل في مجال البحث العلمي وعدم دقة أجهزة القياس والملاحظة.[38]

ثالثا: قابلية القوانين العلمية للاختبار في الواقع.

رابعا: النسبية والتجريد: نظرا لكون الظواهر التي تمثل الواقع هي نتاج تفاعل العديد من المتغيرات، فإن دراستها تقتضي اعتماد أسلوب التجريد، الذي يقوم على الاستبعاد المؤقت للمؤثرات الثانوية والإبقاء فقط على المؤثرات الرئيسية التي تسمح دراستها باكتشاف العلاقات التي تربطها واستخلاص النتائج الصحيحة. ويتعين على الباحث بعد ذلك استكمال بحثه بإضافة المؤثرات الثانوية الواحد تلو الآخر حتى يتم الاقتراب مجددا من الواقع.

إن تحقق نتائج النظريات والوصول إلى القوانين العلمية يتم في ظل الشروط والفروض المبسطة المحددة، وهو ما يضفي على تلك القوانين صفة النسبية. ويجب القول بأن تأثير الاعتبارات الشخصية على الظواهر المدروسة، ونسبية القوانين لا يعني إطلاقا عدم وجود معرفة علمية.

المبحث الثاني:
منهج البحث في مجال الاقتصاد.

إن البحث في الظواهر الاقتصادية واكتشاف العلاقات التي تربط بينها يقوم على استعمال المنهج العلمي.[39]

المطلب الأول: تطبيق المنهج العلمي على الظواهر الاقتصادية

يقوم منهج البحث العلمي في المجال الاقتصادي على الخطوات التالية:

---

[37] Henri Guiton, Daniel Vitry. Economie politique. Tome 1. 12 éme édition. Dalloz. 1978. pp 99 – 101.

[38] عادل أحمد حشيش. مبادئ الاقتصاد السياسي. دار النهضة العربية، بيروت. 1974. ص 173.

[39] - محمد حامد دويدار. مجدي محمود شهاب. الاقتصاد السياسي. تاريخ علم الاقتصاد السياسي. الاقتصاد والرأسمالية.. الدار الجامعية. بيروت. ص 26. - محمد سعيد نابلسي. الاقتصاد السياسي. ص 41.

الفرع الأول: ملاحظة الظاهرة الاقتصادية المدروسة

أول خطوة يقوم بها الباحث الاقتصادي هي حصر الظاهرة المدروسة حتى تسهل دراستها. فالظواهر الاقتصادية متعددة ومتداخلة ولا يمكن دراستها في آن واحد، لذا يلجأ الباحث إلى تبسيط الأمور من خلال حصر الظاهرة.[40] فعند دراسة ظاهرة تحسن إنتاجية العمل في بلد ما فإن ذلك يتم بربطها بمستوى تكوين العمال. إلا أنه في واقع الأمر نجد أن الإنتاجية، وإن كانت تتحدد أساسا بمستوى تكوين العامل، إلا أنها تتأثر بعوامل ثانوية مثل الظروف الاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها المؤسسات، وبشكل خاص طريقة تنظيم العمل والظروف المحيطة بعملية الإنتاج.

الفرع الثاني: طرح التساؤلات

الملاحظة تثير في ذهن الباحث جملة من التساؤلات. فارتفاع سعر سلعة ما على سبيل المثال تدفع بالملاحظ إلى التساؤل عن أسبابها، أشكالها وتطوراتها.

الفرع الثالث: طرح الفرضيات

في مرحلة أولى تتبادر إلى ذهن الباحث إجابات أولية مؤقتة مبنية على الحدس والمعارف السابقة. فارتفاع سعر سلعة ما قد يفسر على أنه نتيجة نقص الإنتاج، وهناك من يرى أنه ناتج عن نقص العرض. كما قد يذهب البعض إلى تفسير هذا الوضع بجشع التجار...

الفرع الرابع: تحليل الظاهرة المدروسة

إن التفسير العلمي للظاهرة المدروسة، التي تخضع لتأثير عوامل عديدة متغيرة يصعب تحديد تأثير كل واحد منها، خاصة في ظل صعوبة أو استحال إجراء التجربة، يتطلب من الباحث تحليلها بما هو متاح له من وسائل قصد معرفة أسباب وقوعها. فسعر سلعة ما يخضع لمؤثرات مختلفة. فقد تباع السلعة الواحدة بأسعار مختلفة من مكان لآخر ومن زمان لآخر، وذلك راجع لاختلاف ظروف إنتاجها ونقلها وتوزيعها ولاختلاف عقليات التجار والمستهلكين... لمواجهة هذا الوضع يلجأ الباحث الاقتصادي في دراسته للظواهر الاقتصادية إلى تحليلها إلى عناصرها المختلفة ثم العودة ثانية لتركيبها لفهم كيفية عملها.[41]

الفقرة الأولى: عملية التحليل

إن فهم الظاهرة الاقتصادية الواحدة، المتميزة بتعدد متغيراتها وحالاتها الجزئية، يستدعي تحليلها. عملية التحليل تقوم على تفكيك الظاهرة المدروسة إلى مكوناتها المختلفة وإيجاد العلاقات التي تربطها. ولتحقيق ذلك ينطلق الباحث من الواقع الملموس المشاهد، الذي يمثل المظهر الخارجي للظاهرة كما يتصوره الذهن (التصورات الذهنية للملموس Concret pensé)، ثم يتجه إلى لب القضية، مستبعدا بكل موضوعية عناصرها الثانوية ومبقيا على عناصرها الجوهرية التي تتكرر بشكل مستمر في ظل ظروف محددة.[42] وبموجب هذه العملية، التي تسمى تجريدا، يتسنى للباحث فهم طبيعة الظاهرة المدروسة وتحديد دور وأهمية كل عنصر داخلها. فعند دراسة ظاهرة ارتفاع أسعار السلع نجد أن نسبة الارتفاع متفاوتة من سلعة لأخرى ومختلفة من مكان لآخر، ومن زمن لآخر. لكن جوهر المسألة أن ارتفاع سعر السلعة مرده إلى وجود طلب كبير على هذه السلعة في ظل محدودية العرض.[43]

وباعتبار أن الظاهرة الواحدة هي نتاج عدة حالات فردية. فإن الأمر يتطلب استقراء الواقع بدراسة تلك الحالات الفردية والخروج بأفكار مجردة في شكل مفاهيم (مقولات أو أصناف اقتصادية Catégories économiques)، مثل القيمة، التبادل، النقود، السعر، رأس المال، السوق، الربح، الريع... إلخ، التي تمثل خواصها. وترتبط هذه المقولات فيما بينها بعلاقات، تظهر متى ما توفرت بعض الظروف. هذه العلاقات تشكل ما يعرف بالقوانين الاقتصادية. فقانون العرض والطلب على سبيل المثال هو علاقة تتم ما بين كميات معروضة ومطلوبة من سلعة ما في سوق ما وسعرها. في حين يعبر قانون القيمة عن العلاقة بين كمية العمل المجسدة في سلعة ما ومعدلات تبادلها مع السلع الأخرى.[44]

الفقرة الثانية: عملية التركيب

انطلاقا من المقولات الاقتصادية المستخلصة، والتي تمثل جوهر الظاهرة الاقتصادية المدروسة، يبدأ الباحث تدريجيا باستعادة العناصر الثانوية التي استبعادها من قبل وتحديد مكانها ضمن الظاهرة بشكل يتم فيه الاقتراب تدريجيا من الواقع الملموس المعاد بناؤه نظريا في الذهن (Concret figuré)، وهذا ما يعرف بعملية التجسيد (التقريب) المتعاقب أو التدريجي (Concrétisation successive).[45]

---

[40] Henri Guiton, Daniel Vitry. OP. Cit. P 109.

[41] عارف دليلة. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 68.

[42] محمد سعيد نابلسي. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 38.

[43] عارف دليلة، الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 47.
مصطفى محمد العبد الله الكفري. الاقتصاد السياسي. مرجع سق ذكره. ص 30.

[44] أوسكار لانكه. الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. مرجع سبق ذكره. ص 130.

[45] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 29.
أوسكار لانكه. الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. مرجع سبق ذكره. ص 138.

الفرع الخامس: التحقق (الاختبار والتدقيق Vérification)

تتم عملية التأكد من صحة القوانين والنظريات المستخلصة المفسرة للظاهرة المدروسة من خلال إجراء مقابلة بين القوانين والنظريات المتوصل إليها من جهة والظاهرة الاقتصادية الواقعية (الأصلية) من جهة ثانية، وهذا قصد التأكد من عدم تناقض أجزائها وقدرتها على تفسير الواقع.

المطلب الثاني: المناهج المعتمدة في التحليل الاقتصادي

يعتمد الباحث في تحليل الظاهرة الاقتصادية الواحدة عدة طرق ومناهج بحث، مثل الاستقراء، الاستنباط، المنهج التاريخي... وسنقوم فيما يلي باستعراض موجز لهذه المناهج.

الفرع الأول: الطريقة الاستقرائية

تتلخص هذه الطريقة في دراسة عدة حالات من الظاهرة الواحدة واستخلاص القوانين التي تحكمها، قصد الخروج في النهاية بقانون عام يحكمها.

الفرع الثاني: الطريقة الاستنباطية

تنطلق هذه الطريقة من قضية عامة تستخلص منها قضايا جزئية. كأن نقول مثلا أن كل أسعار السلع مرتفعة، إذن سعر السلعة أ مرتفع...

لقد اعتمد مفكرو المدرستين الكلاسيكية النيوكلاسيكية ومحبذي الطريقة الرياضية هذه الطريقة في التحليل الاقتصادي في استخلاص المعرفة العلمية، دون الاعتماد على الملاحظة والاستقراء.

فالتقليديون، في ظل نقص الإحصائيات في زمانهم، وبافتراض نظام تسوده الحرية والمنافسة الكاملة، بنوا تحليلهم على وجود الرجل الاقتصادي(الرشيد)، الذي يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة بتعظيم منفعته وتدنية آلامه (التكاليف) بالاختيار ما بين البدائل المختلفة المتاحة له، واستنبطوا من ذلك قوانين اقتصادية خلعوا عليها صفة العمومية، كأن يقال أن المستهلك رجل اقتصادي، وكذلك المدخر، المستثمر...[46]

هذا التحليل عرف تراجعا مع ظهور المدرسة التاريخ ما بين منتصف القرن التاسع عشر وأواخره، لكنه عاد بقوة مع المدرسة التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية) التي اعتمدت في ذلك على التحليل الحدي الذي يستعمل التحليل الرياضي.[47]

كما اعتمد أصحاب الطريقة الرياضية، من أمثال فالراس، جوسن، إيرفنج فيشر، جيوفنز وباريتو، التحليل الاستنباطي. هذا التيار يعتبر الأحداث الاقتصادية عبارة عن مبادلات تظهر في شكل عرض وطلب قابلان للقياس رياضيا، واهتموا بإيجاد التوازن الاقتصادي ما بين هذين المتغيرين اعتمادا على معادلات جبرية.[48]

لقد تعرض مفهوم الرجل الاقتصادي إلى انتقادات كثيرة. فقد اعتبر البعض هذا الرجل شخص افتراضي لا وجود له في الواقع. كما أن هذا التحليل ركز على التصرفات الاقتصادية لهذا الرجل دون مراعاة تصرفاته السياسية، الأخلاقية وتأثره بيئته الاجتماعية والثقافية والسياسية... وهي تصرفات تؤثر في عقلانية قراراته الاقتصادية. فقد يقوم الفرد بشراء سلعة من سوق أو محل تجاري قريب منه أو مملوك من طرف أحد أقربائه حتى وإن كانت أسعار البيع به أعلى نسبيا من بقية المتاجر. كما يعاب على هذا التحليل اعتماد التحليل الجزئي وإهمال التحليل الكلي بدعوى أن الظواهر الجماعية هي مجموع الظواهر الفردية، وهو أمر غير صحيح بدليل أن زيادة ادخار الأفراد يؤدي إلى تناقص الاستهلاك وركود المبيعات مما يؤدي إلى نقص مداخيل ثم مدخرات المنتجين الذين يشكل ادخارهم نسبة معتبرة من الادخار الكلي.

الفرع الثالث: الطريقة التاريخية لاستخلاص المعرفة العلمية

يعتمد الباحث الاقتصادي في دراسته للأحداث الاقتصادية، خاصة في جانب الاستقراء، على معطيات تاريخية وإحصائية تسمح له بفهم الظواهر الاقتصادية سواء في إطار جزئي أو كلي.

فالمنهج التاريخي يقوم على جمع وتحليل المعلومات التاريخية الخاصة بالأحداث الاقتصادية والظواهر المراد دراستها مع التأكد من صحتها، من خلال تحديد أسبابها وتسلسلها الزمني وأماكن وقوعها. ويعتمد هذا المنهج في تحقيق هدفه على الإحصاء، وهو ما يجعل تحليله ونتائجه قريبة من الواقع. هذه الأخيرة تتمثل في قوانين تحكم التطور وتسمح بفهم الحاضر وفهم النظريات الاقتصادية الحالية.[49]

إن تمادي المدرسة التاريخية في دراسة الوقائع الفردية جعلها عاجزة عن إقامة اقتصاد جديد. كما أن الاعتماد على التاريخ يحمل بعض المخاطر، فقد يقوم الباحث بإكمال بعض الحوادث التاريخية الناقصة أو يعمل على الاختيار فيما بينها عندما تكون كثيرة، وقد يتأثر في تفسيره للواقع التاريخي بالمواقف الشخصية والأحكام القيمية مما يقلل من موضوعية هذه الأحكام ويؤدي بالتالي إلى نتائج غير صحيحة.[50]

---

[46] رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 36.

[47] رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 37.

[48] عادل أحمد حشيش. مرجع سق ذكره. ص 186.

[49] رفعت المحجوب. مرجع سبق ذكره. ص 45.

[50] عادل أحمد حشيش. مرجع سبق ذكره. ص 195.

الفرع الرابع: الطريقة الإحصائية لاستخلاص المعرفة العلمية

لا يعتمد الدارس للظواهر الاقتصادية على الطرق السابقة الذكر فقط، بل أنه يستعين أيضا بالطريقة الإحصائية في حالة الظواهر الاقتصادية القابلة للقياس، والتي يتم تجميع بيانات واقعية خاصة بها وإخضاعها للتحليل الإحصائي. وقد سجل استعمال هذه الطريقة في المجال الاقتصادي بعض التأخر بسبب نقص الإحصائيات، وهو ما يفسر لجوء الاقتصاديين للتحليل المنطقي المبني على الملاحظات المنصبة على الرجل الاقتصادي.[51] إلا أن توفر الإحصائيات سهل كشف العلاقات السببية ما بين المقولات الاقتصادية وأدى إلى تطور الدراسات الاقتصادية الكلية، وهو ما أكسب الاقتصاد طابعا تجريبيا.

إلا أنه ينبغي القول أنه بالرغم لما لهذه الطريقة من أهمية فإنها تبقى ناقصة. فالإحصائيات، المعتمدة في استخلاص القوانين، تخص مجتمعا معينا خلال فترة معينة، ومن تم فإنه لا يمكن تعميم نتائجها على كل المجتمعات أو تطبيقها على المجتمع الواحد خلال كل الوقت، لأن القوانين الإحصائية المستخلصة من دراسة المعطيات الإحصائية ليست مستمرة في الزمن بسبب تغير الظروف، وهو ما يؤدي إلى تغير العلاقة الإحصائية بين متغيرين اقتصاديين سبق وأن خضعا لعلاقة معينة. من ناحية ثانية تكون المعطيات الإحصائية عرضة لأخطاء تؤثر على النتائج المستخلصة بشكل ينعكس على صحة القرارات الاقتصادية المكونة للسياسات الاقتصادية. كما أن الطريقة الإحصائية غير قادرة على إحصاء بعض العوامل المؤثرة في التصرفات الاقتصادية، مثل العادات والتقاليد والأخلاق... وهو ما يجعلها غير قادرة على ترجمة الحقيقة كلها.[52]

الفرع الخامس: التحليل الجزئي والتحليل الكلي في إطار ساكن أو ديناميكي واستخدام النماذج

شهد التحليل الاقتصادي تطورا باستخدام التحليل الجزئي والتحليل الكلي في إطار متحرك أو ثابت. فقد اهتم الكلاسيكيون بالظواهر الكلية مثل قانون القيمة، قانون الأسواق أو المنافذ لساي ... إلا أن تحليلهم لهذه المسائل لم يكن متعمقا بسبب عدم توفر المعطيات الإحصائية عن المجاميع الكلية التي تسمح لهم بإجراء التحليل الاقتصادي الكلي. أما النيوكلاسيكيون فقد اهتموا بتحليل الكميات الجزئية (مشروع واحد، سوق واحدة) وتعميم نتائجها على مجتمع أكبر، اعتقادا منهم أن التوازن الكلي هو عبارة عن مجموعة من التوازنات الجزئية، وهو ما لا يعتبر صحيحا في كل الحالات.[53]

إلا أن تطور النشاط الاقتصادي وتطور أدوات التحليل الإحصائي أعطيا دفعا للتحليل الاقتصادي الكلي. وقد تجلى ذلك بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك ظهر التحليل الكلي الذي عرف رواجا على يد جون مينارد كينز.*

على صعيد آخر نجد أن بعض التحاليل كانت تنظر إلى الظواهر الاقتصادية كالاستهلاك والادخار... خلال فترة زمنية محددة دون مراعاة تغير الزمن، في حين أخذت بعض التحاليل الأخرى بعين الاعتبار كل من الزمن والنقود في التحليل الاقتصادي، ومن ثم تصبح قيم المتغيرات الاقتصادية متغيرة بتغير الزمن.

ولقد سمح تطور أساليب التحليل بعد الحرب العالمية الثانية، بتبسيط الواقع الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة وإعطاء نظرة عامة عنه، بشكل يسمح بتفسيره والتأثير فيه باستخدام النماذج الاقتصادية التي اعتمدت على الرياضيات والإحصاء لإظهار العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية القابلة للقياس.[54] ويعاب على استخدام الرياضيات والإحصاء هنا عدم مراعاة المؤثرات غير قابلة للقياس مثل المنفعة، الرغبة، العوامل السياسية... وكذا عدم مراعاة تغير الزمن في التحليل (تحليل ساكن)، وهو أمر غير مقبول، باعتبار أن النتيجة (الأثر) لا تظهر إلا بعد مرور بعض الوقت على وقوع الحدث المؤثر، وحينها تكون هناك أشياء كثيرة قد تغيرت مما يؤثر على التحليل ونتائجه.[55]

المطلب الثالث: القوانين الاقتصادية كنتاج لتطبيق منهج البحث العلمي في مجال الاقتصاد

يعبر القانون الاقتصادي العلمي عن العلاقة السببية الدائمة، المنتظمة والمتكررة التي تقوم ما بين عناصر الظاهرة الاقتصادية، بحيث يكون أحدها حادثة مسببة (علة) توجد نتيجة (معلول) تتجسد في حادثة أخرى.[56]

الفرع الأول: خصائص القوانين الاقتصادية

تتميز القوانين الاقتصادية بجملة من الخصائص، مثل الموضوعية وتفاوت درجات تحققها إضافة إلى طابعها الطبقي والتاريخي.

---

[51] رفعت المحجوب. مرجع سبق ذكره. ص 50.

[52] عادل أحمد حشيش مرجع سبق ذكره. ص 196.

[53] رفعت المحجوب. مرجع سبق ذكره. ص 40.

* يجب القول بأن التحليل الكلي وجد عند مفكري المدرسة الطبيعية ويظهر بشكل جيد في الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيني. كما وجد عند مفكري المدرسة الكلاسيكية، إذ استعمه ساي في دراسته الخاصة بقانون المنفذ (الأسواق)، كما استعمله دافيد ريكاردو في نظرية الريع والتجارة الخارجية، وعند مالتس في نظرية السكان. ووجد أيضا عند كارل ماركس.

[54] عادل أجمد حشيشي. مرجع سبق ذكره. ص 203.

[55] عادل أحمد حشيش. مرجع سبق ذكره. ص 190.

[56] أوسكار لانكه. الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. ص 90.

يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي، الإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، موسكو 1984، ص 62. نقلا عن مصطفى محمد العبد الله الكفري. الاقتصاد السياسي. ص 21.

فمن جهة تتحدد هذه القوانين بشكل مستقل عن إرادة الإنسان الفرد. فموضوعية هذه القوانين تجعلها تعمل سواء كان الإنسان على علم ووعي به أم لم يكن على علم بذلك. ويتم ذلك عندما تتوفر شروط تحقق ذلك القانون. فزيادة كمية النقود المتداولة مثلا تؤدي إلى حدوث التضخم. إن موضوعية القوانين الاقتصادية لا تمنع إمكانية تأثير الأفراد فيها. فالبشر من خلال ملاحظتهم للظواهر والتعرف على كيفية عملها، والقوانين التي تحكمها، يستطيعون التأثير في اتجاه سيرها، ليس بتغيير طبيعة القانون وإنما بتغيير الظروف التي يعمل فيها القانون وإيجاد ظروف جديدة تؤدي إلى ظهور قانون جديد. فعندما يدرك الناس مثلاً أن زيادة الطلب على سلعة ما يسبب ارتفاع سعرها فإنهم سيعملون، إذا اتفقوا على ذلك، على تخفيض الطلب لتخفيض الأسعار. في هذا الإطار كتب فريديريك إنجلز يقول: "تعمل القوى الاجتماعية مثل قوى الطبيعة بصورة عمياء إجبارية هدامة ما دمنا لم ندركها ونتكيف معها. ولكن عندما... نفهم عملها واتجاهها وآثارها فلا يبقى علينا إلا إخضاعها أكثر فأكثر لإرادتنا والعمل بمساعدتها على تحقيق أهدافنا".[57]

من جهة ثانية تتباين درجة تحقق القوانين الاقتصادية الموضوعية. فهناك قوانين اقتصادية مطلقة، أي تتحقق بشكل أكيد عندما تتوفر الشروط الموضوعية لتحققها، وهي تعبر عن جوهر أسلوب إنتاج معين.[58] بالمقابل هناك قوانين اقتصادية لا تتحقق بشكل أكيد (قوانين نزوعية)، وذلك بفعل خضوع الظاهرة الاقتصادية لتأثير قوى متناقضة، تكون فيها الغلبة للاتجاه الأكثر قوة والذي يحدد القانون. فتحقق الربح في النظام الرأسمالي مثلا مرتبط بتحقق فائض القيمة (قانون مطلق)، إلا أنه في بعض الأحيان تتناقص الأرباح نتيجة رفع أجور العمال بفعل زيادة الطلب عليهم. هذا الاتجاه قد يتحقق دون أن يصل الأمر إلى انتفاء الأرباح التي تشكل الهدف الأساسي للنظام الرأسمالي. فاتجاه معدل الربح الوسطي العام إلى الانخفاض (قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض) قانون نزوعي يتحقق في ظل النظام الرأسمالي نتيجة ارتفاع المستوى التكنولوجي، أي ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال في وقت تبقى فيه نسبة فائض القيمة المقتطعة ثابتة (ثبات معدل الاستغلال). فمع ارتفاع التركيب العضوي لرأس المال ترتفع درجة الاستغلال، وهو ما يعني ارتفاع حجم ومعدل القيمة المضافة. هاتان النزعتان (القانونان) المتضادان تعملان في نفس الوقت.[59]

من جهة ثالثة يلاحظ أن القوانين الاقتصادية رغم موضوعيتها فهي ذات طابع طبقي، إذ أن محاولة الكشف عنها قد يواجه من طرف طبقة ما لكون ذلك يكشف طابعها الاستغلالي. وأن التعارض الطبقي لا يعيق دائما ظهور الحقيقة. فهذا التعارض يؤدي إلى ظهور طبقة تعبر عن مصالح غالبية أفراد المجتمع ويتولى مفكروها الدفاع عن الحقائق الموضوعية.[60]

من جهة أخرى تتميز القوانين الاقتصادية بطابعها التاريخي، فهي تعمل في إطار ظروف تاريخية ومكانية محددة ثم تزول بزوالها، فاسحة المجال لقوانين اقتصادية أخرى تتوافق والظروف الجديدة.[61]

الفرع الثاني: أنواع القوانين الاقتصادية

تختلف القوانين الاقتصادية حسب مستوى عملها ومدتها.[62] فالقوانين الاقتصادية العامة تخص كافة المجتمعات. فتحسن مستوى قوى الإنتاج مثلا يسمح بتعميق تقسيم العمل ورفع مستوى الإنتاجية والإنتاج، أو أن تعميق تقسم العمل من شأنه أن يؤدي رفع مستوى الإنتاج. أما القوانين الاقتصادية الخاصة (النوعية) فهي تخص مجتمعا معينا وتعكس علاقاته الإنتاجية والتوزيعية وتحكم سيره وتطوره،[63] وهي تعمل بشكل مترابط ومتكامل. فقانون القيمة المضافة في النظام الرأسمالي يولد قانون المنافسة ويؤدي إلى ظهور فوضى الإنتاج وظهور تركز رأس المال كقانون.[64] وضمن القوانين الخاصة يوجد قانون أساسي يحكم عمل القوانين الاقتصادية الأخرى الخاصة بهذا النظام الاجتماعي يتحكم في توجه النظام الاقتصادي. فالربح كعلاقة بين حجم رأس المال المستثمر وعوامل الإنتاج المستعملة، هو القانون الأساسي للرأسمالية الذي يحكم عمل الاستغلال، المنافسة، وقوانين الإنتاج... كما أن تلبية الحاجيات الأساسية للأفراد يعتبر القانون الأساسي في ظل النظام الاشتراكي.[65]

النوع الثالث من القوانين الاقتصادية هو القوانين الخاصة المشتركة بين بعض الأنظمة الاقتصادية . الاجتماعية. فقانون القيمة يعمل في كل المجتمعات التي تعرف التبادل السلعي. كما توجد قوانين اقتصادية مرحلية تسود خلال مرحلة تاريخية معينة من تاريخ نظام اقتصادي معين. فالريع العيني ساد خلال مرحلة من تاريخ المجتمع الإقطاعي ثم فسح المجال للريع النقدي. وكذلك الحال بالنسبة لقانون المنافسة الرأسمالية الذي يسود خلال مرحلة معينة ثم يحل محله الاحتكار.

---

[57] ماركس وانجلز، ج 2. ص 290 نقلا عن عارف دليلة، مرجع سبق ذكره. ص 50.

[58] عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 - 54.

[59] عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، ص 55. أنظر أيضا: مصطفى محمد العبد الله الكفري. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذره. ص 22.

[60] عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[61] أوسكار لانكه، مرجع سبق ذكره. ص 100.

[62] عارف دليلة. مرجع سبق ذكره. ص ص 59 - 62.

[63] مصطفى محمد العبد الله الكفري، الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص 25.

[64] عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[65] أوسكار لانكه. مرجع سبق ذكره. ص 110.

خلاصة

يمكن القول أن الاقتصاد يعتبر علما باعتباره يعتمد على المنهج العلمي في استخلاص المعرفة العلمية التي تسمح بتفسير الظواهر الاقتصادية. لكنه بالمقابل يجب القول أن هذا العلم لا يرقى في علميته إلى مستوى العلوم الدقيقة، وذلك لتدخل عوامل إنسانية في تفسير الظواهر الاقتصادية. فمحاولة تفسير طريقة الإنتاج في أي مجتمع كان تبقى متأثرة بالفلسفة السياسية التي تسود هذا المجتمع.

المبحث الثالث:
مضمون علم الاقتصاد ومحاولة التعريف

تقديم

أدى التطور الاقتصادي الكبير، الذي جاء على إثر قيام الثورة الصناعية، إلى تزايد اهتمام المفكرين بالنشاط الاقتصادي، اهتمام توج بظهور أفكار وتيارات ومدارس فكرية متعددة تركزت أساسا في أوروبا، مهد الثورة الصناعية، ثم انتشرت في أمريكا التي أصبحت رائدة العالم. ومن اجتماع هذه الأفكار تكون لدينا علما جديدا عرف بعلم الاقتصاد حاول أصحابه الإحاطة بالمشكلة الاقتصادية وكيفية مواجهتها في ظل العلاقات الاقتصادية التي واكبت تطور النشاط الاقتصادي.

تقتضي عملية الإحاطة بعلم الاقتصاد التطرق أولا إلى أصل مفهوم الاقتصاد، ثم ثانيا استعراض أهم تعاريف هذا العلم مع محاولة تقديم تفسير لهاذ التعدد.

المطلب الأول: أصل مفهوم الاقتصاد

يعتبر أرسطو أول من استعمل كلمة اقتصاد (Oikonomia)، قاصدا بذلك قانون (Nomos) تسيير الموارد المالية للمنزل (Oikos).[66] كما يعتبر أنطوان دو منكريتيان (Antoine De Monchretien)، صاحب كتاب "بحث الاقتصاد السياسي" والصادر سنة 1615، أول من استعمل مفهوم الاقتصاد السياسي، قاصدا به القواعد المسيرة لذمة المدينة التي تسمح بإيجاد حلول للمشاكل المالية للملك، وهو ما يعرف اليوم بالمالية العامة.[67] وتجدر الإشارة إلى أن كلمة (Politikos) تعني في الإغريقية "اجتماعي"، وذلك على اعتبار أن الاقتصاد كنشاط يتم ما بين الأفراد.[68]

المطلب الثاني: تشعب علم الاقتصاد

سمح تطور النشاط الاقتصادي وتشعب مجالاته بتعدد مجالات الاهتمام به. ففي الأصل وجد علم الاقتصاد كعلم نظري يدرس النشاط الاقتصادي في عمومه، أي النشاط الذي يشمل المجتمعات في مجموعها، كما يشمل المجموعات البشرية الصغيرة (القبيلة، الأسرة) وحتى الأفراد، خلال تواجدهم التاريخي الذي يمتد إلى أزمة غابرة.

ولقد استعان دارسو علم الاقتصاد بما أتيح لهم من معلومات اقتصادية تاريخية وفرها له كل من تاريخ الاقتصاد والاقتصاد الوصفي (الجغرافية الاقتصادية والإحصاء الاقتصادي).

ويمكن القول أن علم الاقتصاد ينصرف إلى ما يعرف بالنظرية الاقتصادية، أي الفئة الأم، التي تنبثق عنها عدة نظريات تشمل نظرية التنظيم والتبادل (ألية السوق والخطة)، نظرية الإنتاج، نظرية التوزيع، نظرية الاستهلاك، نظرية التطور (التنمية والنمو والرفاهية والتكنولوجيا وتدخل الدولة).[69]

ولقد أدى تطور النشاط الاقتصادي إلى تشعب علم الاقتصاد، الذي يمكن تسميته "بالعلم الأم" أو النظرية الاقتصادية، إلى مجموعة من العلوم الاقتصادية التطبيقية، التي تستخدم قواعد النظرية الاقتصادية وتضيف إليها قوانين مكملة خاصة بكل نشاط من هذه النشاطات الفرعية.[70] وهكذا ينتج بدينا علوم اقتصادية متنوعة مثل الاقتصاد الصناعي، الاقتصاد الزراعي، اقتصاد المالية العامة، اقتصاد النقود والبنوك... وهي علوم تتفرع إلى علوم أكثر تخصصا. فالاقتصاد الصناعي مثلا يتفرع إلى اقتصاد الصناعات الغذائية، اقتصاد صناعة السيارات، اقتصاد الصناعة البتروكيميائية...[71]

المبحث الرابع:
عرض مختلف تعاريف علم الاقتصاد

إن الدارس لعلم الاقتصاد سيلاحظ تعدد تعاريفه. هذا الأمر يفسر باختلاف زوايا النظر إلى النشاط الاقتصادي الذي يشكل موضوع علم الاقتصاد واختلاف المواقف الطبقية واختلاف المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي يدافع عنها

---

[66] مصطفى محمد العبد الله الكفري. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص 4.

[67] رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. دار النهضة العربية. القاهرة. 1968. ص ص 9 – 11.

[68] أوسكار لانكه، الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص 55.

[69] صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[70] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[71] المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. مطبعة الاتحاد العربي للحديد والصلب، الجزائر، مارس 1983، ص ص 104 - 106.

الاقتصاديون، وهو ما يفضي إلى اختلاف في تحديد مضمون هذا العلم.[72] وعموما نجد هناك مجموعتين كبيرتين من التعاريف، مجموعة أولى يمثلها المفكرون الليبراليون ومجموعة ثانية يمثلها المفكرون الماركسيون.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد من منظور الفكر الليبيرالي

نستطيع أن نميز ضمن المنظور الليبيرالي لعلم الاقتصاد عدة تعاريف، حيث يعبر كل واحد منها عن جانب من النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد بالغاية من ممارسة النشاط الاقتصادي.

لقد كانت الفلسفة النفعية، ممثلة من طرف آدم سميت وجيريمي بنتام، ترى أن الإنسان من خلال ممارسته للنشاط الاقتصادي يسعى إلى تحقيق مصلحته وذلك بالحصول على أكبر لذة ممكنة بتحمل أقل ألم ممكن.[73] وباعتبار أن المصلحة الشخصية غير محددة فقد ربطها الاقتصاديون تارة بفكرة الثروة (الرفاهية المادية)، وتارة أخرى بفكرة إشباع الحاجات.

الفقرة الأولى: الاقتصاد هو علم الثروة (علم الرفاهية المادية):

إن تعريف الاقتصاد بأنه علم الثروة يعني أن موضوع الاقتصاد يتحدد بالبحث عن الوسائل التي تسمح بتحقيق الثروة. وفي إطار هذا التوجه كان آدم سميت يرى بأن موضوع الاقتصاد هو البحث عن زيادة ثروة الدولة، بينما كان جان باتيست ساي يعتقد بأن موضوع الاقتصاد هو معرفة القوانين التي تحكم إنتاج الثورة وتوزيعها واستهلاكها. أما بالنسبة لألفريد مارشال فإن الاقتصاد يدرس أحوال البشر فيما يتعلق بالشؤون العادية لحياتهم. بمعنى دراسة النشاط الفردي والجماعي الرامي إلى الحصول على المقومات المادية للرفاهية وكيفية استخدامها.[74]

ويختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تعريف الثروة. فمنهم من يعرفها بالأشياء المادية التي تحقق الرفاهية المادية، ومنهم من يضف إلى ذلك الأشياء غير المادية. ومن ثم يصبح مفهوم الثروة واسعا جدا بحيث يشمل المنافع الناتجة عن الموسيقى، الرسم، الدين، الحرية السياسية. وهناك من حصر مفهوم الثروة في الأشياء المادية وغير المادية التي يتم تبادلها،[75] مستبعدا بذلك الأشياء المادية وغير المادية التي تنتج دون أن تتبادل.

وبذلك يكون هذا التعريف قد أبعد بعض الظواهر الاقتصادية، مثل الإنتاج المادي الذي يكون بغرض الاستهلاك الذاتي وكذا الإنتاج الخدمي، من نطاق الثروة. ولمواجهة هذا الإشكال جاء من أدخل ضمن مفهوم الثروة الوسائل غير المادية التي تسمح بتحقيق الرفاهية المادية، فلقد عرف توماس روبرت مالتس الثروة بأنها الأشياء المادية الضرورية والنافعة التي يحوزها الأفراد والأمم.[76]

إن تعريف الاقتصاد بعلم الرفاهية يوحي بأن أصحاب هذا التعريف عاشوا في بلد كان يتمتع بالاستقلال السياسي والاستقرار الاجتماعي ووفرة الإنتاج، مما جعل هدفهم من ممارسة النشاط الاقتصادي هو الوصول إلى الرفاهية.

الفقرة الثانية: الاقتصاد هو علم إشباع الحاجات الأساسية

إن تعريف الاقتصاد بفكرة إشباع الحاجات هو تعريف واسع باعتبار أن مفهوم الحاجة غير محدد. فالحاجة قد تكون إلى استهلاك غذاء أو ارتداء ثوب أو الاستماع إلى موعظة دينية... ومن تم فإن التعريف يؤدي إلى إدراج أنشطة لا علاقة لها بالنشاط الاقتصادي. فإذا كان الاستماع إلى أغنية يسمح بإشباع حاجة، فهل هذا الفعل يعتبر نشاطا اقتصاديا.

ولتفادي الاتساع الكبير لمفهوم الاقتصاد المحدد بإشباع الحاجات ذهب البعض إلى اشتراط أن تكون الحاجة مادية حتى يمكن اعتبار النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها نشاطا اقتصاديا. إن إدخال مفهوم المادة على الحاجة لا ينقد هذا الاتجاه من الانتقاد. فبعد أن كان التعريف واسعا يصبح الآن ضيقا. فمثلا عندما يشتري شخص ما لحما يأكله فهو يشبع حاجة مادية أما عندما يشتري شريطا لسماع أغنية فهو لا يشبع حاجة مادية. من جهة أخرى نرى أن هذا التعريف يرتكب خطأ عندما يميز ما بين حاجة مادية وغير مادية، ذلك أن ما هو مادي هو الشيء المعتمد في إشباع الحاجة وليس الحاجة في حد ذاتها.

يمكن القول أن التعريفين السابقين يركزان على الجانب الشيئي في الاقتصاد، وهو ما يمثل قصورا من طرفا وعجزا عن الإحاطة بالنشاط الاقتصادي في مجموعه. قصورا يظهر من خلال عدم تحديد الإطار التاريخي الذي يتم فيه هذا النشاط وكذا عدم تحديد الإطار الاجتماعي الذي يتم فيه هذا النشاط.

الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس المبادلة

هناك من يرى أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة التبادل باعتباره الوسيلة التي تسمح بإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة للأطراف المتبادلة. فبالنسبة لـ جيتان بيرو (G. Pirou) الاقتصاد هو "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عما

---

[72] G. Pirou. Introduction à l'étude de l'économie politique. P. 85.

[73] رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص 10.

[74] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 143.

[75] رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 14.

[76] رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 14.

بحوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع (الثروات)".[77]

يمكن القول أن هذا التعريف الجديد أخذ بعين الاعتبار جانب التبادل في النشاط الاقتصادي، ومهما تكون هذه الإضافة فهي لم تعف هذا التعريف من الانتقاد. هذه الانتقادات يمكن حصرها في النقاط التالية:

ـ بقاء النظرة الشيئية غالبة على النشاط الاقتصادي.

ـ إن التركيز على التبادل في تعريف علم الاقتصاد يؤدي إلى تضيق النشاط الاقتصادي باستبعاده لكل نشاط اقتصادي يسمح بإنتاج منتجات لا تبادل، أي إنتاج منتجات من أجل الاستهلاك الذاتي، وهو نشاط ساد في العديد من التشكيلات الاقتصادية التاريخية ولا يزال سائدا إلى يومنا هذا حتى في ظل النظام الرأسمالي. هذا التضييق لمجال النشاط الاقتصادي يزداد عندما يتم التركيز على التبادل النقدي واعتبار الاقتصاد بأنه علم الأسعار. فحتى وإن كان تبادل المنتجات يتم اليوم باستخدام النقود، فإن هناك بقايا لتبادل عيني (مقايضة) لا يجب على هذا التعريف تجاهلها.

ـ كما يعاب على هذا التعريف تركيزه على القيمة التبادلية للأشياء المتبادلة، كعلاقة اجتماعية، وهو بذلك لا يفسر كيف نشأت قيمة الأشياء المتبادلة، كما لا يأخذ بعين الاعتبار وجود القيمة الاستعمالية التي تعبر عن تفضيلات المستهلك ورغباته، وهو ما يفرض بالضرورة دراسة سلوك الفرد من جهة وسلوك الأفراد كمجموعة من جهة أخرى.[78]

الفرع الثالث: تعريف الاقتصاد بالعلاقة ما بين الوسائل والغايات (الاختيار).

يرى المفكر الإنجليزي ليونيل روبنز (Lionel Robbins) أن الاقتصاد يدرس نشاط الأفراد في مواجهة المشكلة الاقتصادية، وهو النشاط الذي يستلزم المفاضلة بين الحاجات المختلفة (الغايات) وتقدير أحسن الطرق التي تسمح بتحقيق أكبر إشباع ممكن (منفعة) باستخدام ما هو متاح من موارد.[79]

هذا التعريف يعتبر أن تصرفات (سلوك) الأفراد تصرفات عقلانية، فهي تصرفات تقوم على التوفيق بين الحاجات (الأهداف) والوسائل (الموارد) التي تسمح بإشباعها. وهكذا نميز ضمن العمل الاقتصادي عنصرين، عنصر أول يتمثل في سلوك إنساني رشيد يقوم على تحويل الموارد إلى منتجات وسلع، وعنصر ثان يتمثل في هدف هذا السلوك، ويتمثل في إشباع حاجات الأفراد.

إن تحليل الأفكار الواردة ضمن هذا التعريف يسمح بالقول أننا ما زلنا أمام النظرة الشيئية والفردية لعلم الاقتصاد. نظرة تقوم على بعدين، البعد الأول نفسي (سلوكي) يتمثل في سعي الفرد إلى إشباع حاجاته المختلفة، أما البعد الثاني فهو بعد موضوعي يقوم على الخيار الاقتصادي، أي تخصيص الموارد المتاحة لإشباع حاجات مختلفة. خيار يقوم على الحساب، أي استعمال معايير وطرق حسابية للمفاضلة بين البدائل المختلفة من أجل الحصول على احسن النتائج. فالفرد الذي يتوفر على مبلغ نقدي ما يجد نفسه مخيرا بين استعماله في شراء سلع استهلاكية، أو شراء مسكن أو سيارة، أو استثماره في مجال ما بغية الحصول على عائد منه. إن عملية الخيار بين هذه البدائل المختلفة تتم بالنسبة للرجل الاقتصادي بناء على حساب اقتصادي.

وفق هذا المنظور يصبح النشاط الاقتصادي البشري العقلاني نشاطا يستند إلى الحساب الاقتصادي، ويصبح علم الاقتصاد هو دراسة هذا النشاط الواعي.

عموما يمكن القول أن آراء هذا الاتجاه الفكري، المعروف بالاتجاه النيوكلاسيكي، تحصر عناصر المشكلة الاقتصادية في ثلاثة عناصر هي الندرة، المنفعة والتعظيم. فالندرة تظهر نتيجة تعدد حاجات الإفراد ونقص الموارد التي تسمح بإشباعها، في حين تتمثل المنفعة في ذلك التقدير الشخصي للإشباع أو اللذة أو الكسب الذي يتحقق للفرد أو المؤسسة نتيجة ممارسة النشاط الاقتصادي. أما التعظيم فيتمثل في الحصول على قدر أكبر من المنفعة، والتي تأخذ شكل أقصى ربح ممكن بالنسبة للمنتج وأقصى إشباع ممكن بالنسبة للمستهلك.

إن المفهوم النيوكلاسيكي لعلم الاقتصاد تعرض لانتقادات عديدة نوجزها في النقاط التالية:

ـ الواقع يظهر أن بعض هذه التصرفات، حتى في المجتمعات الحرة، ليست تصرفات عقلانية. فالإنسان ليست له الحرية الكاملة في الاختيار، باعتبار أن تصرفاته محكومة بمؤثرات عديدة كالغريزة، التقليد أو الوهم أو العلاقات الاجتماعية...[80]

ـ التحليل النيوكلاسيكي تحليل مجرد لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، وعنصر المكان، وطبيعة الأنظمة الاقتصادية، والجانب الاجتماعي في النشاط الاقتصادي.

الفرع الرابع: العامل المشترك بين التعاريف الليبيرالية لعلم الاقتصاد

يمكن القول أن التعريف الليبيرالية للنشاط الاقتصادي تنظر للنشاط الاقتصادي من خلال زاوية العلاقات التي تقوم بين الإنسان والطبيعة بكل ما تمثله من أشياء مادية. وهكذا بدا النشاط الاقتصادي كما لو كان عملية تقنية بحتة، أي عملية

---

[77] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[78] رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 20.

[79] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[80] محمد نديم بساطة. الاقتصاد السياسي. جامعة حلب. كلية التجارة. الطبعة الأولى. 1965. ص 17.

تنصب على كيفية تحقيق الإنتاج. ومن تم نلاحظ أن هذه التعاريف أهملت العلاقات الاجتماعية تقوم ما بين البشر الذين يقومون بالنشاط الاقتصادي، وهي العلاقات الاقتصادية التي تقوم أثناء عملية الإنتاج وخلال عملية توزيع الناتج.

المطلب الثاني: التعاريف الماركسية لعلم الاقتصاد

بموازاة للتعاريف السابقة، التي تناولت الاقتصاد من وجهة نظر المذهب الحر في الاقتصاد، يرى الماركسيون أن الاقتصاد يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية التي تنشأ في مجال الإنتاج وترتبط بالتوزيع. فحسب المفكر والسياسي السوفياتي لينين الاقتصاد لا يهتم بالإنتاج، بل يهتم بعلاقات الأفراد الاجتماعية التي تنشأ أثناء الإنتاج...[81] فحسب هذا المفكر فإن موضوع الاقتصاد ليس إنتاج القيم المادية، لأن هذا موضوع التكنولوجيا، بل أن موضوع الاقتصاد هو العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الناس أثناء الإنتاج.

ومن جهته يرى الاقتصادي السوفياتي نيكيتين بأن الاقتصاد يدرس أسلوب الإنتاج، أي كيف تنتج الخيرات المادية. وهو " يدرس الإنتاج إلا من وجهة نظر العلاقات بين الناس في سياق الإنتاج" ... "إن موضوع دراسة الاقتصاد هو علاقات الإنتاج (العلاقات الاقتصادية) بين الناس. وهذا ما يشمل أشكال ملكية وسائل الإنتاج، وضع مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية في الإنتاج والعلاقات المتبادلة بينها، أشكال توزيع الخيرات المادية".[82]

عل صعيد آخر يرى الاقتصادي البولوني أوسكار لانج أن الاقتصاد السياسي، أو الاقتصاد الاجتماعي، يدرس القوانين الاجتماعية التي تهيمن على إنتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الإنسانية وكيفية توزيعها بين المساهمين في عملية الإنتاج.[83]

إن العلاقات التي تنشأ بين الأفراد خلال عملية الإنتاج والتوزيع، والتي تتميز بالتطور خلال الزمن، تخضع لملكية وسائل الإنتاج ولوضع كل أطراف العملية الإنتاجية ضمن العملية الإنتاجية، ومن ثم فإن شكل هذه العلاقات يحدد الكيان الاقتصادي والاجتماعي، السياسي والثقافي للمجتمع، كما يحدد تطور المجتمع البشري. فهذه العلاقات تأخذ شكل التعاون في ظل المجتمعات التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل لإنتاج، مثل القبيلة والمجتمع المشاعي البدائي والاشتراكي، بينما تأخذ شكلا آخرا يقوم على استغلال مالكي وسائل لإنتاج لغير المالكين، كما هو الحال في المجتمعات العبودية، الإقطاعية والرأسمالية.

المطلب الثالث: محاولة الخروج بتعريف شامل لعلم الاقتصاد

من دراسة التعاريف المختلفة لعلم الاقتصاد يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

. الاقتصاد في واقع الأمر يجب ألا يهتم بمناقشة الأهداف، التي تبقى من اهتمام علم السياسة، علم النفس، علم الاجتماع والأخلاق، بل يجب الاهتمام بدراسة مدى تناسق الأهداف أو تناقضها. كما يجب على الاقتصاد أن يهتم بمشكلة الندرة في حد ذاتها وكيفية مواجهتها، باعتبارها من اهتمامات علوم الجيولوجيا، الجغرافيا...، لكن يبقى أن معرفة هذه الأمور بالنسبة للاقتصادي هي ذات أهمية باعتبارها تسمح له بمناقشة المسألة من الزاوية الاقتصادية.

. نميز ضمن الفكر الاقتصادي بين اتجاهين إيديولوجيين مختلفين. توجه ليبيرالي يعرف علم الاقتصاد تعريفا تقنيا مع التركيز على الفرد ودوره في الاقتصاد، وهو الرجل لاقتصادي (Homo oeconomicus)، الذي يقوم بالاختيار في ظل ندرة الموارد من أجل تعظيم منفعته. وهنا نجد التأثير الكبير لعلم النفس على هذه النزعة التي يمثلها أساسا مفكرو المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. وعلى النقيض من ذلك يهتم التوجه الثاني، المتمثل في التوجه الماركسي، بالجانب الاجتماعي في عمليتي الإنتاج والتوزيع، وهذا بالنظر إلى العلاقات التي تقوم ما بين الأفراد خلال هاتين العمليتين.

مما سبق نخلص إلى القول أنه انطلاقا من كون التصرف الاقتصادي تحكمه الدوافع النفسية، بشكل يجعل علم الاقتصاد علما واقعيا، وباعتبار أن الحالة النفسية للفرد تتأثر بالمحيط الاجتماعي ونظرا لكون أغلب الظواهر الاقتصادية تتم في ظل علاقات اجتماعية، فإن التحليل الاقتصادي يجب أن يراعي كل من الجانب النفسي والجانب الاجتماعي.[84] كما أن أخذ الملاحظات السابقة التي وردت بشأن تعاريف علم الاقتصاد تسمح بالقول بأن موضوع الاقتصاد هو دراسة عملية الاختيار التي تتم في حالة الندرة وفي إطار التنظيمات الاجتماعية المختلفة وكيفية مواجهتها للمشكلة الاقتصادية.[85]

المبحث الخامس:
علاقة علم الاقتصاد ببقية العلوم خاصة العلوم الاجتماعية

يرتبط علم الاقتصاد بجملة من العلوم، مثل العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع، الجغرافيا، القانون، علم النفس، التاريخ...) والعلوم الفيزيائية، الرياضيات، الإحصاء.

---

[81] محمد نديم بساطة. مرجع سبق ذكره. ص 18.

[82] نيكيتين. أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو، 1964. ص 18.

[83] نقلا عن المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ص 103.

[84] رفعت المحجوب. الاقتصاد السياسي. مرجع سابق. ص 26.

[85] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 149.

المطلب الأول: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

يتحدد النشاط الاقتصادي بالطبيعة الاجتماعية للمجتمع، ومن تم نجد أن علم الاقتصاد في دراسته للنشاط الاقتصادي يرتبط بالعلوم الاجتماعية، التي تعتبر الإنسان موضوعا لها.

إن كل علم من العلوم الاجتماعية يدرس الإنسان من زاوية خاصة ولأغراض خاصة، وهذا في ظل تداخل العلوم الاجتماعية فيما بينها.

فعلم الاقتصاد يرتبط بعلم الاجتماع، كعلم يدرس مختلف الظواهر الاجتماعية في شموليتها وميلها نحو التطور، سواء في شكل علاقات تنشأ بين الأفراد أو بين المجموعات الكبيرة كالطبقات والأمم. فعلم الاجتماع يدرس مختلف الظواهر الاجتماعية ويبحث في القوانين التي تحكمها وتحكم بالتالي تطور المجتمع الإنساني. وباعتباره كذلك فإن علم الاجتماع يشمل العديد من العلوم الفرعية، مثل علم الاقتصاد الذي يدرس الظواهر الاقتصادية، علم النفس الذي يدرس سلوك الأفراد...[86]

فالاقتصاد يركز في دراسته الجانب المادي من العلاقات الاجتماعية التي تقوم ما بين البشر أثناء أداء نشاطه الاقتصادي. وظهرت في هذا الإطار تخصصات عديدة مثل علم الاجتماع الاقتصادي . السوسيولوجيا الاقتصادية . هذا الأخير هو فرع من فروع علم الاجتماع يهتم بدراسة الاعتبارات الاجتماعية التي تحكم الفعل الاقتصادي. كما درس البعض الآخر الاقتصاد الاجتماعي كاتجاه يعمل على تفسير المعطيات الاقتصادية انطلاقا من الظواهر الاجتماعية. ويمكن توضيح ذلك بالقول أن التحليل الاقتصادي يدرس تصرفات الأفراد والجماعات في نطاق النشاط الاقتصادي، كيف يتصرفون تجاه السلع وتطور أشكالها وأسعارها مثلا. أما علم الاجتماع الاقتصادي فيدرس الدوافع التي جعلت الأفراد والمجتمعات تسلك هذه السلوكات الاقتصادية. فعلم الاجتماع الاقتصادي يمثل معرفة تخص الإطار الاجتماعي الذي يمارس فيه النشاط الاقتصادي (الذي يكون موضوع الاقتصاد السياسي)

على صعيد آخر إن نجاح علماء الاقتصاد في دراسة الظواهر الاجتماعية يتطلب معرفة الجوانب الاقتصادية المؤثرة في الظواهر الاجتماعية.[87]

ويرتبط علم الاقتصاد بعلم الديموغرافيا. فهذا الأخير عبارة عن علم يدرس وضع السكان، من حيث توزعهم الجنسي والعمري وتموقعهم في المكان وتغيراتهم في الزمن... وهو في دراسته تلك يعتمد على مناهج عدة لاستخلاص المعرفة العلمية، مع تركيزه أكثر على المنهج الإحصائي.

وباعتبار أن النشاط الاقتصادي يقوم على جهد الإنسان، فإن هذا الجهد يتحدد كما ونوعا بجملة العوامل الديموغرافية، بدء من سن الأفراد إلى توزعهم الجنسي وتوزعهم الجغرافي... ومما لا شك فيه أن العوامل الاقتصادية ممثلة في تواجد النشاطات الاقتصادية وتوزع الثروة في المكان والزمان تؤثر في توزع السكان في الفضاء والزمن وفي مواقفهم من الإنجاب ومن عدد المواليد والوفيات ومتوسط عمر الإنسان...[88]

على صعيد آخر يرتبط الاقتصاد بالتاريخ. فعلم الاقتصاد في حاجة إلى معرفة الإطار التاريخي الدي يدور فيه النشاط الاقتصادي، وهو الإطار الذي يوفر له معلومات تسمح له بفهم النشاط الاقتصادي خلال الزمن وكدا مجابهة الأحداث التاريخية بالمنطق الاقتصادي.

كما يرتبط علم الاقتصاد بالجغرافيا. فعلم الجغرافية باعتباره علما يوفر المعلومات الخاصة بالظروف الطبيعية، البشرية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وتطوره. من ناحية أخرى يهتم عالم الجغرافية بدراسة الحياة الاقتصادية في إطار ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية، وهي فرع من علم الجغرافية يهتم بوصف العوامل الجغرافية ذات التأثير على النشاط الاقتصادي. فعلم الجغرافيا وعلم الاقتصاد يلتقيان في دراسة توطن النشاطات الاقتصادية. فعلم الجغرافيا يتولى توفير المعلومات عن الوسط الطبيعي الذي تقوم فيه النشاطات الاقتصادية، وهذا بدء من توفير المعلومات الخاصة بتوفر الموارد الطبيعية والبشرية وتوزعها في الفضاء.

من ناحية أخرى يرتبط علم الاقتصاد بعلم النفس. فالمقاول ليس في غنى عن معرفة نفسية البشر وميولاتهم الاقتصادية لإنتاج سلع تستجيب لرغباتهم. وفي هدا الصدد نجد أن الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي بنيا تحليلهم على فكرة مفادها أن المصلحة الشخصية تعتبر أكبر دافع للتصرفات الاقتصادية. على صعيد آخر نجد أن تحديد قيمة الاستعمالية لسلعة ما يتحدد بعوامل ذاتية تخص المستهلك. كما أن قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود أو صرفها تتوقف على ميول نفسية.

ويرتبط علم الاقتصاد بالقانون، باعتبار هذا الأخير يضع قواعد تحكم سير المجتمع وتستجيب لطبيعة العلاقات التي تحكمه أفراده ومؤسساته، سواء كان نظاما رأسماليا، اشتراكيا... ولوضع القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي يتعين على واضعي القانون معرفة الجوانب الاقتصادية. ومن ناحية أخرى يتعين على دارسي الاقتصاد والمهتمين بالشؤون الاقتصادية معرفة الإطار القانوني الذي يحكم النشاطات الاقتصادية المختلفة.

.

---

[86] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب. مرجع سبق ذكره، ص 45.

[87] فتح الله ولعو. الاقتصاد السياسي. مدخل للدراسات الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، ص 36 .

[88] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 47.

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم التجريبية

توجد بين الاقتصاد والعلوم التجريبية علاقة بسيطة. فمن جهة نجد أن الاقتصاد يرتبط بالفيزياء، باعتبار هذا العلم الأخير يهتم بدراسة المادة، التي تشكل موضوع اهتمام النشاط الاقتصادي. فالاقتصادي يهتم بقيمة المادة بناء على معلومات توفرها العلوم الفيزيائية عن تكوين المادة وشكلها. فالاقتصادي عندما يأخذ قرار شراء آلة فإنه يبني قراره ذلك على معلومات تخص خصائص الآلة، التي تحدد قيمتها وعمرها وقوتها، باعتبارها عناصر ستؤثر في تحديد تكاليف الإنتاج. بالمقابل نجد أن المهندس عندما يقرر تصميم آلة فإنه يراعي الواقع الاقتصادي.

المطلب الثالث: علاقة علم الاقتصاد بالطب

توجد بين الطب وعلم الاقتصاد بعض العلاقات. ويكفي أن نذكر هنا بأن فرنسوا كيني، باعتباره كان طبيبا، صاغ جدوله الاقتصادي، الذي يمثل توزيع الثروة والتبادل داخل المجتمع، مشبها إياه بالدورة الدموية في جسم الإنسان. كما أننا نجد في لغة الاصطلاح مفاهيم مستقاة من علم الطب، كالتضخم والحلول المقترحة لمعالجته.[89]

هكذا نجد أن علم الاقتصاد يرتبط بالعديد من العلوم، ومن تم فإن دراسته تتم بمراعاة ارتباطه بعدد من العلوم الأخرى، خاصة منها العلوم ذات الطبيعة الاجتماعية، دون أن يؤدي هذا الارتباط إلى التقليل من الاستقلالية النسبية لعلم الاقتصاد.

خلاصة

نستطيع القول بأن علم الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي، وهذا من خلال استعراض وتحليل العلاقات التي تقوم بين الإنسان والطبيعة من جهة وبين الإنسان والإنسان من جهة ثانية، وهذا خلال عملية الإنتاج وتوزيع الناتج، علما بأن هذه الدراسة تتم بغرض اكتشاف القوانين الاقتصادية التي تحكم هذين النوعين من العلاقات.

وتسمح دراسة علم الاقتصاد بالوقوف على عدد كبير من التعاريف الخاصة بهذا العلم، وهو تعدد يمكن رده من جهة إلى تعدد أوجه النشاط الاقتصادي وتطورها خلال الزمن، وكذا تعدد زوايا النظر إلى هذا النشاط، وهو تعدد تحركه في الكثير من الحيان المواقف الاجتماعية التي تركز على جانب من العلاقات التي تقوم بين الإنسان والطبيعة والإنسان والإنسان، خلال عمليات إنتاج الثروة وتوزيعها، وهي العلاقات التي تحدد تطور المجتمعات.

---

[89] فتح الله ولعو. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 39.

الفصل الرابع:

تاريخ الاقتصاد:

تاريخ الأحداث لاقتصادية قبل القرن السادس عشر الميلادي

~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

إن استعراض الأحداث الاقتصادية التي عرفتها البشرية ليس بالأمر السهل. ورغم هذه الصعوبة سنحاول تلخيص أهم الأحداث الاقتصادية التي جرت في المناطق التي كان لها تأثير على سير الحياة الاقتصادية في العالم.

وسعيا منا لتحقيق هذا الهدف ميزنا ضمن تاريخ البشرية الطويل بين مرحلتين أساسيتين هما مرحلة ما قبل القرن السادس عشر ومرحلة ما بعد القرن السادس عشر. ونشير هنا إلى أن اعتماد منتصف القرن الخامس عشر كفاصل زمني بين مرحلتين في تاريخ البشرية يعود للأحداث الهامة التي وقعت في هذا التاريخ والتي كانت بداية لأحداث هامة ستقع بعد ذلك وستسمح للبشرية بتحقيق نتائج اقتصادية معتبرة لم يسبق لها أن حققتها. فقد شهد العالم اختراع المطبعة من طرف جوتنبرغ في حوالي سنة 1450، وهو ما سمح بنشر التقنيات والاختراعات والمؤلفات العلمية والأدبية. كما شهدت سنة 1453 سقوط القسطنطينية في يد الأتراك، وتم في سنة 1492 اكتشاف قارة أمريكا وبداية انتشار الأوروبيين في هذه القارة. كما شهدت سنة 1498 اكتشاف البحار البرتغالي، فاسكو دو جاما (Vasco de Gama)، طريق الهند التي تمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح.

سيتم تناول الأحداث الاقتصادية التي شهدها العالم قبل القرن السادس عشر بإلقاء نظرة عامة على السمات العامة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفترة التي سبقت القرن السادس عشر. بعد ذلك سنتناول بشيء من التوسع أهم الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في مناطق مختلفة من العالم، خاصة في أوروبا، لنخلص في الأخير بتناول مختلف العوامل التي ميزت الجزء الأخير من العصور الوسطى، بدءا من القرن الحادي عشر، والتي تعتبر مقدمات لظهور أوضاع اقتصادية، سياسية واجتماعية جديدة.

المبحث الأول:
السمات العامة للحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل القرن السادس عشر الميلادي

لقد تميز تاريخ البشرية قبل القرن السادس عشر ببطء تطور قوى الإنتاج، وهو ما جعل مستوى الإنتاج والتبادل محدودان نسبيا. وتم هذا الأمر في ظل تعاقب جملة من الأنظمة الاقتصادية التي تميزت في عمومها بطابع اقتصادي، اجتماعي، سياسي وثقافي خاص.

المطلب الأول: ظهور التجمعات البشرية كضرورة لمواجهة الطبيعة

تشير الدراسات الأنثروبولوجية أن الحياة الاقتصادية في العهد البدائي قامت على استغلال الإنسان للخيرات التي تجود بها الطبيعة دون محاولة منه لتغيير هذه الطبيعة. وانصب جهد الإنسان خلال هذا زمن طويل على صيد الحيوانات قطف المنتجات التي تجود بها الطبيعة.

وفي مواجهة ضعفه وعجزه عن مواجهة الطبيعة بمفرده اضطر الإنسان إلى التجمع مع غيره من البشر. واتخذت هذه التجمعات شكل قبائل متكونة من عائلات. وكانت العائلة الواحدة تنتج كل ما تحتاج إليه في حدود ما هو متاح لها من إمكانيات ومعارف. ونظرا لضعف تطور قوى الإنتاج فإن مستوى الإنتاج لم يكن كبيرا بحيث لم يسمح بظهور التبادل والنقود.

المطلب الثاني: ظهور تقسيم العمل وأثره على النشاط الاقتصادي وعلى وسائل الإنتاج

لقد كان الإنسان البدائي يواجه المشكلة الاقتصادية في إطار تقسيم اجتماعي للعمل تخصص بموجبه الرجل في ممارسة النشاطات التي تتم خارج المنزل واضطلاع المرأة بالنشاطات الاقتصادية المنزلية.

مع مرور الوقت وتحت تأثير تزايد أعداد البشر وتزايد حاجاتهم وعجز نشاط الصيد عن تلبية حاجياتهم اضطر الإنسان إلى ممارسة النشاط الزراعي وتربية الحيوانات. اعتماد تقسيم جديد للعمل تمثل في انفصال نشاط الزراعة والحرفة عن نشاط الصيد. وفي هذا الإطار تشير الدراسات الأنتربولوجية أن نقص الحيوانات بفعل الجفاف دفع بني البشر إلى الاستقرار في مناطق مطرة من أجل ممارسة الزراعة وتربية الحيوانات في منطقة الهلال الخصيب، وهي المنطقة التي تمتد ما بين الهند والبحر الأبيض المتوسط. ولقد شهد هذا الوضع تطورا على مستوى التقنيات المستعملة في الزراعة، إذ تم الاعتماد على الزراعة المروية، استعمال الحيوانات في الحرث والجر، استعمال العجلة واستعمال المعادن في صناعة الأدوات الزراعية.

ولقد سمح اكتشاف النار، والذي يعود لآلاف السنين قبل الميلاد، بتطور تقنيات التعدين من خلال استعمال الحرارة لاستخراج المعادن من خامات المعادن. وأدى هذا التطور إلى الحصول على معادن، مثل البرونز والحديد، تم استعمالها في صناعة العديد من أدوات إنتاج والأواني المنزلية. وبالرغم من هذه الاكتشافات الهامة إلا النشاط الاقتصادي بقي لزمن طويل يمارس في إطار العائلة (النظام الاقتصادي القائم على العائلة الأبوية)، وهي الخلية الأساسية في المجتمع والتي كان أفرادها ينتجون منتجات لتلبية حاجاتهم الخاصة، ولهذا لم تظهر الحاجة إلى التبادل وإلى استعمال النقود.

ومع التطور التدريجي لحاجات الأفراد ولإمكانيات إنتاجها تحسنت القدرة الإنتاجية للعائلات، الأمر الذي كان يسمح بظهور فائض اقتصادي يوجه للتبادل على أساس المقايضة وكان لهذا الاستعمال أثرا كبيرا على زيادة فعالية العمل البشري ورفع مستوى الإنتاج. ولقد سمح تطور أدوات الإنتاج باتساع نطاق النشاط الاقتصادي وظهور وسائل للتبادل.

ولقد سمح تطور النشاط الاقتصادي وتطور مستوى التبادل بظهور بعض المدن، حيث تركزت فيها النشاطات الحرفية. ما شهد العالم من ناحية أخرى تطور التبادل الدولي. وساهمت البحار بدور كبير في تطور التبادل. ولقد كان للبحر الأبيض المتوسط الدور الأكبر في هذا المجال.

المطلب الثالث: أثر العامل السياسي والثقافي على تطور النشاط الاقتصادي

لقد كان للتطورات السياسية التي كان يشهدها العالم من حين لآخر أثرا بالغا على تطور النشاط الاقتصادي وبشكل خاص تطور التبادل بين الشعوب. فالبحر الأبيض المتوسط شهد لفترات متعددة صراعات وهيمنة لقوى سياسية وتجارية على غرار المصريين الفراعنة ثم الفينيقيين والإغريق والرومان، وهو ما كان له انعكاسات على النشاط الاقتصادي والتجاري.

كما أثرت الحروب والغزوات الدينية التي ظهرت بظهور الديانات السماوية على النشاط التجاري ما بين البلدان، خاصة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. إلا أن استقرار الأمور لطرف معين كان يسمح بتطور المبادلات بين البلدان. فعلى سبيل المثال نجد أن سيطرة الدولة الإسلامية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سمح بتطور النشاط التجاري بها. هذا النشاط كان يشمل بلدان المشرق العربي ويمتد إلى غاية دول المغرب العربي وصولا إلى الأندلس. كما كانت التجارة رائجة بين بغداد والصين والهند. كما شمل التوسع التجاري الإسلامي جزء كبيرا من أوروبا.[90]

كما كان للحروب الصليبية أثرا كابحا للنشاط التجاري بين شرق البحر المتوسط وغربه. لكن هذه الحروب شكلت فرصة لتعرف أوروبا على خبرات الشرق وازدهار التجارة معها. فابتداء من القرن العاشر الميلادي شهدت بعض المدن الإيطالية، كالبندقية، نموا سمح لها بلعب دور كبير في مجال المبادلات التجارية مع المشرق العربي، خاصة تجارة التوابل وتجارة الحرير، ومع مناطق أخرى في أوروبا.

المبحث الثاني:

الأنظمة الاقتصادية التي سبقت ظهور النظام الرأسمالي

استمرارا لما تم البدء فيه في المبحث السابق سنحاول في هذا المبحث إعطاء صورة عامة عن مختلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البشرية خلال الفترة التي سبقت ظهور الرأسمالية. ولتحقيق هذا الهدف نبدأ أولا بالتعريف بالنظام في معناه العام، لننتقل بعدها لتعريف النظام الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يهيئ لنا الأرضية لاستعراض وتحليل مختلف الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها الإنسانية.

المطلب الأول: ماهية النظام الاقتصادي

إن فهم التطورات التي شهدتها البشرية يقتضي تناول مفهوم النظام الاقتصادي بالتحليل، وهذا نظرا للمكانة الكبيرة التي يمثلها هذا الأخير في تطور المجتمعات.

الفرع الأول: تعريف النظام والنظام لاقتصادي

الفقرة الأولى: مفهوم النظام

النظام عبارة عن مجموع العلاقات المحددة والمستمرة التي تقوم ما بين طرفين أو أكثر، والتي تعمل على تحقيق هدف معين.

الفقرة الثانية: تعريف النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي هو مجموع العناصر المتفاعلة فيما بينها من خلال جملة من الآليات والعلاقات الاقتصادية التي تتم في إطار تنظيم محدد يسعى إلى تحقيق هدف محدد.[91] فالدولة، كمركز لصناعة القرار ترتبط بالأعوان الاقتصاديين (مؤسسات تنفيذ القرار)، الذين يرتبطون فيما بينهم، خلال عملية مواجهة المشكلة الاقتصادية في إطار زمني ومكاني محدد.[92]

.

---

[90] فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[91] Joël de Rosnay. La macroscope, vers une vision globale, le seuil, 1975.

[92] بول جريجوري وروبرت ستيوارت . النظم الاقتصادية المقارنة . ترجمة الدكتور طه عبد الله منصور . دار المريخ للنشر 1994، ص 33.
أحمد جامع . علم الاقتصاد . دار النهضة العربية، القاهرة 1995، ص 85.

الفرع الثاني: روح النظام الاقتصادي ومضمونه وشكله

تتميز الأنظمة عن بعضها البعض من حيث المضمون والشكل.[93]

الفقرة الأولى: روح النظام الاقتصادي ومضمونه

لكل نظام اقتصادي روح تتكون من مجموع دوافع وأهداف ممارسة النشاط الاقتصادي التي تختلف من نظام لآخر. فالأفراد داخل كل نظام ينطلقون من دوافع تحكم تصرفاتهم الاقتصادية. هذه الدوافع تحدد لماذا يشتغلون.

كما يتمتع النظام الاقتصادي الواحد بمضمون يتجسد في العنصر الذي يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة (الفن الإنتاجي) والطريقة التي يتم بها انتقال الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج المختلفة للتوصل إلى منتجات تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية.

الفقرة الثانية: شكل النظام الاقتصادي

يتمثل شكل النظام الاقتصادي في الإطار العام المنظم للنشاط الاقتصادي والعلاقات التي تقوم ما بين أطرافه المختلفة. هذا الإطار يتضمن مختلف الظواهر القانونية، الاجتماعية والتأسيسية التي تحدد الإطار الذي يتم فيه النشاط الاقتصادي، وهو الإطار الذي يحكم العلاقات التي تربط الأعوان الاقتصاديين المساهمين في العملية الإنتاجية. وتعتبر طبيعة الملكية أهم مظاهر شكل النظام.

ويمكن النظر للنظام الاقتصادي على أنه عبارة عن بنيتين متلازمتين، بينة تحتية وبنية (بناء فوقي). يشمل البناء التحتي مختلف قوى الإنتاج (قوة العمل البشرية + وسائل الإنتاج)، التي يتم التوفيق بينها وفق أشكال مختلفة تسمح بالحصول على ما يحتاجه المجتمع من منتجات في فترة زمنية معينة وفي مكان معين. هذا البناء يتوافق وبناء فوقي يشمل مختلف العلاقات الإنتاجية التي تحدد مكانة عناصر الإنتاج ضمن عملية الإنتاج، وهذا وفق تقسيم عمل معين ووفق توزيع معين للناتج. فعلاقات الإنتاج الرأسمالية تقوم على أساس وجود طبقتين، إحداهما مالكة لرأس المال وتتولى تنظيم عملية الإنتاج مقابل الحصول على ربح، بينما الطبقة الثانية تشمل العمال، وهم يقدمون قوة عملهم مقابل الحصول على أجور. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل نظام الاقتصادي تميز ببنية اجتماعية، سياسية وثقافية تلائمه وتميزه عن بقية الأنظمة الاقتصادية.

ولقد ظهرت علاقات الإنتاج منذ أن اضطر الإنسان الفرد إلى التعاون مع غيره من البشر من أجل محاولة التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية. هذا التعاون ما فتئ أن تحول مع مرور الزمن إلى تنافس وصراع من أجل السيطرة على أدوات الإنتاج ومصادر الموارد الطبيعية وفائض الإنتاج. ولقد ترتب عن هذا الصراع سيطرة طبقة معينة على ملكية وسائل الإنتاج وعلى الناتج المترتب عن العملية الإنتاجية، سيطرة تمت على حساب طبقة اجتماعية أخرى اختلف تكوينها باختلاف التنظيمات الاقتصادية، فكان هناك العبيد ثم الأقنان فالعمال. ولقد واكب تطور المجتمعات والأنظمة الاقتصادية ظهور وتعمق تقسيم العمل.

لقد كان الصراع قائما بين طبقة مالكي وسائل الإنتاج والطبقة الأخرى من المجتمع، صراع كان أحيانا يتخذ طابعا دمويا، لكنه في كل الأحوال كان هذا الصراع يسمح إلى حد ما بتحسين ظروف الطبقة غير المالكة لوسائل الإنتاج.

الفرع الثالث: ميل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية إلى التطور

يتميز النظام الحي بالتغير المستمر وهذا نتيجة التفاعلات التي تتم بداخله وكذا بفعل التأثيرات الخارجية. فالنظام الاقتصادي هو في نهاية الأمر محصلة لصراع ما بين قوى داخلية، التي تعمل من ناحية ثانية تحت تأثير عوامل خارجية. وتفضي التناقضات الداخلية تلك إلى غلبة جهة على جهة أخرى، بحيث تتمكن الطبقة الغالبة بصبغ النظام بهدف وشكل يتوافق وتطلعات الطبقة المنتصرة.

لقد شهد تاريخ البشرية تعاقب العديد من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تعددت التقسيمات المختلفة لهذه الأنظمة، ويبقى أهم تلك التقسيمات ذلك التقسيم الذي يميز ما بين النظام المشاعي (البدائي)، النظام العبودي، النظام الإقطاعي، النظام الرأسمالي، وأخيرا النظام الاشتراكي، ويضاف إلى هذه الأنظمة أحيانا نظام سادس هو النظام الآسيوي. ويتميز كل نظام من هذه الأنظمة بطبيعة ملكية وسائل الإنتاج، بدور الطبقات المختلفة في عملية الإنتاج، وكذا تميز كل نظام بطريقة توزيع الناتج على المساهمين في عملية الإنتاج، وهو توزيع كان وراء نشوب الصراعات بين طبقات المجتمع.

ونشير هنا إلى تعدد التقسيمات التي تناولت الأنظمة الاقتصادية بالبحث والتحليل. إلا أن أشهر التقسيمات، وهو التقسيم الماركسي، يشير إلى أن المجتمع البشري عرف خمس تشكيلات اقتصادية (أنظمة) هي النظام المشاعي البدائي، النظام العبودي، النظام الإقطاعي، النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي. إلا أن هناك من يضيف إليها أنظمة أخرى مثل أسلوب

---

[93] سامي عفيف حاتم . الخبرة الدولية في الخصخصة عام 1995، ص 19، 50.

الإنتاج الأسيوي والنظام الإسلامي والنظام المختلط. وهناك من يحصر الأنظمة في ثلاث أنظمة رئيسية هي النظام الرأسمالين النظام الاشتراكي والنظام المختلط، معتبرا بقية الأنظمة عبارة عن أشكال خاصة من هذا النظام أو ذاك.[94]

سنعمل فيما يلي على تحليل مختلف الأنظمة الاقتصادية بالتركيز على الجانب الاقتصادي مع الإشارة إلى الجوانب الأخرى المشكلة للنظام. ويتم التمييز ما بين مختلف الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها البشرية بناء على تطور مستوى النشاط الاقتصادي وجوهر النظام الاقتصادي. ومن هذا المنظور يمكن أن نميز بين الأنظمة الاقتصادية لما قبل ظهور النظام الرأسمالي والأنظمة الاقتصادية التي ظهرت بعد ظهور النظام الرأسمالي.

المطلب الثاني: النظام المشاعي البدائي

تقول الدراسات أن هذا النظام امتد على قرابة خمسة ملايين سنة وذلك إلى غاية العشرة آلاف سنة الأخيرة. وخلال هذا الزمن الطويل عرف المجتمع البدائي تطورا اجتماعيا سمح بانتقاله من مجتمع بشري بدائي إلى مجتمع قبلي فاسحا بعد ذلك المجال لظهور التمايز الطبقي.[95]

الفرع الأول: الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية للمجتمع البدائي

تشترك المجتمعات البدائية في جملة من الخصائص نجمعها فيما يلي:

الفقرة الأولى: الخصائص الاقتصادية للنظام المشاعي

وهي الخصائص التي تقوم على طبيعة العملية الإنتاجية وكيفية توزيع الثروة.

أولا: خصائص عملية الإنتاج

إن بدائية أدوات الإنتاج (الهراوة، الفأس الحجري، القوس والنشاب...) وضعف قدرات الأفراد، خاصة في المرحلة الأولى من تاريخ النظام المشاعي البدائي، فرض تعاون أعضاء المشاعة لمواجهة الطبيعة. وظهر هذا التعاون خلال عمليات الصيد، القطاف، الزراعة، وذلك في إطار الاستعمال المشترك لوسائل الإنتاج وفي ظل غياب تقسيم للعمل ما بين أفراد الجماعة، ماعدا تقسيم العمل الذي كان يقوم على أساسا العمر أو الجنس.

ثانيا: خصائص عملية التوزيع

إن محدودية تطور قوى الإنتاج أدى إلى ضعف إنتاجية العمل بشكل أثر على مستوى الإنتاج وفرض توزيعا متساو نسبيا للناتج في ظل ضعف أو انعدام التبادل.

الفقرة الثانية: الخصائص الاجتماعية، الثقافية السياسة للمجتمع المشاعي البدائي

تميز النظام المشاعي البدائي، القائم على علاقة القرابة بين أفراده، بغياب الاستغلال وعدم وجود دولة. فقد كان النظام القانوني . الحقوقي يوضع من طرف رئيس القبيلة. أما من الناحية الثقافية فإن محدودية تطور القدرات الإنتاجية والفكرية للإنسان جعلته يشعر بالضعف نحو الطبيعة، وتجلى هذا الضعف في تعبيراته المختلفة التي تظهر في عبادة كل ما هو أقوى منه. كما أن الفنون ووسائل التعبير الأخرى تعكس درجة التطور التي بلغها الإنسان البدائي.

الفرع الثاني: تطور النظام المشاعي البدائي

سمح اكتشاف النار باستعمال المعادن في صناعة أدوات الإنتاج والصيد بشكل أدى إلى تعميق تقسيم العمل بالانتقال من تقسيم العمل على أساس جنسي إلى أول تقسيم اجتماعي للعمل تمثل في انفصال الزراعة . الحرفة عن الرعي، الأمر الذي سمح بتزايد الإنتاجية والإنتاج وظهور فائض إنتاج يوجه للتبادل.

ولقد سمح تطور قوى الإنتاج بتخفيف درجة تبعية المجتمع تجاه الطبيعة ومن تم قلت الحاجة إلى العمل الجماعي، وأصبح العمل يتم ضمن الأسرة الواحدة، وكانت تلك مقدمة لظهور الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وحلول الأسرة كوحدة اجتماعية اقتصادية مستقلة محل العشيرة.[96]

الفرع الثالث: انحلال النظام المشاعي البدائي

يمكن رد انحلال المجتمع المشاعي إلى عاملين:

إن تطور وسائل الإنتاج سمح بظهور الفائض وتنامي التبادل وتزايد درجة تقسيم العمل بشكل أدى إلى تحسن المهارات وتزايد إنتاجية العمل. ولقد ساهم ظهور التبادل النقدي وتطوره في تزايد ثروة المجتمع، الأمر الذي هيأ لظهور فوارق اجتماعية شكلت كانت وراء انهيار النظام المشاعي البدائي.

---

[94] صبحي تادرس قريصة، مصطفى رشدي شيحة، مدحت محمد العقاد، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، ص 40.

[95] مصطفى محمد العبد الله الكفري، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة دمشق، 2000 . 2001. ص 72.

[96] يوري بوبوف، دراسات في الاقتصاد السياسي، الإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، موسكو 1984، ص 68، نقلا عن مصطفى محمد العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره. ص 78.

كما سمح تطور قوى الإنتاج بتقليص الحاجة إلى العمل الجماعي وتهيئة شروط ظهور الملكية الخاصة، بما يرتبط بها من اختلال توزيع الثروة داخل المجتمع، وظهور طبقة مسيطرة تعرف بالأرستقراطية العشائرية، التي تتكون من زعماء القبيلة، قادة الجيش ورجال الدين، والتي تتميز عن بقية أفراد المشاعية، وهذا مقابل طبقة مستغلة تتكون من كل من استعبدوا بسبب عجزهم عن تسديد قروضهم أو من أسرى الحروب القبلية، الذين كانوا في وقت مضى يقتلون بسبب ما كانوا يشكلونه من عبء في ظل نقص الغذاء. هكذا وبعملية بطيئة تكون قد توفرت جملة من الشروط التي تسمح بتحول النظام المشاعي إلى نظام جديد يعرف بالنظام العبودي (الرق).

المطلب الثالث: النظام العبودي

انقسم المجتمع في ظل النظام العبودي، أي النظام القائم على الرق، إلى ثلاث طبقات أساسية وهي: طبقة مالكي العبيد، طبقة العبيد وطبقة الأحرار (حرفيين، فلاحين صغار، تجار ومرابين...). ففي اليونان القديم، كأحسن ممثل لنظام الرق، لم تكن الإيديولوجية السائدة تنظر إلى العبيد كطبقة، بل كانت تنظر إليهم كحيوانات يتمتعون بالقدرة على النطق.[97]

ولقد تدعم النظام العبودي بوجود الدولة باعتبارها جهازا يحمي مصالح الاسياد ويسمح بتوسيع أراضي الدولة من خلال الحروب وزيادة عدد العبيد وزيادة حدة استغلالهم من خلال إقرار حرية مالك العبيد في التصرف في عبيده وفي المنتجات التي ينتجونها.

لقد شهد النظام العبودي بعض التطور في قوى الإنتاج، الأمر الذي سمح بتحسن مستوى الإنتاجية والإنتاج وكذا التبادل. فقد أدى استعمال أدوات إنتاج مصنوعة من المعادن إلى تعميق تقسم العمل، وهو ما تجسد في انفصال الزراعة عن تربية الحيوانات، الأمر الذي زاد من الحاجة إلى استعمال قوة عمل العبيد، وهو ما ارتبط بالحروب وتطور تجارة الرقيق.

الفرع الأول: الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية للمجتمع العبودي

الفقرة الأولى: الخصائص الاقتصادية للمجتمع العبودي

عموما نجد أن الانخفاض النسبي لمستوى تطور قوى الإنتاج، التي كانت مملوكة من طرف الأسياد، انعكس سلبا على مستوى الإنتاج والتبادل. فخلال المرحلة الأولى من هذا النظام كان الاقتصاد الطبيعي هو السائد، وفيه كان الجزء الأكبر من الناتج يوجه لتلبية حاجات الأسياد والفئات غير المنتجة المحيطة بهم (فنانين، شعراء ... إلخ). إلا أن تطور تقسيم العمل وأدوات الإنتاج، حتى وإن كان بطيئا، سمح، في مرحلة ثانية، للإنتاج السلعي الزراعي والحيواني وحتى الحرفي باحتلال مكانة معتبرة ضمن مجموع الإنتاج، وهو ما سمح للأسياد من تحقيق ثروات كبيرة استغلت في توسيع المزارع وتربية الحيوانات وفي تشييد القصور والمعابد والطرق والسدود والمسارح والأهرامات. وبالمقابل سمح تطور التبادل بثراء فئة التجار، التي تحول بعض أفرادها مع مرور الوقت إلى مرابين.

ولقد شهدت الفترة الطويلة للنظام العبودي تطور أشكال النقود من نقود سلعية إلى نقود معدنية، وهو ما ساهم في تطور عمليات التبادل بالانتقال من المقايضة إلى التبادل النقدي.

ويمكن القول أن النظام الطبقي للمجتمع العبودي كان سببا في التأخر النسبي لتطور وسائل الإنتاج. فطبقتي العبيد والأسياد لم تهتما بتطوير أدوات الإنتاج، ومن تم بقيت القوة العضلية للإنسان والحيوان هي القوة المحركة الرئيسية، وهو ما عرقل تطور الإنتاج وتقسيم العمل. وإذا كانت السمة الغالبة لهذا النظام هو المحدودية النسبية لتطور قوى الإنتاج فإنه بالمقابل، فإن ذلك لم يحل دون تطور بعض النشاطات والأدوات الإنتاجية، مثل صناعة الأواني الفخارية والغزل والنسيج، كير الحداد، رحى الطاحونة اليدوية، الأمر الذي سمح بحدوث ثاني تقسيم اجتماعي للعمل، والذي بموجبه انفصلت الحرفة عن الزراعة.

الفقرة الثانية: الخصائص الاجتماعية، السياسية والثقافية للمجتمع العبودي

من الناحية الاجتماعية كان المجتمع العبودي مجتمعا طبقيا، وضمنه كانت طبقة الأسياد تتحكم في مصير طبقة العبيد، هذا إلى جانب وجود طبقة من الأحرار المالكين لقطع أراضي صغار أو الممارسين للحرف والتجارة. وكمثال على المجتمعات الطبقية نجد أن المجتمع الإغريقي كان منظما في شكل هرم، تتربع على رأسه الطبقة الأرستقراطية المتكونة من كبار الملاك، من "الريعيين" الذين يستولون على ريع أنتجه العبيد، ملاك يحتقرون العمل اليدوي ويحكمون المدينة. في المقام الثاني تأتي طبقة متوسطة من المواطنين (صغار الملاك والحرفيين) الذين يتمتعون بحقوق سياسية. كما توجد طبقة الأجانب الذين يمارسون التجارة والمهن لكن دون التمتع بالحقوق السياسية ولا بحق امتلاك العقارات. وفي قاعدة الهرم الاجتماعي توجد

---

[97] إسماعيل سفر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية. مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1988 . 1989، ص 19.

طبقة العبيد التي تمارس مختلف الأعمال، وهو ما جعل هذه الطبقة تتمتع بأهمية كبيرة، أهمية تظهر من خلال ازدهار تجارة العبيد، التي كانت تعتبر أنداك من النشاطات الاقتصادية المربحة.[98]

أما من الناحية السياسية فإن نظام الحكم الذي ساد في أغلب البلدان هو نظام يخدم مصالح طبقة الأسياد، سواء تعلق الأمر بالنظام في أثينا القديمة أو في مصر الفرعونية أو في الصين.

وتمكن هذا النظام، بفضل الفائض الذي يستولي عليه الأسياد، من تطوير بعض النشاطات الفنية والمعمارية، إضافة إلى تطور نظرة الإنسان إلى الوجود، كما يظهر من خلال الأساطير اليونانية بشكل خاص.

الفرع الثاني: التناقضات الرئيسية للمجتمع العبودي وانحلاله

إن الاستغلال والاضطهاد المفرط لطبقة العبيد، وما يترتب عن ذلك من ثورات للعبيد (أهمها ثورة سبارتاكوس خلال فترة 73 . 71 قبل الميلاد)، انعكس سلبا على استقرار المجتمع العبودي وتطور قواه الإنتاجية ومستوى إنتاجه.[99] على صعيد آخر نجد أن ارتفاع معدلات الفوائد على القروض، واستغلال المدينة للريف من خلال ارتفاع أسعار المنتجات الحرفية المصنوعة في المدينة وفرض الضرائب على الفلاحين في الأرياف، كلها عوامل ساهمت في ركود مستوى الإنتاج. هذا الوضع دفع بالأسياد إلى تقسيم أراضيهم إلى مزارع صغيرة توزع على العبيد والأحرار بشروط محددة. وكانت تلك بداية لنظام اقتصادي جديد.

هذه العوامل الداخلية كلها تضافرت مع عامل خارجي متمثل في غزوات القبائل الجرمانية للإمبراطورية الرومانية لتؤدي في النهاية إلى سقوط روما في 475 ميلادية.

المطلب الرابع: النظام الإقطاعي

يعتبر النظام ثالث نظام اقتصادي واجتماعي عرفته العديد من مناطق العالم. هذا النظام الذي كان أساسه القطاع الزراعي قام على استغلال طبقة من المجتمع عرفت باسم الأقنان. كما تميز هذا النظام باضطراب الأحوال الأمنية وهو ما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي وعلى المبادلات التجارية الخارجية.

الفرع الأول: نشأة النظام الإقطاعي

شهدت العصور الوسطى، وهي الفترة الزمنية الممتدة ما بين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية في سنة 476 م واكتشاف أمريكا في سنة 1472، ظهور وتطور النظام الاقطاعي.

ولقد اختلف المؤرخون حول تاريخ نشوء النظام الإقطاعي فهناك من يرجعه إلى القرن الأول قبل الميلاد، حيث ظهر في الصين والهند وبابل وبلدان أخرى من بلدان الشرق، في حين هناك من يرى أن بدايته الأولى في الصين تعود للقرن الثالث الميلادي. لكن المتفق عليه هو أن الظهور الواسع لهذا النظام تم في أوروبا مع مطلع القرن الخامس الميلادي. وهناك من يرى أن هذا النظام ظهر في بعض المناطق جاء مباشرة بعد انحلال المجتمع البدائي.[100]

من المفيد الإشارة هنا إلى أن الإمبراطورية الرومانية كانت تفرض سيطرتها على جزء كبير من الجغرافيا في أوروبا وشمال إفريقيا وآسيا، إلا أنها انقسمت في سنة 395 م إلى إمبراطورية غربية وأخرى شرقية. الإمبراطورية الغربية انهارت بفعل هجمات القبائل الجرمانية في سنة 476 م وتوزعت أراضيها إلى مقاطعات خاضعة لسيطرة النبلاء المحاربون.

ولقد مكن انهيار الإمبراطورية الرومانية النبلاء والقادة العسكريين الرومانيين والجرمانيين من بسط سيطرتهم على الأراضي مقابل تقديمهم الولاء للسلطة المركزية الشكلية التي حلت محل الإمبراطورية الرومانية. وبذلك ظهرت الإقطاعيات الكبيرة وتم ضم أراضي الفلاحين الصغار وتحويلهم إلى أقنان مقابل منحهم الحماية وتمتعهم بحرية نسبية، وشكل هذا تعميقا لنظام الاستغلال الزراعي التعميري (Colonat) الذي شرع في تطبيقه في أواخر النظام العبودي. ولقد ميز المؤرخون ضمن ما يعرف بالعصور الوسطى بين فترتين هما "فترة الفرانك" و"فترة الإقطاع". ومن تم فمن هذا المنظور فإن النظام الإقطاعي لم يظهر إلا ابتداء من القرن العاشر الميلادي.

لقد شهدت أوروبا خلال الفترة الممتدة ما بين سقوط روما والقرن العاشر الميلادي عدة غزوات تسببت في تراجعها. وتعتبر غزوات الفرنك (Francs)، وهي قبائل جرمانية، أشهر تلك الغزوات. ويذكر المؤرخون عدة غزوات تعرضت لها أوروبا

---

[98] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي. تاريخ علم الاقتصاد السياسي. الاقتصاد السياسي والرأسمالية. الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1989، ص 56.

[99] مصطفى محمد العبد الله الكفري. مرجع سبق ذكره. ص 96.

[100] عارف دليلة، الاقتصاد السياسي، جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات، 1981، ص 127.

خاصة في جزئها الجنوبي، ومن بين هذه الغزوات يتم ذكر غزوات الوندال، غزوات العرب المسلمين، غزوات النورمنديين، غزوات المجريين. ولقد تسببت الاضطرابات التي شهدتها أوروبا خلال هذه الفترة في اضطراب الحياة الاقتصادية.[101]

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه النظام الإقطاعي لم يظهر في بداية الغزوات الجرمانية للإمبراطورية الرومانية، بل أنه حيث كانت القبائل الجرمانية تشكل أغلبية السكان فإن الأراضي كانت ملك للقبيلة وكانت توزع دوريا ما بين السكان. لكن في ذات الوقت كان القادة يستولون على أراضي واسعة مشكلين أرستقراطية عقارية. من ناحية ثانية دفع تدهور الظروف الأمنية الذي شهدته مناطق واسعة من أوروبا، خلال الفترة الممتدة ما بين القرن الخامس الميلادي والقرن التاسع، بالفلاحين إلى الاحتماء بالنبلاء، فاقدين بذلك حريتهم، حيث تحولوا إلى أقنان يقومون باستغلال قطع الأراضي الصغيرة التي يمتلكونها، لكن مقابل استفادتهم من حماية السيد كانوا مجبرين على زراعة أراضي الأسياد من خلال عمل السخرة.[102]

ومن المفيد القول أن أوروبا شهدت خلال القرون الوسطى بروز أربع قوى رئيسية. فمن جهة وجد النبلاء الذي يكانوا يفرضون سيطرتهم على أغلب الأراضي ويتبعهم في ذلك رجال الكنيسة التابعين دينيا إلى الفاتيكان وسياسيا إلى النبلاء. كما وجدت الطبقة الوسطى. إلى جانب هذه المجموعات الثلاث وجدت بقايا الملوك. ففي سنة 800 م استطاع الملك شارلمان أن يؤسس في مدينة آخن الألمانية إمبراطورية ما عرف في التاريخ بالإمبراطورية الرومانية المقدسة، والتي بسطت نفوذها على أراضي الإمبراطورية الغربية القديمة باستثناء بريطانيا، إسبانيا وجنوب إيطاليا وشمال إفريقيا. وبعد موت الإمبراطور شارلمان تجزأت إمبراطوريته إلى ثلاثة أجزاء عرفت بالإمبراطورية الشرقية (إيطاليا وسويسرا)، الإمبراطورية الوسطى (ألمانيا)، الإمبراطورية الغربية (فرنسا).

عموما نجد أن سيطرة الملوك على هذه الإمبراطوريات كانت سيطرة مهزوزة بفعل منافسة البابا والكنيسة الكاثوليكية وكذا النبلاء. فقد كان للبابا دورا في تنصيب الملوك، كما كان للكنيسة دورا روحيا في تفسير الإنجيل إلى جانب الدور السياسي من خلال امتلاك الأراضي وتحصيل الضرائب. كما كان الملوك يعانون من منافسة الأمراء والنبلاء الذي لم يكونوا موالين لهم سياسيا، بل كانوا يمثلون قوة تفوق قوة الملوك بفضل ما يمتلكونه من أراضي وأقنان وفرسان تحمي إقطاعياتهم. من ناحية ثانية كان للنبلاء نفوذا سياسيا كبيرا في مواجهة نفوذ الملوك.

إن سعي الملوك لبسط نفوذهم على مناطق واسعة دفع بهم إلى محاربة رجال الكنيسة والنبلاء. ولقد تحالفوا في ذلك مع الطبقة الوسطى المتكونة من التجار، الأدباء وغيرهم ممن له مصلحة في سقوط الكنسية والنبلاء.[103] كما تحالف الملوك مع حركة الإصلاح الديني التي كانت تتم داخل الكنيسة، وهو إصلاح كان يلقى تأييدا من قبل الفئات الشعبية الواسعة. وانتهى الأمر بانتصار الملوك على الإقطاع والكنيسة وفرض النزعة العلمانية، التي تقوم على فصل الدين عن الدولة.

إن انتصار الملوك في أوروبا دعم ركائز الدول المركزية التي كانت قائمة قبل هذا التاريخ في كل من انجلترا، فرنسا وإسبانيا، كما سمح بظهور دول مركزية موحدة جديدة هي ألمانيا، إيطاليا، النمسا . المجر، روسيا، تركيا.

ولقد سمح قيام الدول المركزية في أوروبا واتساع رقعتها الجغرافية بتطور التجارة وتزايد دور طبقة التجار في الحياة الاقتصادية والسياسية، ولقد ساعد على ذلك إلغاء التعريفات الجمركية والاحتكارات المحلية وتطوير وتأمين طرق الاتصال وتوحيد النقد داخل الدولة الواحدة.

الفرع الثاني: خصائص النظام الإقطاعي:

يمكن حصر خصائص المجتمع الإقطاعي في النقاط التالية:

الفقرة الأولى: . الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي

. الأرض هي عنصر الإنتاج الأساسي وهي مملوكة في أغلبها ملكية خاصة، باستثناء المروج والمراعي التي تخضع للملكية الجماعية.

. تميزت المراحل الأولى من الإقطاعية بتراجع النشاط الاقتصادي السلعي وسيطرة الاقتصاد الطبيعي الموجه لإشباع حاجات الأسياد والأقنان، وذلك نتيجة تدهور الظروف الأمنية.

. محدودية تطور أدوات الإنتاج التي تعود ملكية الجزء الأكبر منها للأسياد.

---

[101] Hubert Richardot et Bernard Schnapper, Histoire des faits économiques jusqu'à la fin du XVIII e siècle. Précis Dalloz, Troisième édition, 1971, p 104.

[102] Henri Denis, Histoire de la pensée économique. P.U.F, P.72.

[103] محمد عبد الشفيع، مرجع سبق ذكره. ص 58.

. سيادة علاقات الإنتاج الاستغلالية المترتبة عن سيطرة الأسياد على قوى الإنتاج المختلفة، وتجلى ذلك في تسخير النبلاء لقوة عمل الأقنان لأداء الوظائف المختلفة وتمتعهم بالناتج الزائد الذي ينتجونه ببذلهم لعمل زائد يفيض عن العمل الضروري الذي يبذلون في إنتاج منتجات تسمح بتلبية حاجاتهم الضرورية.

الفقرة الثانية: الخصائص الاجتماعية، السياسية والثقافية للنظام الإقطاعي

لقد كان المجتمع الإقطاعي مجتمعا طبقيا يخضع لنظام حكم الأمراء (الأسياد أو النبلاء) في ظل هيمنة الكنيسة على الحياة الثقافية.

فمن الناحية الاجتماعية تميز المجتمع الإقطاعي بتعايش سلطتين إحداهما دنيوية تتمثل في الأسياد (النبلاء) والأخرى دنيوية تمثلها الكنيسة، مع تبعية الثانية لسلطة الأمراء من جهة وتبعيتها للسلطة الدينية المركزية من جهة ثانية. على صعيد ثان انتظم المجتمع الإقطاعي في شكل هرمي، على رأسه نجد الأمراء، ثم طبقة الفرسان التابعين للأسياد، الأحرار، الأقنان، الذين يعتبرون أحرارا من الناحية القانونية، ثم العبيد بأعداد قليلة. هذا الترتيب الهرمي، القائم على المستوى العلمي والديني، طبع أيضا بنية الكنيسة.

أما من الناحية السياسية كان المجتمع الإقطاعي خاضعا لسلطة مئات الأمراء الذين يمتلكون إقطاعيات مستقلة تمتلك مقومات الدولة، من أمير ورقعة جغرافية، كنيسة، جيش ورعايا...

في حين كانت الحياة الثقافية بسيطة، حيث كان رجال الكنيسة، باعتبارهم الوحيدين الذين يحسنون القراءة والكتابة، يوجهون أفكار الناس ويفسرون الكتاب المقدس ويحثون الأقنان والعبيد والأحرار على الالتزام بتعاليم الدين واحترام الأسياد للفوز بالجنة. لكن على صعيد آخر سمح تفرغ الأمراء لأمور الدنيا وامتلاكهم لموال محصلة من العمل الزراعي من تحقيق تقدم في مجال الفنون والعمارة.

الفرع الثالث: تطور النظام الإقطاعي

مر النظام الإقطاعي بعدة مراحل تميزت كل واحدة منها بشكل أساسي بتطور أشكال الريع وتطور قوى وعلاقات الإنتاج.

الفقرة الأولى: مرحلة ظهور النظام القطاعي وتطوره إلى غاية القرن الثاني عشر

تميزت هذه المرحلة الأولى في تاريخ الإقطاع، والتي تعرف بالعصور الوسطى المبكرة، بظهور طبقة الأقنان بفعل التحول المكره لنسبة من الفلاحين الأحرار والعبيد إلى تابعين لأراضي النبلاء، نتيجة الضغوط الضريبة وسوء الأحوال المعيشية وتدهور الظروف الأمنية التي جعلتهم يرتبطون بالإقطاعيين الذين يضمنون لهم الحماية.[104] وخلال هذه المرحلة قسمت أراضي النبيل في الغالب إلى قسمين. قسم كبير يستغل من طرف الأقنان خلال عدد من أيام الأسبوع وناتجه يعود بالكامل للنبيل، وهذا الناتج (ريع السخرة) باعتباره ارتبط بعمل يؤديه القن مكرها في جزء من أرض السيد. أما القسم الأصغر من تلك الأراضي فقد أوكله السيد للأقنان لاستغلاله لصالحهم مقابل تسليم جزء من الناتج للنبيل. وهكذا نجد أن هناك انفصال جغرافي ما بين الأراضي المستغل لصالح الأسياد والأراضي المستغلة لصالح الأقنان.، وهو انفصال صاحبه انفصال زمني في العمل المنجز في هذين الفضائين.

الفقرة الثانية: عصر الإقطاعية المتطورة

تختلف مدة هذه المرحلة من منطقة لأخرى. فبالنسبة لأوروبا امتدت هذه المرحلة ما بين القرن الحادي عشر والقرن الخامس عشر، بينما امتدت في بعض بلدان آسيا ما بين القرنين التاسع والحادي عشر. وتميزت هذه الفترة بانفصال النشاط الحرفي عن النشاط الزراعي (ثاني تقسيم اجتماعي للعمل)، وواكب ذلك نشوء المدن كمراكز لممارسة الحرف والتجارة. وتميزت هذه المرحلة بإلغاء الفواصل الجغرافية والزمنية من أراضي السيد المستغلة من طرف الأقنان. وتم ذلك عندما تبين للأسياد أن إنتاجية الأقنان في الأراضي المخصصة لهم أعلى بكثير من إنتاجية عملهم في الأراضي المستغلة لصالح الأسياد. وخلال هذه المرحلة أصبح السيد هو الذي يوزع الناتج في شكل ريع عيني يقدم للأقنان ولا يمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع الناتج.

الفقرة الثالثة: مرحلة تفكك النظام الإقطاعي

بداية تفكك الإقطاع يعود للنصف الثاني من القرن الثالث عشر وتسارعت خلال القرن الخامس عشر. هذا الوضع كان نتاج الصراع بين الأمراء، الانتفاضات التي كان يقوم بها الأقنان، انخفاض مستوى الإنتاج، انتشار المجاعات والأمراض. فتزايد حاجات الأمراء، خاصة من المنتجات المستوردة والتي تباع نقدا، كان يدفع بهم إلى مطالبة الأقنان بتسليمهم الريع نقدا، وهو ما دفع بالأقنان إلى بيع المنتجات في الأسواق وتقديم نصيب السيد في شكل نقود. وكانت تلك بوادر تفكك النظام

---

[104] مصطفى محمد العبد الله الكفري. مرجع سبق ذكره. ص 105.

الإقطاعي وظهور بوادر النظام الرأسمالي. ونتيجة النزيف الذي كانت تشهده الإقطاعيات بفعل هروب الأقنان نحو المدن كان الأمراء يميلون إلى التحارب من أجل فرض سيطرتهم على مزيد من الأقنان. ولقد تعددت الحروب التي كانت تتم ما بين الإقطاعيين الفرنسيين والإقطاعيين الإنجليز، وجزء منها عرف في التاريخ بحرب المائة سنة (1337 ـ 1450). كما أن الإقطاعيين الإنجليز كانوا يتحاربون فيما بينهم/ وأشهر تلك الحروب هي ما يعرف بحرب الوردتين (1455 ـ 1485)، وهي الحرب التي أدت إلى تدمير قسما معتبرا من النبلاء الإنجليز. وكان لهذه الحروب انعكاسات سلبية على الإنتاج الزراعي. بالمقابل كان الفلاحون يرزخون تحت وطأة الديون والضغط المفروض عليهم من طرف النبلاء، وهو ما كان يدفعهم إلى الانتفاضة، وهو ما حدث في فرنسا ابتداء من سنة 1358، ألمانيا ابتداء من سنة 1525، وكذلك ألمانيا وإسبانيا.[105]

الفرع الرابع: تناقضات النظام الإقطاعي وانحلاله

أدى تزايد حاجة الأسياد إلى السلع الكمالية التي ينتجها الحرفيون أو يبيعها تجار المدن، في ظل انخفاض الريع نتيجة الهروب المستمر للأقنان إلى المدن واضطرار النبلاء إلى البيع التدريجي لأراضيهم للحصول على موارد مالية تسمح لهم بمواجهة حاجياتهم المتعددة، هذا بالإضافة إلى تقلص قوة ونفوذ النبلاء بفعل موت العديد منهم بعد الحروب الصليبية، كلها عوامل ساهمت في تفكك النظام الاقطاعي، هذا في وقت كانت هناك قوة صاعدة تمثلت في طبقة التجار المتحالفين مع الملوك. ولقد تدعمت قوة التجار بفعل تطور التجارة الداخلية والخارجية، خاصة بعد انتهاء الحروب الصليبية وحصول جملة من الاكتشافات الجغرافية التي جعلت أسواق أوروبا تزخر بالعديد من المنتجات. وإلى جانب هذه الطبقة ظهرت هناك طبقة أخرى كانت تستفيد من تطور التجارة، ألا وهي فئة المرابين (المقرضين).

إلا أن صعود هاتان القوتان كان يصطدم بالقيود التي يفرضها النظام الإقطاعي. فلقد شهدت أوروبا خلال القرنين 16 و17 تطورا صناعيا بفضل المخترعات وقيام التجار بتجميع العمال المتحررين من العلاقات الإقطاعية داخل ورشات، الأمر الذي ساهم في زيادة قوة التجار الذين بدأوا يتحولون إلى صناعيين. إلا أن تطور الصناعة كان يصطدم بنقص اليد العاملة وبضيق السوق. هاتان العقبتان لم يكن بالإمكان تجاوزها إلا بزوال النظام الإقطاعي. ولقد سمح هروب الأقنان من استغلال الإقطاعيين بتوفير عمالة رخيصة تشغل من طرف التجار. كما ساهمت الحاجة في دفع الإقطاعيين إلى بيع أراضيهم تدريجيا إلى طبقة التجار. وكان ذلك سببا رئيسيا أدى إلى زوال الإقطاع. وساهمت الحروب التي كانت تقع بين الملوك، الممولين من طرف التجار، وطبقة النبلاء في كسر شوكة هؤلاء، وكان ذلك إيذانا بزوال الإقطاع وحلول الرأسمالية كنظام جديد محله.

المبحث الثالث:

أهم الأحداث السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي

شهد العالم ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي جملة من التغيرات السياسية، الاقتصادية والثقافية التي كان لها الأثر الكبير في رسم معالم عالم جديد سيتوج بميلاد النظام الرأسمالي. فقد كان جزء معتبرا من أراضي الأمبراطورية الإسلامية عرضة للحروب الصليبية والغزوات المغولية والتترية، وهو ما ساهم في إضعافه. لكن بالمقابل كانت هناك قوى جديدة صاعدة مثلتها الإمبراطورية العثمانية وقوى أوروبية.

المطلب الأول: التطورات السياسية التي شهدها العالم ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي

عاش الإمبراطورية العربية الإسلامية ابتداء من القرن الحادي عشر جملة من التغيرات السياسية، والتي من أهمها غزو الصليبيين لبلدان المشرق العربي وكذا غزوات المغول والتتار، وهي غزوات أضعفت قوة هذه الإمبراطورية، وهذا في وقت كانت أوروبا تحقق تقدما.

الفرع الأول: ضعف وتراجع قوة الإمبراطورية الإسلامية

استطاعت الدول الإسلامية والعربية، التي تعاقبت في الحكم بعد ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية وانتشاره في مناطق واسعة من العالم وبالأخص في النصف الأول من العصور الوسطى، أن تقيم حضارة متعددة الجوانب. [106] ففي الجانب المادي شهد النشاط الاقتصادي تطورا بفضل تطور الزراعة والحرف والتبادل التجاري.

هذه الحضارة تعرضت ابتداء من نهاية القرن الحدي عشر الميلادي إلى غزوات خارجية أثرت على قوتها. فلقد شهدت منطقة المشرق العربي اعتداء صليبيا تمثل في حروب استمرت خلال الفترة (1097 ـ 1291)، وهي حروب أضرت باستقرار بلدان المشرق العربي.

---

[105] Jean Pierre Doujon, Histoire des faits économiques et sociaux. Une analyse par les modes de production. O.P.U. Alger.1993. P.68.

[106] محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد. دار الوحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981، ص 53.

وكاستمرار لموجة الغزو التي شهدتها البلاد العربية تعرضت هذه الأخيرة لغزو من طرف القبائل المغولية والتترية،[107] وهي قبائل محاربة كانت تسعى إلى تحقيق رزقها بالسلب والنهب.[108] فلقد تمكن التتار في سنة 1260 من اجتياح بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية. كما تمكنوا بعد ذلك من توحيد آسيا في ظل إمبراطوريتهم. هذا التوسع التتري سمح لهم بالسيطرة على التجارة بين الصين وأوروبا. ولم تتوقف غزوات التتار على الشرق العربي إلا بعد انهزامهم أمام مماليك مصر سنة 1300. لكن هذه الغزوات عادت للظهور ثانية خلال القرن الخامس عشر على يد تيمورلنك وخلفائه.

على صعيد آخر تمكن المماليك من حكم مصر والشام ابتداء من سنة 1250. كما تمكن الأتراك العثمانيين من الاستيلاء على القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية في 1453، ثم استولوا على المشرق العربي سنة 1516 وعلى مصر سنة 1517.[109]

الفرع الثاني: صعود قوى أوروبية جديدة

إن أفول الحضارة الإسلامية في البلاد العربية صاحبه حدوث تطورات اجتماعية وسياسية هامة في أوروبا الغربية. فقد استطاعت المدن الإيطالية أن تفرض سيطرتها على التجارة في البحر الأبيض المتوسط، وشاركهم في ذلك مماليك مصر.

لقد استفادت أوروبا من تأثير الثقافة العربية الإسلامية في الدوائر الفكرية الأوروبية من خلال صقلية والأندلس وكذا من خلال الحروب الصليبية، وهي حروب أفادت فرنسا وإسبانيا تجاريا وفكريا. كما استفادت أوروبا كثيرا من سقوط القسطنطينية بيد الأتراك العثمانيين. فقد نتج عن هذا الأمر انتقال التراث الفكري الإغريقي القديم إلى أوروبا الغربية وخاصة إيطاليا. ولقد كان لهذا الانتقال دورا في حدوث النهضة الأوروبية بداية في إيطاليا، لأنها بؤرة احتكاك مع الثقافة والحضارة العربية الإسلامية، ووريثة التراث الإغريقي، وكذا لكونها أهم مركز تجاري لفترة طويلة. هذه العوامل سمحت للمدن الإيطالية من احتضان فئات من المهنيين والمثقفين والتجار في المدن (bourg) التي تشكل مراكز لما يعرف لاحقا بالبرجوازية.

المطلب الثاني: التطورات الجغرافية والتقنية والاقتصادية في أوروبا

الفرع الأول: التطورات الجغرافية

إن بروز بعض المدن الإيطالية على مسرح الأحداث الدولية جعل إيطاليا مهدا للنهضة التي بدأت بعد سقوط القسطنطينية. ثم انتقلت هذه الحركية إلى إسبانيا وإلى العديد من دول أوروبا. وكان من أهم الاكتشافات الجغرافية خلال هذه الفترة اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في سنة 1492، كطريق موصل للهند دون المرور بالبلاد العربية التي كانت تعتبر طريق التجارة بين الهند وأوروبا. كما يعتبر اكتشاف قارة أمريكا من أهم الاكتشافات الجغرافية. إلى جانب هذا تمكنت البرتغال من التغلب على مماليك مصر في موقعة "ديو" البحرية على شاطئ الهند (1509)، وهو ما سمح للبرتغال بالبروز كقوة صاعدة حلت محل قوة المماليك.

الفرع الثاني: الاختراعات التقنية ودورها في دعم قوة البلدان الأوروبية الصاعدة

ولقد سمحت هذه الحركية بالقيام بعدة اختراعات مثل اختراع المطبعة من طرف جوتنبرغ سنة 1453، واختراع البوصلة والبارود.[110] وهي اختراعات جاءت لتعزز قوة البلدان الأوروبية الصاعدة. فاختراع المطبعة سمح بنقل الفكر اليوناني إلى أوروبا ونشره بسهولة نسبية. في حين ساهم اختراع البوصلة في تحقيق تقدم بحري كبير كان من نتائجه اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح واكتشاف أمريكا. أما اكتشاف البارود فقد كان الأداة التي سمحت لأوروبا من التمتع بقوة وتفوق على الآخرين، وهو ما مكنها من بسط سيطرتها على مناطق عديدة من العالم لاحقا.

الفرع الثالث: التطورات الاقتصادية

شهدت الدول الأوربية ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي جملة من الأحداث الاقتصادية كان لها الأثر الكبير على تطور النشاط الاقتصادي. فلقد شهد مستوى الإنتاج تطورا معتبرا بفضل الاعتماد على الصناعة المنزلية ثم الورشات

---

[107] المغول هم اليوم مجموعة من الشعوب التي توجد بينها قرابة، تعيش في منغوليا، الصين وروسيا. والمغول ينحدرون من قبائل ذات أصول مغولية وتركية. لقد استطاع المغول خلال القرن الميلادي الأول فرض سيطرتهم على الجزء العلوي من آسيا. وفي القرن الثاني عشر الميلادي بسطوا سيطرتهم على الهضبة المغولية. في سنة 1206 استطاع جنكيز خان توحيد القبائل المغولية والتركية التي تعيش في آسيا العلوية، ثم قام ببسط نفوذه على منطقة واسعة مشكلا بذلك أكبر إمبراطورية في التاريخ... بالنسبة للبلاد الإسلامية والعربية استطاع هولاكو إخضاع كل من إيران، العراق وسوريا خلال الفترة 1256 ـ 1260. هذه الإمبراطورية تفككت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي.

أما التتار فهو اسم أطلقه الروس على السكان ذوي الأصول المغولية أو التركية الذين سيطروا على الروس من القرن الثامن الميلادي إلى غاية القرن السادس عشر.

[108] صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1950، ص ص 49، 117.

[109] محمد عبد الشفيع، مرجع سبق ذكره. ص 54.

[110] محمد عبد الشفيع، مرجع سبق ذكره. ص 55.

(المانيفاكتورة)، الأمر الذي انجر عنه اتساع حجم ونطاق التبادل والدفع باتجاه . صك العملات النقدية الموحدة في الكثير من بلدان أوروبا.

لقد تضافرت لبعض المدن الإيطالية ولبعض البلدان الأوروبية ابتداء من القرن الحادي عشر جملة من العوامل سمحت لها بالبروز كقوى اقتصادية سياسية مهيمنة. ولقد تزامن صعود هذه القوى الجديدة مع أفول شمس قوى أخرى ممثلة في العالم العربي والإسلامي والنظام الإقطاعي الذي كان سائدا في عموم أوروبا. وسمحت التطورات السياسية والاكتشافات الجغرافية والتقنية التي بدأت خلال القرن الحادي عشر بازدهار النشاط التجاري وتزايد نفوذ طبقة التجار في الحياة الاقتصادية، وهو ما شكل بداية لتبلور نظام اقتصادي جديد هو النظام الرأسمالي.

الفصل الخامس:

تاريخ الاقتصاد:

تاريخ الأحداث لاقتصادية بعد القرن السادس عشر الميلادي

~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

تقديم

يتناول هذا الفصل دراسة أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفها العالم ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي. وسيتم التركيز بشكل كبير على ما جرى بأوروبا وأمريكا باعتبارهما قطبا التطور الاقتصادي ابتداء من هذا التاريخ. وباعتبار أن النظام الرأسمالي يبقى أهم نظام اقتصادي عرفته البشرية منذ وجودها فإن عناية كبيرة ستولى له، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى تجاهل النظام الاشتراكي باعتباره نظاما ساد لوقت معين في العديد من بلاد العالم وجاء كمحاولة بشرية لتجاوز تناقضات النظام الرأسمالي. كما سنتطرق إلى النظام الاقتصادي المختلط باعتباره نظاما يعرف تطورا في مختلف مناطق العالم. ونرى أنه من الضروري التعرض للنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره نظاما يغذي آمالا لدى العديد من البشر في الوقت الحالي.

سننتهج في دراستنا لمختلف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة نفس المنهج الذي سبق وأن اعتمدناه في دراسة الأنظمة الاقتصادية القديمة، إذ سنعمل على التعرف على أسس كل نظام من هذه الأنظمة الاقتصادية والنتائج المحققة من قبلها في مواجهة المشكلة الاقتصادية.

المبحث الأول:
النظام الاقتصادي الرأسمالي وكيفية مواجهته للمشكلة الاقتصادية

يجب القول من البداية أن الإلمام بالنظام الرأسمالي ليس بالأمر السهل بسبب تعدد مجالات دراساته وتشعب مواضيعه. لذا سنعمل خلال هذا المبحث على تقديم الخطوط العامة لهذا النظام.

سنتبع في دراستنا للنظام الاقتصادي وطريقة مواجهته للمشكلة الاقتصادية منهجا يقوم على البحث عن جذور النظام الرأسمالي واستعراض العوامل التي ساعدت على بروزه وتطوره. انطلاقا من هذه القاعدة التاريخية سنقوم بتحديد مبادئ الرأسمالية، وهي المبادئ التي صيغت من قبل المفكرين الليبراليين الأوائل، من أمثال آدم سميث، مونتسكيو، جون جاك روسو... وهذا بعد اطلاعهم على تاريخ الرأسمالية في بدايتها الأولى ومعايشتهم لتطورها في مرحلتها الصناعية المبكرة. وفي مرحلة ثالثة من التحليل سنعمل على تقييم النظام الرأسمالي من خلال استعراض نقاط قوته وجوانب الضعف فيه.

المطلب الأول: جذور الرأسمالية

يمكن القول من البداية أن النظام الرأسمالي حديث النشأة، لمنه من الصعب التأريخ بدقة لميلاد الرأسمالية. فالميلاد لم يتم في لحظة محددة، بل جاء على مدى زمني بيس بقصير. فقد جرت العادة على التأريخ لظهور الرأسمالية ابتداء من القرن السادس عشر، هذا الأمر مرده إلى تضافر جملة من المؤشرات التي ارتبطت بظهور الرأسمالية، مثل الاكتشافات الجغرافية الهامة، الثورة الدينية داخل الكنيسة (1517)، الثورة الفكري... ولقد جاءت الثورة الصناعية (1760 ـ 1830) لترسم بوضوح معالم وملامح النظام الرأسمالي.

لكن يبقى أهم شرط سمح بظهور الرأسمالية هو وجود طبقة التجار التي استطاعت أن تجمع ثروة كبيرة من الأموال واستغلتها في توليد أموال جديدة. إلا أنه من المفيد التنبيه إلى أن رأس المال التجاري وجد قبل قيام الرأسمالية بعهود زمنية طويلة.

بناء على ما سبق نرى أنه يتعين علينا هنا التعريف برأس المال والبحث عن جذوره الأولى، ثم نعمل على تحديد خصوصيات رأس المال في ظل النظام الرأسمالي وتحديد الاختلافات التي تميزه عن رأس المال في ظل النظام الرأسمالي.

الفرع الأول: مفهوم رأس المال والفرق بينه وبين الثروة والنقود

يمكن تعريف رأس المال على أنه مجموعة من القيم (أراضي، سلع، ماشية، معادن نفيسة...) التي تأخذ مع مرور الوقت شكلا نقديا تستغل في شراء عوامل الإنتاج مختلفة، ثم الجمع بينها من أجل إنتاج سلع بغرض بيعها في السوق والحصول منها على نقود زائدة (ربح) يرسمل جزء منه، لم يظهر مع ظهور الرأسمالية، إنما في ظل هذا النظام أخذ أشكالا وبعدا كبيرين، استحق معهما هذا النظام أن يسمي نظاما رأسماليا. ولا بد من القول أن رأس المال في ظل النظام الرأسمالي يعبر عن علاقة اجتماعية واسعة تظهر من خلال اعتماد الرأسمالي على العمال الذين يبيعونه قوة عملهم.

استنادا إلى المفهوم المقدم أعلاه لرأس المال نجد أن رأس المال يختلف نوعا ما عن الثروة. فالثروة مفهوم يعبر عن مختلف الممتلكات التي يتوفر عليه الفرد أو المجتمع في لحظة معينة. وهي تعبر عن مخزون من القيم المادية بالدرجة الأولى. هذا المخزون قد لا يستغل إطلاقا أو يستغل بطريقة غير فعالة. فقد يتوفر لشخص ما أرضا واسعة تعبر عن ثروته، إلا أنه لا يستغلها، وبالتالي فهي لا تساهم في توليد مداخيل جديدة ولا تؤدي إلى تزايد ثروة ذلك الشخص. بالمقابل قد يمتلك شخص آخر أرضا تتوفر على شروط مماثلة للشروط التي تتوفر عليها أرض الشخص الأول، لكنه الشخص الثاني يسعى إلى استصلاحها واستثمارها قصد الحصول على دخل منها يسمح له بزيادة ثروته. في هذا1ه الحالة الأخيرة يمكن القول أن الثروة تحولت إلى رأسمال.

وبما أن الثروة يمكن أن تتخذ أشكالا متعددة، مثل الأراضي، المراعي، المعادن النفيسة، الموارد المائية، المواشي... فإن رأس المال بدوره بإمكانه أن يأخذ هذه الأشكال المختلفة. فالشخص الذي يمتلك على سبيل المثال قطيعا من الغنم بإمكانه

أن يعتني به من أجل زيادة عدده وزيادة ثروته. كما يمكن له حتى إقراضه لغيره من الأفراد مقابل الحصول على دخل من هذه العملية.

مما سبق نخلص للقول أن رأس المال وجد منذ القدم، لكن وجوده لم يقترن بوجود النظام الرأسمالي. لأن حجمه ونطاق استعماله كانا محدودان بحيث لم يكن بإمكانه أن يطبع الأنظمة الاقتصادية ما قبل الرأسمالية بطابعه الخاص.

الفرع الثاني: رأس المال التجاري كأول شكل من أشكال رأس المال

لقد أدى اغتناء بعض فلاحي الأرياف وحرفيي المدن، في المرحلة الأخيرة من النظام الإقطاعي، إلى تحولهم إلى طبقة متميزة تمارس التجارة.

ومن اللازم القول أن التبادل التجاري وجد قبل هذا التاريخ بزمن طويل، إذ أن التبادل أصبح ممكنا بمجرد توصل البشر إلى تحقيق فائض اقتصادي. هذا الفائض كان يبادل عينيا (مقايضة) مقابل فائض من منتجات أخرى. ولقد فرضت عيوب المقايضة اكتشاف النقود كوسيط لتسهيل عملية التبادل.

الفقرة الأولى: مفهوم رأس المال التجاري

في ظل التبادل النقدي أصبح التاجر يشتري بنقوده سلعا، ليس بغرض استعمالها في إشباع حاجته الخاصة وإنما بغرض الحصول على قيم استعمالية يعيد بيعها وتحقيق ربح من وراء ذلك. يمكن تمثيل هذه العملية على النحو التالي: نقود ⟵سلعة ⟵نقود$^{+}$ ، حيث الفرق بين النقود+ والنقود الأولى تمثل ربحا يجنيه التاجر. هذا الشكل من التبادل يختلف عن التبادل الذي يقوم به شخص غير تاجر. فالفلاح قد ينتج منتوجا معينا ويقرر بيعه من أجل الحصول على نقود يستعملها في شراء منتجات يستهلكها. هذه العملية الأخيرة يمكن تمثيلها على النحو التالي: سلعة أ ⟵ نقود⟵ سلعة ب.

من المفيد القول أن وجود رأس المال التجاري، كأقدم أشكال رأس المال، ارتبط بوجود التبادل السلعي الذي وجد في ظل الأنظمة الاجتماعية السابقة على الرأسمالية.[111]

الفقرة الثانية: تطور رأس المال التجاري

يتولى التجار استعمال نقودهم كرأسمال، وهذا باستخدامها في شراء منتجات يعيدون بيعها من أجل الحصول على أرباح من وراء ذلك. جزء من هذه الأرباح يراكم ويرسمل. ولا يتوقف الأمر عند سيطرة رأس المال على دائرة التداول، بل أن رأس المال التجاري يميل إلى السيطرة على دائرة الإنتاج، بحيث تصبح عملية التبادل تابعة لعملية الإنتاج.

خلال هذه المرحلة الأولى من الرأسمالية استطاع الرأسمال التجاري أن يسيطر على قطاعي الزراعة والصناعة، ويساهم في ذات الوقت في تطورهما. ولقد استفاد الرأسمال التجاري من وجود الدولة المركزية التي قامت بتوسيع الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية (التوسع الاستعماري، السيطرة على الطرق البحرية).

أولا: تطور رأس المال التجاري في المجال الزراعي

على صعيد القطاع الزراعي نجد أن رأس المال التجاري بدأ منذ القرن السادس عشر بشراء أراضي الإقطاعيين من أجل إعادة بيعها أو تأجيرها أو استغلالها. في إنجلترا نجد أن الرأسمال التجاري قام بشراء أراضي صغار الفلاحين الذين أرغموا على بيع أراضيهم بموجب قانون حركة التسييج (Le mouvement des enclosures)، التي بدأت في القرن السابع عشر وتوسعت خلال القرن الثامن عشر في إنجلترا. ولقد تم استغلال جزء من هذه الأراضي كمراعي لتربية الأغنام وهذا اعتمادا على اليد العاملة الأجيرة. على صعيد آخر اضطر الفقراء من الفلاحين إلى الهجرة إلى المدن بحثا عن عمل لم يجدوه في الريف، وبذلك ظهرت الطبقة العاملة إلى الوجود.[112]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فئة التجار لم تكن الفئة الوحيدة المسيطرة على القطاع الزراعي، بل وجد من الفلاحين من كان يمتلك أراضي واسعة أو يؤجر بعضها من أجل استغلالها اعتماد على العمالة الأجيرة التي فقدت أراضيها. كما وجد من الفلاحين الأغنياء من كان يقدم قروضا ربوية للفلاحين.[113]

ومن المفيد القول أن تغير شكل ملكية الأرض سمح بتغيير الفنون الإنتاجية، مثل إدخال الدورة الزراعية، إدخال مزروعات جديدة، استعمال وسائل إنتاج جديدة...

ثانيا: تطور رأس المال التجاري في المجال الحرفي ثم الصناعي

بالنسبة للقطاع الحرفي في أوروبا فقد كان خاضعا لتنظيم الطوائف المهنية، وهو تنظيم حكمته قوانين مقيدة تحول دون تطور مستوى الإنتاج. وهو الأمر الذي كان يتعارض مع مصالح التجار الذين كانوا يبحثون عن الإنتاج الوفير من أجل زيادة الأرباح. ولتحقيق أهدافهم عمل التجار من جهة على إقامة الحرف المنزلية (نظام ساد إلى غاية القرن السابع عشر)، في حين قاموا من جهة ثانية بمحاربة نظام الطوائف المهنية من خلال دفع الجهات المسئولة لإصدار قوانين تمنع عمل الطوائف.

لقد انصب عمل التجار في بادئ الأمر على إنتاج المنتجات الكمالية التي كانت تستورد من الخارج وذلك من خلال إنشاء صناعة منزلية في المناطق الريفية التي تقع خارج إطار تدخل نظام الطوائف. لقد تميزت الصناعة المنزلية (Industrie

---

[111] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب. الاقتصاد السياسي... مرجع سبق ذكره. ص 88.

[112] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب. الاقتصاد السياسي... مرجع سبق ذكره. ص 94.

[113] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب. الاقتصاد السياسي... مرجع سبق ذكره. ص 95.

domestique)، التي وجدت إلى غاية القرن السابع عشر في المناطق الريفية خارج إطار تدخل نظام الطوائف، بأنها صناعة قامت على تزويد التجار للحرفيين بمواد أولية يقومون بتصنيعها في منازلهم اعتمادا على أدوات إنتاجهم ثم يقومون بتسليمها لفئة التجار مقابل أجور محددة. بهذه الطريقة استطاع التجار فرض هيمنتهم على الحرفيين. إلا أن تنظيم العمل بهذا الشكل كان يؤدي إلى عدم تركيز الحرفيين بشكل كامل على إنتاج المنتجات المطلوبة منهم، وهو ما كان يتسبب في عدم استغلال الوقت بشكل جيد وعدم تطور مستوى الإنتاج.

على صعيد ثان دفعت فئة التجار بالسلطات العمومية إلى إصدار قوانين تمنع تنظيم العمل على أساس المجموعات المهنية (الطوائف)، ومن تم تسنى لفئة التجار تفكيك هذا النظام والاستفادة من عمالته الكفؤة في إقامة صناعة جديدة.

بناء على ما سبق أصبح من الضروري اعتماد تنظيم عمل جديد، وتم ذلك بإقامة التجار لورشات صناعية (مانيفاكتورة système des manufactures) تعتمد أساسا على العمل اليدوي للعمالة الأجيرة التي تجمع في أماكن مملوكة ومراقبة من طرف فئة التجار.

لقد سمح نظام الصناعة اليدوية، الذي ساد ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر، بتهيئة الميدان لظهور المصنع، وهو ما تم خلال الثورة الصناعية. وفي إطار المصنع توفرت الظروف لاستعمال العمل الجماعي محل العمل الحرفي واعتماد الآلات وتقسيم العمل، بشكل سمح بتطوير مستوى الإنتاج. [114]

لقد سمح المناخ المتوفر في أوروبا للصناعة، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر، من إحراز تقدم كبير مكن فئة التجار من تحقيق أرباح كبيرة. فمن جهة توفرت لهذا القطاع يد عاملة رخيصة ناتجة عن رحيل أعداد كبيرة من الفلاحين والأقنان الهاربين من الإقطاع نحو المدن. من جهة ثانية استفادت الصناعة الوليدة من ارتفاع أسعار السلع الصناعية واتساع أسواقها نتيجة ظهور ظاهرة الاستعمار. من جهة ثالثة استفاد القطاع الصناعي من تطور أدوات الإنتاج واستخدام الآلة في مجالات عدة مثل صناعة النسيج، صناعة الزجاج والصابون والورق، صناعة الحديد، صناعة الفحم والقصدير والرصاص، بناء السفن... فقد شهد القرنان السادس عشر والسابع عشر التحول من تكنولوجيا الخشب (واستخدامه في البناء والوقود) والماء (كمصدر للقوة المحركة) إلى الاعتماد على تكنولوجيا الحديد والفحم.[115]

الفرع الثالث: العلاقة بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي خلال عملية بناء الرأسمالية

لقد ارتبط تطور القطاعان الصناعي والزراعي بعلاقات تكامل وتنافس. فتطور القطاع الصناعي استفاد من العمالة الزراعية التي رحلت إلى المدينة، كما استفاد من ارتفاع إنتاجية القطاع الزراعي وما نتج عنها من انخفاض نسبي في أسعار المنتجات الغذائية، وبالتالي انخفض مستوى الأجور في القطاع الصناعي بما سمح للصناعيين من تحقيق أرباح. على صعيد آخر شكل النشاط الزراعي مجالا واسعا لتسويق المنتجات الصناعية.

وبالرغم من الاعتماد المتبادل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي إلا أن ذلك لم يمنع من تعارض مصالحهما أحيانا. فعلى سبيل المثال نجد أن مصلحة رجال الصناعة تقوم على منع تصدير القمح والصوف وتسهيل استيرادهما قصد انخفاض أسعارهما، في حين أن مصلحة المزارعين كانت تقوم على منع استيراد هذه المنتجات.

المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على ميلاد النظام الرأسمالي وتطوره

لقد توفر للرأسمالية مناخ ملائم ساعدها على الظهور والتطور. هذا المناخ تمثل في جملة من التغيرات الاقتصادية، السياسية، الفكرية، التقنية والجغرافية، عاشتها أوروبا مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر.

الفرع الأول: تراكم الثروة بيد طبقة التجار واتساع الأسواق سمح بتحقيق الإقلاع الرأسمالي

سمحت الظروف، ابتداء من القرن السادس عشر، لفئة التجار من تجميع ثروات كبيرة. ولقد تعزز هذا التوجه نتيجة اتساع الأسواق الذي ترتب عن الاكتشافات الجغرافية وحركات الاستعمار الإسباني، البرتغالي، البريطاني، الفرنسي والهولندي... للعديد من مناطق العالم في إفريقيا، آسيا وأمريكا. ولقد أدى تطور التجارة إلى إحداث حركية في القطاع الحرفي الذي صار فيما بعد محركا للاقتصاد الأوروبي.

الفرع الثاني: أثر ظهور الدولة المركزية في أوروبا في دعم تطور الرأسمالية

ولقد ساهم ميلاد الدول الحديثة في أوروبا خلال القرن السادس عشر الميلادي في توحيد سكان البلد الواحد وفرض نظام سمح بتوسيع السوق الداخلية للبلد الواحد بفضل إزالة الحدود التي كانت تفصل الإقطاعيات واعتماد نقود موحدة صادرة عن جهة رسمية، هذا إلى جانب الاضطلاع بمهام أمنية وقانونية واقتصادية كان لها الأثر الكبير على تطور النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى كل هذا سمح وجود الدولة المركزية للقوى الأوروبية بفتح أسواق خارجية واستعمار مناطق واسعة خارج حدودها الوطنية.[116]

---

[114] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب. الاقتصاد السياسي... مرجع سبق ذكره. ص 97.

[115] محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب. الاقتصاد السياسي... مرجع سبق ذكره. ص 98.

[116] فتح الله ولعلو، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفرع الثالث: التأثير الإيجابي لوفرة عناصر الإنتاج على النشاط الاقتصادي

لم يكن بإمكان النشاط الاقتصادي في أوروبا أن يتطور بشكل كبير لولا توفر يد عاملة رخيصة وتوفر تقنيات إنتاج متطورة نسبيا ساهمت فئة الحرفيين في ابتكارها وتطويرها خلال العهود الأولى للتطور الصناعي.[117]

إن توفر رأس المال واليد العاملة وسيادة مناخ ثقافي جديد بفعل الإصلاح الذي شهدته الكنيسة بقيادة مارتن لوثر عام 1517، وتبني الغرب لمواقف جديدة من العمل، الربح، الربا، الثروة والتجارة، وكذا قيام الدولة الوطنية في كل من ألمانيا، فرنسا، انجلترا، إسبانيا، والبرتغال... بتوسيع الأسواق الداخلية وتنامي نفوذ التجار الذين ساعدوا الملوك في التغلب على الإقطاعيين، هذا إلى جانب تطور العلوم والتقنيات إلى اختراع أدوات عمل مكنت من تحسين الإنتاجية الزراعية والصناعية إضافة إلى تطوير وسائل النقل، وهو ما ساهم في اكتشاف أمريكا وطريق رأس الرجاء الصالح كأقصر طريق إلى الهند، ثم ظهور حركة الاستعمار وتجارة الرقيق وتدفق المعادن النفيسة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا، هي كلها عوامل ساهمت في تنامي دور التجار وظهور نظام جديد عرف بالرأسمالية.

ولقد استند النظام الرأسمالي إلى جملة من الأفكار عرفت تطورا خلال الزمان. ففي البدء نجد أن الرأسمالية استمدت بعض أفكارها من الرأسمالية التوجيهية المركنتيلية التي سادت ما بين القرنين 15 و18. إلا أن تفضيل هذه الأخيرة لبعض الطبقات وبعض النشاطات الاقتصادية، كان وراء زوالها، في حدود سنة 1815، وحلول فكر جديد، عرف بالفكر الفيزيوقراطي (الطبيعيون)، ينادي بالحرية والمساواة ما بين الأفراد وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإعادة الاعتبار للنشاط الزراعي. ولقد شكلت هذه المدرسة رغم محدوديتها الفكرية والزمنية والمكانية إطارا ملائما لتطور فكرة النظام الطبيعي، أي النظام الذي يستجيب لميول الأفراد (حرية، مساواة، عدالة، منافسة...). هكذا توفرت الظروف وتفاعلت لاحقا لتوفر جوا سمح بتطور التفسير العلمي للظواهر الطبيعية وهذا على حساب التفسير الديني للأمور الاقتصادية والاجتماعية، كما سمح بظهور فلسفة تهتم بالفرد الذي يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة من خلال تعظيم منفعته والتقليل من آلامه، وهي عوامل ساهمت في تطور القطاع الصناعي في إنجلترا. وفي هذه الأجواء ظهرت مساهمات فكرية لمفكرين من أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو، توماس روبرت مالتس، جون ستيوارت ميل وجون باتيست ساي... شكلوا ما يعرف بالفكر الكلاسيكي، الذي يمثل القاعدة الفكرية للرأسمالية الناشئة، وهو الفكر الذي يتبنى فلسفة مفادها أن الإنسان يسعى إلى تحقيق مصلحته بتعظيم منفعته في إطار الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وفي ظل عدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية. ولقد اعتمد هذا الأساس الفكري كقاعدة لفكر المدرسة النيوكلاسيكية.

المطلب الثالث: مبادئ النظام الرأسمالي

يقوم النظام الرأسمالي على جملة من المبادئ تمثلت في إيديولوجية شكلت القاعدة الفلسفية التي يتم منها الانطلاق لتحقيق هدف النظام في إطار شكل خاص للملكية تعمل في ظل اقتصاد السوق.

الفرع الأول: إيديولوجية النظام الرأسمالي

الإيديولوجية تمثل الأساس الفلسفي الذي يستند إليه النظام ويحدد وظائفه وطريقة أدائه. بالنسبة للنظام الرأسمالي الإيديولوجية تتمثل في الليبيرالية والفردية، وهي تستمد أصولها من مصادر خمس هي:

- الرأسمالية تنطلق من فكرة أن الحياة تعمل وفق نظام طبيعي يستجيب لطموحات الأفراد في حب الحرية والملكية الخاصة في إطار من التنافس وحب الآخرين. هذا النظام الطبيعي يتفوق على أي نظام وضعي.
- هذا النظام الطبيعي يرتبط بعقلانية ورشادة الأفراد وتصرفهم المنطقي.
- وتعتبر الحرية (الليبيرالية) المصدر الثالث لعقيدة الرأسمالية. فالحرية هي أحسن إطار يسمح لعبقرية الإنسان أن تتفق. فالفرد الذي يفشل في أداء مهمة سينجح لا محالة في تحقيقها في المرة الثانية أو الثالثة، لكن بشرط أن تترك له الحرية.
- وتعتبر الحرية الإطار المناسب لعمل الفردية. فالمصلحة الشخصية تعتبر دافعا ومحفزا للتقدم. فالفرد الذي يسعى لتحقيق مصلحته سيحقق في ذات الوقت مصلحة المجتمع. وباعتبار أن المجتمع يتكون من عدد كبير من الأفراد فإن نجاحهم كلهم أو نسبة كبيرة وتمكنهم من تحقيق مصالحهم سيؤدي بالضرورة إلى نجاح المجتمع وتحقيق مصالحه. وبخصوص الحرية يرى مفكرو الرأسمالية أن تحقيق الإنسان لمصلحته على أحسن وجه لا يمكن أن تتم إلا في ظل جو تسوده الحرية الشخصية، السياسية، الدينية، الاقتصادية والفكرية. فالحرية كفيلة بتحفيز الفرد على الإبداع في مختلف المجالات.

تعتبر المصلحة الشخصية المحرك الأساسي للإنسان. فالإنسان يسعى دوما لتحقيق مصلحته (منفعته)، وهذا من خلال تبني تصرفات رشيدة تقوم على تفكير منطقي. وهو في سعيه هذا يتحمل نتائجه تصرفاته ويسعى دوما إلى تصحيح أخطائه من أجل بلوغ أهدافه. وفي سعيه لتحقيق مصلحته، يحقق الفرد، دون رغبة منه، مصلحة الجماعة.

- إن المصلحة الشخصية للفرد مبنية على النفعية. فالفرد يسعى دوما لتعظيم منفعته. علما بأن المنفعة هنا ترتبط بالتقدير الشخصي.

الفرع الثاني: هدف الرأسمالية هو تحقيق الربح

إن الطبقة الغالبة في النظام الرأسمالي تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، هذا الربح يأخذ أشكالا مختلفة، وهو في ظل المجتمعات الحديثة يتجسد هذا الربح في تحقيق كسب نقدي. ففي ظل النظام الرأسمالي حيث يصير الإنتاج السلعي،

---

[117] Jean Pierre Doujon, op. cit. PP. 69 – 70.

أي الإنتاج الموجه للسوق، هو الإنتاج الغالب. ففي ظل هذا النظام تصبح المعدلة السائدة هي المعادلة النقود ـ سلعة ـ النقود الزائدة. بمعنى أن النقود تستعمل في إنتاج سلعة لا تقصد لذاتها، كما هو الحال في الإنتاج البسيط، وإنما تنتج من أجل أن تباع قصد الحصول على نقود تفوق في حجمها النقود الأولى. والفرق بين النقد الأول والنقد الثاني هو ربح.

في ظل النظام الرأسمالي يسعى الرأسمالي إلى تعظيم هذا الربح، ويصير الربح معيارا للحكم على كفاءة المؤسسة وقدرته على التطور مستقبلا. ولأجل تحقيق الربح قد تضطر المؤسسة إلى تغيير هيكلها من خلال الاعتماد على الإدارة الجماعية واستعمال التخطيط والتكنولوجيا الحديثة والقيام ببحوث التطوير.

وفي إطار السعي إلى تعظيم الأرباح احتدمت المنافسة بين المؤسسات الرأسمالية وهو ما استدعى أن تتمتع المؤسسة الواحدة بمزايا احتكارية تسمح له بالتحكم في الإنتاج والأسعار والسوق. وباعتبار أن هذه المزايا لا تتوفر لكل المؤسسات فإنه من المنطقي أن يؤدي هذا الوضع إلى اختفاء المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة وبقاء المؤسسات الكبيرة التي تتمتع بقدرات مالية كبيرة تسمح لها بالقيام بالبحث العلمي والابتكار، وعندئذ سنكون إزاء سوق شبه احتكارية، بمعنى أن القطاع الاقتصادي الواحد يكون تحت سيطرة عدد قليل من المؤسسات التي قد تذهب إلى حد التنسيق بينها من أجل فرض سيطرتها على الأسواق.

ولقد أدى تطور الرأسمالية إلى تحول الرأسمال التجاري إلى رأسمال صناعي لينتهي الأمر بسيطرة الرأسمال المالي (البنوك والمؤسسات المالية) على الحياة الاقتصادية.

الفرع الثالث: الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كوسيلة لتحقيق أهدف الرأسمالية

مبدأ الملكية الخاصة يعني حرية تملك الأفراد لقوى الإنتاج المادية، فرأس المال هو من حق الرأسماليين، نسبة معتبرة من الموارد الطبيعية ملك لأصحابها، قوة العمل ملك للعمال.

كما يعني مبدأ الملكية الخاصة لقوى الإنتاج حرية تصرف مالكيها باستخدامها في عملية الإنتاج بموجب عقود محددة تسمح لكل طرف بالحصول على مقابل. وضمن هذه العلاقات نميز بين علاقة الرأسمالي بالمشروع، وهي علاقة انتماء وتحمل نتائج المشروع، في حين أن علاقة العمال بالمشروع هي علاقة تعاقد لا تقوم على الانتماء الحقيقي، علاقة تسمح للعامل بالحصول على أجر. وهكذا تنشأ داخل المجتمع طبقتين، طبقة الرأسماليين الذين يملكون وسائل الإنتاج وطبقة العمال الذين يملكون قوة عملهم.

أما دور الدولة ضمن النظام الرأسمالي فيتمثل في حفظ الأمن وتحقيق العدل وتحقيق التوازن بين الطبقتين. إلا أن تطور النظام الرأسمالي ومواجهته للعديد من الأزمات استدعى تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار في الأسواق، وكذا المشاركة في ملكية وسائل الإنتاج وتأميم المؤسسات وإقامة مؤسسات عامة مملوكة لها. لكن من المفيد القول أن وجود هذه الأشكال من الملكية لا يؤثر على الشكل العام للنظام الاقتصادي، الذي يبقى نظاما رأسماليا.

الفرع الرابع: خضوع سير النظام الرأسمالي لآلية العرض والطلب

يتميز النظام الرأسمالي بسيره وفق آلية السوق، بمعنى أن عمليات الإنتاج والتوزيع تتم بصورة تلقائية من خلال المنافسة والعمل الحر لجهاز السوق. وضمن هذا النظام تلعب الأسعار دور المنظم والمخصص للموارد البشرية والمادية وتوزيعها على الاستعمالات المختلفة.

فالمشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تتمثل في الندرة والمنفعة، وهذا في ظل المفاضلة بين الفرص المتاحة بناء على حساب اقتصادي. إذن نجد أن رغبات الأفراد (عناصر فردية ونفسية) تدفع بالأفراد للعمل من أجل تجسيد تلك الرغبات وتحويلها إلى أفعال تتم في مجال الإنتاج والتوزيع. وهكذا تصبح عملية التجسيد موضوعية تتمثل في خيار محدد يقوم على توزيع الموارد على الاستعمالات المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لكل طرف، وهذا من خلال سعي كل طرف إلى تحقيق الاختيار الأمثل (الرشادة الاقتصادية) بناء على حساب اقتصادي.

إن الرشادة الاقتصادية (الحساب الاقتصادي) وعمل القرارات المختلفة، التي تكون في كثير من الحالات متعارضة، تتم من خلال جهاز السوق الذي يوفق بين تلك الرغبات من خلال عمل آلي ومحايد لا يخضع لرغبة أي طرف.

إن النظام الرأسمالي يعمل وفق آلية الأسعار (آلية العرض والطلب) التي تتولى الجمع بين تصرفات عدد كبير من الوحدات الجزئية وتنظيم عملها. حيث تقوم بشراء حاجياتها من السوق بأسعار معينة، كما تقوم ببيع منتجاتها بأسعار معينة. وعند عمليات البيع والشراء يعتمد الأعوان الاقتصاديين في ذات الوقت على الأسعار النقدية (الأسعار المطلقة) والأسعار النسبية (الأسعار الحقيقية). فالمشتري عندما يرغب في شراء بلعة ما، خاصة تلك التي لها بدائل، فإنه يأخذ بعين الاعتبار سعرها وسعر المنتجات الأخرى خاصة البديلة لها. كما أن بائع سلعة عندما يحدد سعر سلعته فإن يأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع الأخرى. هكذا نجد أن الأسعار النسبية تحدد اختيار وتفضيل المشتري أو البائع للسلعة. وبناء على الأسعار النسبية يتم أيضا توزيع الموارد بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، هذا من جهة، وتوزيع المداخيل بين عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.[118]

---

[118] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 49.

إذا كانت القرارات الاقتصادية تقوم على أساس الأسعار فإنه يتعين معرفة كيف تتحدد الأسعار، وما هي الوظائف التي تؤديها الأسعار داخل السوق. فالسوق هو المجال "المكاني" والزماني لالتقاء عارض وطالبي السلع والخدمات المختلفة. هذه السوق يفترض أنها تعمل في ظل المنافسة الكاملة.

وتعتبر المنافسة الكاملة حالة نظرية تتميز بتعدد البائعين والمشترين، بحيث لا يمكن للبائع الواحد أو المشتري الواحد، باعتبارهما لا يشكلان إلا جزءا محدودا من السوق، أن يحددا السعر. هذا الأخير ينشأ نتيجة التقاء عدد كبير من العارضين والطالبين. ويعبر عن هذه الحالة بأن العرض الواحد والطلب الواحد ذروي (atomique). وتشترط المنافسة الكاملة سيولة العرض والطلب. هذه السيولة مرتبطة بحرية انتقال عوامل الإنتاج ما بين النشاطات والمناطق وعدم وجود موانع تحول دون دخول أي سوق كانت أو الخروج منها. كل هذا يتم في ظل توفر المعلومات الكافية عن مختلف الأسواق (الشفافية). ولدراسة كيف تتكون الأسعار في ظل المنافسة الكاملة يفترض أن السلعة أو الخدمة محل الدراسة تكون سلعة أو خدمة متجانسة، بمعنى لها نفس المواصفات حتى لا يمكن للطالبين تفضيل بائع منتوج معين على بائع آخر يبيع نفس المنتوج لكنه يختلف نوعا ما من حيث الشكل والعرض...

وفي ظل سوق تسوده المنافسة الكاملة فإن الطلب، الذي يمثل الكمية المطلوبة من سلعة ما أو خدمة ما عند سعر معين خلال فترة معينة، يعبر عنه بدالة الطلب $D = f(P)$، التي تعبر عن علاقة عكسية تربط السعر بالكمية المطلوبة. بينما يمثل العرض مجموع الكميات التي يكون العارضون على استعداد لعرضها عند مستويات مختلفة من السعر، ويتم تمثيله بدالة العرض من الشكل $O = f(P)$، التي تعبر عن العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة.

في ظل هذه الشروط السابقة الذكر فإن السعر يتحدد بشكل حر نتيجة التقاء عدد كبير من العروض وعدد كبير من الطلبات. فكل حالة اختلال، سواء في شكل زيادة العرض عن الطلب أو العكس، في ظل المنافسة وتوفر إمكانيات رفع الإنتاج، ستخلق قوى طبيعية تسمح بتحقق التوازن في تلك السوق.•

ويمكن توضيح ذلك اعتمادا على الشكل البياني التالي:

شكل رقم 02 :
سوق سلعة ما

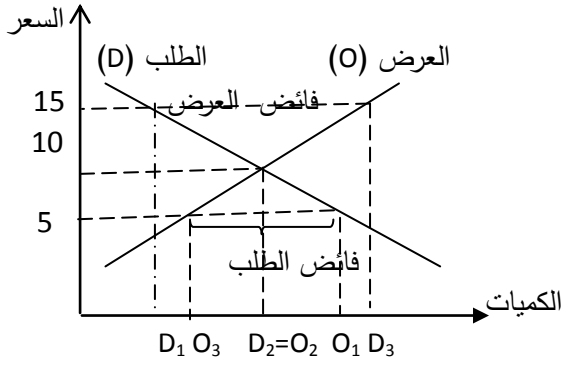

فإذا افترضنا سلعة ما سعرها يساوي 15 وحدة نقدية (و.ن) للكيلوغرام الواحد. عند هذا المستوى من السعر العالي فإن الطلب عليها يكون D_1 في حين عرضها يكون مساويا لـ O_1، وهو ما يؤدي إلى وجود فائض في العرض. هذا الفائض سيدفع بالعارضين إلى تخزينه متحملين تكاليف التخزين، أو يضطرون إلى تخفيض السعر. إن تخفيض السعر سيؤدي إلى تقليص مستوى العرض بسبب انسحاب بعض العارضين من السوق بشكل نهائي، أو بسبب تقليص العرض من طرف البعض، أو نتيجة لاجتماع هذين التصرفين. وبانخفاض السعر سيميل المستهلكون لزيادة الطلب. وكنتيجة لهذا الأمر فإن الفجوة ما بين العرض والطلب (فائض العرض) تتجه إلى الانخفاض. ويستمر هذا الاتجاه إلى غاية امتصاص كل فائض العرض، وعندها يصل السوق إلى حالة التوازن عندما يكون سعر الوحدة من السلعة مساوية لـ 10 و.ن.

لو افترضنا الآن أن السعر منخفضا جدا، وكان عند مستوى 5 و.ن، فإنه لن يشجع إلا القليل من العارضين على عرض منتجاتهم، في حين أن الطلب سيكون كبيرا. هذا الأمر يؤدي إلى وجود فائض طلب يدفع بالأسعار إلى الارتفاع، وهو ما يشجع من جهة العارضين على زيادة عرضهم، كما يشجع من جهة ثانية أطراف من خارج هذا السوق على الدخول إلى هذه السوق كعارضين جدد. لكن بالمقابل سيؤدي ارتفاع السعر إلى انسحاب كلي لبعض المستهلكين وتقليص البعض الآخر منهم لطلبه أو حدوث خليط من هذين التصرفين. ويستمر ارتفاع السعر إلى أن يتحقق تساوي العرض والطلب، وعندها ستحقق سعر التوازن، وهو في هذه الحالة مساو لـ 10 و.ن.

.

• هذا التحليل ينطبق على السلع والخدمات، كما ينطبق على العمالة وعلى رأس المال (القروض).

المطلب الثالث: تطور النظام الرأسمالي

مرت الرأسمالية منذ ظهورها بمراحل مختلفة ارتبطت بالتطورات المختلفة التي عرفها رأس المال والإنتاج وكذا شكل تنظيم السوق الرأسمالي. ويمكن النظر إلى تطور النظام الرأسمالي من زوايا عدة.

الفرع الأول: تطور الرأسمالية تبعا لقطاعات النشاط الاقتصادي

بدأت الرأسمالية بممارسة التجار لنشاط التجارة. ولقد سمحت الأرباح الكبيرة المحققة من هذا النشاط في توجه التجار إلى شراء الأراضي وممارسة الزراعة على نطاق واسع. وبموازاة لهذا شهد القطاع الصناعي تطورا بفضل استثمار الأرباح المحققة في المجال الزراعي. إلا أن اشتداد حدة المنافسة في المجال الصناعي وظهور مجالات استثمار جديدة كانت وراء انتقال المستثمرين إلى القطاع الخدمي.

الفرع الثاني: تطور النظام الرأسمالي بالنظر إلى طريقة الحصول على الإنتاج والهدف منه

يتميز النظام الرأسمالي بإنتاجه لمنتجات موجهة للسوق، وهو ما يعرف بالسلع. ولقد مر الإنتاج السلعي بمرحلتين متميزتين. المرحلة الأولى عرفت بمرحلة الإنتاج السلعي البسيط، وفيها كانت عملية الإنتاج تقوم على العمل الشخصي للمنتج الصغير وأفراد عائلته، في حين أن جزء من هذا الإنتاج كان يوجه لتلبية الحاجات الشخصية لمنتجي تلك المنتجات. إلا أن تطور قوى الإنتاج وتزايد حاجات المنتجين وتغير عقلية المنتجين الذين أصبحوا يسعون وراء تحقيق الربح جعل عملية الإنتاج تدخل مرحلة تعرف بمرحلة الإنتاج السلعي الرأسمالي، وهي مرحلة تميزت بإنتاج الخيرات اعتمادا على العمل الأجير وهو يتم على نطاق واسع نسبيا ويوجه كله إلى السوق من أجل تحقيق الربح.

الفرع الثالث: تطور النظام الرأسمالي بالنظر إلى مكان إجراء العملية الإنتاجية ونطاق الإنتاج الصناعي

من هذا المنظور نجد أن الرأسمالية بدأت في شكل ممارسات محدودة من طرفين الحرفين وداخل منازلهم، إلا أنها اتسعت فيما بعد من خلال ما يعرف بالصناعة المنزلية، ثم الصناعة المشغلية ثم الإنتاج الصناعي الكبير.

الفقرة الأولى: مرحلة الصناعة المنزلية الأولية

سبق القول بأن الممارسات الرأسمالية بدأت مع ظهور الإنتاج السلعي البسيط الذي كان يمارس في المنازل، وفيه كان رب العمل وأفراد أسرته هم اليد العاملة التي تنتج أغلب ما تحتاج إليه من المنتجات مع تسويق جزء منه. إلا أن تزايد حاجات أفراد المجتمع فرضت ظهور شكل جديد لتنظيم العمل لعب فيه التاجر الدور المحرك، وهو ما عرف بمرحلة الصناعة المنزلية.

الفقرة الثانية: مرحلة الصناعة المنزلية المتطورة

أدى تزايد حاجات أفراد المجتمع إلى ظهور شكل جديد لتنظيم العمل ومستوى الإنتاج والهدف منه. خلال هذه المرحلة كان التاجر هو المحرك للنظام الاقتصادي، حيث كان يقدم المادة الأولية للحرفيين في منازلهم ثم يستلم البضاعة التي ينتجونها ليتولى هو تسويقها. والملاحظ أنه خلال هذه المرحلة كانت وسائل الإنتاج، والتي كانت بسيطة وتتكون خاصة من أدوات النسيج ومعالجة الجلود، ملك للحرفي الذي يعمل بمنزله الخاص.

الفقرة الثالثة: مرحلة الصناعة المشغلية (المانيفاكتورة)

خلال هذه المرحلة قام التاجر بتجميع العمال في ورشات مجهزة بأدوات إنتاج بسيطة مملوكة من طرفه، وفيها كان يتولى تنظيم عملية الإنتاج بنفسه أو بمساعدة أعوانه. ولقد كان العمل اليدوي هو السائد (manufacture). هذا الشكل من تنظيم العمل ظهر في أوروبا خلال القرن السادس عشر، وبلغ مستوى متطورا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث تم تطبيق تقسيم العمل بشكل سمح بتحسين إنتاجية العمل وتقليص تكاليف الإنتاج بفضل الاستخدام الجماعي للإنارة، التدفئة، المواد الأولية، وسهولة مراقبة العمال ومراقبة نتائج عملهم بالشكل الذي يخلق منافسة بين العمال تؤدي إلى تحسن الإنتاجية وزيادة أرباح الرأسمالي. ولقد كان لهذا التنظيم أثرا في تخفيض أسعار المنتجات بشكل سمح بتزايد الطلب على المنتجات وكذا على اليد العاملة.

الفقرة الرابعة: مرحلة المشروع الصناعي (الإنتاج الصناعي الكبير أو الإنتاج الآلي)

تميزت نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر بتزايد أرباح الرأسماليين وتراكم رأس المال، وهو ما سمح بالانتقال من حالة المانيفاكتورة إلى الإنتاج الصناعي الكبير. ولقد بدأ الإنتاج الآلي في قطاعات استخراج المعادن وصناعة الحرير والزجاج والأسلحة. ولقد استدعى تطور صناعة الغزل والنسيج في إنجلترا في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر تطوير تربية الأغنام للحصول على الصوف، الأمر الذي اقتضى الاستيلاء على أراضي الفلاحين الصغار من أجل تحويلها إلى مزارع لإنتاج علف الخرفان وزيادة الإنتاج الغذائي، وكان ذلك دافعا لحدوث ثورة زراعية. وبموازاة لهذا شهدت هذه الفترة بداية الاستعمار وانتشار تجارة الرقيق.[119]

الفرع الرابع: التطور التنظيمي للنظام الرأسمالي: المنافسة الحرة والرأسمالية الاحتكارية

مرت الرأسمالية بمرحلتين هما مرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكار ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

.

[119] مصطفى محمد العبد الله الكفري، مرجع سابق ص 160.

الفقرة الأولى: مرحلة الرأسمالية ما قبل الاحتكار

عرفت العديد من البلدان الرأسمالية حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر مرحلة تميزت بالتنافس بين عدد من المشاريع الصغيرة الحجم، حيث كان السعر يتحدد بشكل مستقل عن إرادة هذه المشاريع، التي كانت تسعى إلى تعظيم أرباحها بتحسين إنتاجيتها قصد تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة حجم المبيعات.

الفقرة الثانية: مرحلة الرأسمالية الاحتكارية

ابتداء من الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وبالأخص مع بداية القرن العشرين بدأت الرأسمالية تعرف حالة الاحتكار باتحاد عدة مشاريع في مشروع واحد (كارتلات). فلقد كانت المنافسة تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات وميل المؤسسات إلى التكتل في شكل مؤسسات كبيرة تسيطر على الإنتاج وتقتسم السوق وتفرض أسعارا احتكارية تضمن لها تحقيق أكبر ربح. وبلغت الرأسمالية الاحتكارية أعلى درجاتها مع ظهور رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تتميز باندماج الاحتكارات مع قوة الدولة من أجل زيادة الثروة في يد الاحتكارات. ولقد شملت عملية تمركز الإنتاج وتركز رأس المال كل من الصناعة والمصارف. فمع بداية القرن العشرين بدأ دور المصارف يتحول من دور وسيط مالي إلى احتكارات تحوز الجزء الأكبر من سيولة المجتمع وتشارك الاحتكارات الصناعية في ملكية وسائل الإنتاج. من ناحية ثانية أصبحت الدولة أكثر ميلا لخدمة مصالح الاحتكارات، وتمثل ذلك في الاتحاد بين قوى الاحتكارات وقوى الدولة ونشوء ما يعرف بالرأسمالية الاحتكارية للدولة، أو كما يسميها لينين بالإمبريالية.

ويجب القول أن المؤسسات الاحتكارية وما تتمتع به من إمكانيات كبيرة تسمح بتحقيق الابتكار والتجديد والاختراع بشكل يسمح بتقليص التكاليف وتحسين الإنتاجية. إلا أن تزايد قوة المؤسسات الصناعية شبه الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق يولد مخاطر عدة. وحسب جالبريث فإن الأمر يستدعي ظهور قوة تلعب دور المعدل لنشاط هذه المؤسسات. هذه القوة تتمثل في نقابات العمال ومنظمات المستهلكين. لكن هذا الأمر قد لا يتحقق بسبب تعدد النقابات وسعي كل واحدة للدفاع عن مصالح العمال المنتسبين إليها. وحتى وإن افترضنا أن كل النقابات استطاعت أن تحقق زيادة في أجور العمال، فلا شيء يمنع الأسعار من الارتفاع بشكل يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعمال.

ولقد عملت الاحتكارات على ترسيخ سيطرتها على الأسواق باستعمالها للإعلان المكثف كوسيلة لتعميق مفهوم مجتمع الاستهلاك. وبذلك يكون المجتمع الرأسمالي قد انتقل من مجتمع يمجد الادخار إلى مجتمع يمجد الاستهلاك وهو ما يعرف باقتصاد الوفرة.

المطلب الرابع: تقييم النظام الرأسمالي

الفرع الأول: نقاط القوة في النظام الرأسمالي

يمكن القول أن النظام الرأسمالي يتميز بقدرته على رفع مستوى الإنتاج والتقليل من حدة المشكلة الإنتاجية بشكل حسن إلى حد كبير من ظروف العمل ومستوى معيشة الأفراد. هذه الفعالية ترتبط بالجو العام المتميز بالحرية كإطار منظم لحياة الأفراد الاقتصادية، وهو الجو الذي يسمح للمبادرات الخاصة، المدفوعة بالمصلحة الشخصية، إلى العمل من أجل مزيد من الكسب.

الفرع الثاني: نقاط الضعف في النظام الرأسمالي:

بالرغم من أن النظام الرأسمالي قد أثبت فعاليته فإن الواقع بين أن لهذا النظام جملة من العيوب تمثلت عموما في:

أولا: سوء استخدام الموارد الإنتاجية

إن المنافسة بين المنتجين من أجل تحقيق المزيد من الربح تتسبب في تبذير الموارد وسوء استخدامها من خلال التوجيه الضار اجتماعيا لبعض الموارد الإنتاجية، مثل ما هو الحال بالنسبة لإنتاج التبغ، الكحول، الأسلحة...هذا في وقت تبقى بعض الأنشطة المفيدة اجتماعيا لا تلقى إقبالا من طرف الرأسماليين بسبب نقص معدلات الربح فيها.

على صعيد ثان نجد أن الرأسمالية الاحتكارية تعاني من وجود طاقات إنتاجية عاطلة. ويظهر ذلك على مستوى القوى البشرية التي تعاني من وجود نسبة من البطالة.

ثانيا: اختلال توزيع الدخل الوطني

إن توزيع الناتج في ظل النظام الرأسمالي يتم بناء على اعتبارات عديدة، مثل إنتاجية العمل، ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج، النفوذ السياسي أو الشخصي الذي يسمح لبعض الأفراد بالحصول على دخل أكبر مما يقدمون من عمل، ومن تم نجد أن توزيع الدخل في ظل النظام الرأسمالي يكون لصالح الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، التي تتميز بقلة عددها، في حين تحصل النسبة الكبرى من المجتمع على نسبة محدودة من الناتج.

ثالثا: التطور غير المتوازن ما بين القطاعات والمناطق وخلال الزمن

يظهر الاختلال في تطور معتبر للقطاع الصناعي والخدمي، وضمن هذا القطاع تكون الغلبة للنشاطات الصناعية المربحة. أما على المستوى الجغرافي فتفوت النمو يظهر ما بين البلدان الرأسمالية والمناطق الجغرافية داخل البلد الواحد. على صعيد آخر نجد أن النمو الرأسمالي ليس مستمرا في الزمن، إذ يشهد الاقتصاد الرأسمالي ما بين فترة وأخرى أزمات اقتصادية تأخذ شكل تعطل الطاقات الإنتاجية المادية والبشرية.

.

المبحث الثاني:
النظام الاقتصادي الاشتراكي وكيفية مواجهته للمشكلة الاقتصادية

تعود أولى محاولات بناء مجتمعات اشتراكية إلى القرن التاسع عشر مع ما يعرف بالاشتراكية الخيالية (الطوباوية). إلا أن ظهور أول نظام اشتراكي جاء على إثر الثورة البلشفية التي قامت في روسيا في سنة 1917، والتي كانت كرد فعل على الاستغلال الرأسمالي.

المطلب الأول: مبادئ النظام الاشتراكي

يقوم النظام الاشتراكي على جملة من المبادئ هي:

الفرع الأول: غلبة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج

الملكية في النظام الرأسمالي تكون إما ملك للدولة أو ملكية جماعية (تعاونية) مثل مزارع الكلخوزات التي وجدت في الاتحاد السوفييتي، حيث تعود ملكية أدوات الإنتاج للعمال في حين أن ملكية الأرض تابعة للدولة. ويعود إضفاء الطابع الجماعي على الموارد في النظام الاشتراكي إلى إمكانية توجيهها إلى المجالات الإنتاجية التي تخدم مصلحة المجتمع، إضافة إلى كون تزايد دور وسائل الإنتاج في توليد الثروة وتوزيعها اقتضت امتلاكها بصورة جماعية، وهذا من أجل ضمان توزيع متساو للناتج.[120] ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج لا تلغي الحيازة الفردية لبعض وسائل الإنتاج، مثلما هو الحال في المشروعات الحرفية التي يكون فيها صاحب راس المال هو المسير والعامل في آن واحد، بل قد توجد هناك مؤسسات خاصة كبيرة الحجم، لكنها تبقى استثناءات.[121]

ـ العلاقات الإنتاجية التي تقوم بين الأفراد خلال عملية الإنتاج هي علاقات تعاون لا علاقة صراع. فإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج سيؤدي إلى زوال الآثار المترتبة عن استئثار الملاك بفائض الإنتاج والأرباح. وننبه هنا إلى أنه في ظل الاشتراكية يبقى تقسيم العمل والتخصص قائما، وهو تقسيم عمل يراعي اختلاف القدرات والمهارات الإنسانية ولا يقوم على أساس الاختلافات الاجتماعية.

الفرع الثاني: إشباع الحاجات الاجتماعية المادية والمعنوية

يهدف النظام الاشتراكي إلى إشباع الحاجات الاجتماعية وليس إلى تحقيق الربح الأقصى، وهذا في حدود الإمكانيات المتاحة وحسب الأولويات المحددة، وهذا يعني أن الحاجيات تتغير بتغير قوى الإنتاج.

الفرع الثالث: تخطيط العملية الاقتصادية وغياب المنافسة بين الوحدات الإنتاجية

يسير النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي على أساس التخطيط، بمعنى أن توجيه موارد المجتمع نحو فروع الإنتاج المختلفة يتم على أساس خطة وطنية شاملة يتم فيها تحديد الأهداف المراد بلوغها وتحديد الوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف.

إن التخطيط الاقتصادي الاشتراكي ضروري لإشباع الاحتياجات الاجتماعية وتوزيع المداخيل بصورة عادلة. فتحقيق هذين الهدفين يحتاج إلى تعبئة الموارد واستخدامها بصورة واعية ورشيدة بما يسمح بزيادة الإنتاج، وهما الهدفان اللذان لا يمكن تحقيقهما في ظل عمل اقتصاد السوق، الذي تسوده التلقائية وسعي الأفراد لتحقيق مصالحهم الخاصة. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن التخطيط الاشتراكي الذي يتميز بالشمولية وضرورة سيطرة المجتمع على الموارد واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات التي تلبي حاجات مجموع السكان، وبذلك فهو يختلف عن التخطيط الجزئي الذي تعتمده المؤسسات الرأسمالية، كما يختلف عن البرامج التي تعدها الدولة في النظام الرأسمالي، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف جزئية أو تقليص معدل البطالة أو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات... وهذا في إطار عمل اقتصاد.[122]

تتولى هيئة التخطيط وضع خطة عامة تتميز بالدورية وتنفذ إجباريا وتراجع وتراقب باستمرار، وهي خطة تشمل الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك والتشغيل. وتقوم الخطة على تحديد الأولويات والموارد اللازمة للاستهلاك والاستثمار وتحديد المؤسسات التي تتولى عمليات الإنتاج والتوزيع بغية إنتاج حجم معين من السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية يتوافق ومستوى الطلب المراد تلبيته والقدرة الشرائية للمستهلكين. ثم تتولى تكليف كل جهة وصية خاصة بقطاع معين بتحديد أهدافها وعرضها على الجهات الدنيا لدراستها وتقديم الاقتراحات والالتزامات بشأنها. بعد هذا تعود الاقتراحات والالتزامات صاعدة وفي كل مستوى يتم صياغة خطة خاصة بكل مستوى، لتصل في النهاية إلى الوزارة الوصية ومنها إلى الهيئة العليا للتخطيط التي تتولى تجميع الخطط الفرعية والتنسيق فيما بينها لتخرج بخطة وطنية كاملة ومتناسقة، ثم تعيد إرسالها في شكلها النهائي إلى المستويات السابق ذكرها لتعطي رأيها فيها مرة أخرى. وعندما يتم الاتفاق على الخطة النهائية تعرض على السلطات السياسية العليا من أجل إقرارها وفرض إلزاميتها.[123] في ظل هذا النمط في التسيير تزول المنافسة بين الوحدات الإنتاجية.

---

[120] عمرو محي الدين، د. عبد الرحمن يسري أحمد. مبادئ علم الاقتصاد. دار النهضة العربية. بيروت. 1974 . ص 50.

[121] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[122] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[123] عمرو محي الدين، د. عبد الرحمن يسري أحمد. مبادئ علم الاقتصاد. مرجع سبق ذكره، ص ص 51 . 54.

مما سبق نستخلص أن الخطة تتميز بمركزية وضعها ولا مركزية تنفيذها، وكذا شمولها لمختلف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، في إطار يراعي ما هو متاح من إمكانيات (الواقعية) وتناسق أجزائها، إضافة إلى تمتعها بالمرونة الكافية التي تسمح بتعديل جزئي لمسارها وأهدافها ووسائلها في حالة ظهور طوارئ إيجابية أو سلبية.

نشير إلى أنه في ظل النظام الاشتراكي لا يمكن للمستهلك إنفاق دخله إلا في ما هو متاح من الأمور الأساسية. فجهاز التخطيط يحدد السلع والخدمات الأساسية ويحدد كيفية إنتاجها من خلال تحديد أوجه استخدام عوامل الإنتاج المختلفة (رأس المال، العلم والأرض)، إذ لا يمكن أن يترك مثل هذا القرار للوحدات الإنتاجية لأن اختياراتها قد تتعارض مع المصلحة العامة. وفي ظل مثل هذا التوجه فإن رغبات المستهلكين التي لا تعتبر من الأولويات لا تكون موضوع إشباع، وهذا على عكس الوضع في النظام الرأسمالي، حيث تكون للقدرة الشرائية للمستهلكين هي المحددة لمستوى الاستهلاك ونوع الإنتاج.

إن التخطيط الاشتراكي بهذه الصورة يضمن عدم اختلال ما بين العرض والطلب بالنسبة للموارد الإنتاجية، سواء على مستوى الاقتصاد الوطني ككل أو على مستوى الفروع الإنتاجية. فالخطة تأخذ بعين الاعتبار حجم القوة العاملة والتغيرات التي تطرأ عليها وعلى أساس ذلك تحدد حجم الاستثمارات وكيفية توزيعها بشكل يضمن تشغيل كل اليد العاملة التي تبحث عن عمل. كما يتم التخطيط لحجم السلع الاستهلاكية أخذا بعين الاعتبار القوة الشرائية الجديدة الناجمة عن زيادة التشغيل وعن تنامي القدرات الشرائية للأفراد، وبهذه الطريقة يتم ضمان التوازن بين الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية وعرضها. هذا المنطق ينطبق كذلك على إنتاج الفروع والصناعات والقطاعات المختلفة.

أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي داخل البلد فإن هيئة التخطيط تتولى توزيع موارد المجتمع ما بين الاستهلاك والاستثمار. علما بأن تحديد مستوى الاستثمار وطرق توزيعه ما بين القطاعات يؤثر في الطاقة الإنتاجية ومستوى الناتج الوطني.

وإذا كانت هيئة التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي هي التي تتخذ القرارات الاقتصادية الهامة فإن ذلك لا يعني غياب جهاز السعر، إنما هذا الجهاز يشتغل بطريقة تختلف على ما هو عليه في الرأسمالية، حيث يسمح بتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة. فالسعر في النظام الاشتراكي يتحدد استنادا إلى نفقات الإنتاج، التي بدورها تتحدد بأسعار عوامل الإنتاج والمواد الأولية التي يتم تحديدها مركزيا. معنى هذا أن الربح كدافع للإنتاج لا يفقد مكانته في المجتمع الاشتراكي، فهو يبقى مؤشرا يعتمد في قياس كفاءة المشروع، دون أن يكون معيارا أساسيا لتوجيه الموارد.[124]

الفرع الرابع: توزيع الناتج الاجتماعي في ظل الاشتراكية

مكافأة العناصر المساهمة في الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي تم وفق مبدأ لكل حسب عمله ولكل حسب حاجته. أي أن نصيب الفرد من الناتج يتحدد تبعا لمساهمته في النشاط الاقتصاد، وهي المساهمة التي تظهر من خلال العمل المؤدى. ولا بد من القول أن معيار "لكل حسب عمله" ليس معيارا مطلقا، بل هو معيار نسبي يكمل بمعيار ثان هو "لكل بحسب حاجته". هذا المبدأ ينطبق أكثر على الخدمات التي يستفيد منها الفرد، مثل خدمات التعليم، الصحة، التأمين، الإعانات... وهي خدمات تضمن تساوي الأفراد في الاستفادة منها بشكل يسمح بالمحافظة على جزء من الدخول النقدية، حيث أن الاستفادة تكون حسب الحاجة وليس حسب القدرة المالية.

هكذا نجد أن الدافع إلى ممارسة النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي هو إشباع الحاجات الاجتماعية لا تحقيق الكسب النقدي والربح.

وتتولى الدولة تحديد طريقة توزيع الدخل الوطني ما بين مختلف عناصر الإنتاج المختلفة، وخاصة نصيب الأجور ونسبة زيادتها باعتبارها تشكل أهم عائد.

المطلب الثالث: المشاكل التي تعترض تطبيق الاشتراكية وأسباب زوال النظام

عرفت البلدان الاشتراكية جملة من المشاكل نتجت عن الاختيارات الاقتصادية وعن طريقة التخطيط والتسيير.[125] ويمكن تناول بعض هذه المشاكل من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: المشاكل التي تعترض سير الاشتراكية

الفقرة الأولى: الاعتماد على معيار الأرباح لقياس مدى كفاءة المؤسسات الاشتراكية

إن اعتماد معيار الأرباح لقياس كفاءة المؤسسات الاشتراكية يعتبر خطأ، إذ لا يمكن اعتماد هذا المعيار الرأسمالي في الحكم على مؤسسات لها أهداف اجتماعية بالدرجة الأولى. كما أن العديد من المؤسسات الاشتراكية التي وجدت في الدول المتخلفة، حتى وإن استطاعت إيجاد ملكية جماعية لكنها عجزت عن إيجاد علاقات عمل تقوم على التعاون، بل تم إحلال فئة من البيروقراطيين مكان الرأسماليين، الأمر الذي لم يسمح بتحقيق أهداف الاشتراكية من توزيع عادل للثروة وإنتاج ما يشبع الحاجيات الأساسية للمواطنين.[126]

.

---

[124] عمرو محي الدين، د. عبد الرحمن يسري أحمد. مبادئ علم الاقتصاد. مرجع سبق ذكره، ص ص 55 . 58.

[125] فتح الله ولعلو، الاقتصادي السياسي... مرجع سبق ذكره. ص ص 265 . 269.

[126] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الفقرة الثانية: المشاكل المترتبة عن الاختيارات الاقتصادية والسياسية

إن الرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، قصد اللحاق بالبلدان الرأسمالية، جعل البلدان الاشتراكية تهتم أساسا بالصناعة وإنتاج السلع التجهيزية وكذا الاهتمام بالتسلح، وهو ما أوجد اختلالا في التوازن بين الصناعة والزراعة، وكذا اختلالا في التوازن بين إنتاج السلع التجهيزية والمواد الاستهلاكية، واختلالا آخرا بين النفقات الموجهة للصناعات الحربية والفضائية وتلك المخصصة لحاجات المدنية، الأمر الذي أدى إلى بقاء بعض الحاجات دون إشباع.

الفقرة الثالثة: التناقضات المترتبة عن طريقة التخطيط المركزي

إن الرغبة في تحقيق الأهداف المسطرة بسهولة يدفع بالمسئولين في المستويات الدنيا إلى التصريح بإمكانيات تقل عن الإمكانيات الحقيقية، وهو ما يؤدي إلى استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بأقل من طاقاتها، الأمر الذي يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج وفي تفاقم الوضع أكثر في ظل سيادة البيروقراطية.

الفقرة الرابعة: توفر الظروف لظهور التواكل والكسل

إن الاقتصاد الاشتراكي حتى وإن كان يوفر الظروف بوجود ملكية جماعية إلا أنه يخلق الظروف لظهور التواكل والتكاسل، لذا كان من الضروري تحفيز الأفراد من خلال إشراكهم في التمتع بالناتج بالنظر إلى مساهمة كل فرد في العملية الإنتاجية. ولا بد من القول أن الاعتماد على الحوافز المعنوية والابتعاد عن الحوافز المادية، مخافة تعميق الفوارق الاجتماعية، أمر غير كاف لضمان فعالية الأفراد ورفع إنتاجيتهم. إن تبرير الاشتراكيين لهذا الأمر نابع من إيمانهم بأن هذا الوضع الجديد يقتضي وجود إيجاد إنسان جديد.

الفقرة الخامسة: مسألة الحرية

لقد صاحب قيام النظام الاشتراكي في العديد من دول العالم، خاصة في دول أوروبا الشرقية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، إلغاء الحرية الفردية وفرض الاستبداد بدعوى تحقيق الاشتراكية. فستالين لم يكن وحده المستبد، لكن الاستبداد كان ظاهرة سائدة في ظل الاشتراكية. هذا الأمر كان يتم كان فيه النظام السوفييتي مستتبا، والطبقات المستغلة قد استؤصلت.[127]

الفرع الثاني: زوال الاتحاد السوفييتي

إن طبيعة الحكم في البلدان الاشتراكية سمح بتنامي البيروقراطية بشكل سلب العمال حقهم في ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع الإنتاج لصالحهم وتحويلهم إلى مجرد أجراء يعملون لدى الدولة، وهو ما لم يؤدي إلى تغير الوضع الحقيقي للعامل. هذا الوضع أفضى إلى ظهور فئات اجتماعية لها بعض الامتيازات المادية والمعنوية (النمونكلاتورا)،[128] وهو ما انعكس سلبا على كمية ونوعية الإنتاج وسبب تباطؤ مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي. ولقد ظهرت نتائج ذلك في اضطرار الاشتراكية، خاصة في الاتحاد السوفييتي، إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب، رغم أنه يعتبر من أكبر منتجي الحبوب في العالم، إضافة إلى تدني مستوى الخدمات الصحية والطبية وكذا تخلف مستوى الاختراعات التقنية المرتبطة بالصناعة.

لقد دفعت أزمة الاشتراكية بمسئولي الاتحاد السوفيتي إلى تبني إصلاحات متعددة الجوانب. ففي عام 1985 أعلن الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف عن تنفيذ برنامج لإعادة البناء يسمى البيروسترويكا ويرمي إلى إجراء إصلاحات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية، والقضاء على عوامل الركود والفساد وإعادة بناء النظام الدولي على أسس أقل عدوانية وأكثر عدلا، والحد من سباق التسلح. ومن ثم يمكن اعتبار البيروسترويكا " ثورة داخل الثورة " تقوم على تحقيق نمو اقتصادي نوعي جديد ونشر أفكار الديمقراطية الاشتراكية.

لقد كانت الملكية الاشتراكية في السابق تشمل الملكية التعاونية وملكية الدولة. ومع مرور الوقت فقدت ملكية الدولة أهميتها بسبب شعور العمال بأنها ملكية مجهولة الصاحب مما أثر على نفسية العمال. وفي ظل هذا النظام الجديد تم خلق ملكية حكومية، تعاونية، بلدية وجماعية وفردية.

لقد سعت البيروسترويكا إلى التطبيق الحقيقي لمبدأ لكل حسب قدراته ولكل حسب عمله، كما سعت إلى تطبيق العدالة الاجتماعية لأجل الجميع، وانضباط واحد يخضع له الجميع، والتزامات واحدة بالنسبة لكل فرد. إلى جانب هذا عملت البيروسترويكا على تطبيق مبادئ التسيير الذاتي من خلال تمكين العمال من إدارة مشاريع الملكية الاشتراكية الممنوحة لها وتسييرها. علما بأن هذه المشاريع تعمل وفق مبادئ المحاسبة الاقتصادية وهي التي تقوم بالإنفاق والتمويل الذاتي كما تقوم بوضع خططها بصورة مستقلة، في حين يقتصر دور الدولة على وضع استراتيجية التطور الاقتصادي والعلمي والتقني، لكن كل هذا في إطار التخطيط الحكومي المركزي والشامل الذي يضمن تحقيق المصالح الوطنية العامة وإعطائها الأولوية على المصالح الجزئية.

إلا أن مشروع إعادة البناء هذا اصطدم بجملة من العراقيل مثل التركة الثقيلة للماضي الراكد، الضغوط الدولية... وهي المشاكل التي حالت دون تحقيق نتائج إيجابية. ولقد ساهمت البيروسترويكا، من خلال دعمها للرأسمالية المحلية في الاتحاد السوفييتي وتشجيعها لاقتصاد السوق، في انهيار الاشتراكية. أما على المستوى السياسي فقد تسبب هذا المشروع الجديد في إضعاف الحزب الشيوعي السوفييتي الحاكم ثم حله لاحقا، مما أحدث فراغ سياسيا وفوضى سياسية تمثلت في ظهور العديد من

---

[127] عصمت سيف الدولة، نظرية الثورة العربية. الأسس. جدل الإنسان، الحرية أولا... وأخيرا. دار المسيرة بيروت، الطبعة الأولى، 1979، ص 156.

[128] مصطفى محمد العبد الله الكفري. الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره، ص ص 398 . 408.

الحركات السياسية والاجتماعية والدينية وتفجر المشاكل القومية والعرقية، وهي عوامل ساهمت كلها في تمزق الاتحاد السوفييتي وميلاد روسيا التي تحولت في ظل حكم يلتسين من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر.

المبحث الثالث:
النظام الاقتصادي المختلط وكيفية مواجهته للمشكلة الاقتصادية

لم يعد دور الدولة اليوم يقتصر على أداء دورها التقليدي المتمثل في تقديم الخدمات وحماية الملكية وتحقيق الأمن، بل صارت تمارس، بالإضافة إلى دورها التقليدي، أدوارا إنتاجية وتوزيعية في المجالات الإنتاجية والخدمية، سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو المتخلفة. إن دور الدولة في هذه الاقتصاديات ليس محدودا فنسبة معتبرة من الناتج الكلي يتحقق في قطاع الدولة، وكذلك نسبة معتبرة من الأجور تدفع من طرف هذا القطاع

إن الكلام عن دور الدولة في الاقتصاد لا يقصد به إطلاقا دور الدولة كسلطة عامة، أي كمركز لاتخاذ القرارات السياسية وتطبيق سياسة ضريبة معينة، وإنما يقصد به دور الدولة كوحدة اقتصادية، أي قيام الدولة من خلال مؤسساتها بأداء جزء من النشاط الإنتاجي والتوزيعي. لكن ما يمكن قوله أن الدولة تمارس نشاطها الاقتصادي دون أن يؤدي إلى المساس بالاقتصاد الخاص وبدور السوق التنظيمي، وعندئذ نكون أمام اقتصاد مختلط.

المطلب الأول: إيديولوجية الاقتصاد المختلط

إيديولوجية النظام الاقتصادي المختلط تعمل على التوفيق بين الليبيرالية والاجتماعية، بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان عدالة التوزيع ومواجهة الأزمات ومحاربة البطالة وضمان المنافسة بعيدا عن الاحتكار، من جهة ثانية.

ولقد كان لإيديولوجية الاقتصاد المختلط جذورا عند سان سيمون، أوجست مونت، المسيحية الاشتراكية... ثم تطور الأمر بتأثير من أزمة 1929 وظهور الأفكار الكينزية... كل هذه الأفكار والممارسات كانت تهدف إلى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع.[129]

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد المختلط

إن اضطلاع الدولة بدورها التقليدي إضافة إلى ممارستها للنشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع الخاص يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

ـ تحقيق الكفاءة الاقتصادية، أي تحسين الإنتاجية بما يسمح برفع معدلات النمو وتحقيق التنمية. فانخفاض معدل النمو وعجز القطاع الخاص عن رفعه، إلى جانب الرغبة في تحسين الإنتاجية وتنمية البحث العلمي والتكنولوجيا ومواجهة الأزمات، هي كلها دوافع تدفع بالدولة، من خلال مؤسساتها، إلى ممارسة النشاط الاقتصادي. هذا الأمر خاص بالدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فإن ضعف القطاع الخاص وعجزه عن تحقيق التنمية بمفرده كان يقتضي تدخل الدولة للقيام بالاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني.

ـ تحقيق عدالة توزيع الدخل من خلال تحسين مستوى الأجور، هذا إلى جانب تحسين الوضع الاجتماعي للأفراد من خلال توفير الإسكان، التعليم، الصحة.

ـ تنظيم عمل الاقتصاد من أجل تحسين أدائه، وهذا من خلال تصحيح الآثار المترتبة عن عمل آلية السوق. وتتم عملية التصحيح باستخدام أدوات عدة مثل إقامة المشاريع العامة، الاعتماد على سياسات ضريبية، تحديد الحد الأقصى للأسعار، تقديم الدعم للمنتجات، التأثير على كمية العرض.

المطلب الثالث: ملكية وسائل الإنتاج في ظل الاقتصاد المختلط

في ظل الاقتصاد المختلط يتعايش قطاع خاص يخضع لمبادئ اقتصاد السوق، ومن جهة ثانية قطاع عام يخضع لقواعد عمل لاقتصاد العام. كما يوجد قطاع مشترك، حيث تشترك الدولة، ممثلة بمؤسسات القطاع العام، مع القطاع الخاص في ملكية مشروع إنتاجي معين، وحيث تحدد موازين القوة توجهات المؤسسات المشتركة. كما يمكن للاقتصاد المختلط أن يضم إلى جانب أشكال الملكية الرئيسية قطاعا تعاونيا ومؤسسات أخرى ملوكة من طرف النقابات.

إن الشكل العام للاقتصاد المختلط يتحدد بموازين القوة بين القطاعين العام والخاص وبأهمية كل قطاع ضمنه. ويمكن الاعتماد في عملية التحديد هذه على جملة من المؤشرات مثل حجم رأس المال المملوك من طرف كل قطاع، حجم العمالة في كل قطاع، حجم الإنتاج المحقق، امتلاك مصادر المواد الولية.

ويعتمد القطاع العام في دعم موقعه في الاقتصاد المختلط على تأميم مشروعات قائمة، إنشاء مؤسسات عمومية، وكذا الاستيلاء على المشاريع الخاصة التي انتهت مدة عملها.

ومن المهم القول هنا أن المشروع العام لا يعني بالضرورة كل مشروع تكون الدولة مسيطرة على رأسماله، وإنما المشروع العام هو المشروع الذي لا يخضع لمبادئ اقتصاد السوق والأرباح التي يحققها يجب أن تخضع لمعايير اجتماعية وتتم وفق خطط. هذا المشروع تكون وظيفته الأساسية تنموية واجتماعية تتجاوز اعتبارات السوق.

---

[129] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 88.

المطلب الرابع: الاقتصاد المختلط يقوم على التوفيق بين آلية السوق والخطة الاقتصادية

الاقتصاد المختلط يجمع ما بين عمل اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط. ويمكن الوقوف على هذا الأمر من خلال الاطلاع على كيفية سير وظائف النظام الرئيسية.

فمن حيث الإنتاج وتخصيص الموارد نجد أن اقتصاد السوق يمارس دورا كبيرا، إذ فالسوق ونظام الأسعار يحددان رغبات المنتجين والمستهلكين ويحددان الكميات المطلوبة من عناصر الإنتاج والسلع المختلفة. لكن هذا المنطق لا ينطبق على كافة عناصر الإنتاج. فهناك سلع وخدمات وبعض عناصر الإنتاج لا تخضع لآلية اقتصاد السوق. فأسعار السلع الزراعية، السلع الضرورية تحدد إداريا. كما أن أجور العمال تحدد بتأثير من نقابات العمال.

أما فيما يخص عملية توزيع الناتج (تحديد المداخيل) فإن السوق يتولى تنظيمها أولا. إلا أن هذا التنظيم يفضي إلى اختلال في توزيع المداخيل، وهو ما يستدعي تنفيذ سياسات تصحيحية تعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية. وتتولى هذه العملية أجهزة حكومية.

أخيرا نجد أن النظام الاقتصادي مطالب بتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستغلال الجيد للموارد المتاحة. ويتوقف النمو الاقتصادي على تحقيق زيادة في الإنتاج، وهو أمر مرهون بزيادة عرض عناصر الإنتاج وتحسن إنتاجياتها. وتتحدد زيادة عرض الموارد بارتفاع أسعارها، في حين أن تحسن إنتاجية اليد العاملة يتوقف على مستوى التكوين والتدريب والتنظيم والتخصص المطبق على هذا العنصر الإنتاجي. على صعيد آخر نجد أن النمو الاقتصادي مرهون بتوفر تكنولوجيا متطورة، وهذه الأخيرة تتوقف على حجم الإنفاق على البحث والتطوير. هذه العوامل كلها لا يمكن للقطاع الخاص أن يتكفل بها لوحده، إذ يتعين على الدولة التدخل لضمان مستوى من الأجور وتوفير التأمين الاجتماعي والإنفاق على التكوين والتدريب والبحث العلمي ودعم المؤسسات وتطبيق سياسة ضريبية ونقدية ملائمة تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

خلاصة القول أن الاقتصاد المختلط يعمل من خلال آليات السوق، إلى جانب اعتماد خطط إرشادية مكملة ومصححة للآثار السلبية المترتبة عن عمل اقتصاد السوق. وتقوم الخطة الإرشادية على جملة من الأسس نلخصها في النقاط التالية:[130]

- تسطير أهداف للاقتصاد بناء على تطور عدد السكان وتنامي حاجياتهم وبمراعاة التطور التكنولوجي، وهذا بما يسمح بتحقيق رفاهية المجتمع في ظل عدالة التوزيع.
- تحديد القطاعات والنشاطات المسؤولة عن الأداء.
- الاعتماد على القطاعات الاستراتيجية، خاصة القطاع العام، من أجل إنجاز الجزء الأساسي من الخطة والتأثير على القطاع الخاص.
- توجيه عمل القطاع الخاص من خلال سياسات عديدة منها ما يتعلق بالتمويل، الضرائب، تحديد الأسعار، قيام الدولة بالاستثمار في مجالات عدة.

المبحث الرابع:
النظام الاقتصادي الإسلامي وكيفية مواجهته للمشكلة الاقتصادية

لقد تعمدنا إدراج النظام الاقتصادي الإسلامي تحت عنوان منفرد، وهذا لكون هذا النظام لم يكتمل بعد. هذا النظام يقوم على جملة من المبادئ التي تقربه من بعض الأنظمة الأخرى، إلا أنه نظام له خصوصياته التي تجعله متميزا عن بقية الأنظمة الاقتصادية الحديثة.

المطلب الأول: مبادئ الاقتصاد الإسلامي

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ الملكية المزدوجة، مبدأ الحرية الاقتصادية النسبية، مبدأ العدالة الاجتماعية.[131]

الفرع الأول: مبدأ الملكية المزدوجة

إذا كانت الرأسمالية تؤمن كقاعدة عامة بالملكية الخاصة للثروة، ولا تقبل بالملكية العامة إلا للضرورة القصوى، وكانت الاشتراكية تقف على طرف نقيض من ذلك، فإن المذهب الإسلامي يختلف عن المذهبين السابقين في مسألة الملكية. فهذا المذهب يعترف بوجود الملكية الخاصة والملكية العامة في وقت واحد. و لا يعتبر وجود أي شكل من أشكال الملكية هذه وجودا مؤقتا أو استثنائيا.[132] وبذلك نجد أن المذهب الاقتصادي الإسلامي يختلف عن المذهب الرأسمالي والمذهب الاشتراكي. ولقد أثبت الواقع صحة هذا المبدأ وأنه من الخطأ نفي أي شكل من أشكال الملكية. فقد شهدت المجتمعات الرأسمالية حركة تأميم كدليل لعدم صحة مبدأ الملكية الخاصة كقاعدة أساسية. كما شهدت التجارب الاشتراكية وجود ملكية خاصة. فالمادة السابعة من دستور الاتحاد السوفيتي تنص على أن "لكل عائلة من عوائل المزرعة التعاونية، بالإضافة إلى دخلها الأساسي الذي يأتيها من اقتصاد المزرعة التعاونية المشترك، قطعة من الأرض خاصة بها، وملحقة بمحل السكن... كما سمحت المادة التاسعة

---

[130] صبحي تادرس قريصة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 96 . 97.

[131] محمد باقر الصدر. اقتصادنا. دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها. دار الكتاب اللبناني. بيروت. لبنان. 1982. ص ص 257 . 331.

[132] محمد باقر الصدر. اقتصادنا. مرجع سبق ذكره. ص 258.

بتملك الفلاحين الفرديين والحرفيين، لمشاريع اقتصادية صغيرة، وقيام هذه الملكيات الصغيرة إلى جانب النظام الاشتراكي السائد".[133]

ولا بد من القول أنه بالرغم من إقرار الإسلام بالملكية الخاصة، إلا أن هذه الملكية ليست ملكية أصلية، يحق للمالك التصرف فيها بحرية مطلقة. فالملكية في الأصل هي ملكية الله. وفي ذلك يقول الله تعالى" وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ..." (سورة الأنعام، من الآية 165). وهذا الاستخلاف هو استخلاف مؤقت. كما يجب القول أن حق الملكية حق شخصي لا يجب التعرض له طالما التزم المالك باستعماله وفق ما نص عليه الشرع.[134]

وبالرغم من إقرار الإسلام بحق الملكية الخاصة فإن هذا الحق مرهون بتحقيق الخير للأفراد والمجتمع في آن واحد، وإذا ما أصبحت الملكية الخاصة مصدرا لإلحاق الضرر بالغير جاز للدولة إبطالها.

الفرع الثاني: مبدأ الحرية الاقتصادية النسبية

إن الحرية الاقتصادية في الإسلام ليست مطلقة، فهي محددة بالقيم المعنوية والخلقية للإسلام. فإذا كانت الرأسمالية تمنح الأفراد حريات غير محدودة وكانت الاشتراكية تصادر حريات المجتمع، فإن الإسلام يعمل على تحديد هذه الحريات في إطار القيم والمثل الإسلامية. ويتم هذا التحديد ذاتيا وتحديدا موضوعيا.[135] فالتحديد الذاتي نابع من ذات الإنسان المسلم تفرضه تربيته الإسلامية، وهو الذي يضمن قيام المسلم بأعمال البر والخير كدفع الزكاة، وتحقيق العدل، حتى في ظل عدم وجود دولة إسلامية تسهر على ذلك. أما التحديد الموضوعي للحريات في الإسلام فهو نابع من خارج الفرد المسلم وتفرضه قواعد الشريعة الإسلامية. فهذه الأخيرة تمنع ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الربا والاحتكار... التي تعرقل تحقيق المثل والقيم التي يؤمن بها الإسلام. وتمتد مسؤولية الدولة في ظل الإسلام إلى حماية المصالح العامة ومراقبة الحريات الفردية فيما يمارسونه من أعمال. وتجدر الإشارة هنا إلى أن متطلبات العدالة الاجتماعية التي يدعو إليها الإسلام قد تختلف من زمن لآخر ومن مكان لآخر، لذلك لم يكن ممكنا تحديد الحريات بشكل نهائي. "فقد يكون القيام بعمل مضر بالمجتمع... في زمان دون زمان، فلا يمكن تفصيل ذلك في صيغ دستورية ثابتة وإنما السبيل الوحيد هو فسح المجال لولي الأمر، ليمارس وظيفته بصفته سلطة مراقبة وموجهة، ومحددة لحريات الإفراد فيما يفعلونه أو يتركون من الأمور المباحة في الشرع، وفقا للمثل الإسلامي في المجتمع".[136] فالقرآن ينص على ضرورة طاعة الله والرسول وأولي الأمر من المسلمين. وأولي الأمر هنا هم أصحاب لسلطة الشرعية في المجتمع الإسلامي المسؤولين عن حماية المجتمع في إطار ما يسمح به الشرع الإسلامي. فالربا على سبيل المثال محرم في الإسلام ولا يحق لأي ولي أمر تحليله. بينما استخراج المعادن من الأرض أمر مباح شرعا، إلا أنه يمكن لولي الأمر منع ذلك إن رأى في ذلك ما يدفع لمنعه كان له ذلك.

الفرع الثالث: مبدأ العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية في الإسلام تخص توزيع الثروة. فقد نادى الإسلام بالعدالة الاجتماعية وعمل على إيجاد الأدوات التي تضمن تحقيقها. وتقوم العدالة الاجتماعية في الإسلام على مبدأين عامين هما مبدأ التكافل العام ومبدأ التوازن الاجتماعي.[137]

المطلب الثاني: جوهر الاقتصاد الإسلامي وواقعه

إن التمعن في مبدأي الحرية النسبية والعدالة الاجتماعية في الإسلام يظهر اختلافا كبيرا ما بين الاقتصاد من منظور إسلامي والاقتصاد من منظور النظامين الاشتراكي والرأسمالي. فحتى وإن كان هذان النظامان الأخيران لا يخلوان من مظاهر الحرية النسبية والعدالة الاجتماعية فإن الوضع في الإسلام أكثر أهمية، على اعتبار أن النظام في الإسلام يقوم على التعاون والتكافل، وأن الالتزام بهذين المبدأين مرهون بتوفر سلطة تعمل على احترامهما. من ناحية ثانية هذا الأمر يستدعي وجود إنسان له إيمان بأن الالتزام بهذين المبدأين أمر من صميم العقيدة وأن ممارسة الإنسان للنشاط الاقتصادي في إطار ما هو محدد شرعا يعتبر عملا تعبديا، ومن تم فإن المسلم في أدائه للنشاط الاقتصادي لا يخضع فقط للقوانين الشرعية وإنما يخضع أيضا لرقابة ذاتية تنطلق من إيمان بأن الله رقيب على أعمال الناس. هذه الرقابة الذاتية هي التي تضمن عدم انحراف المسلم في أدائه للنشاط الاقتصادي.[138]

وفي إطار الإيمان بأن ممارسة النشاط الاقتصادي يعتبر عملا تعبديا فإن طريقة ممارسة هذا النشاط تبقى محكومة بمبادئ دينية. فطبيعة النشاط الممارس وطريقة ممارسته، كيفية مساهمة عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية، طريقة مكافأة عناصر الإنتاج... كلها تبقى خاضعة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ومن تم فهي في جوهرها تتميز عن طرق ممارسة النشاط في الأنظمة الوضعية.

---

[133] محمد باقر الصدر. اقتصادنا. مرجع سبق ذكره. ص ص 259 . 260.

[134] عبد الهدي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، عالم المعرفة، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[135] محمد باقر الصدر. اقتصادنا. مرجع سبق ذكره. ص 260 . 262.

[136] محمد باقر الصدر. اقتصادنا. مرجع سبق ذكره. ص 262.

[137] محمد باقر الصدر. اقتصادنا. مرجع سبق ذكره. ص 265.

[138] عبد الهادي علي النجار، مرجع سبق ذكره، ص 16.

إن الكلام عن نظام اقتصادي إسلامي لا زال في مستوى التمنيات، لأن ما هو موجود من هذا النظام يبقى شيء يكاد لا يذكر. إن وجود مثل هذا الاقتصاد يتطلب من جهة وجود الإنسان المسلم القادر على تحمل مسؤولياته وفق ما تميله قواعد الشريعة. كما يتطلب من ناحية ثانية وجود نظام سياسي يسمح بإيجاد الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم ويطور هذا النشاط، والقادر من ناحية أخرى على ربط علاقات دولية سلمية توفر المناخ لتطور هذا النظام.

خلاصة

إن استعراض تاريخ الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البشرية أظهر أن البشرية استطاعت خلال تاريخها الطويل أن توجد عدة أنظمة اقتصادية عملت من خلالها على مواجهة المشكلة الاقتصادية. ولقد جاءت هذه الأنظمة لتعبر عن موازين القوى داخل تلك الأنظمة وعن مستوى تطور قوى الإنتاج. هذا التطور زاد من فعالية قوى الإنتاج ومكن البشرية من التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية. أما على الصعيد الاجتماعي فإن مواجهة المشكلة الاقتصادية أفرز استقطابا اجتماعيا تجلى في وجود طبقتين إحداهما مالكة لوسائل الإنتاج والأخرى مالكة لقوتها عملها تؤجرها للرأسماليين مقابل أجر. هذا التعارض بين الطبقتين كان سببا في نشوب صراعات بين الطبقتين. وكانت هذه الصراع تدفع إلى تطوير وتهذيب النظام الاقتصادي المنتصر، ألا وهو النظام الرأسمالي، تهديب يسير باتجاه تحسين ظروف عمل اليد العاملة، خاصة في دول المركز، وتبني أشكال تنظيمية لم تكن من صميم النظام الرأسمالي الذي نادى به المفكرون الكلاسيكيون الأوائل.

الفصل السادس:
تطور الأفكار الاقتصادية
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

تقديم

الفكر الاقتصادي هو مجموع الرؤى والتصورات والتفسيرات البشرية لأسباب وجود المشكلة الاقتصادية وكيفية مواجهتها. وتتبلور تلك الأفكار في شكل نظريات ومدارس فكرية مختلفة. في إطار سعيه للتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية، وأخذا بعين الاعتبار البعد الزاني والمكاني، كان للإنسان تأملات ورؤى لكيفية مواجهة هذه المشكلة. هذه الأفكار تجسدت في شكل أنظمة اقتصادية واجتماعية وثقافية، ساهمت بدورها في ظهور أفكار جديدة وصياغة قوانين ونظريات. هذه الأخيرة تميزت أحيانا بالتباين والتضارب حتى عندما تعلق الأمر بموضوع واحد، مثلما هو الشأن بالنسبة لمواقف النظريتين الليبيرالية والماركسية من النظام الرأسمالي. وقد استمد الإنسان من تلك النظريات الاقتصادية أفكارا عرفت تطبيقا من خلال السياسات الاقتصادية المعتمدة.

إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هي على درجة كبيرة من الأهمية وهذا لكونها تسمح لنا بمعرفة طرق تفكير الإنسان في فترات سابقة وكيفية مواجهته للمشكلة الاقتصادية.

وبالنظر إلى كون ظهور النظام الرأسمالي يعتبر أهم حدث اقتصادي عرفته البشرية فإنه يتم اعتماد هذا الحدث كفاصل ما بين الفكر الاقتصادي قبل ميلاد النظام الرأسمالي والفكر الاقتصادي ما بعد هذه المرحلة. وضمن هذه الأخيرة يمكن تمييز مرحلتين فرعيتين هما المرحلة الممتدة ما بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن العشرين، والمرحلة التي بدأت من منتصف القرن العشرين.

المبحث الأول:

الفكر الاقتصادي قبل القرن الخامس عشر الميلادي

جاءت الأفكار الاقتصادية لما قبل ميلاد النظام الرأسمالي متضمنة في فكر أوسع مثل الفلسفة ودراسة التاريخ. كما جاءت متأثرة بالتعاليم الدينية والأخلاقية التي كانت تشكل أساس المعرفة خلال هذه المرحلة من تاريخ البشرية، ومن تم فإن أغلب هذه الأفكار لم تكن تفسر الأحداث الاقتصادية كما هي، بل كانت تحاول توجيهها وفقا لتعاليم دينية وأخلاقية.

ويمكن أن نميز ضمن هذه المرحلة الطويلة من تاريخ البشرية ما بين الأفكار الاقتصادية التي سادت خلال التاريخ القديم، وتلك التي سادت في القرون الوسطى والتي شملت مساهمات مفكرين مسلمين من أمثال ابن خلدون والمقريزي، إلى جانب مساهمات المفكرين الكنسيين.

المطلب الأول: الأفكار الاقتصادية خلال التاريخ القديم

لم يمنع التطور المحدود للنشاط الاقتصادي في العهد الإغريقي من ظهور أفكار اقتصادية ذات أهمية معتبرة. فقد اهتم الفلاسفة الإغريق بتمييز النشاطات الاقتصادية حسب أهميتها مع منح الأولوية للزراعة. ولقد كانت المواقف الأخلاقية توجه أفكار هؤلاء الفلاسفة. ويظهر ذلك في معارضتهم لممارسة الأحرار للنشاط التجاري على اعتبار أنه يؤدي إلى تشويه أخلاقهم، وكذا احتقارهم للنشاط الاقتصادي الذي قصروه على الناس العاديين والعبيد. من ناحية ثانية عارض الفلاسفة الإغريق تلقي فوائد على النقود المقرضة لمنافاة ذلك لوظيفة النقود التي وجدت لتسهيل التبادل وتقييم السلع.

أما خلال العهد الروماني فقد شهد الفكر الاقتصادي تراجعا مرده لتدهور الوضع السياسي وتقلص مجال التفكير الحر في روما خاصة في الجزء الثاني من تاريخها. وعموما نجد أن التفكير الاقتصادي خلال هذه الفترة انحصر في مجال تنظيم المزارع، أثر قرب أو بعد المزارع عن السوق على تكاليف الإنتاج، كيفية معاملة العبيد العاملين في الزراعة وأثر ذلك على الإنتاج الزراعي.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي خلال القرون الوسطى (ق 15 ميلادي . ق 15 ميلادي)

لقد ساد فترة القرون الوسطى فكران اقتصاديان رئيسيان هما الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي والفكر الاقتصادي الكنسي.

الفرع الأول: الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي

يقوم النشاط الاقتصادي في الإسلام على مبادئ مستمدة من القرآن والسنة، وهي مبادئ تحث على ممارسة النشاط الاقتصادي في ظل الإقرار بحق التملك الفردي والتمليك عن طريق الإرث والوصية دون رفض الملكية الجماعية، إلى جانب فرض الزكاة، محاربة الغش والاحتكار، رفض الاستغلال وتحريم الربا. من حيث الممارسة نجد أن النشاط الاقتصادي تميز بتطور المبادلات التجارية. وضمن هذا الجو العام انصب اهتمام المفكرين المسلمين على الجوانب الفقهية والاجتماعية والسياسية من حياة الأمة الإسلامية مع فقر نسبي في مجال الفكر الاقتصادي، باستثناء بعض المساهمات الفكرية البارزة لمفكرين من أمثال العلامة عبد الرحمان بن خلدون وتلميذه تقي الدين المقريزي.

الفرع الثاني: الأفكار الاقتصادية لعبد الرحمان بن خلدون

درس ابن خلدون (732 . 808 هـ، الموافق لـ 1332 . 1406 م) تاريخ وعمران البلدان العربية بصورة عامة وبلدان المغرب العربي على وجه الخصوص، واستند في دراسته تلك على فكرة أساسية مفادها أن الأساس الاقتصادي (المادي) للمجتمع يحدد طبيعة المجتمع. هذا الأخير تلعب فيه " العصبية "، باعتبارها الرابطة الدموية التي تجمع أفراد القبيلة الواحدة، دورا محركا (نشوء الحضارات). وضمن هذا التوجه العام تعرض ابن خلدون بشكل منهجي لمسائل اقتصادية متعددة مثل نظرية السكان، نظرية القيمة، نظرية الأسعار والمضاربة، ممارسة الدولة للتجارة.

الفقرة الأول: نظرية السكان عند بن خلدون

يعتبر بن خلدون أن السكان هم ثروة البلد، إذ أن كثرة عددهم مع تحسن مستواهم يؤدي إلى تزايد نفقاتهم بشكل يؤدي إلى تحقيق النمو والازدهار. ومن جهة أخرى اعتبر ابن خلدون أن الظلم يقلل من نشاط الأفراد.

الفقرة الثانية: نظرية القيمة والأسعار والمضاربة

يرى ابن خلدون أن قيمة الخيرات تتحدد بالعمل المبذول في إنتاجها، وأن الفائض الاقتصادي ينتج عن تراكم العمل. كما أشار من ناحية أخرى إلى أن تقسيم العمل بين الأفراد يزيد من المردود.

أما فيما يخص أسعار المواد الضرورية، فإنها، حسب رأي بن خلدون، تتحدد استنادا إلى كلفة الإنتاج من جهة وبفعل التقاء العرض والطلب عليها من جهة أخرى، في حين أن أسعار السلع الكمالية تكون عالية حتى مع وفرة الإنتاج.

وقد رأى بن خلدون أن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية يؤدي إلى انخفاض قيمة العقارات، وهو ما يدفع بالمضاربين إلى شراء الأراضي والمنازل لإعادة بيعها حين ترتفع أسعارها.

الفقرة الثالثة: ممارسة الدولة للتجارة

يرى بن خلدون أن ممارسة السلطان للتجارة في بعض الأحيان يؤدي إلى الاحتكار، وهو ما يضر بالمنافسة وبمصلحة الأفراد.

الفرع الثاني: الأفكار الاقتصادية لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي

انحصرت مساهمة تقي الدين المقريزي (766 . 845 هـ الموافق لـ 1364 . 1442 م) في مجال الفكر الاقتصادي في دراسة المجاعات في مصر، ودراسة النقود التي كانت سائدة في عصره. فبالنسبة للمجاعات في مصر أرجع المقريزي أسبابها إلى عوامل طبيعية، سياسة واقتصادية. أما فيما يخص دراسته للنقود فقد خرج بنتيجة هامة مفادها أنه في حالة التعامل بعملتين نقديتين، إحداهما ذهبية والأخرى فضية، وحين تختلف القيمة التجارية للمعدن المحتوى في كلا العملتين عن القيمة القانونية للعملتين فإن ذلك يؤدي إلى اختفاء العملة الجيدة من التداول وبقاء العملة الرديئة.

الفرع الثاني: الفكر الاقتصادي المسيحي خلال القرون الوسطى

خضعت المجتمعات الأوروبية خلال القرون الوسطى (475 م . م1450) لسيطرة الإقطاع والكنيسة. فقد كانت التصرفات الاقتصادية للأفراد خاضعة لتعاليم الدين المسيحي الممثل من طرف المدرسيين الذين تزعمهم القديس طوما الإكويني (1274 م . 1296 م). وخلال هذه الفترة من تاريخ أوروبا انحصر الفكر الاقتصادي المسيحي في عدد من القضايا، مثل احتقار للثروة، تحريم الربا باعتبار أن النقود لا يمكن أن تخلق النقود (فكرة آرسطو)، الإقرار بالملكية الفردية، لكونها توافق طبيعة البشر، مع الدعوة إلى أن تكون هذه الملكية في خدمة الجماعة المسيحية.

المبحث الثاني:

التيار التجاري (المركنتيلي)

عرفت أوروبا مع بداية القرن الخامس عشر الميلادي تحولات سياسية، جغرافية، علمية ودينية، ساهمت في ميلاد ما يعرف بالفكر التجاري، وهو فكر وممارسة سادا خلال الفترة 1450 . 1750، وقام على جملة من المبادئ هي:

. اعتبار ثروة البلد تقاس بما لديها من معادن نفيسة (ذهب وفضة).

. السعي لتحقيق فائض في الميزان التجاري من أجل الحصول على المعادن النفيسة.

. تأييد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

. ترتيب النشاط الاقتصادي على النحو التالي: تجارة خارجية، صناعة، زراعة.

. تشجيع زيادة عدد سكان البلد من أجل توفير اليد العاملة الرخيصة واليد المحاربة التي تسمح بالحصول على المعادن النفيسة.

وفي إطار هذه المبادئ اهتم التجاريون (مفكرون، تجار، سياسيون...) بمختلف تياراتهم الفرعية (تجارية إسبانية، تجارية صناعية فرنسية، تجارية إنجليزية) ببحث السياسات الاقتصادية الكلية الكفيلة بإغناء الأمة والأمير وزيادة الثروة المتكونة من المعادن النفيسة. وتم ذلك في إطار ديناميكي، مع الاهتمام بالجانب النقدي (جمع الثروة، ودراسة قيمة النقود). وقد سمح هذا الفكر بوضع أسس الرأسمالية الناشئة الموجهة التي تخدم مصالح القوى الناشئة في تلك الفترة.

المبحث الثالث:

الاتجاه الليبيرالي

إن النقائص التي ميزت الفكر الاقتصادي التجاري، والتي تمثلت في قصور تعريف الثروة والدعوة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتفضيل التجارة الخارجية على بقية النشاطات الاقتصادية والتحيز لصالح فئة من المجتمع، هي عوامل ساهمت في انهيار الفكر التجاري وظهور فكر جديد يعرف بالفكر الليبيرالي، وهو الفكر الذي ظهر المدرسة الفيزيوقراطية (الطبيعية) في فرنسا ثم انتقل إلى إنجلترا وغيرها من بلدان أوروبا. ويؤمن الفكر الليبيرالي بأن المصلحة الخاصة هي محرك كل التصرفات الاقتصادية، في ظل نظام تسوده الحرية والمنافسة وتحكمه قوانين العرض والطلب بعيدا عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واقتصارها على تحقيق الأمن والعدل والقيام ببعض النشاطات التي تخدم مصلحة القطاع الخاص.

.

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي للفيزيوقراطيين (الطبيعيين)

ظهر الفكر الفيزيوقراطي بفرنسا خلال الفترة 1756 . 1789، وجاء كرد فعل على الإهمال الذي شهده القطاع الزراعي جراء تطبيق السياسات الاقتصادية التجارية. ولقد آمنت الفيزيوقراطية، التي كان من أبرز روادها الطبيب فرانسوا كيني François Quesnay، بجملة المبادئ التالية:

. الإيمان بوجود نظام طبيعي يحكم مصالح الأفراد ويستجيب لطبيعتهم القائمة على المصلحة الشخصية والملكية الخاصة في إطار من الحرية والمنافسة وحصر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في حدود ضيقة.

. الاعتقاد بأن ثروة البلد تتمثل في الناتج الصافي الزراعي فقط.

. المطالبة بإعطاء المنتجات الزراعية سعرا جيدا من أجل تشجيع الإنتاج.

. الدعوة لتوحيد الضرائب التي كانت سائدة في عهدهم في ضريبة واحدة تفرض على ملاك الأراضي.

لقد ساهمت المدرسة الطبيعية في وضع الأسس الفلسفية للنظام الرأسمالي، إلا أن محدودية تعريفها للثروة ودفاعها عن مصالح ملاك الأراضي فقط جعلت منها مدرسة لا تعبر عن طموحات كل فئات المجتمع، وبالتالي لم تكن قادرة على مواكبة التطور الجاري في أوروبا وخاصة في إنجلترا.

المطلب الثاني: المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)

الفرع الأول: العوامل التي ساعدت على ظهور المدرسة التقليدية

ظهرت المدرسة الكلاسيكية في إنجلترا في نهاية القرن الثامن عشر، ثم انتشرت في فرنسا، وهذا في ظل وضع تميز بتغيرات فكرية، سياسية، اقتصادية واجتماعية.

فمن الناحية الفكرية شهدت أوروبا خلال تلك الفترة انتشار فكرة القانون العلمي، هذه الفلسفة التي ظهرت أولا في مجال العلوم الطبيعية لتمتد لاحقا للعلوم الإنسانية والاجتماعية، كانت ترى بأن العالم كله تحكمه قوانين علمية يتعين على العلم اكتشافها باستخدام العقل والتخلص من التأثيرات الدينية التي سادت خلال القرون الوسطى.

أما من الناحية الفلسفية فقد ساد اعتقاد بأن الفرد هو الوحدة الأساسية في هذا الكون، وباعتباره كذلك ينبغي تخليصه من سيطرة الأفكار المفروضة عليه من خارج ذاته، بمعنى أن أساس المعرفة عند الفرد هو ذاته وحدها (ديكارت 1596 . 1650). وكاستمرار لهذه الفكرة ظهرت مدرسة النفعيين (جيريمي بنتام 1748 . 1832) التي ترى بأن الفرد هو أحسن من يعرف مصلحته، وهو يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من اللذة بأقل ألم ممكن، وأن السعادة الجماعية تتمثل في مجموع السعادات الفردية.

أما من الناحية السياسية فقد هاجم جون لوك (1633 . 1704) فكرة الحق المطلق للملوك، واعتبر أن أساس الدولة هو عقد اجتماعي بين الأفراد الذين تنازلوا عن بعض حريتهم لتقوم الدولة ليكون لها سلطة عليهم في إطار المساواة بينهم.

على الصعيد الاقتصادي شهدت أوروبا تحقيق العديد من الاختراعات التقنية التي سمحت بتطوير الفنون الإنتاجية وتحسن مستوى الإنتاج وتنامي الاستثمارات الصناعية، الأمر الذي سمح للقطاع الصناعي من احتلال مركز النشاط الاقتصادي وجعل القيادة بيد الصناعيين بعد أن كانت فيما سبق بيد التجار. وقد سمح تطور الرأسمالية الصناعية بانفصال العمال عن الرأسماليين وظهور البطالة نتيجة الاستخدام الواسع للآلات وكساد الإنتاج في بعض الأوقات. كما أن النتائج الكبيرة التي حققتها الرأسمالية الصناعية خلقت شعورا مفاده أن النظام الرأسمالي الذي يعمل في جو من المنافسة (إلغاء نظام الطوائف) قادر على النمو بنفسه دون حاجة لتدخل الدولة التي يؤدي تدخلها إلى وضع قيود تعيق تطور النشاط الاقتصادي والمبادلات الداخلية والخارجية، ومن تم فإن أحسن دور تقوم به الدولة هو حفظ النظام الداخلي والدفاع عن الوطن.

الفرع الثاني: مفكرو المدرسة الكلاسيكية

باعتبار أن الرأسمالية الصناعية ظهرت في إنجلترا فإنه لا غرابة أن نجد أن أهم مفكري المدرسة الكلاسيكية هم من الإنجليز. وعموما نجد أن أهم مفكري هذه المدرسة هم:

. آدم سميث (1723 . 1790) صاحب المؤلف المشهور المعنون "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم ".

. دافيد ريكاردو (1772 . 1823) له كتاب مشهور عنوانه" " مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة".

. روبيرت توماس مالتس (1766 . 1834) صاحب نظرية السكان التي ضمنها كتابه: بحث في مبادئ السكان".

. جون ستيوارت ميل (1806 . 1873) من المفكرين الكلاسيكيين الإنجليز.

. جون باتيست ساي (1767 . 1832)، هذا الفرنسي يعتبر من أهم المفكرين الكلاسيكيين.

الفرع الثالث: الأفكار الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية:

بالرغم من وجود بعض الاختلافات الفكرية بين المفكرين الكلاسيكيين، إلا أننا نستطيع الكلام عن مدرسة فكرية لها فلسفة اقتصادية عامة ومساهمات فكرية تمثلت في مجموعة من النظريات التي تعبر عنها.

فمن حيث الفلسفة الاقتصادية العامة انطلقت المدرسة الكلاسيكية من مبدأ عام مفاده أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، وهو يمارس نشاطه الاقتصادي بدافع المصلحة الخاصة. وانطلاقا من هذا المبدأ العام استنبط الكلاسيكيون كل القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي. فالفرد، سواء أكان مستهلكا أو منتجا، يسعى دائما إلى تحقيق مصلحته الخاصة، ويحقق بذلك مصلحة الآخرين بدون إرادة منه، كأنما هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة المتضاربة إلى تحقيق المصلحة

العامة. ويتم ذلك في جو من الحرية والمنافسة اللتان تضمنان عمل آلية السوق (قانون العرض والطلب) بشكل حر يضمن في النهاية توفير أحسن إطار لحل المشكلات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات التي يمكن أن تظهر في الاقتصاد. كل هذا في ظل وجود دولة تتولى مهام السهر على النظام العام والأمن وتوفير الجو الملائم لعمل وتطور رأس المال.

أما فيما يخص المساهمات الفكرية الاقتصادية فقد جاء الكلاسيكيون بعدة نظريات تخص مختلف جوانب النشاط الاقتصادي.

ففيما يخص الإنتاج فقد اعتبره الكلاسيكيون خلقا أو زيادة المنافع بفعل استعمال عناصر الإنتاج المختلفة، وهذا في ظل سيادة ظاهرتي تقسيم العمل وتناقص الغلة (الغلة المتناقصة). فقد أعتبر آدم سميث أن تقسيم العمل يسمح بزيادة الإنتاجية، وهو يتوقف على اتساع السوق وتوفر رأس المال. أما قانون الغلة المتناقصة فإنه يعبر عن دالة الإنتاج في حالة استخدام عنصرين إنتاجيين فقط، أحدهما يتغير بوحدة واحدة، في حين يكون الثاني ثابتا. في مثل هذه الحالة يزداد الإنتاج في مرحلة أولى بمعدلات متزايدة، في حين يتزايد في مرحلة ثانية بمعدلات متناقصة. لقد اعتقد الكلاسيكيون أن هذا القانون ينطبق على القطاع الزراعي لوحده، في حين أن هذا القانون ينطبق في الواقع على كل النشاطات الإنتاجية متى ما توفرت شروط تطبيقه.

وفي خضم دراستهم لنظرية الإنتاج اهتم المفكرون الكلاسيكيون بقيمة السلعة، وصاغوا في ذلك نظرية عرفت بنظرية القيمة . العمل، وفيها ميزوا بين القيمة الاستعمالية للسلعة (المنفعة) والقيمة التبادلية (معدل التبادل ما بين السلع). واعتبروا أن القيمة الاستعمالية شرط ضروري لوجود القيمة التبادلية لكنه شرط غير كاف. ووصلوا إلى فكرة مفادها أن القيمة التبادلية لأية سلعة تحددها كمية العمل المبذول في إنتاجها، سواء كان ذلك العمل مباشرا أو غير مباشر مجسد في رأس المال والمواد الأولية المستعملة في عملية الإنتاج.

على صعيد آخر ربط الكلاسيكيون نظرية الإنتاج بنظرية السكان، وظهر ذلك من خلال مساهمة مالتس، الذي رأى أن عدد السكان يزيد وفق متتالية هندسية في حين يزيد الغذاء وفق متتالية حسابية. هذا الاختلال قد يزول نتيجة تناقص عدد البشر بفعل المجاعات، الأمراض والحروب، أو بفعل تطبيق الإنسان " موانع وقائية "، مثل الامتناع عن الزواج مع التزام العفة، أو تأخير سن الزواج قصد تخفيض عدد المواليد.

أما فيما يخص موقف الكلاسيكيين من التشغيل فإنهم آمنوا بإمكانية تحقق التشغيل الكامل في ظل الحرية الاقتصادية، بمعنى أنه يمكن لكل راغب في العمل أن يعمل عند مستوى الأجر السائد. فوجود مستوى معين من البطالة سيخلق منافسة بين البطالين للفوز بمنصب عمل، مما يدفع بمستوى الأجور إلى الانخفاض وتناقص تكاليف الإنتاج وزيادة أرباح الرأسماليين وميل استثماراتهم إلى التزايد بشكل يؤدي إلى امتصاص أعداد العاطلين عن العمل. أما فيما يخص مستوى الإنتاج، فهو حسب رأي الكلاسيكيين، سيبقى ثابتا في حالة التشغيل الكامل. ولا يتغير إلا في المدى الطويل بفعل تغير القدرة الإنتاجية للبلد نتيجة تغير عدد السكان والفنون الإنتاجية ورأس المال.

على صعيد آخر اهتم الكلاسيكيون بمسألة التوزيع، وهذا من خلال سعيهم لمعرفة القوانين التي تحكم التوزيع الوظيفي للناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة (عمل، رأس المال، الطبيعة) التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

فبالنسبة للريع ، والذي يمثل دخل ملاك الأراضي الناتج عن تأجير الأرض، فهو عبارة عن سعر احتكاري ناتج عن احتكار ملكية الأرض. ولقد توصل ريكاردو إلى أن الريع ينتج نتيجة تزايد عدد السكان ونقص الأراضي الخصبة بحيث يؤدي إلى اختلاف نفقات إنتاج السلعة الواحدة في أراضي متفاوتة الخصوبة وبيعها بسعر واحد في السوق يساوي تكلفة الإنتاج في الأرض الأقل خصوبة (الأرض الحدية).

أما فيما يخص عنصر العمل فقد اعتبره الكلاسيكيون سلعة لها سعر يتمثل في أجر تتحدد قيمته بعدد الساعات اللازمة لإنتاج قوة عمل العامل المنفقة خلال عملية الإنتاج، وهي نفسها الساعات التي تسمح بإنتاج السلع والخدمات التي تسمح بتجديد قوة العمل تلك. ويتحدد الأجر نتيجة التقاء عرض العمل والطلب عليه. فعندما ترتفع الأجور يتحسن مستوى معيشة الأفراد فيميل عددهم للتزايد بشكل يؤدي في المدى الطويل إلى التأثير سلبا على مستوى الأجور. في حين أنه عندما تنخفض الأجور فإن الوضع الغذائي والصحي والاجتماعي للعمال يسوء بشكل يفضي إلى تناقص أعدادهم مقارنة بالطلب عليهم مما يؤدي إلى ميل أجورهم إلى الارتفاع. مما سبق يتبين أن الكلاسيكيون يرون أن الأجور تميل إلى الاستقرار عند أجر طبيعي كأنما هو محكوم بقانون حديدي، ومن تم فهي غير قابلة للتغير تحت تأثير نقابات العمال وأرباب العمل.

أما بالنسبة للربح والفائدة، فالكلاسيكيون، باستثناء جون باتيست ساي، لم يميزوا بين المنظم (صاحب المشروع) والرأسمالي (مقرض رأس المال)، وهم ما جعلهم لا يفرقون بين الربح والفائدة، وهذا لأن المشاريع الصناعية الأولى كانت صغيرة بحيث اختلطت فيها وظيفتا التنظيم والتمويل. ولقد كان الكلاسيكيون يرون أن الفائدة هي سعر الادخار، وتتحدد بفعل التقاء عرض الادخار والطلب عليه. أما معدل الربح فيميل حسبهم إلى الانخفاض بفعل زيادة تراكم رأس المال واشتداد المنافسة بين المستثمرين.

ولم تقتصر الجهود الفكرية للمفكرين الكلاسيكيين على دراسة المسائل الاقتصادية السابقة بل امتدت لدراسة مسائل أخرى مثل النقود والتجارة الخارجية. فبخصوص النقود اعتبرها الكلاسيكيون عبارة عن وسيط في المبادلة ومقياسا للقيم، ومن تم فقد أهملوا وظيفة النقود كمخزن للقيمة ووسيلة للإدخار. ولقد اعتبروا النقود مجرد ستار يخفي الطبيعة العينية (المقايضة)

للتبادل، ومن تم فإن مهمة النقود الأساسية هي تسهيل التبادل، وبالتالي لا يمكن أن تلحق ضررا بالاقتصاد. ولقد اعتبروا أن تقلب المستوى العام للأسعار ناتج عن تغير كمية النقود (النظرية الكمية للنقود).

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد دافع الكلاسيكيون عن حرية التجارة الخارجية لأنها تضمن تخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي يتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية، وهو التخصص الذي يكون في صالح المتعاملين التجاريين على المستوى الدولي. والظاهر أن دفاع الكلاسيكيين عن التخصص وحرية التجارة الدولية تم بعد أن ضمنت إنجلترا تفوقها الصناعي على بقية البلدان التي كان أغلبها زراعيا.

الفرع الرابع: تقدير الفكر الكلاسيكي

لقد كان الفكر الكلاسيكي على درجة كبيرة من الأهمية، لكن ذلك لم يحل دون تعرضه لجملة من الانتقادات نلخصها في النقاط التالية:

. أعاب أصحاب المدرسة التاريخية الألمانية على الكلاسيكيين إيمانهم بوجود قوانين عامة مطلقة تنطبق على الاقتصاد في كل مكان وزمان بدون تمييز. فالواقع يبين أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي تخضع لقوانين خاصة بها، بمعنى أن القوانين الاقتصادية متغيرة.

. يعاب على نظرية قيمة السلعة عند الكلاسيكيين إهمال مساهمة رأس المال والأرض ودور المنفعة في تحديد القيمة التبادلية.

. يعاب على النظرية الكلاسيكية إهمالها لوظيفة النقود كمخزن للقيمة والنظر للنقود كمجرد ستار لا يؤثر على سير هذه الظواهر. ففي الواقع نجد أن الاكتناز يقلص من الطلب مما يؤثر سلبا على تصريف المنتجات وعلى الإنتاج والتشغيل لاحقا. كما أن ادعاء نظرية قيمة النقود بأن كل تغير في كمية النقود يؤثر في مستوى الأسعار يقوم على فرض خاطئ هو ثبات حجم الإنتاج.

. إن اعتقاد الكلاسيكيين بأن انخفاض الأجور يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التشغيل الكامل قد لا يتحقق، فانخفاض الأجور سيؤدي إلى تقلص الطلب على السلع، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج ومستوى التشغيل، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة.

. الحرية الاقتصادية قد تولد احتكارات تقضي على المنافسة، ومن تم لا بد من تدخل الدولة لمحاربة الاحتكارات.

. النظام الرأسمالي يعيش أزمات دورية لا تتعدل آليا كما ادعى الكلاسيكيون. هذه الأزمات تتعمق نتيجة إحلال الآلات محل اليد العاملة وميل الأجور للانخفاض بفعل وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل. كما أن التوزيع غير العادل للثروة وانخفاض نسبة الأجور إلى مجموع المداخيل يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية.

. الحرية الاقتصادية التي نادى بها الكلاسيكيون تخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول الصناعية الكبرى التي أتمت تصنيعها وأصبحت قادرة على التصدير.

المطلب الثالث: الاتجاه الاشتراكي

إن الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة كان سببا في ظهور معارضين للنظام الرأسمالي ينزعون في الغالب إلى الاشتراكية. ولقد انقسم الاشتراكيون الأوائل إلى مجموعتين، مجموعة الاشتراكيين المثاليين (الطوباويين) الذين انتقدوا الرأسمالية وحلموا بمجتمعات مثالية تستجيب لرغبات وانفعالات فكرية ومعنوية أكثر مما تستجيب للمنطق العلمي، ومجموعة الاشتراكين العلميين الذين عملوا على تفسير الأحداث الاقتصادية اعتمادا على فلسفة مادية للتطورات التاريخية (ماركس وإنجلز).

الفرع الأول: الاشتراكية المثالية

تقوم الاشتراكية المثالية، التي يعتبر سان سيمون (1760 . 1825)، شارل فورييه (1837 . 1772)، جوسيف برودون (1864 . 1809) من أشهر مفكريها، على انتقاد الرأسمالية باعتبارها نظاما استغلاليا، والإيمان بإمكانية تغيير النظام الرأسمالي من طرف كل أفراد المجتمع فقط على أساس وعيهم بأخطار الرأسمالية، هذا إلى جانب اقتراح نماذج جديدة لمجتمعات مثالية غير استغلالية.

الفرع الثاني: الاشتراكية العلمية

ظهرت الاشتراكية العلمية بصدور كتابات كارل ماركس (1818 . 1883) وفريديريك إنجلز (1820 . 1895). ولقد قام التحليل الماركسي على أساس الجدلية المادية وعلى تفسير التطورات التاريخية من خلال صراع الطبقات.

الفرع الثالث: التحليل الاقتصادي لكارل ماركس

أخذ ماركس عن هيجل طريقة التحليل الجدلي وأخذ عن الكلاسيكيين نظرية القيمة . العمل وبنى فلسفة تهدف لتفسير مختلف مراحل تطور التاريخ البشري وتنير له آفاق المستقبل. ولقد بحث ماركس النظام الرأسمالي قصد كشف عيوبه والتنبؤ بزواله.

وتتلخص الأفكار الاقتصادية لكارل ماركس في النقاط التالية:

الفقرة الأولى: نظرية القيمة

كاستمرار لرأي ريكاردو بخصوص مسألة القيمة التبادلية للسلعة يرى ماركس أن القيمة التبادلية للسلعة تتحدد بمتوسط مدة العمل الضروري اجتماعيا المتضمن المبذول في إنتاجها.

الفقرة الثانية: نظرية فائض القيمة

في ظل النظام الرأسمالي يقوم الرأسمالي بتشغيل العمال مقابل أجور تعادل الحد الأدنى للمعيشة وتكون أقل مما كان يجب أن يحصل عليه هؤلاء العمال، وهذا ما يسمح للرأسمالي من الحصول على فائض القيمة، أي الحصول على عمل إضافي (عمل مبذول غير مكافأ).

الفقرة الثالثة: نظرية التراكم

يعتمد الرأسمالي في عملية الاستثمار على رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. رأس المال الثابت يشمل الآلات والمعدات والمواد الأولية. ويقصد ماركس بالثابت أن هذا النوع من رأس المال لا يخلق قيمة أكبر من القيمة المهتلكة منه خلال العملية الإنتاجية، بمعنى أنه يكتفي بنقل قيمة الجزء المهتلك منه للمنتوج الجديد دون زيادة ولا نقصان. أما رأس المال المتغير فيتكون من مخصصات الأجور. ولقد سمي متغيرا لأنه يسمح بخلق قيمة متغيرة تزيد عن قيمة الأجور المدفوعة للعمال. وتتمثل تلك الزيادة في فائض القيمة التي يستحوذ عليها الرأسمالي في شكل ربح.

الفقرة الرابعة: نظرية التركز

إن المنافسة بين الرأسماليين تؤدي إلى استيلاء الرأسماليين الكبار على الأسواق وتركز رؤوس الأموال في أيديهم نتيجة إفلاس المنتجين الصغار وتحولهم إلى صف العمال.

الفقرة الخامسة: نظرية التفقير والجيش الاحتياطي

ينتج جيش العمال الاحتياطي عن إفلاس بعض الرأسماليين وتحولهم لعاطلين عن العمل إلى جانب العمال المسرحين من العمل بفعل استخدام الآلات محلهم وكساد الإنتاج. ويمارس العمال العاطلين عن العمل أثرا تخفيضيا على مستوى الأجور.

الفقرة السادسة: نظرية الأزمات

إن تنامي الإنتاج في ظل تفقير الطبقة العاملة، التي تمثل النسبة الكبرى من سكان المجتمع، يجعل عرض المنتجات يفوق الطلب عليها، وهو ما يتسبب في حدوث أزمات فيض إنتاج دورية. ويتضافر هذا العامل الأخير مع عامل الصراع الطبقي داخل النظام الرأسمالي لينتهي الأمر بزوال النظام الرأسمالي حسب تنبؤ كارل ماركس.

الفرع الرابع: التقييم الاشتراكية الماركسية

. الاشتراكية الماركسية نظام فكري متكامل يسمح بتفسير التطور الاجتماعي.

. نظرية القيمة . العمل المفسرة للقيمة التبادلية للسلعة لا يمكن التسليم بصحتها. فهي تعتبر العمل العنصر الإنتاجي الوحيد، وإنه لمن الصعب تحويل رأس المال والأرض إلى هذا العنصر الإنتاجي، كما لا يمكن قياس كميات هذين العنصرين الإنتاجيين الداخلة في إنتاج السلع بساعات من العمل. من ناحية أخرى نجد أن نظرية القيمة . العمل تركز على نفقات الإنتاج (جانب العرض) مع إهمال أثر الطلب على القيمة التبادلية للسلعة.

. من الصعب وضع حد فاصل بين الاستغلال واللاستغلال، ما بين الأجر اللازم للعامل ولأجر المدفوع حقيقة.

. إن القول بأن الأجور في ظل النظام الرأسمالي تتحدد عند مستوى الكفاف وهي تميل للانخفاض لا يوجد ما يثبتها في الواقع.

. لقد كتب ماركس عن مساوئ النظام الرأسمالي في وقت تميز بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أما اليوم فقد أصبحت الدولة تتدخل في تحديد ساعات العمل وتحديد مستويات الأجور كما أنها تقوم بمحاربة البطالة. من ناحية أخرى سنت الدولة تشريعات اجتماعية تكفل رعاية المرضى والضعفاء والعاطلين عن العمل.

. إن الاشتراكية لم تظهر في البلدان الرأسمالية المتطورة كما تنبأ بذلك ماركس، وإنما ظهرت في دولتين إقطاعيتين هما روسيا والصين.

المطلب الرابع: المدرسة الحدية (الكلاسيكية الجديدة أو النيوكلاسيكية)

تعتبر المدرسة الحدية امتداد للمدرسة الكلاسيكية لإيمانها بالليبيرالية كأساس للتصرفات الاقتصادية، لكنها تختلف عنها في طريقة التحليل وفي نظرية القيمة. ولقد ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية في ثلاث جامعات في وقت واحد سنة 1871 بفضل ثلاثة اقتصاديين هم كارل منجر (Karl Menger) في النمسا، ليون فالراس (Léon Walras) في لوزان بسويسرا وستانلي جيفونز (Stanley Jevons) بكمبرج (إنجلترا).

الفرع الأول: أسس المدرسة الحدية

قامت المدرسة الحدية على جملة من المبادئ هي:

. القيمة التبادلية للسلعة تتحدد بمنفعتها الحدية لا بالعمل المبذول في إنتاجها. والمنفعة الحدية هي عبارة عن المنفعة الناتجة عن استهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة، وهي تميل إلى التناقص كلما زاد الاستهلاك. والمنفعة الحدية مرتبطة بندرة السلعة، وهو المفهوم الذي استطاعت النظرية الحدية اعتمادا عليه تفسير سبب انخفاض قيمة الماء والهواء والشمس مثلا رغم ارتفاع قيمها الاستعمالية.

. مكافأة عناصر الإنتاج تتوقف على إنتاجيتها الحدية.

. التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي يقوم على التحليل الحدي المرتبط بالوحدة الأخيرة: المنفعة الحدية، الأجر الحدي، التكلفة الحدية، السعر الحدي.

. التحليل الحدي يتم في إطار اقتصاد بحث مجرد، بعيد عن الحياة العادية والذي ينطبق على الرجل الاقتصادي، وهو رجل يخضع لأحكام اقتصادية عقلانية تجعله يسعى لتحقيق أكبر نفع ببذل أقل جهد، ويعمل في إطار المنافسة.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية

. الرجل الاقتصادي المجرد الذي بنت عليه المدرسة النيوكلاسيكية تحليلها غير واقعي، لأن كل فرد لا يكون محكوما بالدوافع الاقتصادية البحتة فقط، بل هناك عوامل متعددة تتحكم في سلوكه.

. الدفاع عن الحرية الاقتصادية يؤدي إلى إهمال الطبقات الفقيرة وتعريض الاقتصاد للبطالة.

. أقامت المدرسة الحدية تحليلها على الوحدات الجزئية (المستهلك، المنتج) دون الاهتمام بالوحدات الاقتصادية الكلية مثل الدخل الوطني، الاستهلاك الوطني، الادخار الوطني. وقد تكون افترضت أن الأحجام الكلية عبارة عن مجموع الأحجام الجزئية. لكن في الواقع نجد أن الأحجام الكلية لا تنتج بالضرورة من جمع الأحجام الجزئية. وكأحسن مثال عن ذلك أن زيادة ادخار بعض الأفراد لا يعني زيادة الادخار الكلي، لأن زيادة ادخار البعض يعني عدم قدرة المنتجين على تسويق منتجاتهم، وهو ما يؤدي إلى تناقص أرباحهم ومدخراتهم.

المطلب الخامس: النظرية الكينزية

الفرع الأول: الظروف التي ظهرت فيها أفكار جون مينارد كينز

دفعت الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاديات الرأسمالية في سنة 1929 بجون مينارد كينز 1883 . 1946 (John Maynard Keynes) إلى تفسير هذه الأزمة في كتاب له يحمل عنوان "النظرية العامة للنقود والفائدة والاستخدام" صدر سنة 1936.

لقد بدأ كينز بانتقاد النظرية الكلاسيكية بالتركيز على النقاط التالية:

. الاعتماد على الواقع لتفنيد رأي الكلاسيكيين القائل بأن الاقتصاد الرأسمالي لا يتعرض لبطالة وأزمة لمدة طويلة. فالبطالة إن وجدت ستكون مؤقتة لأن آليات السوق كفيلة بتصحيح هذه الأوضاع.

. يرى كينز أن النقود تلعب دورا خطيرا في الاقتصاد، ومن تم فهي ليست كما يعتقد الكلاسيكيون وسيلة محايدة في التبادل تخفي ورائها (حجاب) طبيعة التبادل الذي يقوم على المقايضة.

. التحليل الاقتصادي الكلاسيكي يقوم في الجزء الأكبر منه على تحليل تصرفات الأفراد، بينما يرى كينز ضرورة إجراء تحليل شامل (كلي) لمجموع النشاط الاقتصادي.

. انتقد كينز موقف الكلاسيكيين الداعي لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتبر أن مثل هذا التدخل ضروري لضمان التشغيل الكامل ورفع مستوى الطلب.

الفرع الثاني: أدوات التحليل الكينزية

يقوم التحليل الكينزي على ثلاثة عناصر هي: الميل للاستهلاك، الفعالية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة.

الفقرة الأولى: الميل للاستهلاك

ميز كينز ما بين الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك.

أولا: الميل المتوسط للاستهلاك

هو نسبة الاستهلاك إلى الدخل الكلي.

ثانيا: الميل الحدي للاستهلاك

أ ـ تعريف الميل الحدي للاستهلاك

الميل الحدي للاستهلاك هو التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة التغير الحاصل في الدخل.

مثال: نفترض أنه مقابل دخل قدره 1000 وحدة نقدية كان مستوى استهلاك فرد ما يعادل 800 وحدة نقدية، وعندما يرتفع الدخل إلى 1200 و.ن فإن مستوى استهلاكه يصل إلى 200 وحدة نقدية.

الميل الحدي للاستهلاك = التغير الحاصل في الاستهلاك ÷ التغير الحاصل في الدخل.

= (900 . 800) ÷ (1200 . 1000) = 100 ÷ 200 = 0,5.

إن ارتفاع الاستهلاك يكون أقل من ارتفاع الدخل. ففي المثال السابق ارتفع الدخل بـ 20 %، في حين أن الاستهلاك لم يزد إلا بـ 12,5 %، وهذا لأن الأفراد يدخرون أكثر كلما زاد دخلهم. علما بأن الميل الحدي للاستهلاك عند الأغنياء يتراوح ما بين 0,5 و 0,7، في حين هو يتراوح عند الفقراء ما بين 0,8 و 1 . وقد يزيد عن الواحد أحيانا.

ب ـ محددات الميل الحدي للاستهلاك

يتحدد الميل الحدي للاستهلاك بعوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

العوامل الموضوعية المحددة للميل الحدي للاستهلاك:

. مستوى الدخل: كلما ارتفع الدخل كلما قل الميل الحدي للاستهلاك.

. انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، والعكس في حالة ارتفاع الأسعار.

. فرض الضرائب على المداخيل يقلص من الميل الحدي للاستهلاك.

معنى هذا أنه يمكن للدولة أن تغير مستوى استهلاك الأفراد إذا أرادت أن ترفع من الطلب في حالة انتشار الأزمة وانكماش الأسعار.

العوامل الذاتية المحددة للميل الحدي للاستهلاك: وتتمثل في بعض الخصال الفردية كالكرم، البخل، حب لتباهي، المغالاة في الإنفاق.

ويخلص كينز للقول أن مستوى الاستهلاك الفردي المحكوم بالعوامل السابقة الذكر يؤثر في مستوى الطلب الكلي. ويمكن إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح ذوي الدخول المنخفضة المتميزين بميل حدي للاستهلاك كبير يسمح بالتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية الرأسمالية.

الفقرة الثانية: الفعالية الحدية لرأس المال

عندما يقدم المستثمر على استثمار ماله فإنه يتوقع مردودا (عائدا) معينا. وبنسبة هذا العائد المرتقب إلى سعر القرض الذي استعمل في التمويل يتم الحصول على معدل الفعالية الحدية لرأس المال الذي سيحكم قرارات المستثمر. فكلما ارتفع هذا المعدل كلما شجع ذلك المستثمر على القيام بالاستثمار.

الفعالية الحدية لرأس المال = مردود رأس المال المرتقب ÷ سعر قرض رأس المال.

والجدير بالذكر أن مستوى الفعالية لحدية للرأس المال يتأثر بحالة الآلات المستعملة في العملية الإنتاجية.

الفقرة الثالثة: معدل الفائدة

يؤثر معدل الفائدة على مستوى الاستثمار. ويتحدد معدل الفائدة بعرض النقود في السوق وبالتعلق بالسيولة (الأهمية التي يعطيها الأفراد للنقود الجاهزة) إلى جانب الطلب على النقود.

خلاصة القول أن الميل الحدي للاستهلاك، الفعالية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة هي عوامل تحدد مقدار الاستهلاك ومقدار الاستثمار. وبما أن الاستهلاك والاستثمار هما العنصران المكونان للطلب العام، وأن هذا الأخير يحدد مستوى الإنتاج ومستوى التشغيل، فإنه يتعين على الدولة التي تواجه مشكلة البطالة وقلة الطلب على المنتجات أن تستعمل كل الوسائل لزيادة النفقات قصد رفع الطلب ومن تم زيادة التشغيل. وإذا حدث وأن ارتفعت الأسعار بسبب ارتفاع الطلب فيمكن للدولة التأثير في الاستهلاك والاستثمار.

الفصل السابع:
وظيفة الإنتاج على المستويين الجزئي والكلي
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

تقديم

إن دراستنا لنظرية الإنتاج ستتم من المنظورين الجزئي والكلي. وسنتناول هذا الموضوع بشكل موجز، وهذا لكون دراسته بشكل مفصل تتم في إطار مواد الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

المبحث الأول:
نظرية الإنتاج من وجهة نظر المشروع

تهتم نظرية الإنتاج من منظور جزئي بدراسة الظروف التي تتم فيها عملية الإنتاج. وضمن هذا الإطار يتم التعريف بمن يتولى عملية الإنتاج، وما هو الهدف من الإنتاج، كيف يستجيب العرض لتغير الطلب، كيف يتم المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة (دالة الإنتاج)، ما هي التكاليف التي يتحملها المشروع جراء القيام بالعملية الإنتاجية، وما هي الإيرادات التي يتلقاه؟ فالمشروع يسعى من خلال القيام بعملية الإنتاج إلى تعظيم ربحه في حدود ما هو متاح له من موارد مختلفة وفي ظل أسعار مدخلات محددة وسعر سلعة محدد، وذلك من خلال العمل على تدنية نفقة الإنتاج وزيادة الإيراد.

في دراستنا لعملية الإنتاج نركز على المشروع الخاص، باعتبار نشاطه يخضع لعوامل اقتصادية فقط، على عكس المشروع العام الذي يخضع إلى عوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تصعب دراستها.

ودراستنا لعملية الإنتاج ستتم في ظل افتراض سيادة المنافسة الكاملة. وسيتم التركيز في دراسة نظرية الإنتاج من منظور جزئي على العوامل التي تؤثر في الإنتاج دون التعرض لنفقات الإنتاج التي تستدعي دراسة خاصة لا يسعنا المقام هنا لتناولها. كما أن تركيزنا سينصب على الإنتاج المادي دون الإنتاج الخدمي.

المطلب الأول: ماهية الإنتاج من منظور المشروع (المنشأة la firme)

الفرع الأول: المشروع القائم بعملية الإنتاج: طبيعته، دافعه، ظروف السوق

الفرع الثاني: تعريف الإنتاج من منظور المنشأة وشروط تحققه

الفقرة الأولى: تعريف الإنتاج من منظور جزئي

يمكن تعريف الإنتاج من منظور المشروع، أي من منظور جزئي، على أنه عملية منظمة يقوم بها المنظم، وهي تقوم على الجمع بين عناصر الإنتاج المختلفة المملوكة من طرف أعوان اقتصاديين، وهذا بغرض خلق منافع في شكل سلع وخدمات توجه لتلبية حاجات أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية عن طريق التبادل.

الفقرة الثانية: اختيار الطريقة المثلى لمزج عناصر الإنتاج

بعد أن يقرر المشروع نوع وكمية المنتوج الذي يرغب في إنتاجه وفقا لمقتضيات السوق، يتعين عليه تحديد الطريقة الفنية الأمثل (نسب المزج بين عناصر الإنتاج Technique de production)، التي تسمح له بإنتاج أكبر كمية من المنتوج بأقل تكلفة ممكنة. فقد يعتمد المشروع على كميات كبيرة من العمل مقارنة ببقية عناصر الإنتاج (فن إنتاجي كثيف العمل)، أو أنه يميل إلى استعمال أكبر لرأسمال من خلال اعتماد فن إنتاجي كثيف رأس المال إلى غير ذلك من الفنون الإنتاجية المتاحة. هذا يتوقف على مدى توفر عناصر الإنتاج وعلى أسعارها النسبية، علما بأن الفن الإنتاجي الأمثل ليس بالضرورة هو الفن الإنتاجي الأكثر تقدما من الناحية الهندسية أو الفنية البحتة. كما أن الفن الإنتاجي الأمثل في زمن معين ومكان معين لن يكون بالضرورة أمثلا في ظروف أخرى.

الفقرة الثالثة: خصائص عناصر الإنتاج وأثرها على عملية التنسيق فيما بينها

تتميز عناصر الإنتاج بجملة من الخصائص تتمثل في النقاط التالية:

أولا: خصوصية عوامل الإنتاج (La spécificité des facteurs de production)

يقصد بخصوصية عوامل الإنتاج هو تخصص العامل الإنتاجي وعدم القدرة على تعويضه بعامل إنتاجي آخر في عملية إنتاجية محددة.

ثانيا: قابلية عوامل الإنتاج للتقسيم (La divisibilité des facteurs de production)

نفترض في دراسة الإنتاج أن عناصر الإنتاج لمختلفة تكون قابلة للتقسيم إلى وحدات صغيرة إلى وحدات صغيرة. هذه الفرضية تسمح بتحديد حجم الإنتاج وتقدير تكاليفه.

ثالثا: قابلية عوامل الإنتاج للتكامل (La complémentarité)

بمعنى أن استعمال عامل إنتاجي معين وبحجم معين يحدد استعمال عامل إنتاجي آخر أو عوامل إنتاجية أخرى وبأحجام محددة.

رابعا: قابلية عوامل الإنتاج للتعويض (La substitution)

يقصد بقابلية عوامل الإنتاج للتعويض إمكانية إحلال عنصر إنتاجي محل عنصر إنتاجي آخر في حدود معينة، قصد الحصول على نفس الكمية من المنتوج محل الإنتاج. ويتم التعويض بمراعاة سعر كل عنصر إنتاجي.

خامسا: المستوى التقني

إن مستوى تطور القطاعات الاقتصادية يحدد التقنية التي يستعملها، ومن تم يحدد نسبة التوليف ما بين عناصر الإنتاج. فالصناعات المتطورة تستعمل رأس المال بشكل يفوق حجم اليد العاملة، في حين أن الأمر عكس ذلك بالنسبة للحرف أو الزراعة التقليدية.

الفرع الثالث: استجابة الإنتاج لتغيرات الطلب

إن قدرة المشروع على مسايرة التغير الحاصل في الطلب على منتجاته تتوقف على قدرته على توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية لزيادة مستوى الإنتاج اللازم لمواجهة الطلب، أو تقليص تلك المستلزمات في حالة تراجع الطلب.

الفقرة الأولى: أنواع عناصر الإنتاج بالنظر إلى قدرتها على التغير

في المدى القصير تختلف قدرة عناصر الإنتاج على التغير، وحينها نميز بين عناصر إنتاج ثابتة وأخرى متغيرة.

أولا: عنصر الإنتاج الثابت

يقصد بالعنصر الإنتاجي الثابت ذلك العنصر الإنتاجي الذي لا يمكن تغيير عرضه بسرعة (حالا) قصد تغيير مستوى الإنتاج. وفي الواقع لا يوجد أي عنصر إنتاجي ثابت بشكل مطلق حتى خلال المدى القصير. لكن ارتفاع تكلفة الحصول على بعض عناصر الإنتاج في الأجل القصير، مثل المباني والتجهيزات الكبيرة واليد العاملة العالية التأهيل، يجعلنا نفترض أنها عناصر إنتاج ثابتة.

ثانيا: عنصر الإنتاج المتغير

العنصر الإنتاجي المتغير هو كل عنصر إنتاجي يمكن تغيير الكمية المستعملة منه بسرعة للاستجابة لكل رغبة في تغيير مستوى الإنتاج. مثال ذلك العمل، المواد الأولية...

الفقرة الثانية: أنواع الفترات الزمنية وقدرة المشروع على الاستجابة لتغيرات الطلب

انطلاقا من التمييز بين عناصر الإنتاج الثابتة وعناصر الإنتاج المتغيرة واختلاف فترات تغييرها، فإن قدرة المشروع على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في السوق تنقسم إلى ثلاث فترات هي الفترة القصيرة جدا (فترة السوق)، الفترة قصيرة الأجل (أقل من سنة)، الفترة طويل الأجل (أكثر من سنة).

وتجدر الإشارة إلى أن الطول الزمني للفترات السابقة الذكر غير محدد بشكل دقيق. كما أن مدة كل فترة تختلف من صناعة لأخرى.

أولا: الفترة القصيرة جدا (فترة السوق)

الفترة القصيرة جدا هي الفترة التي لا يمكن للمشروع خلالها تغيير حجم الإنتاج استجابة لتغير الطلب، وهذا نظرا لاستحالة تغيير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة.

ثانيا: الفترة قصيرة الأجل (أقل من سنة)

يمكن للمشروع خلال الفترة قصيرة الأجل زيادة حجم إنتاجه بتغيير عناصر الإنتاج المتغيرة فقط، لكن ذلك يؤدي إلى اختلال نسبة المزج المثلى نتيجة زيادة الوحدات المستخدمة من العناصر الإنتاجية المتغيرة وبقاء كمية عناصر الإنتاج الثابتة على حالها، مما يترتب عنه ارتفاع نفقة إنتاج الوحدة الواحدة من المنتوج.

ثالثا: الفترة طويل الأجل (أكثر من سنة)

الفترة الطويلة هي الفترة التي يستطيع خلالها المشروع تغيير كل عناصر الإنتاج المستخدمة، ومن ثم يكون بإمكانه تعديل حجم إنتاجه بما يتماشى وتغيرات الطلب.

المطلب الثاني: دالة الإنتاج

في دراستنا لدالة الإنتاج نميز ما بين المدى الطويل والمدى القصير. إلا أننا سنقتصر هنا على دراسة دالة الإنتاج في المدى القصير.

الفرع الأول: تعريف دالة الإنتاج والافتراضات التي تقوم عليها

الفقرة الأولى: تعريف دالة الإنتاج

تعبر دالة الإنتاج عن العلاقة ما بين الكميات المنتجة من منتوج معين والتوليفات المختلفة المستعملة من عناصر الإنتاج. ويعبر عن هذه الدالة بواسطة العلاقة الرياضية التالية: $P = f(L, N, K, E)$

حيث P هو الإنتاج، و L, N, K, E هي على التوالي التنظيم، رأس المال، الطبيعة (الأرض) والعمل.

الفقرة الثانية: الفرضيات التي تقوم عليها دالة الإنتاج

إن دراستنا للعملية الإنتاجية تفرض علينا تقديم التوضيحات والافتراضات التالية:

ـ دراسة تغير الناتج تتم في إطار نفس الفترة الزمنية وليس في فترة أطول ولا أقصر.

ـ باعتبار أن عناصر الإنتاج تتميز بعدم تجانس وحداتها فإن الأمر يستدعي إيجاد مقياس واحد لقياس كمية خدمات عناصر الإنتاج المدخلة في العملية الإنتاجية. يمكن تجاوز هذا الاعتراض بافتراض أن كل عنصر من عناصر الإنتاج مكون من وحدات عديدة هي: $L= L_1, L_2, \dots L_N$, $K = K_1, K_2 \dots K_N$, $N = N1, N2 \dots N_N$, $E = E1, E2, .. E_N$

. بافتراض ثبات المستوى التكنولوجي خلال الفترة الزمنية المعينة لعملية الإنتاج، فإن تغير مستوى الناتج الكلي يعزى في هذه الحالة للتغيرات التي تمس كميات عناصر الإنتاج الثلاث فقط.

الفرع الثاني: دالة الإنتاج خلال الفترات الزمنية المختلفة

الفقرة الأولى: دالة الإنتاج في الفترة قصيرة الأجل

تعبر دالة الإنتاج في المدى القصير عن تغير مستوى الإنتاج خلال الفترة قصيرة الأجل بفعل التغير الذي يمس عناصر الإنتاج المتغيرة فقط، في ظل ثبات الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الثابتة وفي ظل ثبات المعرفة الفنية والقدرة التنظيمية وقابلية كمية خدمات عناصر الإنتاج للقياس الكمي، إلى جانب افتراض قابلية العنصر الإنتاجي المتغير للتجزئة إلى وحدات صغيرة متجانسة. وللتبسيط أكثر نفترض دالة يتغير فيها عنصر إنتاجي واحد فقط وبقاء عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة، وهو ما يعني تغير نسب مزج عناصر الإنتاج، ونكون عندئذ أمام دالة إنتاج تسمى " دالة النسب المتغيرة " أو بعبارة أخرى " قانون النسب المتغيرة " (loi des proportions variables) أو " قانون تناقص الغلة" (la loi des rendements décroissants). مع العلم أن قانون تناقص الغلة يشير إلى تغير مستوى الإنتاج في حين يشير قانون النسب المتغيرة إلى تغير نسب مزج عناصر الإنتاج.

أولا: أنواع الناتج

يمكن التمييز بين أنواع ثلاث من الناتج:

أ . **الناتج الكلي (P):** هو الكمية الكلية المنتجة من السلعة محل الاعتبار خلال فترة عملية الإنتاج.

ب . الناتج المتوسط (APL)**:** هو الناتج الكلي مقسوما على الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج. ومن تم يمكن الكلام على الناتج المتوسط لعنصر العمل، الناتج المتوسط لعنصر الأرض... وفي دراستنا لدالة الإنتاج في المدى القصير نهتم فقط بالناتج المتوسط للعنصر الإنتاجي المتغير.

ج . الناتج الحدي (MPL)**:** يعبر عن مقدار تغير الناتج الكلي المترتب عن إضافة وحدة واحدة من العنصر الإنتاجي المتغير. ونجد أن مجموع الناتج الحدي يعطينا الناتج الكلي عند أي كمية مستخدمة من عنصر الإنتاج المتغير.

ثانيا: شكل دالة إنتاج النسب المتغيرة بالنظر إلى أنواع الناتج

أ ـ شكل دالة الإنتاج

في ظل الفرضيات الواردة أعلاه تصبح لدينا دالة إنتاج من النوع: $P = f(L, M)$

لتوضيح مفهوم دالة الإنتاج نعتمد على مثال مصنع صغير لإنتاج الطاولات المدرسية حيث P هو الناتج الكلي من الطاولات ، L حجم اليد العاملة المستغلة في العملية الإنتاجية (العنصر الإنتاجي المتغير)؛ M آلات النجارة والتي يفترض أن عددها يبقى ثابتا.

جدول رقم 01 :

مستويات الناتج الكلي، الناتج الحدي والناتج المتوسط

عناصر الإنتاج		الناتج الكلي (طاولات)	الناتج المتوسط (طاولات)	الناتج الحدي (طاولات)	مراحل الإنتاج
العنصر الإنتاجي الثابت (الآلات M)	العنصر الإنتاجي المتغير (العمال)				
4	0	0	0	-	المرحلة الأولى
4	1	50	50	50	
4	2	120	60	70	
4	3	180	60	60	**المرحلة الثانية**
4	4	220	55	40	
4	5	250	50	30	
4	6	270	45	20	
4	7	280	40	10	
4	8	280	35	0	
4	9	270	30	-10	المرحلة الثالثة
4	10	250	25	-20	

المصدر: نقلا عن عثماني أمينة، تحليل سلوك المنتج. نظرية الإنتاج.. جامعة سطيف -1-

ب ـ العلاقة بين مختلف أنواع الناتج

1 ـ الشكل البياني المبين للعلاقة بين الناتج المتوسط والناتج الحدي

يبين الرسم البياني الوارد أدناه العلاقة بين مختلف أنواع الناتج. نلاحظ أنه في مرحلة تزايد الناتج الحدي والناتج المتوسط يكون الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط. أما في مرحلة تناقص الناتج الحدي والناتج المتوسط يكون الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدي.

شكل رقم 06:

منحنيات الناتج والمراحل التي تمر بها

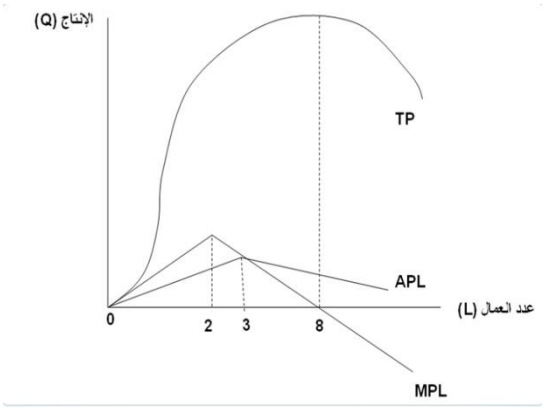

المصدر: نقلا عن عثماني أمينة، تحليل سلوك المنتج. نظرية الإنتاج.. جامعة سطيف -1-
http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/coursotmaniamina/chap1.html

2 ـ مراحل تغير الناتج الحدي وأثره على الناتج الكلي

في ظل افتراض ثبات عنصر الإنتاج الثابت وهو الآلات **(M)** عند مستوى 4، وتغير عنصر العمل بعامل واحد في كل مرة فإن الناتج الكلي، الناتج المتوسط والناتج الحدي يمرون بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: تزايد الناتج الحدي، وتزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد. خلال هذه المرحلة يصل الناتج الحدي إلى أقصاه، حيث يبلغ عدد الطاولات المنتجة 70 طاولة، بينما يكون الإنتاج الكلي مساويا لـ 120 طاولة، في حين يبلغ الإنتاج المتوسط 60 طاولة.

المرحلة الثانية: تناقص الناتج الحدي وتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص. تبدأ هذه المرحلة عندما يتساوى الناتج الحدي مع الناتج المتوسط. عندما يكون كلا من لناتج الحدي والناتج المتوسط مساويين لـ 60 طاولة وعدد العمال 3 ، تبدأ المرحلة الثانية وتنتهي عندما ينعدم الناتج الحدي، وحينها يكون عدد العمال المشغلين مساويا لـ 8.

المرحلة الثالثة: الناتج الحدي سالب والناتج الكلي متناقص. عندما يصبح عدد العمال المشغلين من طرف المؤسسة مساويا لـ 9 يكون الناتج الحدي مساويا لـ ـ 10. وخلال هذه المرحلة يكون الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدي.

3 ـ أسباب تزايد الناتج ثم تناقصه في ظروف دالة النسب المتغيرة

يعتقد الكلاسيكيون أن قانون تناقص الغلة ينطبق على الزراعة فقط، إلا أنه في الواقع هذا القانون ينطبق على كافة الأنشطة الاقتصادية طالما تحققت شروط دالة النسب المتغيرة المتمثلة في ثبات أحد عناصر الإنتاج وتغير عنصر إنتاجي آخر.

ويعود ظهور دالة النسب المتغيرة (قانون تناقص الغلة) لمسألة المزج الأمثل لعناصر الإنتاج في المشروع. فالناتج المترتب عن عملية المزج يختلف من مرحلة لأخرى بفعل درجة الانسجام بين عناصر الإنتاج، وهي الدرجة التي تبدأ ضعيفة ثم تتحسن لتعود إلى التناقص ثانية.

الفقرة الثانية: دالة الإنتاج في الفترة طويلة الأجل

أولا: تعريف الفترة الطويلة

الفترة الطويلة هي الفترة التي تكون فيها كل عناصر الإنتاج قابلة للتغير بشكل يسمح بتغير حجم المشروع أو نطاق إنتاجه. ولدراسة شكل دالة الإنتاج في المدى الطويل، أي كيف يتغير حجم الإنتاج تبعا لتغير كل عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، نفترض أن نسب المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة تكون ثابتة، بمعنى أن كل عنصر من عناصر

الإنتاج يزداد بنفس النسبة التي تزداد بها عناصر الإنتاج الأخرى. وتأخذ دالة الإنتاج في الأجل الطويل شكل P = f (L, N, K, E) ، حيث كل عناصر الإنتاج تتغير بنفس النسبة. ويترتب عن تغيرها تغير الناتج الكلي بنسبة معينة. ويمكن القول أن التغير الحاصل في الناتج الكلي ناتج عن تغير في عناصر الإنتاج بنسبة معينة.

ثانيا: حالات تغير مستوى الإنتاج بفعل تغير عناصر الإنتاج في المدى الطويل

ونميز في تغير مستوى الإنتاج بدلالة تغير عناصر الإنتاج في المدى الطويل ثلاث حالات:

أ ـ حالة ثبات الغلة

وفيها يتغير الناتج الكلي بنفس نسبة تغير عناصر الإنتاج. فمثلا يتضاعف حجم الإنتاج الكلي نتيجة تضاعف حجم المشروع.

ب ـ حالة تناقص الغلة

وفيها يتغير الناتج الكلي بنسبة تقل عن نسبة تغير عناصر الإنتاج. فقد يتضاعف حجم المشروع إلا أن الناتج سيزيد بأقل من الضعف. وفي هذه الحالة يعاني المشروع من نقائص وفورات الحجم الداخلية.

ج ـ تزايد غلة الحجم

بمعنى أن الناتج الكلي يزداد بنسبة تفوق نسبة زيادة عناصر الإنتاج (حجم المشروع). فمثلا إذا تضاعف حجم لمشروع فإن الناتج الكلي يزداد بأكثر من الضعف. وفي هذه الحالة يحقق المشروع وفورات الحجم الداخلية.

الفرع الثاني: أهمية الإنتاجية بالنسبة لتحقيق النمو الاقتصادي

نميز ضمن مفهوم الإنتاجية بين الإنتاجية الفرعية لكل عنصر إنتاجي، الإنتاجية الحدية والإنتاجية الكلية

الفقرة الأولى: أنواع الإنتاجية وصعوبات تقديرها

أولا: الإنتاجية الجزئية

تعبر الإنتاجية عن المعدل (النسبة) الذي يربط بين حجم الخدمات المنتجة وقيم عوامل الإنتاج المستعملة في الإنتاج. هذه النسبة تعتبر مؤشرا لقياس فعالية التسيير سواء على مستوى المؤسسة الواحدة أو على مستوى الاقتصاد ككل.[139]

ويمكن التعبير عن إنتاجية العنصر الإنتاجي بالعلاقة التالية:

إنتاجية العنصر الإنتاجي محل الاعتبار = حجم الإنتاج ÷ قيمة العنصر الإنتاجي محل الاعتبار الذي ساهم في تحقيق هذا الإنتاج.

وتتعدد مفاهيم الإنتاجية بتعدد عناصر الإنتاج. فهناك إنتاجية العمل (المخرجات÷العمل) وإنتاجية المواد الأولية (المخرجات أو الإنتاج ÷ المواد الأولية) وكذلك إنتاجية رأس المال (المخرجات ÷ رأس المال).

يتميز حساب كل نوع من هذه الإنتاجيات بالسهولة، لكنه يعاب على طريقة الحساب هذه أنها قد توحي بوجود علاقة كمية أو إحصائية.[140]

ثانيا: الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

لتجاوز عيوب الإنتاجيات الجزئية يلجأ في بعض الأحيان إلى حساب الإنتاجية الكلية لمختلف عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية الواحدة، والتي يعبر عنها بالعلاقة ما بين المخرجات والمدخلات. ويعتمد هذا المفهوم على تقدير قيمة المدخلات ونسبتها على قيمة المخرجات.

ثالثا: الإنتاجية الحدية لعنصر إنتاجي ما

في ظل المنافسة والتطور الاقتصادي يهتم المسيرون الاقتصاديون بمؤشر آخر هو الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي محل الاعتبار، والتي تمثل النسبة بين التغير الحاصل في الناتج (ΔP) والتغير الحاصل في العنصر الإنتاجي محل الاعتبار (ΔF)، ويتم التعبير عنها بالصيغة $\Delta P/\Delta F$.

الفقرة الثانية: صعوبات تواجه تحسين الإنتاجية في المؤسسة وسبل مواجهتها

تواجه عملية تحسين الإنتاجية في المؤسسة عدة صعوبات مثل الهياكل الإنتاجية المتحجرة، قلة الهياكل القاعدية، العادات والتقاليد البالية، التشريع الخاص بالمنافسة والأسعار، الصراعات الاجتماعية والإضرابات العمالية، نقص خبرة اليد العاملة، محدودية الحركية الجغرافية والمهنية... [141]

ورغم هذه الصعوبات التي تواجه الإنتاجية إلا أنه بالإمكان تحسين الإنتاجية بفضل رفع حجم رأس المال المستثمر، تحسين نوعية الآلات، استعمال تقنيات إنتاج جديدة، تحسين المستوى التأهيلي للعمال، التنظيم العقلاني للعمل، تحسين ظروف المادية والمعنوية للعمل، التحفيز المالي...

---

[139] و.ع. العلي، الإنتاجية: مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها. بيروت. دار الطليعة. الطبعة الأولى. 1983. ص11.

[140] و.ع. العلي، نفس المرجع المذكور سابقا. ص 21.

[141] Jean Pierre Lorriaux , Economie politique contemporaine. P. 65.

المبحث الثاني:
الإنتاج من منظور الاقتصاد الكلي

المطلب الأول: ماهية الإنتاج والتغيرات التي تلحق به

الفرع الأول: تعريف مفهوم الإنتاج وتطوره

الفقرة الأولى: تعريف مفهوم الإنتاج وعلاقته بالعرض

أولا: تعريف مفهوم الإنتاج

يعرف الكاتب إدموند مالنفو (Edmond Malinvaud)، في كتاب له يحمل عنوان مدخل للمحاسبة الوطنية، الإنتاج على أنه "ذلك القسم من النشاط الإنساني الذي يسمح بخلق سلع وخدمات موجهة لتلبية حاجات فردية أو جماعية".[142]

ثانيا: الإنتاج والعرض

الإنتاج المحقق من طرف مؤسسة في فترة زمنية محددة قد لا يساوي عرض المؤسسة من نفس الإنتاج. فهذا الأخير يشير إلى الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة معينة من أجل البيع عند سعر معين وخلال فترة زمنية معينة. وقد تتساوى الكميات المنتجة والمعروضة من سلعة ما، كما يمكن أن تختلفا بتأثير كل من التخزين، التجارة الخارجية، الاستهلاك الذاتي، تلف المنتوج...

الفقرة الثانية: تطور مفهوم الإنتاج

عرف مفهوم الإنتاج تطورا عير الزمن. فالإنتاج من منظور الطبيعيين كان يقتصر على النشاط الزراعي. لكن هذا المفهوم شهد بعد ذلك تطورا حيث صار هذا المفهوم يتضمن كلا من النشاطات الزراعية والنشاطات الصناعية، دون النشاطات الخدمية. وكان لا بد من الانتظار حتى سنة 1870 ليصبح مفهوم الإنتاج يشمل كل النشاطات التي تقوم على استعمال الموارد بغية تحقيق الإشباع المباشر وغير المباشر للحاجة الإنسانية، ويصبح بموجب هذا التعريف الأعوان الاقتصاديون منتجون. فالعائلات على سبيل المثال تعتبر منتجة باعتبارها تنتج خدمات منزلية متعددة.

الفقرة الثالثة: تقدير الإنتاج: المفهوم الاقتصادي والمفهوم الإحصائي

نميز ضمن مفهوم الإنتاج بين المفهوم الإحصائي للإنتاج والمفهوم الاقتصادي للإنتاج.

أولا: المفهوم الإحصائي للإنتاج

يقيس المفهوم الإحصائي للإنتاج فقط منتجات الوحدات التي يمكن تحديد قيمة إنتاجها باستعمال النقود. فالمحاسبة الوطنية تدرج ضمن مفهوم الإنتاج الوطني كل السلع والخدمات السلعية والخيرات والخدمات غير السلعية التي تقدر قيمتها بتكاليف الإنتاج. فقيمة الإنتاج التعليمي السنوي مثلا يقدر بتكاليف تسيير قطاع التعليم. بمعنى أن المفهوم الإحصائي للإنتاج لا يأخذ بالحسبان الخدمات المنتجة من طرف عمل غير مأجور، مثل الأعمال التي تقوم بها ربات البيوت أو العمل المجاني الذي يدخل في إطار التعاون والمساعدة.

لم تكن الخدمات المجانية (غير تجارية) تعتبر إنتاجا، لكنها أصبحت كذلك بعد أن اتسع مدى استهلاكها، ومثال ذلك الخدمات المقدمة من طرف الدولة، كالأمن، التعليم، القضاء ... الملاحظ أن صفة اللاتجاري هي صفة وهمية، فلهذه الخدمات سعر حتى وإن كان يتم التنازل عنها مجانا، وسعرها يتحدد بتكلفة إنتاجها التي تمول عن طريق الضرائب.

ثانيا: المفهوم الاقتصادي للإنتاج

إن المفهوم الاقتصادي للإنتاج أشمل من المفهوم الإحصائي،

المطلب الثاني: الجهاز الإنتاجي: تعريفه، مكوناته وبنيته

الفرع الأول: تعريف الجهاز الإنتاجي وتحديد مكوناته

الفقرة الأولى: تعريف الجهاز الإنتاجي

الجهاز الإنتاجي هو مجموع الوحدات الإنتاجية التي تتولى إنتاج سلع وخدمات توجه لتلبية الطلب المقدم إليها من طرف الأفراد والمؤسسات ذاتها. هذا الجهاز يتغير مع الزمن، بشكل يؤدي إلى ظهور صناعات وتزايد أهميتها واختفاء أو ضمور صناعات أخرى. هذه التغيرات تؤدي إلى قيام تحالفات وتكتلات وعولمة للنشاط الاقتصادي والمالي، وهي تتم بصورة عفوية أو آلية بفعل المنافسة، كما قد تتم بفعل تدخل الدولة التي تعمل على توجيه الإنتاج في اتجاه معين.

الفقرة الثانية: مكونات الجهاز الإنتاجي

يتكون الجهاز الإنتاجي من قطاعات وفروع.

.

[142] Edmond Malinvaud. Initiation à la comptabilité nationale. Tiré de Jean Pierre Lorriaux, Economie politique contemporaine. P. 52.

أولا: تعريف القطاع (Le secteur)

يمكن تعريف القطاع على أنه مجموعة من المؤسسات التي تمارس نشاطا أساسيا واحدا. لقد ميز كولين كلارك في كتابه الذي يحمل عنوان "شروط النمو الاقتصادي" الصادر في سنة 1940 ما بين ثلاث قطاعات. القطاع الأولي يشمل مختلف النشاطات التي تقوم على إنتاج منتجات أولية غير محولة من خلال استخراجها من الطبيعة (الزراعة، الحراجة (La sylviculture)، الصيد البحري والصيد). أما القطاع الثانوي فيشمل نشاطات تحويل المواد الأولية، مثل النشاطات المنجمية، البناء، الصناعة وإنتاج الطاقة. في حين يشمل القطاع الثالثي النشاطات الخدمية، مثل التجارة، النقل... التي تصاحب منتجات القطاعين الأول والثاني.

ثانيا: تعريف الفرع (La branche)

يقصد بالفرع هو مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج نفس المنتوج.

الفرع الثاني: حيوية الجهاز الإنتاجي: المنافسة، التركز، العولمة

تؤدي المنافسة التي تنشأ ما بين المؤسسات إلى تجمع (تركز) بعض المؤسسات بحثا عن مصادر القوة التي تضمن لها الاستمرار في السوق وتدعيم مكانتها فيه من خلال الاستفادة من المنافع التي تتولد عن الحجم الكبير للمؤسسات. إن قدرة المشروع الخاص على التحكم في أسعار السلع والخدمات المنتجة تختلف باختلاف ظروف السوق. ففي ظل المنافسة الكاملة يتعامل المنتج الواحد مع السعر كمعطى. في حين أن درجة تحكم المشروع الخاص في أسعار بيع السلع تزداد تدريجيا كلما انتقلنا باتجاه الاحتكار الكامل.

من جهتها تقدم عناصر الإنتاج خدمات تباع في الأسواق بسعر معين. وتتميز هذه الأسواق بالتنوع تبعا لدرجة المنافسة المتوفرة فيها. وفي ظل سيادة المنافسة الكاملة في سوق خدمات عناصر الإنتاج يصبح سعر هذه الخدمات يعكس الندرة النسبية لهذه الخدمات. في حين أنه في ظل الحالات الأخرى، غير حالة المنافسة الكاملة، فإن أسعار خدمات عناصر الإنتاج لا تعكس درجة ندرتها النسبية. إن ظروف السوق تحدد أسعار خدمات عناصر الإنتاج وبالتالي تحدد تكاليف الإنتاج، ومن ناحية أخرى تحدد إيرادات المشروع. ففي ظل المنافسة الكاملة تتحدد الأسعار بفعل تفاعل العديد من قرارات الإنتاج (العرض) وقرارات الاستهلاك (الطلب)، ومن تم لن يكون بإمكان المنتج الواحد التأثير في سعر السوق وإنما سيأخذه كمعطى. ولكي يحقق المشروع أقصى ربح ممكن يتعين عليه تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد لها وتعظيم الإنتاج.

لأخذ فكرة عن تطور المؤسسات نلقي نظرة وجيزة على هيكل السوق، لننتقل بعدها على عرض مفاهيم ذات صلة بتطور المؤسسات.

الفقرة الأولى: هيكل السوق

تتميز الأسواق عن بعضها البعض من حيث عدد المؤسسات المتدخلة فيها. فقد يخضع السوق لمنافسة كاملة أو احتكار محدود أو كامل.

شكل رقم 07:

أشكال السوق حسب هياكلها

		عدد العارضين		
		واحد	عدد محدود	عدد كبير
عدد الطالبين	واحد	احتكار ثنائي Monopole bilatéral	احتكار الشراء المعاكس Monopsone contrarié	احتكار الشراء monopsone
	عدد محدود	احتكار البيع المعاكس Monopole contrarié	احتكار البيع الثاني Oligopole bilatéral	احتكار القلة عند الشراء oligopsone
	عدد كبير	احتكار البيع monopole	احتكار القلة عند البيع Oligopole	منافسة كاملة

أولا: المنافسة الكاملة

أ ـ شروط تحقق المنافسة الكاملة

تتحقق المنافسة الكاملة عندما تتوفر السوق على الشروط التالية:

.

1 ـ ذروية السوق (Atomicité de l'offre et de la demande)

وجود عدد كبير من البائعين والمشترين، ومن مستويات متقاربة. هذا الشرط يضمن عدم قيام أي فرد من هاتين المجموعتين بفرض إرادته. كما أن تعدد الأفراد داخل كل مجموعة يجعل عملية التفاهم بين أفراد المجموع الواحدة صعبة جدا. أي أن كل فرد سيتصرف بمفرده وبصورة عقلانية معتمدا على الحساب الاقتصادي وبعيدا عن التصرفات العاطفية. هذا التصرف العقلاني هو سمة من سمات الرجل الاقتصادي.

2 ـ حرية الدخول إلى السوق والخروج منه (mobilité et fluidité)

هذا الشرط يفترض عدم وجود أي مانع يمنع البائعين من الدخول إلى السوق أو الخروج منه. وكذا عدم وجود أي مانع يحول دون اتصال هذا المشتري او ذلك بهذا البائع أو ذاك. هذا الشرط لا يعني إطلاقا غياب القوانين التي تنظم العمل في الأسواق المنظمة، كل ما في الأمر أن البائعين يخضعون لقوانين واضحة تفرض على الجميع دون تمييز بين أحد، وحينها فإن الجدارة تكون للبائع الذي يبيع سلعته ذات النوعية الأحسن وبالسعر الأقل.

3 ـ شفافية السوق (Transparence du marché)

تتميز سوق المنافسة الكاملة بتوفر المعلومات الكاملة عن السلعة لكافة المتعاملين، سواء كانوا بائعين أو مشترين. إن المعلومة ذات قيمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

4 ـ تجانس السلعة (Homogénéité du produit)

يتعلق الأمر هنا بسلعة واحدة تتوفر فيها نفس الخواص، سواء من حيث الحجم، الشكل، الوزن، الطعم... وعندما تتوفر كل هذه الخصائص في كل الكميات المعروض من السلعة الواحدة، سوف لين يكون أمام المشتري أية صعوبة في الاختيار، إذ أن اختياره سينصب على السعر فقط.

5 ـ توطن المشروعات في أماكن متقاربة من بعضها البعض مما يسهل التنقل إلى الأسواق.

ب ـ كيف يتحدد السعر في ظل المنافسة الكاملة

تعبر الأسعار عن القيمة التبادلية للمنتجات، والتي بدورها تتحدد تبعا لكمية العمل المبذول في إنتاجها وأيضا تبعا لمنفعتها الحدية ولندرتها.

في ظل المنافسة الكاملة يسعى العارض إلى تعظيم ربحه، في وقت يسعى فيها الطالب إلى تعظيم منفعته. وبالتالي فإن ارتفاع السعر من شأنه أن يشجع العارضين على زيادة العرض في وقت يميل فيه الطلب إلى التقلص. كما أن ارتفاع مستوى الطلب على سلعة معينة من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعرها, وهكذا نجد أن أثر الطلب والعرض على السعر هو أثر قائم، إلا أن المواقع تتغير في لحظة معينة إذ تصبح الكميات المعروضة والمطلوبة ذات تأثير على مستوى الأسعار.

يمكن تمثيل السوق بواسطة الشكل التالي:

شكل رقم 08:

تمثيل سوق سلعة ما تعمل في ظل المنافسة الكاملة

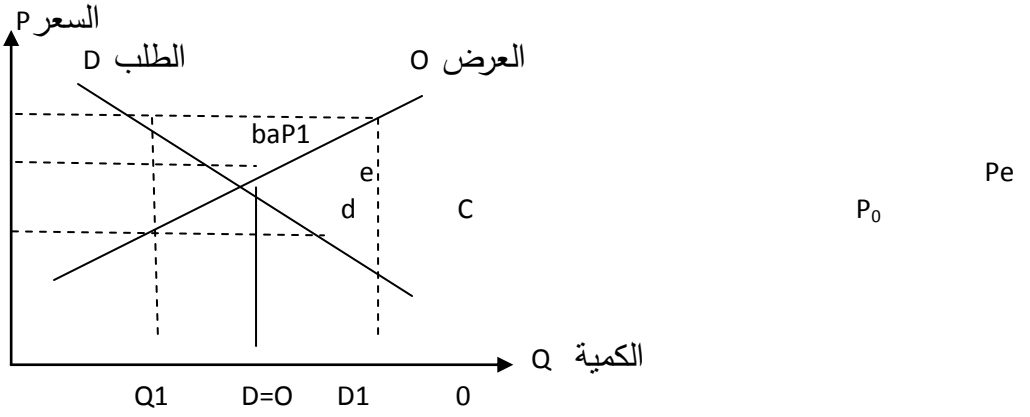

منحنيا العرض والطلب يمثلان مختلف الكميات من السلعة أو الخدمة محل الاعتبار التي ينوي العارضون عرضها عند مستويات الأسعار المختلفة، وكذلك الكميات المختلفة التي ينوي طالبو هذه السلعة أو الخدمة طلبها عند مستويات السعر المختلفة. فعندما يكون سعر السلعة مرتفعا ومساويا لـ P1 فإن العارضين سيكون على استعداد لعرض الكمية Q1 في حين أن هذا المستوى من السعر لا يشجع الطالبين إلا على اقتناء كمية محدودة تقدر بـ OD1 وهذا لأنهم محكومون بقيد الميزانية وبقيد الحاجة.

عندما يتحقق هذا السعر فإن فائضا في العرض (ab) سيظهر في السوق ويقدر بالفرق الموجود بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة. فائض العرض هذا سيدفع العارضين إلى تبني سياسة تصفية وبذلك يظهر ما يعرف بأثر

التصفية (effet solde)، حيث يقدم العارضون على تقليص سعر البيع قصد التخلص من جزء من هذا الفائض الذي يكلفهم أعباء مختلفة (إما تلف السلعة أو تحمل تكاليف النقل والتخزين...).

عندما ينخفض السعر إلى مستوى أدنى من المستوى الأول سيؤدي بطبيعة الحال إلى تزايد مستوى الاستهلاك بفعل توسيع المستهلكين لمستوى استهلاكهم وبفعل دخول مستهلكين جدد. أما من ناحية العرض فإن انخفاض السعر إلى مستوى أدنى من المستوى السابق فإن ذلك يدفع ببعض العارضين إلى تقليص عرضهم ويدفع ببعض الآخر إلى الانسحاب من السوق، بحيث ينتج لدينا في الأخير انخفاضا في عرض هذه السلعة يقدر بـ (cd). وفي ظل انخفاض العرض يميل المستهلكون إلى التنافس على العرض المتاح، ويقبلون بالتالي بدفع سعر أعلى من السعر السابق كأنما هم في حالة من مزايدة، وبذلك يظهر ما يعرف بأثر المزايدة (effet enchère).إن فائض العرض وفائض الطلب حالتان تعبران عن عدم التوازن بين العرض والطلب. وسيتم الاقتراب تدريجيا (par tâtonnement) من حالة التوازن وفي كل مرة يقل هذا الفائض إلى أن نصل إلى نقطة التوازن Qe ، حيث تتساوى الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة.

ملاحظة

سوق المنافسة الكاملة هي حالة افتراضية تعتمد كمعيار تسعى الأسواق المختلفة إلى الاقتراب منه من خلال توفير ما يمكن من الشروط. في الواقع توجد بعض الأسواق(البورصة وبعض أسواق المواد الأولية) التي تقترب من حالة المنافسة الكاملة. لكن لا توجد أي سوق تتوفر فيها كافة شروط المنافسة الكاملة.

ثانيا: الاحتكار (Le monopole)

الاحتكار هو وضع يوجد عندما يوجد منتج وحيد لسلعة ما في مواجهة العديد من المشترين الذين يتصرفون بصورة فردية بدون تنسيق بينهم. من جهة ثانية السلعة المباعة من طرف البائع المحتكر لا يوجد لها بديل.

يعتبر مفهوم البائع الواحد مفهوم حدي، ولا يمكن التقيد بهذه الكلمة بشكل حرفي. لأنه في واقع الحال حتى ولو وجد أكثر من بائع واحد فإن السوق قد تعرف حالة من الاحتكار لو استطاع هؤلاء البائعين القليلين التفاهم فيما بينهم من أجل تحديد سعر معين لسلعتهم. في مثل هذه الحالة يمكن القول أنه رغم تعدد البائعين إلا أننا نعيش وضعا يشبه الوضع الذي يسود فيه بائعا واحد. هذا الوضع سيؤدي إلى زوال شروط المنافسة الكاملة بين هؤلاء البائعين. يمكن التعبير عن هذا الوضع باسم الاحتكار الجماعي (monopole collectif).[143]

ينتج الاحتكار الخاص (Le monopole privé) نتيجة حصول مؤسسة ما على براءة تحميها لمدة معينة من منافسة المؤسسات الأخرى. فمؤسسة بولاروید (Polaroid) مثلا استفادت من احتكار خاص لمدة معينة في مجال صناعة أفلام التصوير الآنية. [144] تؤدي حالة الاحتكار إلى جعل البائع يبيع سلعته بسعر عال، وهو ما يمكنه من تحقيق أرباح كبيرة. هذا الأمر يتم على حساب المستهلكين. كما قد يترتب عن حالة الاحتكار عمل المؤسسة المحتكرة إلى عرقلة التطور في القطاع الذي تعمل فيه، كأن تحصل المؤسسة على براءات الاختراع وقد لا تستعملها، فقط من أجل منع وصولها إلى المنافسين الآخرين. وإلى جانب الاحتكار الخاص هناك شكل آخر من الاحتكار يتمثل في الاحتكار العمومي، مثل احتكار بعض أشكال الخدمات كالنقل الجوي في بعض البلدان، خدمات النقل بالسكك الحديدية، خدمات البريد...

ثالثا: احتكار القلة عند البيع (Oligopole)

في هذا النوع من الأسواق يكون عدد بائعي المنتوج الواحد محدودا، وهذا في مواجهة العديد من الطالبين. وبما أن الأمر يتعلق بسوق سلعة واحدة متجانسة، فإن هؤلاء البائعين سيبيعون بنقص السعر، لأنه في حالة انفراد بائع واحد ببيع سلعته بسعر عال فإن المشترين سيتوجهون إلى بقية المنتجين. أما في حالة بيع بائع واحد لسلعته بسعر أقل من بقية البائعين فإنه سيفقد جزء من ربح كان بإمكانه تحقيقه. هذا الإجراء يمكن للبائع الواحد انتهاجه إذا كان قادرا على إنتاج كميات كبيرة من السلع تسمح له بتغطية عرض بقية المنتجين.

رابعا: احتكار القلة

وهو وضع يتميز بمحدودية كبيرة لعدد المشاريع في السوق (أقل من 10).

خامسا: المنافسة الاحتكارية (La concurrence monopolistique)

هذا النوع من الأسواق هو سوق شائع الوجود، مثل ما هو الأمر بالنسبة لسوق احتكار القلة عند البيع. في مثل هذه الحالة نجد عددا كبيرا من المنتجين يعرضون منتجات متشابهة إلى حد كبير، لكنها منتجات غير متجانسة، بحيث يستطيع المشترون تمييز المنتوج الواحد عن بقية المنتجات.

.

[143] Fouad Serageldine. Introduction à l'économie politique. Editions les Valangines. 2008. PP 99 – 117.
[144] Fouad Serageldine. Op. cit..

ثانيا: تركز المؤسسات

ويمكن تعريف التركز على أنه وضعية تعيشها الهياكل الاقتصادية بحيث يكون الجزء الأكبر من الإنتاج والمبيعات محققة من طرف عدد محدود من المؤسسات. ويقاس التركز الاقتصادي (La concentration économique) بالمكانة التي تحتلها أكبر المؤسسات في مجموع الإنتاج. والملاحظ اليوم أن عدد المؤسسات الكبيرة التي تهيمن على الاقتصاد بدأ في التناقص، في وقت يتزايد عدد المؤسسات المتوسطة والصغيرة، أي المؤسسات التي لا يزيد عدد عمالها عن 500 عامل. ويجب القول أن هذه المؤسسات الصغيرة ما هي في حقيقة الأمر إلا فروع للمؤسسات الأم الكبيرة. ومن تم يمكن القول أن عملية التركز تبقى قائمة.

ثالثا: عولمة المؤسسات

بموازاة لعملية التركز تتجه المؤسسات، تحت تأثير المنافسة، إلى التعولم أو ما يعرف بتدويل أو دولنة المؤسسات (internationalisation des firmes)، وهذا بحثا عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات، إضافة إلى الإنتاج على نطاق واسع قصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتدنية التكاليف من خلال تشغيل العمالة الرخيصة والحصول على المواد الأولية بسعر محدود من خلال الاقتراب من مراكز الإنتاج ومن تم تقليل تكاليف النقل.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي خلال المدين القصير والطويل

تشهد البلدان المختلفة نموا اقتصاديا متباينا فيما بينها ومختلفا في الزمان. إن تحقيق النمو الاقتصادي مرهون رفع مستوى الإنتاج، الذي بدوره يتحدد بمستوى الإنتاجية. إن تحسين مستوى الإنتاجية يتوقف على الرفع من مستوى رأس المال المستعمل واستعمال تكنولوجيا متطورة. هذا الأمر يظهر واضحا من مقارنة إنتاجية العمل في مصنع يعتمد بشكل كبير على الرجل الآلي، أو من مقارنة فلاح يستعمل جرارا وغير ذلك من التجهيزات الفلاحية الحديثة وفلاحا يعتمد بشكل أساسي على اليد العاملة.

سنعمل على دراسة حال النمو الاقتصادي في ظل رفع معدل الاستثمار دون استعمال التقدم التكنولوجي، إذ سنلاحظ أنه بالإمكان رفع مستوى الدخل الوطني دون تحقيق نمو كبير. لا بد من القول أن التقدم التقني يساهم بشكل فعال في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية. وسنعمل هنا على تحديد العوامل المحددة للتقدم التكنولوجي.

الفرع الأول: نمو الإنتاج: تعريفه، قياسه وتقلباته

يتم قياس المنافع (الخيرات) اعتمادا على وحدات كمية التي تشهد تغيرا خلال الزمن يعبر عنه بمفهوم النمو.

الفقرة الأولى: تعريف النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية والتقدم

أولا: تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي مفهوم كمي يعبر زيادة الإنتاج في اقتصاد ما خلال فترة زمنية طويلة. في مفهومه الضيق هو الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني خلال سنة واحدة. إلا أن الكلام عن النمو يقتضي أخذ هذا المؤشر خلال فترة زمنية طويلة.

ثانيا: تعريف التنمية

مفهوم التنمية فهو ظاهرة نوعية يمكن ملاحظتها خلال مدى زمني طويل. هذه الظاهرة تتمثل في تحول الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وهذا بفعل النمو الاقتصادي.[145] وتتجلى مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال تحسن مستوى معيشة الأفراد، التصنيع، تحسن المستوى الصحي والغذائي للفرد، العمران، تحسن المستوى التعليمي والتكويني لأفراد المجتمع.

الفقرة الثانية: قياس نمو الإنتاج وتفسير التقلبات التي تلحق به

يقاس النمو الاقتصادي بمراعاة التغيرات التي تحصل في الناتج الداخلي الخام، لذا يتعين تعريف الناتج الداخلي الخام وتحديد طرق قياسه، وتحديد العوامل المؤثرة فيه، لنصل في الأخير إلى معرفة فيما إذا كان الناتج الداخلي يمثل مقياسا جيدا للتعبير عن مستوى المعيشة في بلد ما.

أولا: قياس الدخل والناتج الداخلي الخام

يعبر النمو الاقتصادي عن التغيرات التي تحصل في الناتج الداخلي الخام. ولدراسة هذه التغيرات نبدأ أولا بتعريف الناتج الداخلي الخام وتحديد طرق قياسه، وتحديد العوامل المؤثرة فيه، لنصل في الأخير إلى معرفة فيما إذا كان الناتج الداخلي يمثل مقياسا جيدا للتعبير عن مستوى المعيشة في بلد ما.

أ ـ تعريف الناتج الداخلي الخام وتقدير مدى صلاحيته لقياس الإنتاج وقياس مستوى المعيشة في بلد ما

1 ـ تعريف الناتج الداخلي الخام

الناتج الداخلي الإجمالي لبلد ما هو القيمة السوقية للسلع والخدمات المنتجة في البلد خلال سنة كاملة.

---

[145] Jean Longatte et Pascale Vanhove. Economie générale. Edition Dunod, Paris 2001, P.53.

2 ـ مدى صلاحية الناتج الداخلي الخام لقياس الإنتاج وقياس مستوى المعيشة في بلد ما

هناك اعتراضات عدة تثار بشأن استعمال الناتج الداخلي الخام كمقياس لقياس الإنتاج وقياس مستوى المعيشة في بلد ما. هذه الاعتراضات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

ـ طريقة قياس الناتج الداخلي الخام لا تأخذ بعين الاعتبار المنتجات غير السلعية والمنتجات التي يتم تداولها في الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الخفي). ففي الدول المتقدمة نجد أن العديد من المنتجات يتم إنتاجها وتسويقها وبالتالي تدخل في حساب الناتج الداخلي الخام، مثال ذلك غسل الثياب، تناول الغذاء في المطاعم، تربية الأطفال في دور الحضانة... بينما الأمر يختلف إلى حد ما في الدول المتخلفة، حيث الناتج الداخلي الخام لا يعبر حقيقة عن كل النشاط الاقتصادي الممارس ولا يقيس كل المنتجات التي تتم داخله.

ـ يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار إلى تضخيم قيمة الناتج الداخلي الخام دون أن تزداد كمية المنتجات المكونة للناتج الداخلي الخام. كما أن ارتفاع الناتج الداخلي الخام المحلي لا يصاحب دوما بتحسن مستوى معيشة الأفراد. فقد يتم توجيه نسبة هامة من هذا الناتج الداخلي الخام للتصدير، وبالتالي يتم حرمان أفراد المجتمع من استهلاكه.

ب ـ قياس نمو الإنتاج

1 ـ طرق قياس الناتج الداخلي الخام

يمكن قياس الناتج الداخلي الخام اعتمادا على ثلاث طرق (مقاربات) تعطي نفس النتيجة. فمقاربة الناتج الوطني تعرف الناتج الداخلي الخام على أنه قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة من طرف الاقتصاد المحلي خلال سنة كاملة بفضل مشاركة مختلف عوامل الإنتاج. هذه الأخيرة تكون مملوكة من طرف قطاع العائلات، الذين يتقاضون مقابل مشاركتهم في العملية الإنتاجية عوائد (مداخيل)، وهذا يمثل طريقة المداخيل. تستعمل المداخيل في تلبية حاجيات الأفراد (الإنفاق).

مما سبق، وأخذا بعين الاعتبار المقاربات الثلاث لحساب الناتج الداخلي الخام، يمكن الخروج بالمساواة التالية: الناتج الوطني = الدخل الوطني = الإنفاق الوطني.

2 ـ مؤشرات النمو

باعتبار النمو مؤشرا كميا فهو يقاس اعتمادا على مؤشرات الحجم. والمؤشر المستعمل في هذا الصدد هو الناتج الداخلي الخام. ويتم قياس نموه خلال فترة معينة مقارنة بفترة أخرى تمثل فترة الأساس. وتتم عملية القياس بالحجم أو بالأسعار (الجارية والثابتة). كما يمكن قياس النمو اعتمادا على الاستثمار والاستهلاك.

جدول رقم 02:

الناتج الداخلي الخام محسوبا بوحدات نقدية جارية وبوحدات نقدية ثابتة

السنة / البيان	1	2	3	4	5
الناتج الداخلي مقدرا بمليار وحدة نقدية جارية	4006	4362	4700	5069	5337
الرقم القياسي للأسعار (سنة الأساس 100: سنة 1)	100	107,2	113,5	119,5	123,2
الناتج الداخلي مقدرا بمليار وحدة نقدية ثابتة *	4006	4069,04	4140,1	4241,8	4332
الرقم القياسي للأسعار للناتج الداخلي الخام مقدرا بالأسعار الجارية **	100	108,9	117,3	126,5	133,2
الرقم القياسي للأسعار للناتج الداخلي الخام مقدرا بالأسعار الثابتة **	100	101,6	103,3	105,9	108,1

المصدر: Jean Longatte, Pascal Vanhove. Economie générale. Dunod, Paris 2001. P54

* الناتج الداخلي مقدرا بمليار وحدة نقدية ثابتة = (الناتج الداخلي الخام مقدرا بالوحدات النقدية الجارية ÷ الرقم القياسي للأسعار) . 100

** (الناتج الداخلي الخام للسنة i ÷ الناتج الداخلي الخام للسنة 1) . 100

ـ (الناتج الداخلي الخام بالوحدات النقدية الجارية ÷ الرقم القياسي للأسعار)× 100

ـ معدل نمو الناتج الداخلي الخام بملايين الوحدات النقدية الجارية (نسبة مئوية) = (الناتج الداخلي الخام بملايين الوحدات النقدية الجارية للسنة i ـ الناتج الداخلي الخام بملايين الوحدات النقدية الجارية للسنة i-1) ÷ الناتج الداخلي الخام بملايين الوحدات النقدية الجارية للسنة i-1

ـ (الناتج الداخلي الخام للسنة i ÷ الناتج الداخلي الخام للسنة 1)× 100

ـ الرقم القياسي للأسعار هو معطى. أما بقية الأرقام القياسية فيتم حسابها.

ب ـ العناصر الواجب مراعاتها عند قياس الناتج الداخلي الخام لأية دولة كانت

إن اعتماد الناتج الداخلي لإجراء المقارنات خلال الزمن وكذا ما بين البلدان المختلفة يتطلب مراعاة كلا من التضخم، عدد سكان البلد، معدل صرف العملة.

فارتفاع الناتج الداخلي الخام خلال سنة ما يجب أن يقارن بمعدل التضخم خلال نفس السنة. فإذا كان معدل نمو الناتج الداخلي أكبر من معدل التضخم حينها يمكن القول أن مستوى الدخل قد عرف تحسنا. فأخذ التضخم بعين الاعتبار يقود إلى التمييز بين الناتج الداخلي الخام الإسمي والناتج الداخلي الخام الحقيقي،حيث الناتج الداخلي الخام الإسمي لا يأخذ

بعين الاعتبار مستوى التضخم على عكس الناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يأخذ بعين الاعتبار التضخم خلال سنة القياس مقارنة بسنة الأساس المعتمدة في المقارنة.

إن مقارنة الناتج الداخلي الخام بين بلدين أو خلال فترتين زمنيتين مختلفتين بالنسبة للبلد الواحد يقتضي أخذ عدد السكان بعين الاعتبار. فمقارنة النتاج الداخلي الخام المرتفع لبلد أ يتوفر على عدد كبير من السكان مع بلد يمتلك ناتجا داخليا خاما محدودا وعدد سكان محدود أمر ليس سهلا لاختلاف الأوضاع، لذا يتعين الاعتماد على الناتج الداخلي الخام الفردي أو على الناتج الداخلي الخام لكل ساكن نشط.

الفقرة الثانية: التقلبات التي تلحق بنمو الإنتاج

يتعرض مستوى الإنتاج في أي بلد إلى تقلبات تعرف بالدورات الاقتصادية (cycles économiques)، وهي عبارة عن تناوب فترات التوسع والركود التي تتراوح مدتها ما بين 5 و10 سنوات. هذه الدورات تعرف بدورات جوقلار (Cycles de Juglar).

وتعود التقلبات التي تمس مستوى الإنتاج إلى تقلب العرض والطلب وإلى الصراع القائم حول توزيع المداخيل ما بين الأرباح والأجور، الصدمات الخارجية التي تصيب الاقتصاد (ارتفاع أسعار المواد الأولية، التغيرات السياسية التي تحدث في منطقة من العالم)، هذا بالإضافة إلى الأزمات المالية.

وقبل التطرق إلى مصادر النمو الاقتصادي يتعين علينا أولا التعرف على مفهومي النمو الفعلي وإمكانيات النمو (La croissance effective et le potentiel de croissance)، وكذا مفهوم الدورة الاقتصادية.

أولا: النمو الفعلي وإمكانيات النمو

ـ النمو الفعلي هو النمو الحاصل فعلا، وهو ما تشير إليه الإحصائيات الرسمية. أما إمكانيات النمو فهي السرعة التي يمكن للاقتصاد أن ينمو بها. هذه الإمكانية تتوقف على توفر وتزايد حجم مختلف الموارد إلى جانب الاستخدام الفعال لهذه الموارد. عندما تكون إمكانيات النمو أكبر من النمو الفعلي فذلك يشير إلى سوء استخدام الموارد المتاحة، وهو ما يظهر من خلال وجود بطالة ووجود فائض في رأس المال الثابت.

ثانيا: النمو الاقتصادي والدورة الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أن إمكانيات النمو عرضة للتغير بتأثير من التطور التكنولوجي واكتشاف موارد جديدة وكذا نتيجة استغلالها. لكن عموما نجد أن هذه الموارد تتميز بثبات أكبر من النمو الفعلي. فهذا الأخير يتميز بالتقلب حسب الأوضاع الاقتصادية (توسع أو ركود).

نميز في مسار النمو الاقتصادي عددا من المراحل هي:

ـ تباطؤ النمو الاقتصادي، أي نموه بمعدل أقل من معدل النمو المحقق خلال الفترة المنصرمة.

ـ ركود اقتصادي (récession) يتميز بانخفاض الناتج الداخلي مقارنة بالفترة المنصرمة. هذا الانخفاض يتم خلال الفترة القصيرة تقدر من طرف البعض بستة أشهر.

ـ (dépression) والمتمثلة في تناقص الناتج الداخلي الخام على مدى زمني طويل نسبيا،

ـ تعريف الدورة الاقتصادية: الدورة الاقتصادية (cycle économique) هي تعاقب بين الركود الاقتصادي والانبعاث (récession et reprise). تتضمن الدورة الاقتصادية أربع مراحل هي:

ـ مرحلة انقلاب (la phase de retournement): عندما يعيش الاقتصاد حالة من الركود تأتي مرحلة انبعاث مجدد للنمو الاقتصادي.

ـ مرحلة التوسع (la phase d'expansion): تتميز هذه المرحلة بنمو اقتصادي سريع، حيث يتم استعمال الموارد الاقتصادية بشكل جيد، بحيث يؤدي ذلك إلى تقلص الفارق بين النمو الفعلي وإمكانيات النمو.

ـ مرحلة بلوغ القمة (le sommet): خلال هذه المرحلة يصل الإنتاج إلى أعلى مستوى له ثم يستقر وبقى راكدا.

ـ مرحلة التباطؤ والركود (phase de ralentissement puis de récession): تبدأ هذه المرحلة بانخفاض مستوى الإنتاج دون أن تنزل إلى أدنى من متوسط الإنتاج (تباطؤ)، لكن بعد ذلك يميل الإنتاج إلى التناقص (بدء مرحلة الركود).

ـ شكل الدورات الاقتصادية وأسباب تقلب النمو الاقتصادي.

الفصل الثامن:
وظيفة توزيع الدخل
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

تقديم

تقوم عملية التوزيع على اقتسام الثروة المنتجة خلال فترة زمنية معينة ما بين الأعوان الاقتصاديين. وتوجد ما بين عمليتي الإنتاج والتوزيع علاقة ارتباط، إذ لا وجود لعملية التوزيع دون قيام عملية الإنتاج، كما أنه لا يمكن استئناف عملية الإنتاج إلا بوجود مداخيل تتحول إلى طلب.

تقتضي دراسة نظرية التوزيع التعرض لمفهوم عملية التوزيع وأشكال المداخيل المترتبة عنها، والاختلالات التي ترتبط بهذه العملية وما تفرضه من محاولات للتخفيف من التفاوت في توزيع المداخيل.

المبحث الأول:
توزيع المداخيل في التحليل الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية وظيفة توزيع المداخيل وأشكال المداخيل المترتبة عنها

الفرع الأول: تعريف توزيع المداخيل

يعرف توزيع المداخيل بأنه اقتسام قيمة الناتج الوطني ما بين مختلف عناصر الإنتاج التي ساهمت في عملية الإنتاج. هذا التوزيع يأخذ شكل أجر كعائد للعمل، ربح بالنسبة للتنظيم، ريع بالنسبة للعقارات وفوائد بالنسبة لرأس المال.

الفرع الثاني: أشكال المداخيل الناتجة من عملية التوزيع

الفقرة الأولى: القيمة المضافة مصدر المداخيل المستعملة في مكافأة عناصر الإنتاج

يترتب عن إنتاج منتوج معين بكمية وقيمة معينة استعمال المنتج مستلزمات إنتاج وسيطية (يد عاملة، مواد أولية، وقود، كهرباء...) ذات قيم معينة تشكل تكاليف الإنتاج. وبطرح قيمة مستلزمات الإنتاج هذه من قيمة الناتج فإننا نحصل على قيمة متبقية تسمى القيمة المضافة، أي قيمة ما أضافته عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية إلى قيمة المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج هذه. فالدخل الخام المتحقق في بلد ما لا يخضع بكامله للتوزيع بين عناصر الإنتاج المساهمة في إنتاجه، بل يخضع أولا لاقتطاعات تسمح بمواجهة رأس المال المهتلك خلال عملية الإنتاج وتمكن من توسيعه عند الضرورة. وبطرح عوائد عوامل الإنتاج الممتلكة من طرف الأجانب المقيمين داخل البلد، وإضافة مداخيل عوامل الإنتاج الوطنية المقيمة بالخارج، يتم الحصول على الدخل الوطني المستحق من طرف الأعوان الاقتصاديين الوطنيين.

فإذا افترضنا أن الناتج الداخلي الخام في دولة ما خلال سنة ما قدر بـ 10.000 وحدة نقدية، وأن إنتاجه نتج عنه اهتلاك قدره 3.000 وحدة نقدية، وأن عملية الإنتاج سمحت بمكافأة أعوان اقتصاديين أجانب بما قيمته 2.000 وحدة نقدية، في وقت حصل فيه مواطنو الدولة محل الاعتبار، المقيمين بالخارج، على مداخيل قيمتها 3.000 وحدة نقدية.

في هذه الحالة نجد أن:

. الناتج الداخلي الصافي = 10.000 . 3.000 = 7.000 وحدة نقدية.

. الدخل الوطني الصافي = الناتج الداخلي الصافي . رصيد التحويلات مع العالم الخارجي.

= 7.000 + (3.000 . 2000) = 8.000 و.ن.

هذا الدخل الوطني الصافي سيوزع ما بين الأعوان الاقتصاديين ليشكل الدخول المستحقة الأولية، التي ستخضع لاقتطاعات وتحويلات مختلفة، وهذا بموجب عملية إعادة توزيع (توزيع ثانوي) تسمح بالحصول في الأخير على دخل قابل للتصرف. بعبارة أخرى الدخل الوطني يمثل مجموع عوائد عناصر الإنتاج المختلفة، وهو يساوي الناتج الوطني الصافي لمجموع الأعوان الاقتصاديين.

نشير هنا أن قياس الناتج الوطني يمكن أن يتم من عدة زوايا. فإذا ما قمنا بقياس الناتج الوطني من زاوية الإنتاج (مصدره)، فالناتج الوطني ليس إلا القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في سنة معينة (يدخل في عملية الحساب السلع النهائية والخدمات المباشرة أما السلع الوسيطة فلا تدخل في عملية الحساب). هذه السلع والخدمات تنتج من طرف الوحدات الإنتاجية المختلفة على مستوى الاقتصاد الوطني. ولكي تتمكن هذه الوحدات الإنتاجية من تحقيق إنتاجها تستخدم عناصر إنتاج مختلفة مقابل منحها عوائد (أثمان الخدمات المقدمة). والعوائد المدفوعة لعناصر الإنتاج تعتبر نفقة إنتاج من وجهة نظر المنتجين. وهكذا نحلل الناتج الوطني من منظور المداخيل التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج.

الفقرة الثانية: أشكال المداخيل الناتجة عن توزيع القيمة المضافة

توزع القيمة المضافة على عناصر الإنتاج المساهمة في الإنتاج، وهي المساهمة التي تظهر في شكل تقديم خدمات منتجة. وتأخذ المداخيل شكل أجور (عائد العمل)، ريع (عائد ملكية الأرض)، فائدة (عائد رأس المال) وأربح (عائد التنظيم).

أولا: تعريف الدخل

يمكن تعريف الدخل على أنه عائد منتظم يحصل عليه مالك أي عنصر إنتاجي يستعمله في عملية إنتاجية معينة. و بالنظر إلى نوع عنصر الإنتاج المقدم للخدمة يمكن التمييز بين أربعة أنواع من المداخيل، وهي الأجر، الربيحات، الفائدة، الريع.

ثانيا: أشكال المداخيل بالنظر إلى مستحقيها

يمكن تمييز أربعة أشكال من المداخيل الناتجة عن توزيع القيم المضافة المنتجة على مستوى المؤسسة أو على المستوى الكلي. هذه المداخيل تشمل الأجر، الربح، الفائدة والريع.

أ ـ الأجر (Le salaire)

الأجر هو الدخل (عائد rémunération) المدفوع من طرف مشغل كمقابل للعمل المبذول من طرف شخص ما نتيجة تأجيره لقوة عمله لفترة زمنية محددة. هذا الأجر قد يكون مرتبطا بمدة زمنية (أجر ساعي، أجر يومي، أجر أسبوعي، أجر شهري . كما قد يكون أجرا بالقطعة، بمعنى أن العائد مرتبط بعدد الوحدات المنتجة من المنتوج. هذا النوع من التأجير يسمح بتحفيز العمال.

ب ـ الربيحات والفوائد (Les intérêts et les dividendes)

تمثل الربيحات والفوائد عائد رأس المال، هو يعود خاصة للمؤسسات الفردية المسيرة من قبل صاحب المؤسسة نفسه. ويعتبر هذا العائد مقابلا لوقت العمل المبذول ولرؤوس الأموال الشخصية المستثمرة في المؤسسة.

ج ـ الفائدة

لا بد من القول بأن الربح لم يكن إلى تاريخ يختلف عن الفائدة بسبب تداخل نشاط صاحب المؤسسة مع تمويله لمشروعه. لكن بمجرد أن لجأ المستثمر إلى طلب قروض من أطراف خارجية فإنه أصبح ملزما على تسديد تكلفة رأس لمال المتمثلة في فائدة تحدد وفق معدل معروف مسبق خلال مدة محددة ومعروفة من طرف لمقرض والمقترض.

ج ـ الريع (la rente)

الريع هو دخل المتولد عن تأجير الأرض أو ممتلكات عقارية.

الفقرة الثالثة: علاقة الدخل بالثروة

مما سبق يمكن القول أن الدخل هو عائد (إيراد) يتولد بصورة متجددة خلال فترة زمنية معينة ناتج عن تأجير عوامل الإنتاج المختلفة، وكذا هو العائد الناتج عن التوليف بين عناصر الإنتاج المختلفة. فالأجر مثلا هو المكافأة التي يحصل عليها صاحب قوة العمل التي يقوم بتأجيرها مؤقتا لمن يستغلها في عملية إنتاجية معينة، وكذلك الحال بالنسبة للريع والفائدة. كما يعتبر الربح عائدا يترتب عن الجمع بين عناصر الإنتاج المختلفة والتوصل إلى مكافأة هذه العناصر مع تحقيق فائض. ومن تم يظهر الدخل كتدفق خلال فترة زمنية معينة.

أما الثروة في مفهومها الضيق فهي قيمة مختلف الممتلكات التي يمتلكها الأعوان الاقتصاديون في فترة زمنية، وباعتبارها كذلك فهي عبارة عن مخزون ذو قيمة معينة، يمكن التعبير عنه نقديا. هذا المخزون عندما يستعمل في عملية إنتاجية، من خلال التوليف بينه وبين عنصري العمل والتنظيم يسمح بتوليد تدفقات نقدية تمثل عوائد عوامل الإنتاج المختلفة (مداخيل)، الجزء غير المستهلك منها يضاف إلى ثروة البلد.

أما مفهوم الثروة في معناه الواسع فهو يشمل مختلف الخيرات التي يتوفر عليها المجتمع والتي تسمح بزيادة ثروته المادية. فاليد العاملة المؤهلة والمناظر الطبيعية والمناخ الطيب ... هي عناصر ضمن ثروة المجتمع.

المطلب الثاني: مكانة نظرية توزيع المداخيل في الفكر الاقتصادي

تهتم نظرية التوزيع بتفسير العوامل التي تحكم مكافأة عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، ومن تم تعتبر هذه النظرية حالة خاصة من نظرية القيمة (السعر)، حيث يتم من خلالها دراسة كيف تتحدد أسعار خدمات عوامل الإنتاج المختلفة التي تساهم في العملية الإنتاجية، أي أنها تدرس كيف يتحدد النصيب المطلق والنصيب النسبي الذي يحصل عليه كل عنصر إنتاجي من الدخل الوطني. ومن المفيد القول أن مهمة نظرية التوزيع لا تتوقف عند دراسة النصيب المطلق أو النصيب النسبي لكل عنصر إنتاجي من الثروة الوطنية، بل تذهب أبعد من ذلك بدراستها للأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية لتوزيع المداخيل.

لقد حظيت مسألة التوزيع باهتمام المدارس الفكرية المختلفة، بدء بالمدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية ومرورا بالمدرسة الماركسية وصولا إلى المدرسة الكينزية.

الفرع الأول: توزيع المداخيل من منظور المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

يرى الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون بأن الدخل هو سعر عامل الإنتاج الذي ساهم في عملية الإنتاج.[146] ويتحدد سعر الوحدة من هذا العامل الإنتاجي نتيجة التقاء عرضه بالطلب عليه، شأنه في ذلك شأن السلع والخدمات. فبالنسبة لعنصر العمل مثلا نجد أن الطلب على العمل يصدر عن أرباب العمل، في حين أن عرض العمل يأتي من العمال.

الفقرة الأولى: موقف المدرسة الكلاسيكية من مسألة توزيع المداخيل

يعتبر روبرت مالتوس (1766 . 1834) من بين مفكري المدرسة الكلاسيكية الذين اهتموا بمسألة توزيع المداخيل. وفي هذا الصدد يرى هذا المفكر أن الأجر يتحدد عند مستوى الكفاف، وكل زيادة في هذا الأجر سيترتب عنه في المدى القصير اهتماما أكبر بالأبناء، في حين أنه في المدى الطويل يؤدي إلى تزايد أعداد المتزوجين بشكل يؤدي إلى تزايد عدد البشر وتنافسهم على مناصب الشغل، وبالتالي ميل الأجور إلى الانخفاض. هذا التحليل ينظر إلى المسألة من ناحية تزايد عدد السكان دون مراعاة للتطور الاقتصادي الذي يولد مزيدا من مناصب العمل.

[146] Jean Pierre Lorriaux. Economie politique contemporaine. P. 105.

أما دافيد ريكاردو (1772 . 1823) فقد رأى أن الأجور تتحدد عند حد الكفاف الذي يضمن معيشة العمال، في حين تبقى الأرباح عند مستوى منخفض، لأن تزايد عدد السكان يدفع إلى استغلال مزيد من الأراضي بشكل يؤدي إلى ارتفاع الريع على حساب الأرباح.

الفقرة الثانية: موقف المدرسة النيوكلاسيكية من مسألة توزيع المداخيل

اهتمت المدرسة النيوكلاسيكية بمسألة توزيع المداخيل. فقد بنت هذه المدرسة تحليلها على فكرة مفادها أن مكافأة أي عنصر إنتاجي تتم وفقا لمساهمته في الإنتاج. فالطلب على أي عنصر إنتاجي يتحقق عندما يتمتع ذلك العنصر الإنتاجي بمنفعة (إنتاجية). ويبقى الطلب عليه قائما طالما كانت إنتاجيته الحدية أكبر من تكلفته، ويستمر إلى غاية تساوي الإنتاجية الحدية لذلك العنصر الإنتاجي بتكلفته الحدية. والتكلفة الحدية هنا تمثل سعر الخدمة الذي يقدمها العنصر الإنتاجي. وعليه فنصيب أي عنصر إنتاجي من الدخل الوطني يمثل مجموع المداخيل التي تتقاضاها وحدات هذا العنصر الإنتاجي. في مرحلة أولى يتحدد سعر العنصر الإنتاجي عند مستوى P_1 نتيجة التقاء منحنى عرض خدمات هذا العنصر الإنتاجي بمنحنى الطلب على خدماته. وعند هذا المستوى من السعر يكون الدخل الكلي للعنصر الإنتاجي مساويا لدخل وحدة واحدة من هذا العنصر الإنتاجي مضروبا في عدد وحدات هذا العنصر الإنتاجي. ويتم التعبير عن ذلك بالمساحة $P_1E_1Q_1$. لو افترضنا مثلا أن الطلب على خدمات عنصر إنتاجي ما ارتفعت إلى مستوى D_2، في ظل ثبات كلا من عرض خدماته وعرض وطلب بقية خدمات عناصر الإنتاج، فإن سعر التوازن سيرتفع إلى E_2، في حين أن سعر الخدمة الإنتاجية يصبح مساويا لـ P_2. أما الدخل الكلي الذي تتقاضاه مجموع وحدات هذا العنصر الإنتاجي فيصبح $P_2E_2Q_2$. ويمكن توضيح هذا الأمر اعتمادا على الشكل الوارد أدناه.

شكل رقم 09 :

كيفية تحديد عائد أي عنصر إنتاجي

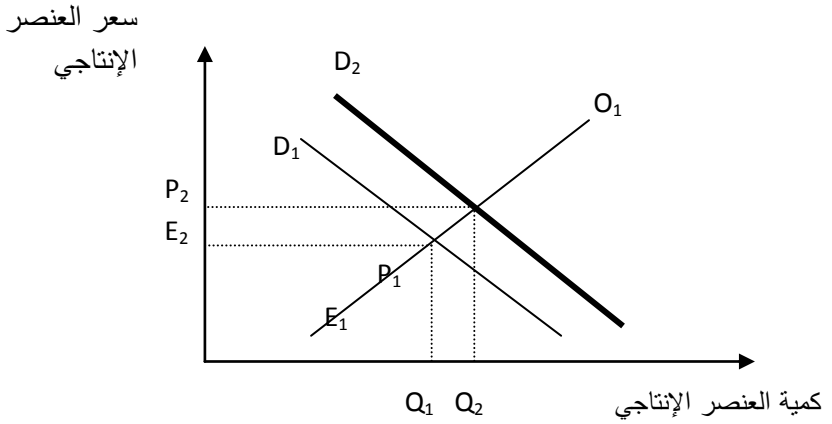

أولا: تحديد أجر العامل حسب النظرية النيوكلاسيكية

أ ـ إنتاجية العامل كمحدد رئيسي لأجر العامل

يتولى الرأسمالي عند تشغيله لعامل ما مقارنة إنتاجيته الحدية بتكلفته (الأجر)، وسيستمر في تشغيل العمال طالما كانت الإنتاجية الحدية لآخر عامل مشغل أعلى من الأجر السائد في سوق العمل. وبما أن الربح هو الفرق بين العائد من الاستثمار وتكلفته، التي تحتل ضمنها مخصصات الأجور نسبة معتبرة، وفي ظل صعوبة تخفيض مستوى الأجور، فإن الرأسمالي يميل إلى تدنية تكاليف العمل عن طريق الحد من التشغيل وزيادة حدة العمل. ومن تم نجد أن كمية العمل المطلوبة من طرف المستثمرين هي دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي، وهذا أخذا بعين الاعتبار إنتاجية عنصر العمل.

ب ـ عوامل أخرى محددة لأجر العامل إلى جانب إنتاجيته

إذا كانت القاعدة العامة تقول أن أجر العامل يتحدد بمستوى إنتاجيته ومستوى عرضه والطلب عليها، فإنه توجد لهذه القاعدة استثناءات تنتج عن تدخل النقابات في تحديد الأجور، هذا إلى جانب وجود عوامل أخرى تناولتها بالتحليل نظرية الاستثمار في رأس المال البشري (La théorie du capital humain)، نظرية العقود الضمنية (La théorie des contrats implicites) وأخيرا نظرية أجر الفعالية (La théorie du salaire d'efficience).

1 ـ أثر النقابات في تحديد أجور العمال

وإذا كان عرض وطلب اليد العاملة هو المحدد الرئيسي لسعر العمل، فإن نضال نقابات العمال في مواجهة أرباب العمل، وكذا تدخل الدولة في تحديد الحد الأدنى للأجور وفرض مستوى الضرائب إضافة إلى تقديم مساعدات لكل الأطراف هي عوامل تؤثر في تحديد الأجور وتحديد مستوى الأرباح.

2 ـ النظريات المفسرة للعوامل المحددة لأجر العامل

هناك ثلاث نظريات تفسر أجر العامل بوجود عوامل مؤثرة. هذه النظريات هي : نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، نظرية العقود الضمنية، نظرية أجر الفعالية.

2. 1 ـ نظرية الاستثمار في رأس المال البشري وتفسيرها لأجر العامل

تتحدد إنتاجية عنصر العامل، حسب نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، بالتجربة (الخبرة) المكتسبة داخل المؤسسة وضمن منصب العمل المشغول. لكن في حالة العمال الجدد، وأخذا بعين الاعتبار مؤهلاتهم، فإن أجرهم يتحدد بمتوسط الأجر المدفوع من قبل المؤسسات الأخرى لعمل شبيه بالعمل الذي يقدمه هذا العامل الجديد. وقد تميل بعض المؤسسات إلى منح العمال الجدد أجرا يفوق إنتاجيتهم، متحملة بذلك أعباء إضافية تعتبرها استثمارا في رأس المال البشري يمكن للمؤسسة استعادته لاحقا عندما يصبح العامل مؤهلا. من ناحية أخرى نجد أن أجر العامل المؤهل قد يكون أقل من إنتاجيته، ورغم ذلك فهو لا يغير مكان عمله خاصة إذا كان مستوى الأجر في مؤسسات أخرى لا يشجع كثيرا على ذلك.

2. 2 ـ نظرية العقود الضمنية وتفسيرها لأجر العامل

ترى نظرية العقود الضمنية أن انخفاض إنتاجية العمال خلال الأزمات الاقتصادية قد لا يدفع بالمقاولين إلى تسريحهم أو تخفيض أجورهم، لكنها ستعمل على تعويض الأضرار التي تلحق بها جراء هذه السياسة من خلال الامتناع عن رفع مستوى الأجور عند تحسن الظروف الاقتصادية وميل إنتاجية العمل إلى الارتفاع، وهو ما يقبل به العمال عرفانا بما سبق للمستثمرين تحمله من أعباء. وحتى في ظل هذه الظروف قد لا يميل العمال إلى تغيير أماكن عملهم بحثا عن أجر أعلى، ذلك لأن الاستقرار له ثمن.

2. 3 ـ نظرية أجر الفعالية وتفسيرها لأجر العامل

ترى نظرية أجر الفعالية أن إنتاجية العامل تتحدد برضا العامل الذي يتقاضاه. ففي حالة رضا العامل بالأجر المدفوع فإن ذلك يدفع به لرفع إنتاجيته. ويكون من الأحسن للمقاول عدم اللجوء إلى تخفيض أجور العمال، حتى في الحالات الصعبة، لأن ذلك سيدفع بهم إلى تخفيض إنتاجيتهم، ومن تم فإن مثل هذه المواجهة قد تكلف الرأسمالي الكثير، وقد يكون من الأحسن له دفع أجر عال نسبيا من أجل كسب ثقة العمال، وهو ما يزيد في فعاليتهم.

الملاحظ أن هذه النظريات المختلفة تتكامل فيما بينها، وهي تشترك في كون الأجر في المدى القصير يتطور بمعزل عن الإنتاجية. هذا الوضع يمكن تفسيره بكون أرباب العمل يسعون إلى إقامة علاقة عمل دائمة مع عمالهم. ويمكن القول أن المؤسسة لن تقدم على تعديل الأجور وفقا لإنتاجية العمل إلا في حالتين:

ـ عندما لا تقيم اعتبارا كبيرا لشخصية العاملين، وترى بأن العمال على مستوى واحد من الأهمية. هذا الأمر ينطبق على العمال الذين ليست لهم مهارة كبيرة، ومن تم لا تقدم المؤسسة على إقامة علاقة طويلة المدى مع عمالها، إذ يمكنها التخلص منهم وإيجاد من يعوضهم بسهولة.

ـ في المدى الطويل نجد أن الركود الكبير الذي قد يمس النشاط الاقتصادي قد يدفع صاحب المشروع إلى التخلي عن الاتفاقات السابقة، الظاهر منها والضمني، التي أبرمت مع العمال. هذا الوضع قد يقنع العمال ذاتهم بضرورة تخفيض الأجور.

ثانيا: تحديد تكلفة رأس المال حسب النظرية النيوكلاسيكية

يتم توفير رأس المال الموجه للاستثمار اعتمادا على التمويل الذاتي (الأموال الخاصة) أو أي مصدر آخر (مساعدات من أطراف عدة) أو اعتمادا على الاقتراض من البنوك. وفي كل الحالات يكون لرأس المال تكلفة. ففي حالة الاقتراض فإن تكلفة رأس المال تعادل معدل الفائدة المدفوع للبنوك. وحتى في حالة حصول المستثمر على رأس المال بشكل مجاني فإنه يقدر تكلفته بناء على ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة.

وعند حساب تكلفة رأس المال يأخذ المستثمر بعين الاعتبار تكلفته الإسمية وكذا تكلفته الحقيقية. فإذا كانت التكلفة الإسمية تقاس بمعدل الفائدة الإسمي فإن التكلفة الحقيقية تنتج عن قسمة التكلفة الإسمية على المستوى العام للأسعار، بمعنى أن معدل الفائدة الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار مستوى التضخم. فإذا كان مستوى التضخم عاليا فذلك يكون في مصلحة المستثمر الذي سيتحمل في واقع الأمر ضغطا مخففا نتيجة ميل أسعار منتجاته إلى الارتفاع في ظل الثبات النسبي لمعدل الفوائد التي يدفعها على القروض.

الفرع الثاني: نظرية توزيع المداخيل من منظور كارل ماركس

يعتبر كارل ماركس ربح الرأسماليين دخلا غير مبرر، وهذا لكون العمل هو مصدر الثروة، وأن كمية العمل الضروري لإنتاج منتوج معين هو الذي يحدد قيمته، ومن تم فإن الربح الذي يتحصل عليه الرأسمالي ناتج عن استغلال العمال ونهبهم لفائض القيمة المنتجة من قبلهم.

الفرع الثالث: نظرية توزيع المداخيل من منظور جون مينارد كينز

يرى كينز أن توزيع المداخيل يعبر عن موازين قوى بين مختلف الأعوان الاقتصاديين. فأجور العمال تتحدد تبعا للمفاوضات التي تجريها نقابات العمال مع أرباب العمل.

الفرع الرابع: نظرية توزيع المداخيل من منظور جوزيف شومبيتر

يعتقد جوزيف شومبيتر (1883 . 1951) أن الربح الذي يتقاضاه المقاول هو مقابل للتجديد والابتكار الذي يقوم به، وهو ما يسمح له بالتفوق مؤقتا (احتكار) على منافسيه، وبدون هذا الربح لن يغامر أي مقاول بإجراء أي تجديد أو ابتكار.

المبحث الثاني:
أشكال توزيع المداخيل وكيفية مواجهة الاختلالات الناتجة عنها

نميز ضمن توزيع الدخل بين الشكل الذي يأخذه الدخل الموزع والمراحل التي يمر بها الدخل قبل وصوله إلى يد المستفيد منه.

المطلب الأول: طبيعة الدخل بالنظر إلى شكل المكافأة: التوزيع العيني، التوزيع النقدي

بالنظر إلى تطور الأنظمة الاقتصادية نجد أن المداخيل التي يحصل عليها الأعوان الاقتصاديين بدأت بشكل عيني ثم صارت تدفع عينا.

الفرع الأول: التوزيع العيني للمداخل

قبل اكتشاف النقود واستعمالها في التداول كان الدخل المستحق من طرف الأعوان الاقتصاديين يدفع من المنتوج الذي تم إنتاجه. ولقد ساد هذا النوع من المداخيل في الاقتصاديات المتخلفة، والتي تشهد نقصا في التبادل، ومن تم كان الجزء الأكبر من الناتج يستهلك ذاتيا من طرف منتجيه، وهو بذلك يعتبر دخلا عينيا.

الفرع الثاني: التوزيع النقدي للمداخيل

بتطور المجتمعات يصبح الجزء الأكبر من الناتج يسوق، ويستعمل عائده في منح مداخيل نقدية للمساهمين في إنتاجه.

المطلب الثاني: أشكال توزيع المداخيل: التوزيع الأول والتوزيع الثانوي للمداخيل

يترتب عن ممارسة أي عنصر إنتاجي لنشاط معين استحقاقه لدخل معين. لكن في المجتمعات العصرية التي تؤدي فيها الدولة نشاطات خدمية تمول عن طريق الاقتطاعات الضريبية، لا بد من إخضاع تلك المداخيل المستحقة لضرائب توجه لخزينة الدولة. من ناحية أخرى، وباعتبار الدول العصرية تقوم على التكافل الاجتماعي، فلا بد من مساعدة الأفراد غير القادرين على تحقيق مداخيل. في هذه الحالة تخضع المداخيل المستحقة لاقتطاعات اجتماعية وتأمينات ضد المرض وكذا المشاركة في صندوق التقاعد.

الفرع الأول: التوزيع الوظيفي (التوزيع الأولي) للمداخيل ولنتائج المترتبة عنه

الفقرة الأولى: تعريف التوزيع الوظيفي (التوزيع الأولي)

يمكن تعريف التوزيع الوظيفي أو التوزيع الأولي للدخل على أنه توزيع يرتبط مباشرة بنشاط إنتاجي معين، حيث يتقاضى كل عنصر إنتاجي (عون اقتصادي) دخلا أوليا يتحدد تبعا لمساهمته في العملية الإنتاجية ووفقا لقوى السوق ولتأثير النقابات وقوانين الدولة المحدد لمستوى الأجور.

الفقرة الثانية: النتائج المترتبة عن التوزيع الوظيفي للدخل

يترتب عن التوزيع الأولي للمداخيل جملة من النتائج هي: [147]

- عدم مراعاة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها العامل وأفراد عائلته، مثل حوادث العمل وإمكانية التوقف عن العمل بسبب المرض والبطالة...؛
- إقصاء الأفراد غير النشيطين اقتصاديا (الأطفال، المسنين، الطلبة...)؛
- تفاوت ما بين مداخيل الأفراد؛

الفرع الثاني: التوزيع الثانوي للمداخيل أو إعادة توزيع المداخيل

إن تطور المجتمعات وتزايد التكافل الاجتماعي، في ظل وجود دولة مركزية تتحمل أعباء مختلفة، حتم إخضاع دخول الأفراد إلى اقتطاعات توجه لميزانية الدولة أو الجماعات المحلية، بمعنى أن مستحقات الأعوان الاقتصاديين، وهو ما يمكن تسميته بالدخل الخام، لا تعود لهم بالكامل وإنما تخضع لاقتطاعات عديدة (ضرائب، ضمان اجتماعي ...)، وما بقي منه سمي دخلا صافيا، لكن بالمقابل قد يستفيد الأعوان الاقتصاديون من تحويلات (منح عائلية...) تزيد من دخلهم الصافي الذي يمكنهم التصرف فيه بحرية.

ويتم التعبير عن المداخيل النقدية التي يحصل عليها الأعوان الاقتصاديين بمبلغ نقدي، يسمى دخلا إسميا. وفي ظل ما تشهده المجتمعات العصرية من ارتفاع للأسعار فإن تلك الدخول قد تبدو عالية لكنها في حقيقة الأمر لا تسمح بشراء إلى كمية محدودة من السلع والخدمات، وهو ما يعبر عنه بالدخول الحقيقية، أي الدخول التي تأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار. والدخل الحقيقي هو نسبة بين الدخل النقدي والرقم القياسي العام للأسعار. وتسمح الدخول الحقيقية بإجراء مقارنة في الزمان والمكان.

الفرع الثالث: طرق قياس التوزيع غير المتساوي للمداخيل

تتميز عمليات توزيع المداخيل بالتفاوت بين الأفراد وبين النشاطات الاقتصادية وكذا بين الأزمنة والمناطق المختلفة. يمكن قياس التفاوت في توزيع المداخيل اعتمادا على منحنى باريتو وكذا مروحة المداخيل.

---

[147] G. Dufort et A. Gouault. Economie générale. Tome1. Editions Foucher. Paris 1982. PP. 18 - 20.

الفقرة الأولى: منحنى باريتو (Les courbes de Pareto)

منحنى باريتو هو عبارة منحنى يقسم أفراد مجتمع إلى فئات تبعا لمستوى مداخيلهم.[148] تسجل فئات المداخيل على المحور الأفقي، في حين تسجل أعداد الأفراد المنتمين لكل فئة على المنحنى العمودي. وبذلك ينتج لدينا منحنى جرسي غير متناظر، ويمثل عدم تناظره درجة الاختلال في توزيع المداخيل. نشير إلى أن هذا المنحنى يمكن أن يرسم بالنسبة لمجموع السكان، أو بالنسبة لتوزع السكان حسب الجنس أو حسب أي معيار آخر.

الفقرة الثانية: منحنى لورنتز ومعامل جيني

منحنى لورنتز **(La courbe de Lorentz et coefficient de Gini)** هو عبارة عن منحنى تركز يبين عدم التساوي في توزيع المداخيل. يرسم هذا المنحنى على النحو التالي:

شكل رقم 10:
منحنى لورنز لقياس الاختلال في توزيع الدخل

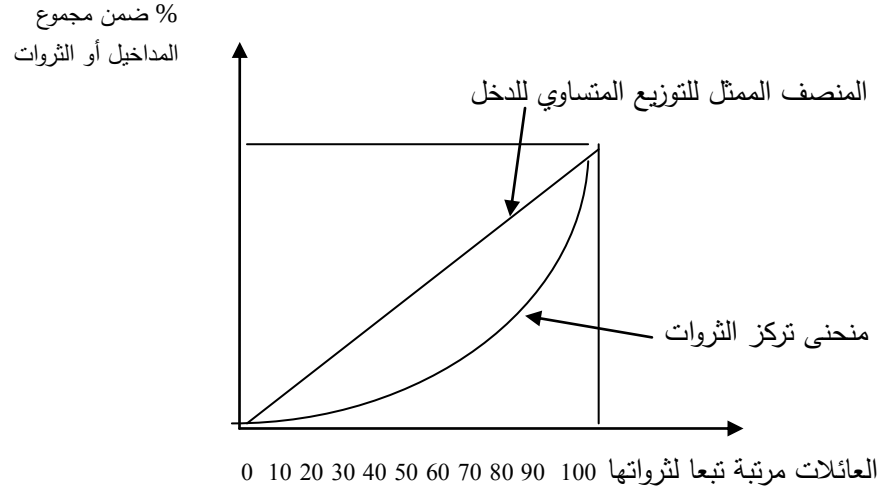

ـ المحور الأفقي يخصص لتسجيل نسب العائلات تبعا لمداخيلها (الثروة بصورة عامة).
ـ المحور العمودي نسجل عيه المداخيل المتحصل عليها من طرف كل نسبة من العائلات.
ـ الخط القطري (La diagonale) يمثل التوزيع المنسجم بشكل جيد، أي التوزيع المتساوي للمداخيل.(وهو وضع نظري). إذ نجد أنه عند النسبة 10 % يكون الدخل المحصل عليه هو 10 %، وعند النسبة 50 % من عدد السكان يكون الدخل المحصل عليه هو 50 %.
ـ اعتمادا على المعطيات الواقعية نرسم منحنى تركز المداخيل. فكلما ازداد التباعد ما بين هذا المنحى الأخير والخط القطري كلما ازدادت اللامساواة في توزيع المداخيل.

الفقرة الثالثة: مروحة المداخيل (L'éventail des revenus)

تقاس مروحة المداخيل بنسبة الدخل الأدنى إلى الدخل الأعلى. والملاحظ أن هذه المروحة تميل إلى التغير خلال الزمن، كما تختلف قبل وبعد فرض الضرائب.

ويتم قياس مروحة المداخيل بمقارنة الدخل المتوسط للفئات الحدية (المتطرفة). ويتم الحصول علي هذه المروحة بنسبة العشير التسعين على العشير العاشر.

خلاصة

يتقاضى أفراد قطاع العائلات، مقابل مساهمتهم في الإنتاج، دخلا أوليا يأخذ شكل أجور، أرباح وفوائد وريوع. كما قد يكون دخل بعض الأعوان الاقتصاديين خليطا من هذه المداخيل في حالة أدائهم لعدة أدوار اقتصادية. أما الدخل الأولي للمؤسسات فهو يمثل الدخل الموزع الذي يعود للمساهمين في المؤسسة. أما الإدارات فتحقق مداخيل من جباية الضرائب والرسوم.

في واقع الأمر نجد أن العنصر الإنتاجي لا يتقاضى دخلا يتوافق والجهد الذي يبذله، وهو ما يعرف بالدخل الأولي (الدخل الوظيفي) الناتج عن التوزيع الأولي (التوزيع الوظيفي)، وإنما دخله هذا سيخضع لاقتطاعات وكذا تحويلات، في إطار ما يعرف بالتوزيع الثانوي (التوزيع الشخصي) للدخل، وهو ما يجعله في الأخير يحصل على دخل قابل للتصرف. وسنعمل لاحقا، عند التطرق للدور الاقتصادي للدولة، على التعريف بعملية إعادة توزيع الدخل من أجل محاولة تصحيح الاختلالات التي تلحق بتوزيع المداخيل داخل البلد الواحد.

[148]G. Dufort et A. Gouault.Op. cit. PP. 113 - 115.

الفصل التاسع:
وظيفة الاستهلاك والادخار
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

تقديم

الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات إنسانية. ونميز ضمن الاستهلاك النهائي بين لاستهلاك العائلي واستهلاك القطاع الحكومي.

ولقد تعددت النظريات التي تناولت الاستهلاك بالدراسة، إذ نجد نظرية كينز، نظرية كوزنتس، نظرية ديوزنبيري ونظرية فريدمان وكذا نظرية مودجيلياني و برومبرج و أندو.

تتفق هذه النظريات على وجود علاقة مباشرة بين مستوى الاستهلاك ومستوى الدخل. إلا ان الاختلاف يثور عندما يتعلق الأمر بتحديد أي الدخل هو المحدد لمستوى الاستهلاك.

فحسب كينز فإن الدخل الحالي (الدخل المطلق) هو المحدد الرئيسي للاستهلاك الحالي.

أما ديوزنبيري (J. Duesenberry) فقد صاغ نظرية تعرف بنظرية الدخل النسبي يرى فيها أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل هي علاقة تناسبية، وأن استهلاك الفرد يتأثر تقليدا ومحاكاة باستهلاك الآخرين.

من جهته توصل فريدمان (M. Friedman) في دراسته لوظيفة الاستهلاك إلى أن الاستهلاك الحالي يتحدد بمستوى الدخل الدائم للفرد، والنتيجة هي أن دالة الاستهلاك تكون تناسبية مستقرة في الأجل الطويل.

من ناحية أخرى قدم كل من مودجيلياني، برومبرغ و أندو (Modigliani & Bromberg & Ando) نظرية في الاستهلاك عرفت بدورة الحياة مضمونها أن استهلاك الفرد لا يتحدد بدخله الشخصي المتاح في الوقت الحالي ولكن يتوقف أيضا على توقعا الفرد لما سيكون عليه دخله المستقبلي.

انطلاقا من كون الادخار والاستهلاك عنصران محددان للنمو الاقتصادي، فإنه يتعين البحث عن الطريقة المثلى التي يجب العمل بها لتفعيل هذين العنصرين بما يؤثر إيجابا على مستوى النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال دراسة محددات كل من الاستهلاك والادخار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزمن محدد في عملية التحليل هذه. لهذا سنميز ما بين المديين القصير والطويل وأثرهما على كل من الاستهلاك والادخار.

المبحث الأول:
تعريف الاستهلاك ومحدداته

المطلب الأول: تعريف الاستهلاك، أهميته والهدف منه

الفرع الأول: تعريف الاستهلاك

الاستهلاك هو عملية استعمال السلع والخدمات الناتجة عن العمل البشري وتدميرها بشكل سريع أو بشكل تدريجي، من أجل تلبية الحاجات الإنسانية الفردية أو الجماعية بصورة فورية، وهذا من خلال توفير متعة آنية، ومثال ذلك المتعة المترتبة عن استهلاك الخبز أو اللحم، أو ما يعرف بالاستهلاك غير المنتج. كما يسمح الاستهلاك بتوفير متعة غير آنية، وهو ما يعرف بالاستهلاك المنتج الذي يرتبط بممارسة نشاط إنتاجي معين من خلال استعمال لعمل ماهر.

الفرع الثاني: أهمية الاستهلاك

يعتبر الاستهلاك من بين المحددات الرئيسية في تكوين الدخل الوطني. فلاستهلاك وما يترتب عنه من إنفاق يمثل نسبة معتبرة من الطلب الكلي في الكثير من الدول. ومن تم فإن الاستهلاك يؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد ونموه..

الفرع الثالث: إشباع الحاجات الفردية ولحاجات الجماعية كهدف من الاستهلاك

الحاجات الإنسانية الفردية هي حاجات يتم إشباعها بصورة فردية. لقد عرفت طرق إشباع الحاجات الفردية تطورا وتغيرا خلال الزمن. ففي ظل الاقتصاديات الاكتفائية كانت الحاجات الفردية تشبع بصورة مباشرة، سواء من طرف المنتج ذاته أو في إطار العائلة. أما في ظل الاقتصاد السلعي فقد تناقص الاستهلاك الذاتي وأصبح الجزء الأكبر من الاستهلاك البشري يلبى عن طريق السوق.

أما النوع الثاني من الحاجات البشرية فهي حاجات تشبع بصورة جماعية، مثل الخدمات المختلفة (صحة، تعليم، الطرقات ...) التي تلبى من طرف الدولة من خلال إنتاجها وبيعها للمستهلكين مجانا أو بأسعار مدعمة من خزينة الدولة.

الفرع الرابع: طرق تلبية حاجات الأفراد: نفقات الأعوان الاقتصاديين

يقوم الأعوان الاقتصاديون بتوزيع دخلهم ما بين الاستهلاك والادخار من أجل الحصول على السلع والخدمات المختلفة التي تشبع حاجاتهم المختلفة. ويشكل مجموع استهلاك الأعوان الاقتصاديين الداخليين الاستهلاك الكلي.[149]

فيما يلي سنستعرض استهلاك قطاع العائلات، قطاع المؤسسات واستهلاك الإدارات، مع التركيز أكثر إلى استهلاك قطاع العائلات (الاستهلاك الخاص La consommation privée)، وهذا نظرا لكوننا سنتطرق، عند دراستنا للنفقات العمومية،

[149] Jean Pierre Loriaux. Economie politique. 2° édition. Economica Paris. 1982. P. 71.

للاستهلاك العمومي (La consommation publique) المتكون من السلع والخدمات التي تعتبر ضرورية لسير الإدارات. كما سنتطرق لاستهلاك المؤسسات عند تناولنا لموضوع الاستثمار في المؤسسات (تكوين رأس المال).

المطلب الثاني: أشكال الاستهلاك من حيث الجهة المستهلكة: استهلاك العائلات واستهلاك الإدارات

الفرع الأول: استهلاك قطاع العائلات

يتحدد مستوى استهلاك العائلات بجملة من العوامل التي تشمل الدخل، الثروة، أسعار السلع والخدمات، العادات الاستهلاكية، حجم الأسرة، مستوى التعليم، قروض الاستهلاك، ظهور منتجات جديدة، الإشهار...

من منظور المحاسبة الوطنية يتكون استهلاك قطاع العائلات في المحاسبة الوطنية من الاستهلاك الجاري، دون مراعاة شراء المساكن ولا التصليحات الكبيرة التي تعتبر استثمارا.

الفقرة الأولى: أشكال الاستهلاك لقطاع العائلات

نميز ضمن استهلاك قطاع العائلات، الذي يعتبر استهلاكا نهائيا، ما بين الاستهلاك السلعي والاستهلاك غير السلعي. فالنوع الأول من الاستهلاك يشير إلى استهلاك السلع (المعمرة وغير المعمرة) والخدمات (الجماعية أو الفردية) التي تتم بمقابل، في حين يشير الاستهلاك غير السلعي إلى كل من استهلاك السلع والخدمات العمومية غير السوقية (غير السلعية)، وكذا الاستهلاك الذاتي من الخدمات والمنتجات.

ويتوقف استهلاك قطاع العائلات وتوزيعه ما بين الأشكال المختلفة على مستوى الدخل. فقد ميز الإحصائي الألماني أرنست إنجل (1857) وكذلك رايت Wright ، ما بين السلع الدنيا، مثل الخبز، التي تتميز بمرونة . دخلية سالبة، بمعنى أن الطلب على الخبز يميل إلى التناقص كلما زاد الدخل[150]، وسلع أخرى بأن مرونتها . الدخلية تتراوح ما بين 0 و 1 ، وهو ما يعني أن الطلب على هذه المنتجات يتغير في نفس اتجاه تغير الدخل، حتى وإن كان هذا التغير لا يتم بنفس النسب. إلى جانب هاتين المجموعتين من المنتجات توجد مجموعة ثالثة من المنتجات التي تكون مرونتها تقارب 1، وهي المنتجات التي يتغير الطلب عليها بنفس اتجاه تغير الدخل، وكذلك بنفس النسبة.

والملاحظ أن هيكل الاستهلاك شهد تطورا، إذ أصبح استهلاك قطاع العائلات يميل أكثر إلى الخدمات، وهذا ناتج عن سيطرة قطاع الخدمات وإنتاجه لمنتجات كثيرة.

ونشير هنا إلى أن التصرف الاستهلاكي للمستهلكين يقوم على حساب اقتصادي كما يقول النيوكلاسيكيون. فالمستهلك إنسان رشيد يقوم بحساب اقتصادي يتمثل في سعيه إلى تعظيم منفعته من الأشياء المستهلكة من خلال تدنية نفقاته، وهذا في حدود ما هو متاح له من دخل. الأفراد. هناك من يعترض على هذه الفكرة على اعتبار أن استهلاك الفرد محكوم أيضا بعوامل اجتماعية.

فحسب فيبلن فإن ارتفاع أسعار بعض السلع لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الطلب عليها، كما ينص على ذلك قانون العرض والطلب،. فارتفاع أسعار السلع الكمالية، التي تتميز بمرونة سعرية موجبة، لا يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها. فالأغنياء يميلون لاقتناء هذه السلع، حتى وإن ارتفع سعرها، نظرا لما يوفره لهم اقتنائها من مظهر ومكانة اجتماعية متميزة (أثر التفاخر effet de snobisme). وفي نفس السياق يرى ديوزنبري (Duesenberry) بأن انتماء فرد إلى مجموعة ما تفرض عليه إبداء تصرفات استهلاكية توافق ميول هذه المجموعة (أثر المحاكاة). كما يرى براون، في ما يعرف بـ effet du cliquet أن العادات الاستهلاكية القديمة، التي تحققت بفضل مستوى دخل عال، ستبقى تتحكم في مستوى الاستهلاك الحالي للأفراد. بمعنى أن مستوى الاستهلاك يصبح جاس ولا يقل حتى في ظل تناقص الدخل مستقبلا. وعلى صعيد آخر يرى موقديلياني أن مستوى الاستهلاك يميل إلى التزايد نتيجة ظهور منتجات جديدة أو تحسن نوعية المنتجات القديمة. كما يرى غالبريت أن الإشهار يؤثر على مستوى استهلاك الأفراد.[151]

الفقرة الثانية: العوامل المؤثرة على مستوى الاستهلاك الكلي

يتأثر مستوى الاستهلاك الكلي بمجموعة من العوامل مثل الدخل، الثروة، مستوى الأسعار، معدلات الفائدة، عدد السكان، توقعات المستهلكين، أثر الضرائب... وهنا لا بد من إبداء ملاحظة عامة مفادها ضرورة التمييز بين هذه المتغيرات في وضعها الجاري ووضعها المستقبلي.

.

[150] لقد درس الاقتصادي الإنجليزي جيفن في نهاية القرن التاسع عشر المرونات السعرية للعديد من السلع، ولاحظ أنه بالنسبة لبعض السلع الدنيا وفي بعض الفترات تكون المرونة السعرية موجبة. فارتفاع سعر الخبز مثلا يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي للمستهلكين، مما يصعب على الفقراء الحصول على المنتجات الغذائية النبيلة (الغالية)، فيضطرون نتيجة ذلك إلى زيادة استهلاك الخبز.

[151] Jean Longatte et Pascal Vanhove. Economie générale. Dunod, Paris 2001, P. 122.

أولا: العلاقة ما بين مستوى الاستهلاك ومستوى الدخل

يعتبر الدخل المحدد الرئيسي لمستوى الاستهلاك. وعند دراسة هذه العلاقة ينبغي علينا التمييز بين الدخل الجاري والدخل المتوقع (المستقبلي).

أ ـ أثر الدخل الجاري على مستوى الاستهلاك

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السلع تبعا لدرجة تأثرها بتغير الدخل الجاري.[152]

1 ـ أثر تغير دخل المستهلك على الطلب على السلع العادية

فبالنسبة للسلع العادية مثل السلع الغذائية، الملابس، الأثاث والمساكن، فإن كل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة مماثلة أو أقل في الاستهلاك. أي أن المرونة الدخلية تكون موجبة وأقل أو تساوي الواحد.

2 ـ أثر تغير دخل المستهلك على الطلب على السلع العليا

أما بالنسبة للسلع العليا (الرفيعة)، مثل الخدمات الصحية، النقل والترفيه، فإن أية زيادة في الدخل تصاحبها زيادة أكبر في استهلاك هذا النوع من السلع. والمرونة تكون موجبة وأكبر من الواحد.

3 ـ أثر تغير دخل المستهلك على الطلب على السلع الدنيا

تتميز السلع الدنيا، مثل الخبز، بمرونة دخلية سالبة، بمعنى أن أية زيادة في الدخل تصاحب بنقص في استهلاك هذا النوع من السلع.

ب ـ أثر الدخل المستقبلي على مستوى الاستهلاك

يمارس الدخل المتوقع تأثيرا على مستوى الاستهلاك الحالي. فعندما يتوقع الأفراد تحسنا دخلهم المستقبلي فإنهم سيميلون إلى رفع مستوى استهلاكهم لسببين اثنين، إما لتجنب أي ارتفاع مستقبلي يمس أسعار السلع المختلفة وخاصة منها الأساسية، أو لكون الأفراد لا يصبرون على ملذات الحياة فيفضلون الإنفاق حاليا مستخدمين مدخراتهم أو اللجوء إلى الاقتراض، على أمل أن ترتفع دخولهم المستقبلية بشكل يسمح لهم بإعادة تكوين تلك المدخرات أو تسديد ديونهم. أو أنهم يعتمدون على الاقتراض.

ثانيا: أثر الثروة على مستوى الاستهلاك

الثروة في مفهومها المادي تشمل مجموع الأصول (السلع المختلفة، المسكن، القيم المالية من أسهم وسندات، المدخرات النقدية ...) التي يمتلكها قطاع العائلات خلال فترة محددة. ويحدد مستوى الثروة التي يتمتع بها الفرد مستوى استهلاكه. إذ نجد أنه كلما ارتفعت ثروة الفرد كلما مال مستوى استهلاكه إلى الارتفاع. وهنا نجد تشابها إلى حد كبير ما بين تأثير مستوى الدخل على مستوى الاستهلاك وتأثير مستوى الثروة على مستوى الاستهلاك.

ثالثا: أثر مستوى الأسعار على مستوى الاستهلاك

تعتبر أسعار السلع والخدمات من العوامل الرئيسية المحددة لمستوى استهلاك الأفراد منها. ويتوقف مستوى الاستهلاك هذا على ما يعرف بمرونة الطلب بالنسبة للسعر.

أ ـ تعريف مرونة الطلب السعرية

. العلاقة بين الطلب على سلعة ما وسعرها: يرتبط مستوى استهلاك الأسر (الطلب) بعلاقة عكسية مع أسعار السلع والخدمات المختلفة. ويعبر عن العلاقة الموجود ما بين الاستهلاك ومستوى الأسعار بالصيغة: $C = f(P)$.

تعرف مرونة الطلب السعرية بأنها عبارة عن مقياس يقيس درجة استجابة الطلب لأي تغير حاصل في السعر. وبعبارة أخرى المرونة تعبر عن نسبة التغير الحاصل في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة تغير السعر بنسبة 1 %. وباعتبار أن الطلب يتغير بصورة معاكسة لتغير الطلب فإن المرونة تكون سالبة.

ويعبر عن مرونة الطلب السعرية رياضيا بالعلاقة التالية:

$$e = \frac{\frac{\Delta C}{C}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta C}{\Delta P}.\frac{P}{C}$$

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا على النحو التالي:

[152] Jacques Généreux. Introduction à l'économie. Editions du Seuil. 2 éme édition. 1992. PP: 35-39.

شكل رقم 11:
منحنى الطلب كعلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها

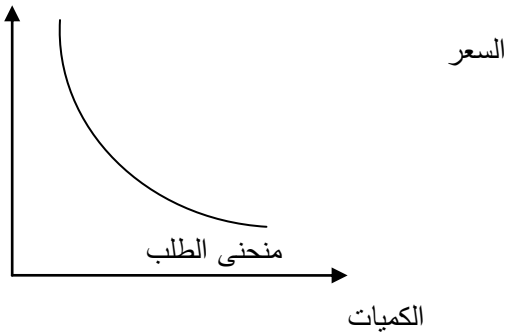

ب ـ أشكال المرونة السعرية

يمكن اعتماد على الجدول الوارد أدناه إظهار مختلف مرونات الطلب السعرية بالنسبة لمجموعة من السلع تختلف أهميتها بالنسبة للمستهلك.

جدول رقم 04:
مستويات مرونات الطلب السعرية بالنسبة لمختلف السلع

	سلعة أ		سلعة ب		سلعة ج		سلعة د		سلعة هـ	
السعر	10	20	10	20	12	20	10	20	10	10
الطلب	40	0	30	10	20	4	20	20	30	10
المرونة	1 .		1. <		1 >		0		∞	
طلب	ذو مرونة وحدية		ذو مرونة ضعيفة		مرن		عديم المرونة		لا متناهي لمرونة	

وتأخذ مرونة الطلب السعرية أشكال متعددة يمكن تمثيلها من خلال المثال التالي:

مثال: لتكن لدينا المعطيات التالية التي تمثل مستويين للطلب يتوافق ومستويين من الأسعار الخاصة بمجموعة من السلع.

1 ـ مرونة وحدية (Elasticité unitaire)

أي أن التغير النسبي الحاصل في السعر يساوي التغير النسبي الحاصل في الطلب. بالنسبة للسلعة أ نسجل أن ارتفاع السعر بـ 10 وحدات نقدية، أي ما يعادل 100 % مقارنة بالسعر الأصلي، أدى إلى انخفاض الطلب بـ 40 وحدة سلعية، وهو ما يعادل نسبة 100 % . ومن تم نجد أن المرونة تساوي: 1 - = 40 / 10 . 10 / 40 - = e

2 ـ طلب ضعيف المرونة (Relativement inélastique)

التغير النسبي الحاصل في السعر يكون أكبر من التغير النسبي الحاصل في الطلب. بمعنى أن الطلب يكون جاسيا (Rigide) بحيث أن درجة حساسيته للتغير الحاصل في سعر السلعة يكون محدودا. والمرونة في هذه الحالة تكون أكبر من . 1. هذه المرونة تميز المواد الأساسية التي ليس لها بدائل، كما تميز المنتجات المكملة لمنتوج أساسي. فارتفاع سعر البنزين، كسلعة أساسية لأصحاب المركبات، بنسبة معينة لن يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه بنفس النسبة. في المثال الوارد أعلاه نجد أن السعر الجديد سجل ارتفعا بـ 10 وحدات نقدية مقارنة بالسعر الأصلي، أي ما يعادل ارتفاعا قدره 100 %. أما الطلب فقد سجل انخفاضا قدره 30 . 10 = 20 ، أي ما يعادل نسبة 20/30 . 100 = 66,66 %. وعندها تكون مرونة الطلب مساوية لـ: 0,3 - = 10/20 . 10 /6 - = e

3 . طلب مرن (Relativement élastique)

التغير النسبي الحاصل في السعر يحدث تغيرا نسبيا أكبر في الطلب على السلعة محل الدراسة. والمرونة في هذه الحالة تكون أقل من . 1. وهذه المرونة تميز المنتجات التي لها بدائل قريبة منها، أي منتجات تسمح إلى حد ما بإشباع نفس الحاجة. في هذه الحالة نجد أن السعر ارتفع من 12 إلى 20، وهو ما يمثل زيادة قدرها 8 وحدة نقدية. وإذا ما قيست نسبة الزيادة كانت تساوي (8 ÷ 12) × 100 = 66,66 %. أما الكمية المطلوبة فقد انخفضت من 20 إلى 4 وحدات سلعية، أي ما يعادل 16 وحدة سلعية، وهو ما يمثل نسبة تقدر بـ (16 ÷ 20) × 100 = 80 %. والمرونة في هذه الحالة تساوي: 1.é - = 12/20 . 16/8- = e.

.

4 ـ طلب عديم المرونة (Parfaitement inélastique)

عندما لا يتغير الطلب أيا كان التغير الحاصل في السعر نقول أن الطلب غير مرن، أي أن المرونة تساوي الصفر. هذه الحالة تقتصر على بعض السلع التي تحتل مكانة محدودة في استهلاك الأفراد، مثال ذلك الطلب على الملح أو الطلب على السلع الكمالية. 0 = 20 / 10 . 10 / 0 = هذه الحالة تظهر عندما تكون مؤسسة محتكرة للطلب في السوق، إذ أن لجوء هذه الأخيرة لتغيير سعر منتجاتها فإن المستهلكين مفروض عليهم شراء منتجاتها.

5 ـ طلب كبير (لا متناهي) المرونة (Parfaitement élastique)

هذه الحالة تحدث عندما يتغير الطلب على سلعة ما رغم بقاء سعر تلك السلعة ثابتا. عندئذ المرونة تأخذ قيمة غير منتهية. ∞ = 0 / 200 = 30 / 10 . 0 / 20 - = e

يمكن تمثيل مختلف المرونات بواسطة المنحنيات التالية:

شكل رقم 12:
التمثيل البياني لمختلف مستويات مرونة الطلب السعرية بالنسبة لأنواع السلع المختلفة

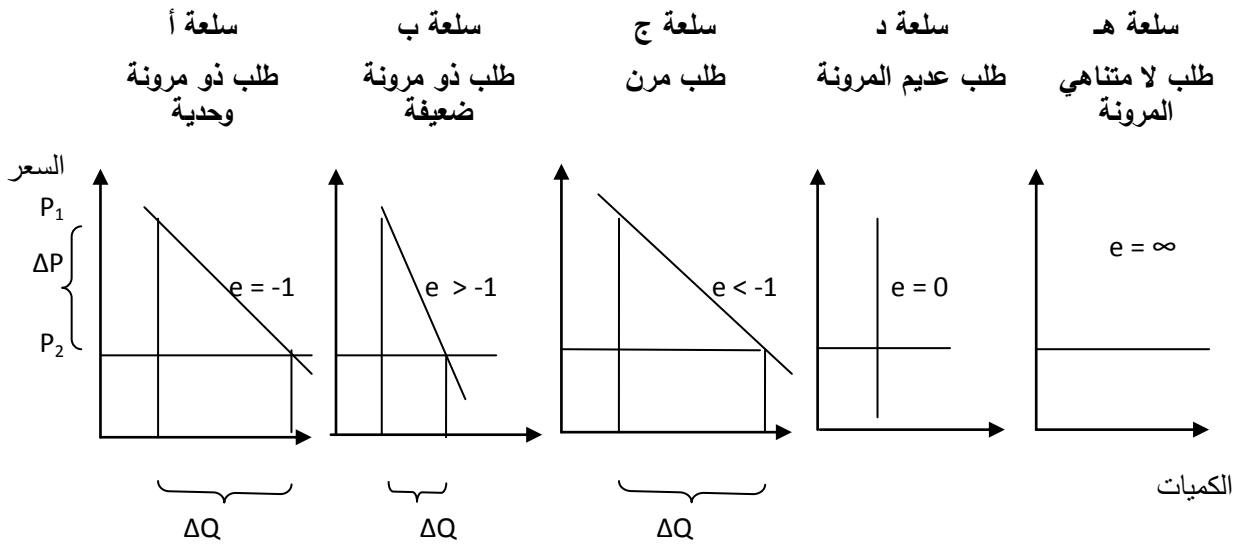

نشير هنا إلى أن المرونة تزداد بالنسبة للسلع التي لها بدائل وتقل بالنسبة للسلع التي ليس لها بدائل (طلب غير مرن). فارتفاع سعر التبغ مثلا قد لا يؤدي إلى تقليص الاستهلاك منه في المدى القصير بسبب عدم وجود بدائل له. ونقصد بالمدى القصير الفترة التي تكون قصيرة بشكل لا يسمح بإيجاد بدائل. أما في المدى الطويل فإنه يكون بالإمكان إيجاد بدائل للسلع التي ارتفعت أسعارها وذلك بتطوير بدائل كانت غير موجودة في المدى القصير. وهكذا يكون الطلب في المدى الطويل أكثر مرونة من الطلب في المدى القصير. كما أن السلع الأساسية، أي السلع التي تحتل مكانا كبيرا ضمن استهلاك الأفراد، تتميز بضعف مرونتها، في حين تتميز السلع الكمالية بارتفاع مرونتها.

ونشير في الأخير إلى أن المرونة ليست واحدة على كل نقاط منحنى الطلب. فكلما انخفض السعر ارتفعت المرونة. وعندما تبقى المرونة ثابتة (واحدة) على كل نقاط منحنى الطلب فإن المنحنى سيكون من نوع (courbe isoélastique).

ج ـ تغير الطلب على السلع المختلفة في حالة تغير الأسعار تبعا لمختلف العلاقات الموجودة ما بين السلع

1 ـ العلاقة ما بين الطلب والاستهلاك في حالة السلع التنافسية (أثر الاستبدال) [153]

في حالة السلع المتنافسة (الاستبدالية)، أي السلع التي تشبع إلى حد ما نفس الحاجة، وفي ظل افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، [154] فإن ارتفاع سعر سلعة ما سيدفع بالمستهلك الرشيد إلى تقليل استهلاكه من تلك السلعة وتعويضها بسلعة أخرى منافسة لها في حالة بقاء سعرها أرخص نسبيا (أثر الاستبدال). بالنسبة للسلع المتنافسة المرونة المتقاطعة، التي تقيس التغيرات التي تحصل في الطلب على سلعة ما نتيجة تغير سعر سلعة أخرى، تكون موجبة. أي أن ارتفاع سعر سلعة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة المنافسة.

---

[153] Jacques Généreux. Introduction à l'économie. Editions du Seuil. 2 éme édition. 1992. PP. 33-34.

[154] افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها (toutes choses étant égales par ailleurs).

2 ـ العلاقة ما بين الطلب والاستهلاك في حالة السلع المتكاملة

في هذه الحالة نجد أن التغير الذي يلحق باستهلاك السلعة الأولى (ولتكن الشاي مثلا) يصاحب بارتفاع الطلب على السلعة المكملة لها (السكر في هذا لمثال). وفي مثل هذه الحالة تكون المرونة المتقاطعة سالبة، بحيث أن ارتفاع سعر إحدى السلعتين يؤدي إلى تقليل الاستهلاك من كلا السلعتين.

3 ـ العلاقة ما بين الطلب والاستهلاك في حالة السلع المستقلة عن بعضها البعض

في هذه الحالة نجد أن تغير الطلب على سلعة ما لا يؤثر في الطلب على سلعة أخرى. بالنسبة للسلع المستقلة عن بعضها البعض تكون المرونة المتقاطعة معدومة. بخصوص هذه النقطة تطرح فكرة عدم وجود استقلالية كاملة من بين السلع المستهلكة، وهذا على اعتبار أن السلع يتم اقتنائها اعتمادا على ميزانية محددة.

رابعا: أثر مستوى الادخار على مستوى الاستهلاك

يتحدد مستوى استهلاك الأفراد من السلع والخدمات بمستوى ادخارهم. وهنا نشير أن مستوى الادخار يحدد ثروة الأفراد. وبالنظر إلى كون الادخار والاستهلاك هما مكونتا الدخل، فإن زيادة أحدهما يكون على حساب الآخر. فزيادة الاستهلاك على مستوى بلد معين ستسبب نقصا في الادخار، مما قد يحتم اللجوء إلى الاستدانة. بالمقابل فإن الادخار المفرط سيؤدي لا محالة إلى تقليص الاستهلاك، أي تقليص الأسواق بشكل يعرقل تطور الاستثمارات. ففي البداية نجد أن لجوء الأفراد إلى توفير بعض أموالهم يترتب عليه انخفاض مستوى استهلاكهم. لكن بعد هذا قد يقوم الأفراد بزيادة مستوى استهلاكهم اعتمادا على المدخرات التي استطاعوا تحقيقها في وقت مضى.

إن إقدام الأفراد على ادخار أموالهم في البنوك يتوقف على حجم الدخل والقدرة على توفير جزء منه، كما يتحدد من جهة ثانية بمعدلات الفائدة المقدمة من طرف البنوك، إذ كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض كلما اتجه حجم الادخار إلى الزيادة ويكون ذلك على حساب مستوى الاستهلاك. والعكس بالعكس. إلا أن لهذه القاعدة استثناءات. فارتفاع معدل الفائدة إلى مستوى عال لا يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مماثل في مستوى الادخار، لأن مستوى الادخار لا يمكن أن يتم على حساب الاستهلاك. من ناحية ثانية نجد أن ارتفاع معدل الفائدة قد يجعل بعض المدخرين لا يرفعون مستوى ادخارهم، لأنهم ببساطة يكتفون بالحصول على عائد محدد من مدخراتهم، وهو ما تحقق بفعل ارتفاع معدل الفائدة.

على صعيد آخر نجد أن معدل الفائدة لا يعتبر المحدد الوحيد لمستوى الادخار. فالفرد لا يأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة الاسمي فقط، بل لا بد أن يراعي أساسا معدل الفائدة الحقيقي، وهو عبارة عن معدل الفائدة الاسمي مقيما في ظل ارتفاع مستوى الأسعار.

إن التعارض بين مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار يمكن أن يحل بدرجة معينة في ظل الاقتصاديات المتفتحة على بعضها في مجال المبادلات التجارية وكذا في مجال انتقال رؤوس الأموال. فعندما يوجد لدينا بلد يتميز بارتفاع مستوى استهلاكه بالشكل الذي يؤثر على مستوى ادخاره ومستوى استثماره، فإن الأمر يمكن أن يتعدل إذا ما وجد بلد آخر يتميز بارتفاع مستوى الادخار في ظل نقص الاستهلاك. إذ هنا تتوفر السلع الفائضة القابلة للتصدير إلى الأسواق التي تتميز بارتفاع مستوى الاستهلاك. كما أن توفر ادخار عال في الدول التي تتميز بمستوى استهلاكي منخفض من شأنه أن يوفر الموارد المالية للبلد الأول الذي يتميز بارتفاع مستوى الاستهلاك وانخفاض مستوى الادخار. وفي هذا الصدد نشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ارتفاعا في مستوى الاستهلاك ونقصا في الادخار، في حين شهدت أوروبا واليابان ارتفاعا في مستوى الادخار خلال الفترة 1985 . 2000.[155]

خامسا: أثر التضخم على مستوى الاستهلاك

يتسبب التضخم في انخفاض القدرة الشرائية للعملة، ومن تم فهو يؤدي إلى انكماش مستوى الاستهلاك. ونميز في هذا الإطار ما بين التضخم الجاري (الواقع) والتضخم المتوقع. فالنوع الأول من التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لكل من المداخيل والأموال النقدية المكتنزة أو الأموال المقرضة بدون فوائد أو الأموال المقرضة مقابل معدلات فوائد تقل عن معدل التضخم. كما يؤدي التضخم إلى تناقص مستوى الاستهلاك وتغير بنيته (هيكله). أما التضخم المتوقع فإنه قد يدفع بالمستهلكين إلى زيادة طلبهم على بعض السلع الاستهلاكية أو التجهيزات المنزلية، وذلك تجنبا لشراء تلك الضروريات بأسعار أعلى مستقبلا. هذا الأمر قد يتحقق في المدى القصير، لكن في المدى الطويل نجد أن ارتفاع الأسعار وما يترتب عنها من انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين سيؤدي إلى تناقص مستوى الاستهلاك.

---

[155] Jean Longatte et Pascal Vanhove. Economie générale. Dunod, Paris 2001, P. 126.

لقد درس ألفريد بيجو (Alfred Pigou 1949) أثر التضخم على الاستهلاك والثروة. فالفرد حسب بيجو يفضل الاحتفاظ بأموال سائلة. وفي حالة التضخم فإن الرصيد النقدي السائل الموجود بيد الفرد يميل إلى الانخفاض، لذا يلجأ الفرد إلى تقليص مستوى استهلاكه للحفاظ على مستوى مدخراته.

سادسا: معدل الفائدة والقروض الموجهة للاستهلاك

يمارس معدل الفائدة تأثيره على مستوى الادخار. ففي حالة ارتفاع معدل الفائدة يميل الأفراد إلى زيادة مستوى ادخارهم على أمل التمتع باستهلاك موسع مستقبلا.

من جهتها تساهم القروض الاستهلاكية في رفع مستوى الاستهلاك. لكن هذه الزيادة في مستوى الاستهلاك تبقى زيادة مؤقتة لأن الأفراد سيضطرون لاحقا إلى تسديد ديونهم. وفي حالة عدم وجود دخل إضافي فإن الأفراد يميلون إلى تقليص مستوى استهلاكهم.

الفرع الثاني: استهلاك قطاع الإدارات

الفقرة الأولى: ميزانية الدولة لتلبية استهلاك الإدارة

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تزايد أعباء الدولة. ومن تم نجد أن ارتفاع ميزانية الدولة خلال الزمن يعكس التدخل المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي. فالدولة تتولى تمويل النشاطات التي لا تجلب القطاع الخاص نظرا لارتفاع تكاليفها وقلة مردودها، مثل النفقات في الهياكل القاعدية. كما تتدخل الدولة من خلال تقديمها لمساعدات مالية وقروض للمؤسسات التي تعاني من صعوبات.

من جهة أخرى نجد أن نمو عدد السكان وتزايد حاجاتهم يحتم على الدولة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية المختلفة: البريد والمواصلات، التعليم، الصحة...

الفقرة الثانية: توزيع ميزانية الدولة

يتم توزيع ميزانية الدولة إلى:

أولا: نفقات التسيير (Les dépenses de fonctionnement): وهي تشمل نفقات الإدارة العمومية، الأجور المدفوعة للموظفين.

ثانيا: التحويلات والتدخلات Les transferts et interventions

تشمل التحويلات والتدخلات كلا من المساعدات المقدمة في إطار النشاط الاقتصادي، مثل مساعدات دعم الصادرات، تمويل عجز المؤسسات العمومية وكذلك المساعدات ذات الطابع الاجتماعي، مثل دعم التعليم الخاص، منح البطالة، التكوين الدائم ....

ثالثا: نفقات الاستثمار

وهي الاستثمارات التي تنجزها الدولة (بناء المدارس، تشييد الطرقات...) وكذلك مساهمة الدولة في تمويل الصناعات المختلفة، تمويل المؤسسات العمومية والخاصة، تمويل البحث، بناء المساكن. وسنعود إلى هذه النقطة بتفصيل أكبر التعرض لموضوع الاستثمار.

الفرع الثالث: الاستثمار وتكون رؤوس الأموال الثابتة

إن الإنفاق الكلي لبلد ما يتكون من استهلاك الأفراد والإدارات العمومية، كما يشمل تكوين رأس المال. هذا المفهوم الأخير يشمل الاستثمار مضافا إليها التغير الحاصل في المخزون. وتتكون المخزونات بشكل أساسي من المواد الوسيطية المخزنة من قبل المؤسسات. وارتفاع المخزون خلال الزمن راجع لكون الإنتاج الكلي المحقق خلال سنة لم يستهلك بالكامل أو لم يستعمل بالكامل في أغراض استثمارية. إن تكون رأس المال الثابت يتم بفعل تضافر جهود المؤسسات، الأسر والإدارات، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل عند التطرق للاستثمار.[156]

المبحث لثاني:

مكانة الاستهلاك والادخار في النظرية الاقتصادية

شكل الادخار موضوع دراسة من قبل العديد من النظريات. وفي هذا الصدد نميز بين الافتراض الكلاسيكي، الافتراض الكينزي (الدخل المطلق)، افتراض ديوزنبيري وهو ما يعرف بافتراض الدخل النسبي، افتراض فريدمان في إطار ما يعرف بالدخل الدائم، وكذا افتراض مودجلياني أو ما يعرف بدورة الحياة وكذا افتراض تايلور.

[156] Jean Pierre Loriaux. Economie politique. 2° édition. Economica Paris. 1982. P.77.

فكل من الكينزيين والتقليديين مقاربة خاصة بهم فيما يخص صياغة دالة الاستهلاك والادخار. فالكينزيون يرون أن الدخل الجاري، المطلق أو النسبي، هو العنصر المفسر للادخار. أما الكلاسيكيون الجدد فيرون أن الثروة هي المحدد الرئيسي للادخار.

إذا كان مستوى الاستهلاك والادخار، في المدى القصير، يتحدد إلى حد كبير بمستوى الدخل، حسب وجهة النظر الكينزية، فإنه في المدى الطويل بينت الدراسات التي أجريت من طرف كوزنتس على أن الادخار يعرف ثباتا نسبيا رغم ميل الدخل إلى الارتفاع. كما بينت نظرية الدخل الدائم لميلتون فريدمان (1957) أن مستوى الاستهلاك يميل إلى الثبات رغم ميل الدخل إلى التحسن. ذلك أن الدخل الجاري، الذي يتميز بالتقلب، ليس وحده هو المحدد لمستوى الاستهلاك، بل أن الدخل المتوسط المتوقع خلال المستقبل، والذي يتميز بنوع من الثبات، هو الذي يحدد مستوى الاستهلاك الحالي.

عموما نصل إلى القول أنه وبالرغم من وجود عناصر ظرفية تؤثر على مستوى الاستهلاك، إلا أن هذا الأخير هو إلى حد ما نسبة ثابتة من الدخل الدائم، علما بأن هذه النسبة لا تتحدد بمستوى الدخل الدائم، وإنما بعوامل متعددة مثل السن، الميول الشخصية، معدل الفائدة، مستوى التضخم...[157]

على صعيد آخر يوجد من المفكرين من يرى أن الميل للادخار يتأثر بعوامل عديدة منها حجم الأسرة. فتعدد أفراد الأسرة يعتبر عبء على رب الأسرة، ومن تم فهذا العدد من شأنه أن يؤثر على مستوى استهلاك ومستوى ادخار هذه العائلات.

المطلب الأول: افتراض النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي بخصوص الاستهلاك والادخار

يرى الكلاسيكيون أن معدل الفائدة السائد في السوق يحدد مستوى الادخار. وبناء على هذا الأمر يتحدد مستوى استهلاك الفرد. بمعنى أن الدخل المتبقي للفرد بعد اتخاذه لقرار الادخار سيوجه لاستهلاك السلع والخدمات.

يعتقد الكلاسيكيون بوجود علاقة طردية بين معدل الفائدة ومستوى الادخار. ويتم التعبير عن هذه العلاقة بالشكل التالي: $S=S(i)$ بشرط أن يكون $S' \geq 0$.

شكل رقم 13:

دالة الادخار

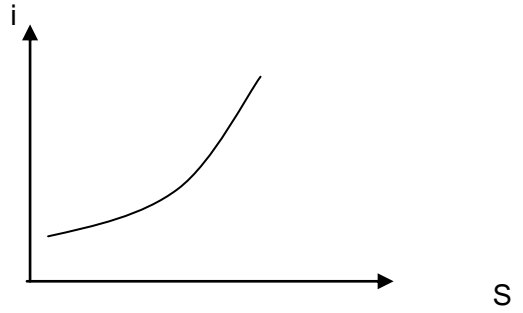

يرى الكلاسيكيون أن الادخار يتحدد بمعدل الفائدة، الذي يمثل تعويضا يناله المدخر لقاء تضحيته بالاستهلاك الحالي وتفضيله الادخار. هذا التعويض يساوي المبلغ الذي يكون المقترض مستعدا لدفعه مقابل تمتعه بالمبلغ لنقدي لمقتض والذي سيسمح له بتلبية حاجاته الحاضرة. وهنا يبرر الكلاسيكيون حصول المقرض على فائدة بالتضحية ويشبهون ذلك بالجهد المبذول من طرف العامل والذي يتلقى مقابله أجرا.

وباعتبار العلاقة بين الادخار ومعدل الفائدة علاقة طردية فهذا يعني أنه كلما ارتفاع معدل الفائدة كلما زاد ادخار الأفراد وقل استهلاكهم. لكن هذا الأمر يتحقق ابتداء من مستوى معين من الدخل المتاح، بمعنى أنه لا يمكن للفرد الذي يتوفر على دخل محدود لا يسمح أو يسمح بالكاد بتلبية حاجاته الأساسية أن يقوم بالادخار.

يرى النيوكلاسيكيون، ممثلين بألفريد مارشال، أن مستوى الادخار يتوقف على معدل الفائدة. فالفرد يقبل بالتضحية بالاستهلاك الحالي إذا وجد بالمقابل تعويضا يتمثل في معدل الفائدة. فالفرد يقوم بعملية تحكيم بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي. بالمقابل المستثمرون سيقدمون على طلب القروض إذا تمكنوا من تحقيق عائد (الإنتاجية الحدية لرأس المال) يفوق معدلات الفائدة المقترض بها. من هذا نستخلص أن الاستهلاك يكون تابعا، إذ أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع مستوى الادخار وانخفاض مستوى الاستهلاك. إلا أن ارتفاع معدلات الفائدة قد يجعل المدخرين يطمئنون لتحقيق عائد

[157] Jean Longatte et Pascal Vanhove. Economie générale. Dunod, Paris 2001, P. 131.

معين من ادخار أموالهم، وطالما كان هذا العائد عند مستوى مقبول فإنهم سيميلون إلى التقليل من الادخار والتوجه إلى الاستهلاك.

و لا بد من الإشارة إلى أن العلاقة الطردية التي تربط معدل الفائدة ومستوى الادخار لا تتحقق دائما. فقد شهدت فرنسا خلال تسعينيات القرن العشرين ميل معدلات الفائدة إلى التناقص وتزامن ذلك مع تزايد معدلات الادخار.[158]

وباعتبار أن دخل الفرد يتحدد في سوق العمل فإن هذا المنطق الكلاسيكي يعني أن العون الاقتصادي يبدأ بتحديد مستوى ادخاره ليقوم باستهلاك ما تبقى من دخله.

المطلب الثاني: افتراض النموذج الكينزي بخصوص الاستهلاك أو ما يعرف بافتراض الدخل المطلق

إن تناول الاستهلاك بالدراسة يقتضي بالضرورة تناول الإدخار بالدراسة، لأن العوامل المحددة للاستهلاك هي التي تؤدي إلى وجود الادخار. وحسب كينز يعتبر الدخل الشخصي المتاح العامل الرئيسي المحدد لادخاره. ويقصد بالدخل المتاح، الدخل الجاري، أي ذلك الدخل الذي يمكن للشخص التصرف فيه. على صعيد ثاني يرى ديزنبري أن الاستهلاك يتحدد بالدخل النسبي، في حين يرى براون أن الماضي يؤثر في الحاضر، بمعنى أن مستوى استهلاك الفترة السابقة يحدد مستوى استهلاك الفترة الحالية.

ولقد درس كينز الادخار بموازاة للاستهلاك باعتباره الجزء المتبقي من الدخل بعد تحقق الاستهلاك. فمستوى الادخار، إذا ما حللنا المسألة بعيدا عن العوامل العقائدية التي تحكم تصرفات الأفراد، يتوقف على مستوى معدل الفائدة. وهذا الأخير يتحدد على العموم بفعل التقاء عرض وطلب رؤوس الأموال، لكن ذلك لا يمنع من وجود معدلات فائدة محددة إداريا بغرض توجيه الادخار لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.

يجب القول أن مستوى الاستهلاك والادخار في المدى القصير يتأثر أيضا بجملة من العوامل. فالتضخم قد يدفع بالمستهلكين إلى رفع مستوى استهلاكهم تفاديا لتدهور القدرة الشرائية للنقود مع مرور الوقت. لكن بالمقابل نجد أن التضخم يدفع بالأفراد إلى الادخار في قيم أكيدة، مثل شراء المنازل، الأراضي أو المعادن الثمينة.

الفرع الأول: نظرية الدخل المطلق لكينز وتأثيرها على مستوى الاستهلاك والادخار

تناول كينز مستوى الاستهلاك ومستوى الإدخار في الأجل القصير.

الفقرة الأولى: الأفكار التي أقام عليها كينز تحليله لمسألتي الاستهلاك والادخار

أقام كينز تحليله على أربعة أفكار هي:

- يتحدد مستوى الاستهلاك بشكل كبير بالدخل الإسمي
- الميل الحدي للاستهلاك ذو قيمة موجبة تتراوح بين الصفر والواحد. بمعنى أن الأفراد يميلون إلى رفع مستوى استهلاكهم كلما زاد دخلهم بوحدة نقدية واحدة. إلا أن معدل زيادة مستوى الاستهلاك يكون أقل من معدل زيادة الدخل.
- الميل المتوسط للاستهلاك (جزء من الدخل يساوي نسبة الاستهلاك الكلي إلى الدخل) أقل من الميل الحدي للاستهلاك.
- دال الاستهلاك تتميز بالاستقرار في الأجل القصير.

الفقرة الثانية: دالة الاستهلاك الكينزية والعوامل المؤثرة فيها

أولا: الاستهلاك كمكون رئيسي من مكونات الناتج الإجمالي.

يعتبر الاستهلاك أحد المكونات الرئيسي للناتج الإجمالي بطريقة الإنفاق

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

أي أن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق يساوي الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات. ونشير هنا إلى أن الإنفاق الكلي هو نفسه الطلب الكلي.

يتكون الانفاق الاستهلاكي الكلي من الأجزاء التالية:

- الانفاق على السلع الاستهلاكية غير المعمرة (مواد غذائية، فواكه، خضر، ملابس...).
- الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة من سيارات، تجهيزات منزلية.
- الانفاق على مختلف الخدمات مثل مستحقات التعليم، نفقات العلاج، التأمين، السياحة، الخدمات المصرفية...

ثانيا: شكل دالة الاستهلاك حسب كينز

عبر كينز عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك بدالة تأخذ الشكل: $C = a + bY$

---

[158] Jean Longatte et Pascal Vanhove. Op. cit. P. 128.

حيث:

C: حجم الإنفاق الاستهلاكي المتوقع.

a: الاستهلاك التلقائي الذي يتحقق عند افتراض دخل معدوم.

b: الميل الحدي للاستهلاك.

Y: الدخل المتاح.

الدخل المتاح هو الدخل الوطني بعد طرح الضرائب والاقتطاعات المختلفة التي يخضع لها هذا الدخل، مع إضافة مختلف الإعانات والتحويلات التي تقوم بها الدولة تجاه الأفراد.

أ ـ العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك

يرى كينز أن دالة الاستهلاك تتأثر بست عوامل هي:

ـ مستوى الدخل؛

ـ الفرق بين الدخل الخام والدخل الصافي؛

ـ النسبة بين المداخيل المستقبلية والمداخيل الحالية؛

ـ القيم المالي التي لا تدخل في حساب الدخل الصافي؛

ـ معدل الفائدة؛

ـ السياسة الضريبية المطبقة من طرف الدولة.

ب ـ تأثير مختلف العناصر في دالة الاستهلاك في المدى القصير

يرى كينز أن العناصر الثلاثة الأولى ذات تأثير محدود على دالة الاستهلاك، على عكس العناصر الثلاثة المتبقية التي تمارس تأثيرا بالغا على مستوى الاستهلاك. وخلال الفترة الزمنية القصيرة سنجد أن السياسة الضريبية، سياسة معدل الفائدة وكذا تغيرات رأس المال تبقى محدودة، لذا يمكن اعتبار دالة الاستهلاك مستقرة في المدى القصير.

ثالثا: توزيع الدخل المتاح بين الاستهلاك والادخار: دالة الدخل خلال المدى القصير

يتولى الأفراد في المجتمع الغربي تقسيم دخلهم المتاح بين مكونين رئيسيين هما الاستهلاك والادخار

أي أن الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار

ويمكن التعبير عن هذا التوزيع رياضيا بواسطة معادلة الدخل المتاح التي تأخذ الشكل التالي: $Y = C + S$. هذه المعادلة تدل على وجود علاقة مباشرة بين كل من الاستهلاك والادخار ومستوى الدخل، أي أن هناك علاقة طردية (دالة موجبة الميل) بين كل من الدخل والاستهلاك والادخار. بمعنى أن كل زيادة في الدخل تنتج عنها زيادة في الاستهلاك وزيادة في الادخار. كما أن كل انخفاض في الدخل ينتج عنه انخفاضا في الاستهلاك والادخار. هذه هي القاعدة العامة، رغم وجود بعض الاستثناءات لها.

مثال: لتكن لدينا دالة الاستهلاك التالية، حيث الاستهلاك الذاتي يقدر بـ 100 وحدة نقدية، بينما الدخل متغير.

جدول رقم 05:

مستويات الدخل وما يقابلها من استهلاك وادخار

الدخل المتاح (Y) (1)	الاستهلاك الذاتي (a) (2)	الاستهلاك التابع (bY) (3)	مجموع الاستهلاك (C) 3+2 = 4	التغير في الاستهلاك 5	مجموع الادخار (S) 4−1 =6	التغير في الادخار 7	الميل المتوسط للاستهلاك (APC) 1÷4 =8	الميل المتوسط للادخار (APS) 1÷6=9	الميل الحدي للاستهلاك (MPC) =10	الميل الحدي للادخار (MPS) 9
0	100	0	100	100	100 ـ		-	-	-	-
200	100	150	250	150	50 ـ	50	1.25	0.25 ـ	0.75	0.25
400	100	300	400	150	0	50	1	0	0.75	0.25
600	100	450	550	150	50	50	0.92	0.08	0.75	0.25
800	100	600	700	150	100	50	0.88	0.12	0.75	0.25
1000	100	750	850	150	150	50	0.85	0.15	0.75	0.25
1200	100	900	1000	150	200	50	0.83	0.17	0.75	0.25
1400	100	1050	1150	150	250	50	0.82	0.18	0.75	0.25

أ ـ تحديد مكونات الجدول السابق

1 ـ الاستهلاك الذاتي (المستقل أو التلقائي)

هو استهلاك ذو قيمة ثابتة ومستقلة عن الدخل، قيمته في المعدلة هي (a)، أي حتى عندما يكون الدخل معدوما فإن الفرد يمكنه أن يستهلك كمية من السلع. الحصول على هذا الاستهلاك يمكن أن يتم عن طريق المدخرات أو الاقتراض أو عن طريق صدقات ومساعدات الآخرين. فالملاحظ من المثال السابق أن الاستهلاك الذاتي ثابت عند مستوى 100.

2 ـ الاستهلاك التابع (المستحث)

أما الاستهلاك التابع فهو الاستهلاك تابع (مرتبط) للدخل ويرمز له بالرمز **(bY)**، وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير مستوى الدخل. ففي المثال الوارد أعلاه نلاحظ ارتفاع مستوى الاستهلاك بارتفاع مستوى الدخل فانتقال مستوى الدخل كمتغير مستقل من مستوى 200 إلى مستوى 400 وحدة نقدية ترتب عليه ارتفاع الاستهلاك من 150 إلى 300 و.ن نقدية مخصصة للاستهلاك. فتغير الدخل بـ 200 وحدة نقدية ترتب عليه ارتفاع مستوى الاستهلاك بـ 150 وحدة نقدية.

3 ـ الاستهلاك الكلي للدولة والمقصود بدالة الاستهلاك

الاستهلاك الكلي داخل الدولة هو مجموع الاستهلاك، أي هو مجموع الاستهلاك المستقل عن الدخل والاستهلاك التابع للدخل. ويتم التعبير عنه بدالة الاستهلاك من النوع: $C = a + bY$

حيث b هنا هي الميل الحدي للاستهلاك، أي مقدار التغير الذي يطرأ على مستوى الاستهلاك في حالة تغير الدخل بوحدة نقدية واحدة. وقيمة الميل إما أن تكون صفر أو واحدا.بمعنى أن الفرد الذي يشهد تغيرا في دخله بوحدة نقدية واحدة فإما يلجأ إلى استهلاكها بالكامل أو ادخارها بالكامل أو استهلاك جزء منها وادخار الجزء الباقي. وعليه فقيمة الميل الحدي للاستهلاك تكون محصورة بين 1 و 0 .

4 ـ حساب الادخار واشتقاق دالة الادخار

سبق القول أن الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار $Y = C+ S$

منه نستنتج أن الادخار هو الجزء غير المستهلك من الدخل

ومنه يمكن اشتقاق دالة الادخار باتباع الخطوات التالية: $Y = C+ S$

$$S = Y - C$$

بالتعويض عن دالة الاستهلاك في دال الادخار نحصل على الدالة التالية:

$$S = Y - (a + bY)$$

$$S = Y - a - bY$$

نعيد ترتيب أطراف المعادلة السابقة على النحو التالي: $S = - a + y - bY$

$$S = - a + Y (1 - b)$$

ومنه يمكن الحصول على دالة الادخار التي تأخذ الشكل التالي: $S = - a + (1 - b) Y$

يرى كينز أن الإدخار يمثل المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك. بمعنى أن الفرد ينظم مستوى استهلاكه ثم ما تبقى من دخله يدخره. هذا يعني أن الدخل يصبح هو المتغير الأساسي المحدد لمستوى الاستهلاك ومستوى الادخار. فارتفاع دخل الفرد في ظل ثبات مستوى استهلاكه يؤدي إلى ارتفاع مستوى ادخاره، وانخفاض دخل الفرد في حالة عدم تقليص الاستهلاك يترتب عنه خفض الفرد لمستوى ادخاره. وبالنسبة لدخل الفرد يرى كينز أنه دخلا متغيرا تبعا لمستوى الطلب الفعلي (الاستثمارات).

إذن الإدخار حسب كينز يتوقف على القدرة الادخارية للأفراد. وهذه القدرة تتحدد بمستوى الدخل وليس بمستوى معدل الفائدة كما ادعى الكلاسيكيون. هذا الكلام يؤكده الواقع، إذ تبين الدراسات أن الأفراد والمجتمعات المنخفضة الدخل تستعمل دخلها في تلبية حاجاته الاستهلاكية.، الأمر الذي يقلص مستوى ادخارها. ويرى كينز أن الاستهلاك يتمتع بأهمية أكبر من الادخار، وهذا باعتبار الادخار هو المتبقي من الدخل بعد تحقيق الاستهلاك. كما يعتبر الادخار عاملا ضارا باعتباره يؤدي إلى انكماش مستوى الاستهلاك، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب وعجز المنتجين عن تصريف منتجاتهم وميلهم إلى تقليص مستوى الإنتاج ومن ثم نقص مستوى التشغيل وظهور البطالة. ولتفادي هذا الوضع الصعب ولتحقيق التشغيل الكامل، يرى كينز أن الادخار المتحقق يجب أن يوجه إلى الاستثمار ويكون مساويا له .

يعتبر كينز أن المدخرين ليسوا هم من يقوم بالاستثمار. كما يعتقد أن زيادة الادخار لا تؤدي بالضرورة إلى تخفيض معدل الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار. يرى كينز أن معدل الفائدة يتحدد بطلب النقود وعرضها، هذا من جهة. من جهة ثانية يعتبر كينز أن زيادة الاستثمار يتوقف على ما يسميه هو الكفاية الحدية لرأس المال (مقدار الأرباح الناتجة عن الاستثمار). ويمكن الاستشهاد بخصوص هذه المسألة بحالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال أزمة 1929، حيث شهدت معدلات الفائدة انخفاضا إلى حدود 1 في المائة، لكن رغم ذلك لم يزداد الطلب على الأموال.

5 ـ حساب الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار وتحديد العلاقة بينهما

يقصد بالميل المتوسط للاستهلاك (Average propensity to consume : APC) نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح. أي أن الميل المتوسط للاستهلاك = مجموع الاستهلاك ÷ الدخل المتاح، أي APC = C / Y

أما الميل المتوسط للادخار للاستهلاك (Average propensity to save : APS) نسبة الادخار إلى الدخل المتاح.
أي أن الميل المتوسط للادخار = مجموع الادخار ÷ الدخل المتاح APS = S / Y

نلاحظ من أرقام الجدول السابق أن قيمة الميل المتوسط للاستهلاك تتناقص بتزايد مستوى الدخل، وهو الأمر الذي يؤدي من ناحية ثانية إلى تزايد الميل المتوسط للادخار كلما تزايد الدخل. بمعنى أن تناقص نسبة الدخل المخصصة للاستهلاك عند تزايد الدخل ستؤدي بطبيعة الحال إلى تزايد نسبة الدخل المخصصة للادخار. كما يمكن أن نلاحظ أن الميل المتوسط للاستهلاك يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك ما دام الاستهلاك المستقل موجب القيمة.
وكخلاصة نجد أن: الميل المتوسط للاستهلاك + الميل الحدي للاستهلاك = 1، أي APC + MPC = 1

لقد أظهرت الدراسات أن الميل المتوسط للاستهلاك يميل إلى التناقص مع ارتفاع الدخل . هذا الأمر يتحقق في الأجل القصير. لكن في الأجل الطويل أظهرت الدراسات التي قام بها كوزنتس أن الميل المتوسط للاستهلاك لا يقل في المدى الطويل، وهذا رغم ارتفاع مستوى معيشة الأفراد. هذا الوضع يفسر باتساع العمران وظهور منتجات جديدة.

6 ـ حساب الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار وتحديد العلاقة بينهما

يعرف الميل الحدي للاستهلاك (MPC : Marginal propensity to consume) بأنه التغير الحاصل في مستوى الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة نقدية واحدة. ويتم التعبير عنه بالعلاقة التالية:

الميل الحدي للاستهلاك = التغير الحاصل في الاستهلاك ÷ التغير الحاصل في الدخل
$$MPC = \Delta C/\Delta Y$$

وبالعودة إلى دالة الاستهلاك C = a + bY سنجد أن الميل الحدي للاستهلاك هو b
أي أن: $\frac{\Delta C}{\Delta Y} = b$

باتباع نفس الخطوات يمكن الوصول إلى حساب الميل الحدي للادخار

الميل الحدي للادخار = التغير الحاصل في الادخار ÷ التغير الحاصل في الدخل
$$MPS = \Delta S/\Delta Y$$

والملاحظ أن الميل الحدي للادخار هو عبارة عن المعامل (1 − b) في دالة الادخار. ومنه تصبح دالة الادخار من الشكل التالي: S = − a + (1 − b) Y

ويمكن الحصول على الميل الحدي للادخار بتفاضل دالة الادخار بالنسبة للدخل كما يلي:

مما سبق نجد أن الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة الرياضية التالية: $\Delta C/\Delta Y + \Delta S/\Delta Y = b + (1 - b) = 1$

بالعودة إلى الجدول الوارد أعلاه سنجد أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد في كل الحالات. كما نلاحظ من المثال السابق أن قيمة الميل الحدي للاستهلاك قيمة ثابتة وهي تساوي 0.75. بالمقابل يأخذ الميل الحدي للادخار قيمة ثابتة تساوي 0.25

تلخيصا لما سبق نجد أن:
دالة الاستهلاك تأخذ الشكل العام التالي: C= a + bY في حين أن دالة الاستهلاك تبعا لمعطيات المثال المعتمد لحد الآن فتأخذ الشكل التالي: C = 100 + 0.75 Y. أما دالة الادخار فتشكلها العام هو S = a + (1 − b)Y
بينما شكلها الموافق لمعطيات التمرين السابق فهو كالتالي: S = − 100 + (1 − 0.75) Y
وتجدر الإشارة هنا إلى أن مقدار التغير الحاصل في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل يتوقف على مرونة الطلب الدخلية. ويتم التعبير عن مرونة الطلب الدخلية بالعلاقة الرياضية التالية:

$$e_Y = \frac{\frac{\Delta C}{C}}{\frac{\Delta Y}{Y}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}.\frac{C}{Y}$$

ويتضح من الواقع أن تغير دخل الفرد يؤدي إلى تغير بنية الاستهلاك، أي أن المستهلك إذا تغير دخله يميل إلى تفضيل سلع على سلع أخرى. ولقد أشار الإحصائي النمساوي إنجل، فيما عرف بقانون إنجل، إلى وجود علاقة ما بين الدخل والاستهلاك، وهي علاقة تختلف باختلاف أنواع السلع.

ب ـ التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار وتحديد العلاقة بينهما وتحديد نقطة الدخل التعادلية حسابيا وبيانيا

1 ـ التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك والادخار وتحديد نقطة الدخل التعادلية حسابيا وبيانيا

شكل رقم 14:
التمثيل البيني لدالتي الاستهلاك والادخار

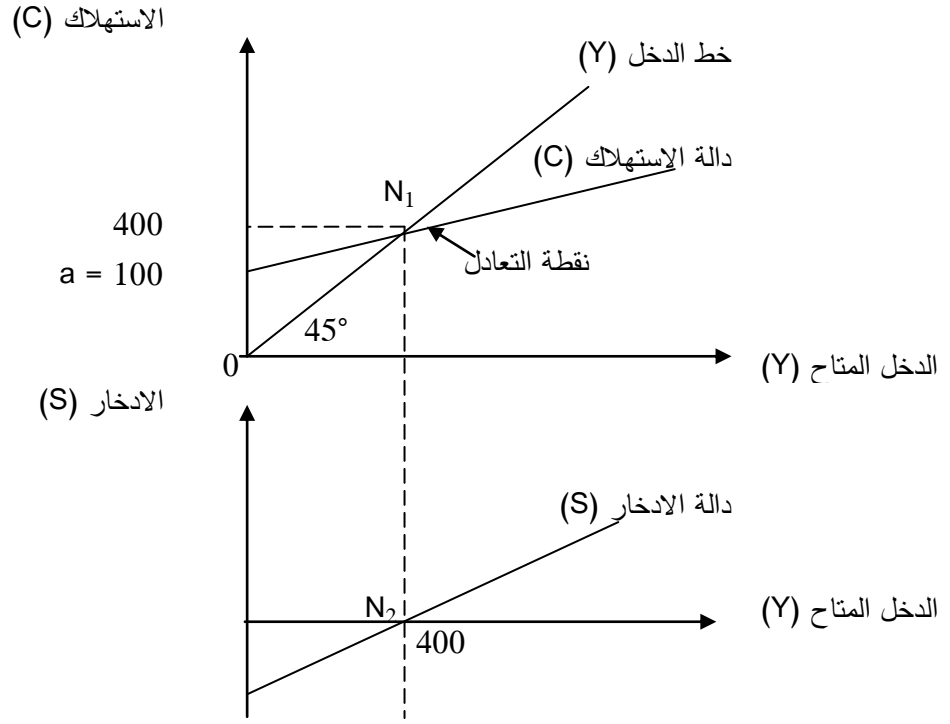

الملاحظ أن دالة الاستهلاك لم تبدأ من الصفر بسبب وجود استهلاك ذاتي مستقل عن الدخل يساوي 100.

2 ـ العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار

يمكن تمييز ثلاثة مراحل في العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار. هذه المراحل هي قبل التعادل، خلال التعادل ثم مرحلة ما بعد التعادل.

ـ مرحل ما قبل تعادل الدخل والاستهلاك

في هذه المرحلة يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، ومن تم فإن الادخار سيكون سالبا.

ـ مرحل تعادل الدخل والاستهلاك

عند تساوي الدخل والاستهلاك، هذا يعني أن الدخل ينفق بالكامل على لاستهلاك. وهنا يكون الادخار معدوما.

ـ مرحل ما بعد تعادل الدخل والاستهلاك

تتميز هذه المرحلة بتفوق الدخل على الاستهلاك، ومن تم فإن الجزء غير المستهلك من الدخل سيوجه للادخار، ومن تم فإن الادخار سيكون موجبا.

3 ـ تحديد نقطة الدخل التعادلية حسابيا وبيانيا

عند نقطة التعادل ($N_2 = N_1$) يكون الدخل مساويا للاستهلاك، ومن تم فالادخار سيساوي الصفر. قبل هذه النقطة يكون الادخار سالبا. أما بعد هذه النقطة فإن الادخار سيكون موجبا

الفقرة الثالثة: خصائص دالة الاستهلاك حسب كينز والتحقيق من صحتها

أولا: خصائص دالة الاستهلاك حسب كينز

وصف كينز دالة الاستهلاك بجملة من الخصائص تتمثل في:

ـ ثبات دالة الاستهلاك في المدى القصير، وكل تغير يلحق بهذه الدالة هو ناتج عن تغير الدخل. وينتج عن تغير الدخل الانتقال من نقطة لأخرى على منحنى دالة الاستهلاك.

ـ الميل الحدي للاستهلاك موجب وهو أقل من الواحد. بمعنى أن كل وحدة نقدية واحدة تضاف إلى دخل الفرد توجه بالكامل للاستهلاك، أو أن ما يستهلك منها يقل عن الوحدة النقدية الواحدة المضافة إلى دخل الفرد.

ـ ارتفاع الدخل يصاحب بانخفاض الميل المتوسط لاستهلاك.

ـ الميل الحدي للاستهلاك هو دوما أقل من الميل المتوسط للاستهلاك.

ثانيا: عمليات التحقق من صحة خصائص دالة الاستهلاك الكينزية

أثبت بعض الدراسات التي أجريت على الدخل الوطني للولايات المتحدة الأمريكية للفترة 1929 ـ 1941 النتائج التالية:

ـ اتجاه الميل المتوسط للاستهلاك إلى التناقص واتجاه الميل المتوسط للادخار في ظل تزايد الدخل. وعندها يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك. وهذا ما يتوافق والنتائج لتي توصل إليها كينز.

ـ نتائج هذه الدراسات أظهرت عدم تغير الميل المتوسط للاستهلاك بتغير الدخل، إذ يبقى هذا المتوسط وكذا الميل الحدي للاستهلاك ثابتين مع تغير الدخل. هذه النتيجة لا تتوافق والنتيجة التي توصل إليها كينز.

المطلب الثالث: افتراض ديوزنبري (الدخل النسبي) بخصوص الاستهلاك والادخار

عمل ديزنبري (1949) على التوفيق بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير والأجل الطويل، وهذا من خلال نظريته المعروفة باسم نظرية الدخل النسبي. وتوصل من خلال نظريته هذه إلى وجود علاقة تناسبية بين الاستهلاك والدخل والادخار. فمعدل ادخار حسب ديوزنبيري ينخفض خلال كساد الاقتصاد، بينما يرتفع هذا المعدل في حالة توسع النشاط الاقتصادي.

ولقد افترض ديزنبيري أن مستوى استهلاك الأفراد يتأثر بالمحيط الاجتماعي الذين يعيشون فيه (أثر التقليد). فمجاورة عائلة لعائلة غنية يجعل أفرادها يتأثرون بالنمط الاستهلاكي لجيرانهم، وهذا رغبة منها في الظهور بمظهر يناسب الوسط الذي يعيشون فيه. ومن تم وصل ديزنبيري إلى القول أن الانفاق الاستهلاكي للأفراد لا يتحدد فقط بالدخل المطلق للأفراد، وإنما يتحدد أيضا بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي يعيش فيه الأفراد.

بالنسبة لتغير الدخل لا يتفق ديزنبيري مع كينز الذي يقول أن تغير لدخل يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستهلاك مع البقاء على نفس مستوى الطلب. بالنسبة لديزنبيري فإن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى انتقال المستهلك من منحنى طلب إلى منحنى جديد.

المطلب الرابع: افتراض فريدمان (الدخل الدائم) بخصوص الاستهلاك والادخار

يرى ميلتون فريدمان (Milton Friedman) في نظرية الدخل الدائم (1957) بأن استهلاك الأفراد لا يتحدد تبعا للدخل الجاري وإنما وفقا للدخل الدائم، وهو الدخل المتوسط المتوقع طيلة حياتهم. وهذا الدخل يعبر عن الدخل خلال مدى طويل. ويتكون الدخل الدائم حسب فريدمان من دخل جار يتميز بالاستمرارية والاستقرار ويشمل الرواتب والعلاوات التي يحصل عليها الفرد. أما الجزء الثاني فهو عبارة عن دخل انتقالي يتميز بعدم الاستمرارية وعدم الاستقرار. فقد يحقق الفرد المالك لأسهم على ربح نتيجة ارتفاع أسعار أسهمه، لكنه قد يتكبد خسارة نتيجة انخفاض أسعار تلك الأسهم. استنادا إلى هذا فإن الفرد الرشيد لا يغير استهلاكه بشكل محسوس إلا إذا تغير دخله بشكل دائم. فرغم تحسن مداخيل الأفراد خلال فترة زمنية معينة بحيث يصبح أعلى من الدخل الدائم، إلا أن الأفراد لا يغيرون بشكل محسوس نفقاتهم، وهذا باعتبار أن التحسن الذي طرأ على الدخل هو تحسن مؤقت. هذا الوضع سيدفع الأفراد إلى ادخار كل زيادة في الدخل مقارنة بالدخل العادي. وهو ادخار يخصص لمواجهة أي انخفاض مستقبلي يمس الدخل مع الاحتفاظ بمستوى الاستهلاك السابق.[159]

في الخاتمة نقول أن الاستهلاك الجاري يتحدد مباشرة بالتغيرات الحاصلة في الدخل الجاري. لكن هذه العلاقة ليست ثابتة على الدوام كما يدعي الكينيزيون.

ولقد رأى فريدمان بأن الأمل في تحسن المداخيل المستقبلية بفعل النمو الاقتصادي المتوقع يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الحالي.

مما سبق نخلص للقول أن ارتفاع الدخل لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الاستهلاك، غلا إذا كان ارتفاع الدخل ارتفاعا دائما. أما في حالة تحقيق تحسن مؤقت في الدخل فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق ادخار إضافي خوفا من انخفاض مستقبلي للقدرة الشرائية.

المطلب الخامس: افتراض مودجيلياني (دورة الحياة) بخصوص الاستهلاك والادخار

يرى فرانكو موديجلياني (Franco Modigliani) في نظرية الدورة الحيوية (La théorie du cycle vital 1954) أن مستوى الاستهلاك الجاري لا يتحدد بالدخل الجاري، وإنما هناك مؤثرات أخرى تحدد مستوى الاستهلاك الجاري. ولقد ميز مودجيلياني في نظريته هذه ما بين ثلاث مراحل في تطور مداخيل الأفراد:

---

[159] Jacques Généreux. OP. Cit. P. 46.

على مستوى آخر نجد مودجلياني وبرومبرج (1954) في نظرية دورة الحياة يحللون مسألة الاستهلاك والادخار على مدار حياة الأفراد. فالفرد يرغب في ضمان مستوى استهلاكي ثابت خلال حياته، ومن تم فهو يدخر قصد تكوين ثروة. هذه الأخيرة تزداد مع مرور الوقت بفعل تزايد دخل الفرد مع بقاء استهلاكه ثابتا. وتستعمل الثروة المجمعة لمواجهة استهلاك الفرد عندما يحال على التقاعد.

الفرع الأول: مرحلة ضعف المداخيل

وهي المرحلة التي تصادف عمر الشباب عند الإفراد. وخلال هذه الفترة يميل الأفراد إلى الاقتراض من أجل إشباع حاجاتهم المختلفة. وفي هذه المرحلة يتميز الأفراد بالتأثر بالموضات والعلامات التجارية (ملابس، أحذية)

الفرع الثاني: مرحلة تزايد المداخيل

خلال هذه المرحلة يكون الأفراد قد وصلوا إلى عمر أكبر واكتسبوا خبرة في مجال العمل، وهو ما يسمح لهم بتحسين مداخيلهم، وبالتالي فإنهم يميلون إلى ادخار جزء كبير من مداخيلهم من أجل تسديد الديون التي تراكمت عليهم خلال المرحلة الأولى من عمرهم وكذلك من أجل الاستعداد للمرحلة الثالثة، وهي مرحلة التقاعد.

الفرع الثالث: مرحلة استخدام المدخرات

خلال هذه المرحلة، التي توافق سن التقاعد، سيميل الأفراد إلى استعمال مدخراتهم التي كونوها خلال المرحلة الثانية قصد الإبقاء على مستوى معيشي معين. وخلال هذه المرحلة ينمو الدخل بمعدل متباطئ، لكن بالمقابل قد تقل مسؤولية الفرد نتيجة استقلال أبنائه. هذا الأمر ينطبق أكثر على العائلات في المجتمعات الغربية. وعموما نجد أن مستوى الادخار خلال هذه المرحلة يقل في وقت يميل فيه الميل الاستهلاكي إلى التزايد.

المطلب السادس: أثر براون (L'effet de cliquet de BROWN)

يرى براون (1982) أن الدخل المحقق في وقت مضى يمارس تأثيره على الاستهلاك الحالي للأفراد. فعندما يرتفع مستوى الاستهلاك نتيجة ارتفاع الدخل فإنه من الصعب أن يعود إلى الخلف في حالة انخفاض الدخل[160] (effet de cliquet ou effet crémaillère). في هذه الحالة يميل الأفراد إلى الأخذ من مدخراتهم أو اللجوء إلى الاقتراض. وفي حالة تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الدخل فإن الأفراد يبقون على استهلاكهم عند مستواه السابق مفضلين توجيه جزء من دخلهم الإضافي إلى الادخار. لكن هذا التصرف يكون مؤقتا، إذ في حالة انخفاض أو ارتفاع دائم في الدخل فإن الأفراد يميلون إلى تغيير تصرفاتهم الاستهلاكية.

[160] شبه براون مسألة الاستهلاك بجهاز ميكانيكي (دواليب الساعة مثلا) لا يمكن أن يعود للخلف، بل يتقدم دوما إلى الأمام.

الفصل العاشر:
الاستثمار

تقديم

يقوم الاستثمار على استخدام رأس المال لإنتاج السلع والخدمات وتوليد دخل في الوقت الحالي ومستقبلا، وهذا بما يسمح بتحسين الدخل الوطني وبالتالي تحسين متوسط الدخل الفردي من خلال توفير مناصب الشغل وتقليص مستوى البطالة.

إن دراسة موضوع الاستثمار تقتضي من جهة تناول العديد من المفاهيم ذات الصلة بالاستثمار، مثل أشكال الاستثمار وآثاره على رأس المال، وكذا أهمية الاستثمار والعوامل المحددة له وطرق تمويله.

من ناحية ثانية تقتضي دراسة الاستثمار إلى التعرف على مكانة هذه الوظيفة ضمن المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة

المبحث الأول:

عرض نظري لمفهوم الاستثمار

المطلب الأول: ماهية الاستثمار

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

الفقرة الأولى: زوايا تعريف الاستثمار

يمكن تعريف الاستثمار من زاوية اقتصادية، زاوية مالية وزاوية محاسبية.

أولا: التعريف الاقتصادي للاستثمار

يقصد بالاستثمار بالمعنى الاقتصادي كل استثمار من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد طاقة إنتاجية جديدة أو يساهم في توسيع طاقة إنتاجية قائمة. ومن تم يمكن تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه استخدام المؤسسة لمواردها المالية في الوقت الحالي لتوفير رأسمال ثابت (عوامل مادية إنتاجية وتجارية) بما يسمح برفع طاقتها الاقتصادية يرجى من ورائها تحقيق نتائج مستقبلية (ربح، زيادة حجم رأس المال).

هذا النوع من الاستثمار يشمل كل الاستثمارات الحقيقية (المادية) التي ترفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة والمجتمع.

ويشمل هذا النوع من الاستثمار كلا من الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت (الأصول المعمرة) والاستثمار في المخزون.

حيث يمثل رأس المال الثابت مختلف الأصول التي تسمح برفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة والمجتمع مع تعرضها للاهتلاك نتيجة استعمالها.

أما الاستثمار في المخزون فيتمثل في توفير مستلزمات الإنتاج المختلفة حتى لا تتوقف العملية الإنتاجية في المؤسسة، كما يشمل السلع التامة الصنع والسلع نصف المصنعة والموارد الأولية.

من ناحية ثالثة الاستثمار من المنظور الاقتصادي يشمل أيضا الاستثمار في رأس المال البشري من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للأفراد.

كما يشمل الاستثمار في المؤسسة إنفاق مبالغ مالية على الجانب التجاري (الدعاية والإشهار).

من ناحية أخرى تتولى الكثير من المؤسسات والمجتمع بصورة أوسع الاستثمار في مجال البحث والتطوير. وهذا بغرض تحسين القدرات الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية للمؤسسة والبلد في مواجهة بقية المنافسين.

هذا النوع الأخير من الاستثمار قد لا يرتبط بالمؤسسة ذاتها بل يأخذ شكل استثمار اجتماعي (الاستثمار في الجانب العسكري، الاستثمار في التعليم...) وهي استثمارات تساهم في الإنتاج بشكل غير مباشر.

ثانيا: التعريف المالي للاستثمار

من الناحية المالية يقصد بالاستثمار قيام جهة معينة بشراء أسهم وسندات من السوق المالي بغرض تحقيق أرباح. بالنسبة لكينز هذا الفعل لا يعتبره استثمارا لأنه يقوم فقط على نقل الملكية بين عدة أطراف دون يؤدي إلى زيادة رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ويتمثل الاستثمار المالي في استخدام المؤسسة لبعض أرباحها في شراء الأسهم والسندات، وهذا بغرض الحصول مستقبلا على عائد من الشركة التي أصدرت تلك الأصول المالية. .

إن مفهوم الاستثمار من منظور الإدارة المالية يتمثل في اكتساب الموجودات المالية، وذلك من خلال التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة (أسهم، سندات، ودائع ...). [2]

ثالثا: التعريف المحاسبي للاستثمار

الاستثمار من الناحية المحاسبية يتمثل في الممتلكات (التجهيزات، المعدات العقارات، الأصول المنقولة كالأوراق المالية)، التي تتوفر عليها المؤسسة والتي يكون بعضها قابل للاهتلاك.

الاستثمار خلال سنة معينة هو إنفاق لقيم مالية ناتجة عن مدخرات سابقة توجه لاقتناء عناصر إنتاجية تسمح بالحفاظ على القدرات الإنتاجية السابقة بما يضمن الحصول مستقبلا على نفس القيم المضافة التي كانت تحقق قبل القيام بالاستثمار الجديد، أو زيادة الطاقة الإنتاجية، من خلال توسيع حجم وفعالية عناصر الإنتاج المستعملة، بما يسمح برفع مستوى الإنتاج.

رابعا: الاستثمار من حيث أثره على رأسمال المجتمع

أ . الاستثمار الحقيقي

وهو يشمل كل استثمار يؤدي إلى اقتناء الآلات والمعدات والمصانع الجديدة، ويترتب عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. هذا المفهوم للاستثمار هو نفسه مفهوم الاستثمار المادي.

ب . الاستثمار الظاهري

هذا النوع من الاستثمار يترتب عليه تغير ملكية وسائل الإنتاج أو الأوراق المالية دون زيادة أو نقصان من وجهة نظر المجتمع. ونميز ضمن هذا المنظور للاستثمار ما بين:

ج . شراء أسهم وسندات سبق إصدارها

في مثل هذه الحالة تنتقل ملكية هذه الأصول من طرف لطرف دون تأثير على حجم رأس المال الكلي. هذا الوضع يختلف عن الاكتتاب في أسهم وسندات مصدرة لأول مرة، الذي يعتبر استثمارا حقيقيا لكونه يمثل إضافة لرأسمال المجتمع يمكن أن يوجه لتطوير قدرات المجتمع الإنتاجية.[161]

د . الاستثمار في الموجودات المستعملة

إن انتقال ملكية وسائل الإنتاج كانت موجودة من قبل، من طرف لآخر، تعتبر من قبيل الاستثمار الظاهري، لأنه استثمار لم يزد في الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

الفقرة الثانية: أهمية الاستثمار

تنبع أهمية الاستثمار من كونه يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات والبلد، كما يساهم الاستثمار في تعويض الأصول المهتلكة. وبالتالي فهو يعتبر عاملا محددا للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل وعنصرا مساعدا على توسيع التشغيل.

الفرع الثاني: أنواع وأشكال الاستثمار

---

[161] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 169.

الفقرة الأولى: أنواع الاستثمار بالنظر للجهة التي تقوم به

أولا: استثمار المؤسسات

تساهم المؤسسات بالجزء الأكبر من الاستثمار داخل البلد، وهذا نظرا لكونها عماد النشاط الاقتصادي. وللقيام بالعملية الإنتاجية تبدأ المؤسسة بشراء التجهيزات المختلفة الضرورية (الاستثمار الأولي)، وبعد ذلك تكون مطالبة بمواجهة اهتلاك رأسمالها بتعويض الجزء المهتلك منه. كما أن ضرورة تحقيق نمو إنتاجي ومواجهة منافسيها يحتمان عليها التوسع في عملية الاستثمار من خلال اقتناء معدات جديدة.

وتعتمد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مصادر داخلية وأخرى خارجية. يشمل التمويل الداخلي للمؤسسة كل من التمويل الذاتي (أرباح المؤسسة المدخرة) والتمويل عن طريق زيادة رأسمال المؤسسة (إصدار أسهم). أما التمويل الخارجي فيتمثل في مختلف القروض التي تحصل عليها المؤسسة في شكل قروض مصرفية وقروض سندية، هذا بالإضافة إلى المساعدات والهبات (أموال مفقودة) التي تحصل عليها من الجماعات المحلية والدولة للمؤسسات أو من جهات اخرى.

ثانيا: استثمار الأسر

يتكون هذا النوع من الاستثمار من بناء المنازل وأعمال الصيانة الكبرى التي تقوم بها الأسر. أما المشتريات الأخرى التي تقوم بها الأسر فتعتبر من الاستهلاك النهائي.

ثالثا: استثمار الإدارات

يمثل استثمار الإدارات نسبة معتبرة من النفقات العمومية، التي تهدف إلى تكوين رأسمال حقيقي جديد مثل الطرقات، الجسور، السدود، المستشفيات، المدارس، وسائل المواصلات ومحطات توليد الطاقة ... إلخ. . هذا النوع من الاستثمار يمول اعتمادا على فائض ميزانية الدولة أو اعتمادا على القروض التي تحصلها الحكومة من خلال إصدار سندات داخل الدولة أو في السوق المالية الدولية أو من المؤسسات والهيئات والحكومات الأجنبية، أو من المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فلإنشاء والتعمير.

الفقرة الثانية: أشكال الاستثمار: الاستثمار المادي والاستثمار غير المادي

نميز ضمن مفهوم الاستثمار ما بين عدة مفاهيم فرعية. كل مفهوم ينظر إلى مسألة الاستثمار من زاوية محددة.

أولا: الاستثمار المنتج (المادي) والاستثمار غير المادي

الاستثمار في معناه الواسع يشمل الاستثمار المادي وغير المادي(investissement matériel et investissement immatériel).

أ . الاستثمار المنتج (المادي)

الاستثمار المنتج، من منظور المحاسبة الوطنية، يتكون من مختلف الاستثمارات في رأس المال الثابت الذي تقوم به المؤسسات، دون حساب السكنات.

1 ـ معدل الاستثمار

يعبر معدل الاستثمار عن الجهد المبذول من طرف بلد ما في مجال الاستثمار. ويحسب معدل الاستثمار اعتمادا على الصيغة التالية:

معدل الاستثمار = (التكوين الخام لرأس المال الثابت ÷ الناتج الداخلي الخام)× 100

2 ـ أشكال الاستثمار من حيث أثره على رأس المال

لو افترضنا أننا في بداية عملية إنتاجية على مستوى المجتمع، فإن رأس المال المتاح عندئذ يتكون من مجموع رأس المال الثابت (التكوين الخام لرأس المال الثابت F.B.C.F) مضافا إليه المخزون. في نهاية السنة سيتعرض رأس المال الثابت إلى تناقص قيمته بفعل الاهتلاك الحقيقي والاهتلاك المعنوي. وعندها يتعين على المجتمع تعويض رأس المال المادي المهتلك، من خلال استثمار تعويضي، وكل ما زاد عن هذا الأخير اعتبر استثمارا صافيا.

بناء على ما سبق يمكن الخروج بالمفاهيم التالية:

1.2 ـ التكوين الخام لرأس المال الثابت (La formation brute de capital fixe (FBCF))

يعرف التكوين الخام لرأس المال الثابت بأنه مجموع الاستثمارات المنجزة في بلد ما خلال سنة كاملة. وهو يشمل:

ـ مجموع الاستثمارات المنتجة المحققة من طرف المؤسسات.

ـ الاستثمارات المنجزة من قبل الإدارات العمومية، والتي تأخذ شكل بناء مدارس عمومية، مستشفيات عمومية، طرق...

ـ المشتريات العقارية لقطاع العائلات واقتناء التجهيزات الجماعية التي لا توجه مباشرة لإنتاج منتجات أخرى.

والتكوين الخام لرأس المال الثابت يتكون من الاستثمار الصافي مضافا إليه اهتلاك رأس المال المعوض.

2.2 ـ الاستثمار الصافي (أو التكوين الصافي لرأس المال الثابت):

بطرح الاهتلاك من التكوين الخام لرأس المال الثابت نحصل على التكوين الصافي لرأس المال الثابت. والاستثمار الصافي يمثل الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة كمية رأس المال المستعمل، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية.

3.2 ـ الاستثمارات التعويضية

وهي الاستثمارات التي تؤدي إلى تعويض رأس المال المهتلك خلال عملية إنتاجية معينة.

4.2 . الاستثمار الإجمالي

هو مجموع الاستثمار التعويضي والاستثمار الصافي.

5.2 ـ الاستثمار الخام

هي التكوين الخام لرأس المال الثابت (F.B.C.F) المكمل من قبل تكوين المخزون.

3 ـ الاهتلاك: تعريفه وحسابه

1.3 ـ تعريف الاهتلاك

اهتلاك الاستثمار(Amortissements des investissements) هو تناقص (dépréciation) قيمة جهاز إنتاجي ما بفعل الاستعمال(Usure). كما قد يكون الاهتلاك معنويا أو تكنولوجيا (Obsolence) أي بمعنى تناقص قيمة الآلة في ظل المنافسة والاختراعات التكنولوجية، الأمر الذي يحتم تعويضها برأسمال أكثر تطورا يسمح بمواجهة المنافسة.

وقد يكون التدهور استثنائيا، حيث تشهد قيمة بعض الأراضي والمحلات التجارية وبعض القيم غير المادية تدهورا بسبب تغيير الطريق الذي يمر عبرها أو قريب منها.

يجب أن نشير إلى أن مفهوم الاهتلاك الفيزيائي والاهتلاك المعنوي لآلة ما يختلف عن مفهوم الاهتلاك المالي، الذي يمثل تسديدا لأموال مقترضة من أجل شراء الآلات.

هكذا يظهر الاهتلاك على أنه طريقة لتجديد الاستثمارات أي أن الهدف من حساب وتسجيل الاهتلاك هـ ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي وذلك بحجز مبالغ سنوية من الأرباح، أي تحميل كل دورة بالعبء العائد لها إلى أن تتم تغطية القيمة الأصلية للاستثمار المعني.

يعاب على هذه الفكرة الأخيرة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار التضخم، حيث قد يتعذر بالاعتماد على مبلغ الاهتلاك فقط، تعويض الاستثمار المهتلك باستثمار جديد.

2.3 ـ تقدير الاهتلاك

. العوامل التي تحكم اعتماد طريقة حساب الاهتلاك

باعتبار الاهتلاك يمثل عبء تتحمله المؤسسة ويترتب عنه تقلص أرباحها، لذا فهو يكون غير خاضع للضرائب. وتتولى مصالح الضرائب تحديد طرق حساب معدلات الاهتلاك وذلك وفق السياسة المتبعة. فالرغبة في تشجيع الاستثمار تؤدي بمصالح الضرائب إلى تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات الناشئة في بعض الأماكن، لذا يتم في هذه الحالة اعتماد طريقة الاهتلاك المتناقص، الذي بموجبه تكون نسبة الاهتلاك عالية في السنة الأولى من عمر المشروع، ثم تميل هذه النسبة إلى التناقص، في وقت يفترض أن تكون المؤسسة قد تمكنت من التحكم في العملية الإنتاجية والتأقلم مع ظروف السوق بما يسمح لها من تحقيق أرباح. في هذه الحالة الاهتلاك المعتمد هو اهتلاك محاسبي وليس اهتلاكا فعليا.

ويراعى عند حساب الاهتلاك تقدير عمر الاستثمار وتحديد الطريقة المعتمدة في الحساب. ويتم تحديد مدة الاستعمال تقريبيا. في الجزائر نجد أن مدة الاستعمال المتعارف عليها عمليا هي: العقارات (من 50 إلى 100 سنة)، العمارات الصناعية (من 20 إلى 50 سنة)، معدات وأدوات (10 سنوات)، معدات النقل (من 4 إلى 5 سنوات)، تجهيزات مكتب (10 سنوات).

طرق حساب الاهتلاك: هناك 4 طرق أساسية متبعة في حساب الاهتلاكات هي الاهتلاك الخطي أو (الثابت Amortissement linéaire ou constant)، الاهتلاك المتغير (Amortissement variable)، الاهتلاك المتناقص (Amortissement dégressif)، الاهتلاك المتزايد (Amortissement progressif).[162]

3.3 ـ أشكال الاهتلاك وطرق تقديره

ـ الاهتلاك خطي (ثابت)

حسب هذه الطريقة يوزع تدهور قيمة الاستثمار على سنوات عمره الإنتاجي بالتساوي (annuités égales)، أي أن قسط اهتلاك كل دورة يكون ثابتا ومساويا للقيمة الأصلية ÷ عدد السنوات.

ـ الاهتلاك متغير

هذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار استعمال الأصل، والذي يظهر من خلال الكيلومترات المقطوعة، عدد القطع المصنوعة، عدد ساعات العمل... إلخ.

ـ الاهتلاك المتناقص

تقوم هذه الطريقة على تضخيم قيمة الاهتلاك في السنوات الأولى من حياة المشروع، ثم تخفيض قيمة الاهتلاك تدريجيا.

ـ الاهتلاك المتزايد

هذه الطريقة هي عكس طريقة الاهتلاك المتناقص.

ب ـ الاستثمار غير المادي

وهو الاستثمار الذي يتم في مجالات البحث (المعرفة Le savoir)، التكوين (التحكم في المعرفة Le savoir faire)، القدرة على التنظيم (المناهج والبرمجيات méthode et logiciels) والإعلام (إشهار ودراسات السوق faire savoir).

هذا النوع من الاستثمار تفرضه الحاجة إلى تطوير المؤسسة في ظل المنافسة الحادة. كما أن نتائج مثل هذا الاستثمار لا يظهر في المدى القصير. وهي من وجهة نظر محاسبية تعتبر من الاستهلاكات الوسيطة التي لا يترتب عنها اهتلاك.

.

المطلب الثاني: مفهوم دالة الاستثمار والعوامل المحددة لها

الفرع الأول: مفهوم دالة الاستثمار

يقصد بدالة الاستثمار علاقة الارتباط العكسية التي تقوم بين مبالغ الاستثمار التي يرغب المستثمرون في توظيفها في مشروع استثماري ومعدلات الفائدة السائدة في السوق. فمعدل الفائدة يمثل تكلفة حصول الرأسماليين على رأس المال، إذ كلما ارتفع معدل الفائدة على الأموال المقترضة كلما قل إقبال المقترضين على طلب هذه القروض. وتمثل دالة الاستثمار بمنحنى ينزل من أعلى جهة اليسار إلى أسفل جهة اليمين.

[162] م. بوتين. مرجع سبق ذكره. ص 203

الفرع الثاني: محددات الاستثمار وتأثيراته

الفقرة الأولى: العوامل المحددة للاستثمار

يتوقف الفعل الاستثماري على جملة من العوامل، منها ما هو قابل للدراسة الكمية ومنها ما هو غير قابل للدراسة الكمية. عموما نجد أن منحنى الطلب على الاستثمار يتأثر بالعديد من العوامل، منها التطور الفني (التكنولوجي)، التوقعات المستقبلية بخصوص حالة النشاط الاقتصادي، حجم الطلب ونمو.

أولا: العوامل المؤثرة في الفعل الاستثماري غير القابلة للدراسة الكمية

يتأثر القرار الاستثماري بجملة من العوامل غير القابلة للقياس الكمي، مثل الشجاعة على المخاطرة، الموقف المبدئي من سعر الفائدة، المستوى الثقافي.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الفعل الاستثماري القابلة للدراسة الكمية

ضمن العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري والقابلة للدراسة الكمية نميز بين المتغيرات الداخلية (الأرباح المحققة في وقت مضى، عمليات الإنتاج...) والمتغيرات الخارجية (معدل الفائدة، الكفاية الحدية لرأس المال، أسعار السلع المنافسة، مستوى الدخل السياسات المالية والنقدية، التغيرات التكنولوجية، الاستقرار السياسي...)، وكذا المتغيرات الثقافية والتنظيمية (المستوى التعليمي داخل البلد، المستوى الثقافي والديني...).

إن الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات معرضة لعدم الاسترجاع بسبب المخاطر التي تحيط بالنشاط الاقتصادي. ونميز أساسا ضمن هذه المخاطر ما بين مستوى الطلب، معدل استغلال القدرات الإنتاجية، الأرباح، الوضعية المالية للمؤسسات ومعدلات الفوائد.

فالطلب على منتجات المؤسسات يعتبر محددا رئيسيا لقيام هذه المؤسسات بالاستثمار والإنتاج. فوجود طلب كاف هو الذي يدفع بالمؤسسات إلى الاستثمار في توسيع قدراتها الإنتاجية. ففي ظل ضعف استغلال القدرات الإنتاجية للمؤسسات فإن ارتفاع الطلب ليس كافيا لدفع هذه المؤسسات إلى مزيد من الاستثمار، هذا الأمر لا يتحقق إلا إذا ازداد الطلب بشكل يجعل الطاقات الإنتاجية المتاحة غير قادرة على مواجهة الطلب القائم. وفي حالة وجود طلب كاف فإن ذلك سيسمح للمؤسسات من تحقيق أرباح مشجعة. ومن تم يصبح البحث عن تحقيق المزيد من الأرباح دافعا لرفع مستوى الاستثمار. لأن تحقيق الأرباح سيوفر للمؤسسة موارد مالية تحفزها على الاستثمار. وبخصوص هذه المسألة نجد أن إقدام المؤسسة على الاستثمار يمكن أن يتم باللجوء إلى الاقتراض، لكن بشرط أن يكون معدل الربح المتوقع أعلى من معدل الفائدة على الأموال المقترضة.

أ ـ العوامل التي تحكم مساهمة رؤوس الأموال في عمليات الإنتاج

تتوقف مساهمة رأس المال في زيادة مستوى الإنتاج على الحجم المتاح من رأس المال وعلى كيفية استعماله (الكفاءة الإنتاجية).

1 ـ طرق تمويل الاستثمار

تمويل الاستثمار يتم اعتمادا على الإدخار المتحقق. هذا الإدخار يأخذ أشكالا مختلفة تتمثل في:

ـ التمويل الذاتي

ادخار المؤسسة واستعمالها لمدخراتها في تحقيق التمويل الذاتي

ـ التمويل البنكي

ادخار قطاع العائلات لدى البنوك. هذه الأخيرة تستعمل مواردها المالية لإقراض المؤسسات التي تكون في حاجة إلى تمويل بنكي.

ـ التمويل عن طريق السوق المالي

هنا تلجأ المؤسسات إلى السوق المالي وتصدر أسهما وسندات تسمح لها بالحصول على موارد مالية لممارسة نشاطها الاستثماري

2 ـ أثر كمية رأس المال على مستوى الاستثمار: كفاءة رأس المال

يعتبر توفر الادخار شرطا ضروريا لقيام الاستثمار. إلا أن وجود هذا الادخار لا يستلزم بالضرورة تحوله إلى استثمار ورأسمال جديد. وفي حالة تحول الادخار إلى رأسمال فإن ذلك لا يعني بالضرورة زيادة مستوى الإنتاج، لأن إنفاق هذه الأموال المدخرة قد تتم على مشاريع غير ناجحة أو يصرف في مجالات غير إنتاجية.

هذا الأمر يقود إلى الكلام عن الكفاءة الإنتاجية لرأس المال. هذه الكفاءة ترتبط بمسألة تحقيق التوزيع المتوازن لرؤوس الأموال. توازن أول يتحقق على المستوى الكلي من خلال ضمان التوزيع المتوازن ما بين القطاعات الإنتاجية. فالاستثمار في القطاع الصناعي مثلا يقتضي الاستثمار في توفير المواد الأولية سواء بإنتاجها محليا أو باستيرادها. أما على المستوى الجزئي فإن الأمر يقتضي تحقيق التوازن داخل القطاع الواحد. فمثلا إنتاج السيارات يتطلب تحقيق التوازن بين رأس المال الموجه لإنتاج المحركات وذلك الموجه لإنتاج الإطارات، والعجلات... إلخ. لأن عدم وجود مثل هذا التوازن سيقلل من كفاءة رأس المال في مجموعه. [163] من ناحية أخرى نجد أن تحقيق الكفاءة الإنتاجية داخل الوحدات الإنتاجية، من خلال تحديد نوعية الآلات ومجال استعمالها وكيفية استعمالها وصيانتها ... وزيادة على هذا يقتضي الاستعمال الفعال لرأس المال كفاءة إدارية وتوفر عوامل الإنتاج المختلفة.[164]

3 ـ أثر مضاعف الاستثمار

يسمح الاستثمار المحقق في مجال محدد بخلق حركية داخل الاقتصاد ككل. هذه الديناميكية تظهر في تنشيط قطاعات عديدة يترتب عنها توزيع مداخيل جديدة بشكل يوفر طلبا يحتاج إلى إشباع. وتتوقف قدرة أي نشاط على التأثير في محيطه على طبيعة هذا النشاط والارتباطات الأمامية والخلفية التي يقيمها مع القطاعات والمؤسسات التي يتعامل معها.

في هذا الصدد درس الاقتصادي الإنجليزي ر. ف. كان (R. F. Kahn) في سنة 1931 الآثار المترتبة عن تنفيذ برنامج للأشغال العمومية على مستوى التشغيل. وخرج من دراسته هذه بمفهوم مضاعف التشغيل (Le multiplicateur d'emploi) [165] الذي مفاده أن تنفيذ برامج الأشغال العمومية في بلد ما سيترتب عنه أثرا أوليا يظهر من خلال تلبية الطلب الصادر عن مؤسسات الأشغال العمومية. هذه الآثار ما تفتأ أن تتوسع عندما تستعمل المداخيل الموزعة بفعل هذا الأثر الأولي لتلبية طلبات صادرة عن أصحابها، وهي طلبات تلبى من طرف مؤسسات متعددة. وهكذا يشهد الاقتصاد ككل حيوية.

وإذا كان ر. ف. كان قد ركز على مضاعف التشغيل، فإن كينز ركز من ناحيته على مضاعف الاستثمار.

1.3 ـ آلية المضاعف

. المضاعف الساكن:

انطلاقا من معادلة التوازن : $Y = C(Y) + Io$ ..... (1)

فإننا نجد أن كل زيادة في الاستثمار قدرها ΔI ستولد زيادة في الاستهلاك قدرها ΔC. ويمكن كتابة معادلة التوازن الجديدة كما يلي: $Y + \Delta Y = C + \Delta C + Io + \Delta I$ ...(2)

بالاختصار نجد أن: $\Delta Y = \Delta C + \Delta I \Rightarrow \Delta I = \Delta Y - \Delta C$ ..... (3)

من المعادلة رقم (3) يمكن تعريف مضاعف الاستثمار (k)على أنه النسبة ما بين زيادة مستوى الإنتاج ومستوى الدخل ΔY والزيادة الأولية التي حدثت في الاستثمار (ΔI).

$$k = \Delta Y / \Delta I \quad \text{..... (4)}$$

بالتعويض عن قيمة (ΔI) في المعادلة رقم (4) نحصل على المعادلة التالية:

$$k = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C}$$

وبقسمة البسط والمقام على Y، نحصل على:

---

[163] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 172.

[164] عادل أحمد حشيش. أصول الاقتصاد السياسي. مرجع سبق ذكره. ص 172.

[165] Alain samuelson. Les grands courants de la pensée économique. Concepts de base et questions essentielles. O.P.U. Alger. 1985. P.P. 320 - 322.

$$\frac{\frac{\Delta Y}{\Delta Y}}{\frac{\Delta Y}{\Delta Y}-\frac{\Delta C}{\Delta Y}}=\frac{1}{1-\frac{\Delta C}{\Delta Y}}$$

وبما أن $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ تمثل الميل الحدي للاستهلاك، فإننا نحصل على العالقة التالية:

$$k=\frac{1}{1-C}=\frac{1}{1-pmc} \quad \text{.....(5)}$$

وانطلاقا من كون مجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستهلاك يساوي 1 (pmc + pms = 1) فإننا نستطيع التعبير عن المضاعف بالعلاقة التالية:

$$k=\frac{1}{s}=\frac{1}{pms} \quad \text{...(6)}$$

نلاحظ أن قيمة مضاعف الاستثمار تتغير طرديا بتغير الميل الحدي للاستهلاك (أي تتغير عكسيا بتغير الميل الحدي للادخار). فارتفاع الميل الحدي للاستهلاك يؤدي إلى ارتفاع مضاعف الاستثمار، وتوليد مداخيل جديدة.

ويمكن تقدير الدخول الإضافية المشتقة من الدخل الأول اعتمادا على العلاقة (4)، حيث

$k=\frac{\Delta Y}{\Delta I}$، ومنها نجد أن: $\Delta Y = k\Delta I$ ..... (7).

إن k يمثل العدد الذي يضرب في الاستثمار الإضافي لكي نحصل على الدخل الإضافي.

2.3 . التمثيل الديناميكي للمضاعف

في النقطة السابقة درسنا المضاعف في حالة سكون، بينما الواقع يتميز بالحركية، ويتم ذلك بفضل الترابط من بين النشاطات المختلفة.

نشير إلى أن المضاعف هو عبارة عن متتالية هندسية، حدها الأول 1 وأساسها c موجب وأقل من 1.

$$\sum \Delta Y = \Delta Y_1 + \Delta Y_2 + \Delta Y_3 + \ldots\ldots\ldots \Delta Y_n$$

مثال: إن تنفيذ استثمار أولي قدره 20.000 وحدة نقدية في فترة 1، وفي ظل افتراض ميل حدي للاستهلاك يساوي 70,،. فإنه سيكون له مضاعف استثمار معين يسمح بتوليد دخلا إضافيا.

الفترة	تغير النفقات	تغير الدخل ΔY	ادخار أو تسرب
1	20.000	20.000	6.000
2	14.000	14.000	4.200
3	9.800	9.800	2.940
مجموع n موجة	66.600	66.600	(ΔS) 19.980
تدفقات الادخار تمثل تسربات			

نشير إلى أننا اختصرنا حل التمرين في الجدول السابق بسبب طوله. واكتفينا بإعطاء النتيجة النهائية التي توصلنا إليه اعتمادا على العلاقة التالية: $\Delta Y = k\Delta I$

مضاعف الاستثمار يساوي:

$$K=\frac{1}{s}=\frac{1}{pms}$$

وبما أن الميل الحدي للادخار (pms) يساوي: 1 . الميل الحدي للاستهلاك =

0,30 = 0,70 . 1

إذن مضاعف الاستثمار هو : 1 ÷ 0,30 = 3,33

ومنه نجد أن: $\Delta Y = k\Delta I$

= 3,33 × 20.000 = 66600

معنى هذا مضاعف الاستثمار، حتى وإن كان نظريا، يبين إلى حد ما الأثر الإيجابي الذي يخلفه استثمار ما في محيطه، وهو الأثر الذي يظهر في تضاعف حجم المداخيل المتولدة عنه.

4 ـ أثر التطور الفني (التكنولوجي) على منحنى الطلب على الاستثمار

يسمح التطور التقني بتحسين فعالية التجهيزات وتقليل تكلفتها، الأمر الذي يحفز على القيام بالاستثمار ويؤدي بالتالي إلى انتقال منحنى الاستثمار إلى أعلى. في حين يؤدي التخلف الفني إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وانتقال منحنى الاستثمار إلى أسفل.

شكل رقم 15 :

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار

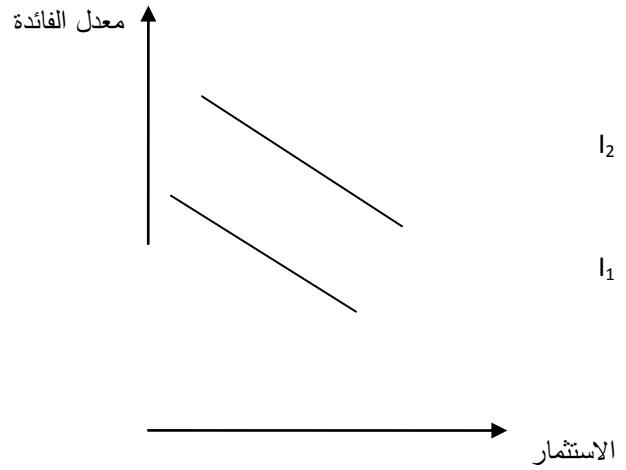

5 ـ أثر التوقعات المستقبلية على منحنى الطلب على الاستثمار

إذا توقع المستثمرون أن مستوى النشاط الاقتصادي سيكون جيدا فذاك يشجعهم على القيام بالاستثمار. أما إذا كان المستقبل غير واضح فإن ذلك يقلل من حماسهم الاستثماري. وبخصوص معدل الفائدة المتوقع فإنه يؤثر على مستوى الاستثمار الحالي. فإذا توقع المستثمر أن معدل الفائدة أقل من معدل الكفاية الحدية لرأس المال فإنه سيميل إلى تقليص استثماراته، الأمر الذي يجعل منحنى الاستثمار ينتقل إلى أسفل، وفي حالة التفاؤل فإن منحنى الاستثمار ينتقل إلى أعلى.

شكل رقم 16 :

العلاقة بين التوقعات المستقبلية بخصوص النشاط الاقتصادي ومستوى الاستثمار

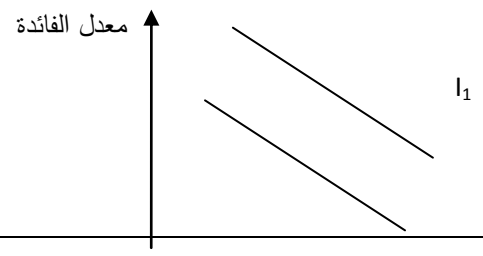

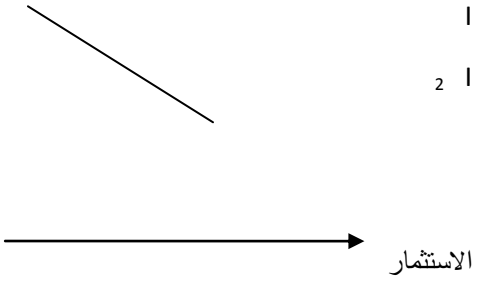

6 ـ أثر حجم الطلب ونموه على منحنى الطلب على الاستثمار

إن زيادة الطلب على السلع والخدمات المقدمة من طرف المستثمرين سيشجعهم على المزيد من الإنتاج والاستثمار، وبالتالي سينتقل منحنى الاستثمار إلى أعلى. وعند حدوث تراجع في الطلب على السلع والخدمات فإن ذلك لا يشجع المستثمرين على زيادة الاستثمار، بل قد يدفع بهم إلى تقليص حجم استثماراتهم بشكل يجعل منحنى الاستثمار ينتقل إلى أسفل.

شكل رقم 17:

العلاقة بين حجم الطلب على السلع والخدمات ومستوى الاستثمار

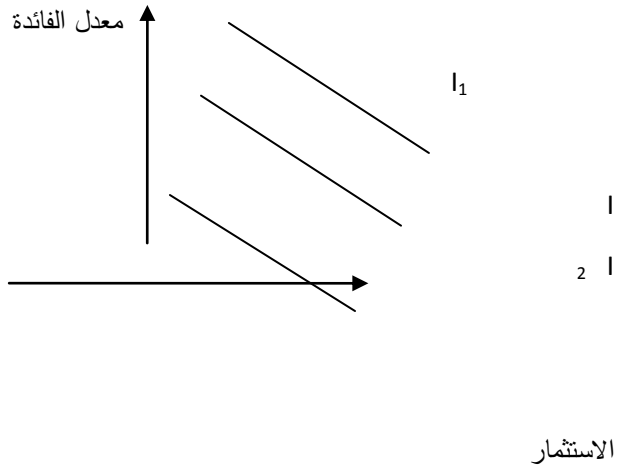

7 ـ أثر الضرائب على منحنى الطلب على الاستثمار

يؤدي تخفيض معدلات الضرائب على نشاط المؤسسات إلى تشجيع أصحابها على الاستثمار بشكل يؤدي إلى انتقال منحنى الاستثمار إلى أعلى. أما في حالة رفع معدلات الضرائب على النشاط الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى التأثير سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي، وهو ما يظهر من خلال انتقال منحنى الاستثمار إلى أسفل.

8 ـ أثر الحوافز على منحنى الطلب على الاستثمار

يمكن للدولة تشجيع المستثمرين على القيام بالاستثمارات من خلال منحهم تسهيلات ومساعدات. وهكذا سينتقل منحنى الاستثمار إلى الأعلى وفي حالة العكس فإن منحنى لاستثمار ينتقل إلى أسفل.

شكل رقم :

العلاقة بين الحوافز ومستوى الاستثمار

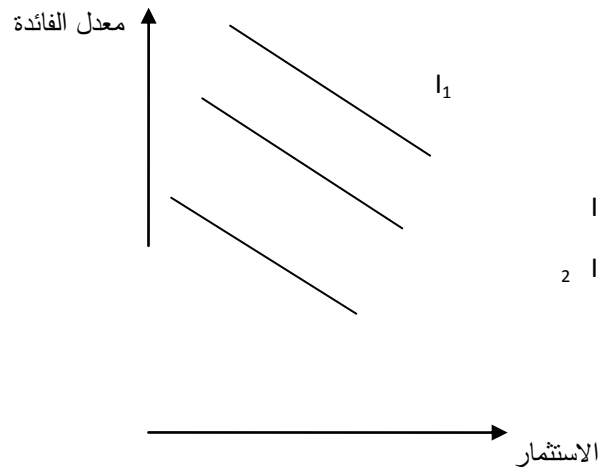

9 ـ أثر معدلات الفائدة الإسمية والحقيقية على منحنى الطلب على الاستثمار

يجب التمييز بين سع الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الإسمي.

أ ـ سعر الفائدة الإسمي

يقصد بسعر الفائدة الإسمي (I) السعر المعلن من طرف البنوك والذي يمكن نشره في وسائل الإعلام المختلفة.

ب ـ سعر الفائدة الحقيقي

سعر الفائدة الحقيقي(R) هو سعر الفائدة الإسمي مطروحا منه معدل التضخم

$R = I - F$ (معادلة فيشر)

شكل رقم 18 :

العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي ومستوى الاستثمار

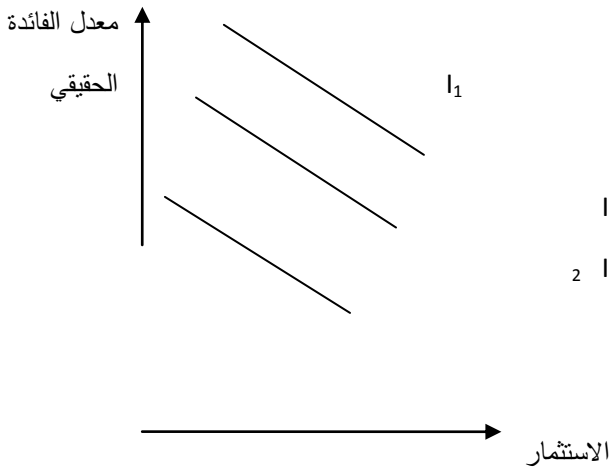

الفقرة الثانية: العلاقة بين النمو والاستثمار أو أثر الاستثمار على الطلب

يؤثر الاستثمار على معدل النمو الاقتصادي، وهذا بفعل تأثيره على كل من العرض والطلب.

يرى كينز أن الاستثمار يتحول إلى طلب على التجهيزات والمواد الأولية. هذا الطلب يأخذ طابعا مضاعفا، إذ أن الاستثمار الواحد يترتب عنه تحريك مجموعة من الطلبات. فالاستثمار الذي تقوم به مؤسسة ما ينتج عنه توزيع أجور على العمال. هذه الأجور يستعمل جزء منها في شراء السلع والخدمات، وهو ما يسمح للمؤسسات التي تبيع هذه المنتجات من تشغيل عمال من أجل إنتاج هذه السلع والخدمات، ويترتب عن ذلك توزيع أجور لهؤلاء العمال، الذين بدورهم يتولون صرف جزء منها في شراء سلع وخدمات توجه لتلبية حاجياتهم.

هذا الأثر المضاف للاستثمار سيكون أكبر كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا. هكذا نجد أن الاستثمار يمارس دورا محفزا للنمو الاقتصادي، وهذا من خلال رفع مستوى الطلب. من ناحية أخرى يساهم الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي بفضل زيادة العرض التي ينتجها.

المبحث الثالث:

دالة الاستثمار في المدارس الفكرية الاقتصادية

تناولت العديد من المدارس الفكرية مسألة الاستثمار. إلا أن كينز يعتبر أكبر المفكرين الذين اهتموا بمسألة الاستثمار. وسنعمل في ما يلي على إظهار مضمون النظرية الكينزية بخصوص الاستثمار.

المطلب الأول: الاستثمار من منظور المدرسة الكينزية: نظرية الكفاية الحدية لرأس المال

يرى كينز أن المستثمر يجري مقارنة بين العائد الصافي المتوقع تحقيقه من أصل استثماري طيلة حياة هذا الأصل ومعدل الفائدة في السوق وما يمكن أن يعود عليه من توظيف المبلغ المالي المقابل للاستثمار. بمعنى أن المستثمر الذي يستثمر في أصل معين يكون قد ضيع على نفسه فرصة بديلة تتمثل في المداخيل التي كان بإمكانه تحصيلها لو أودع مبلغ هذا الاستثمار في بنك مقابل معدل فائدة معين.

يقوم المستثمر بإجراء المقارنة بين معدل الفائدة على القروض ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال (معدل الخصم للعوائد الصافية المتوقع تحقيقها طيلة حياة الأصل الاستثماري (المشروع). وهنا سيكون أمام وضعين:

أولا: الأوضاع الاستثماري للمشروع

- الوضع الأول: القيام بالاستثمار

هذا الأمر يتحقق إذا كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال (معدل الغلات المتوقعة من الاستثمار) أكبر من معدل الفائدة على القروض.

ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال يمثل معدل الخصم المطبق على العوائد الصافية المتوقعة طيلة فترة حياة الأصل الاستثماري.

- الوضع الثاني: عدم القيام بالاستثمار

هذا الأمر يتحقق إذا كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال (MEC) أقل من معدل الفائدة على القروض.

ثانيا: دالة الاستثمار من منظور كينزي

$$I = f(i)$$

$$I = I_0 - \beta i$$

حيث β هي الميل الذي يعبر عن مدى استجابة الاستثمار إلى التغيرات التي تلحق بمعدل الفائدة.

الدالة أعلاه تشير إلى وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار، إذ كلما ارتفاع معدل الفائدة كلما قل الاستثمار. في هذه الحالة يكون منحنى الاستثمار ذو ميل سالب، وفي حالة تغير معدل الفائدة يتم التحرك على هذا المنحنى. أما في حالة ارتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال فإن منحنى الاستثمار سيتحرك جهة اليمين. أما إذا انخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال فإن منحنى الاستثمار سيتحرك جهة اليسار.

المطلب الثاني: نظرية المعجل البسيط

ترى نظرية المعجل البسيط أن الاستثمار يتوقف على مستوى الدخل. فكلما ازداد الدخل كلما مال الاستثمار إلى الزيادة. ويمكن قياس ذلك اعتمادا على العلاقة التالية:

$$I = \Delta Y$$

$$\Delta Y = Y -- Y_{-1}$$

هذه النظرية، على عكس نظرية كينز، لا ترى أن معدل الفائدة يؤثر في الاستثمار بالشكل الذي قال به كينز، بل أن التغير في الدخل يعتبر عاملا مؤثرا في مستوى الاستثمار.

فارتفاع مستوى الدخل يشجع المستثمرين على القيام بالاستثمار ويزيد الاستثمار، والعكس صحيح.

ويعرف صافي الاستثمار بأنه الإضافة التي تحصل في رأسمال المجتمع، وهو يساوي:

$$NI = \Delta K$$
$$\Delta K = K - K_{-1}$$

$$K = \nu Y$$

حيث تمثل معامل رأس المال ـ الناتج، والذي يسمح بالحصول على مقدار رأس المال الذي يسمح بزيادة مستوى الإنتاج بوحدة كمية واحدة.

وبافتراض حصول تغيرات في حجم رأس المال فإننا نحصل على العلاقة التالية:

$$K - K_{-1} = \nu Y - \nu Y_{-1}$$
$$K - K_{-1} = \nu (Y - Y_{-1})$$
$$\Delta K = \nu \Delta Y$$

وباعتبار $\Delta K = I$

فإن دالة معجل الاستثمار ستكون كالتالي: $I = \nu \Delta Y$

هذه الدالة تسمح بالقول أن حجم الاستثمار يتحدد بالتغيرات التي تحصل في الناتج (الدخل) الوطني. ففي حالة زيادة الدخل الوطني فإن مستوى الاستثمار سيرتفع. أما إذا افترضنا أن الدخل بقي على حاله دون أدنى تغير فإن الاستثمار بدوره لن يتغير. فهذا هو منطق دالة المعجل، حيث يحدث الاستثمار بسبب تسارع (تعجل) الناتج الوطني (الدخل الوطني).

ـ ويفترض المعجل البسيط ضمنيا أن الرصيد الأمثل لرأس المال *K يتم تحقيقه دائما في نهاية كل فترة زمنية، أي أن $K = K^*$، وهو أمر قد لا يتحقق في الواقع.

المطلب الثالث: نظرية المعجل المرن

الفرع الأول: تعريف نظرية المعجل المرن

ترى نظرية المعجل المرن أنه في بداية كل فترة يتوفر المشروع على رصيد من رأس المال باقي من الفترات السابقة. كما تشير هذه النظرية إلى أن حجم الاستثمار الحالي يعتمد على الفرق بين الرصيد الأمثل لرأس المال (الحجم المراد تحقيقه من رأس المال في الفترة الحالية) والرصيد المتوفر من الفترة السابقة.

$$I = K^* - K_{-1}$$

الفرع الثاني: العوامل المحددة للرصيد الأمثل لرأس المال

يتأثر الرصيد الأمثل لرأس المال بجملة من العوامل، هي:

- زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن تم يزداد حجم رأس المال المرغوب. وهي نفس الفكرة الموجودة في نظرية المعجل البسيط.

- يتأثر رصيد رأس المال المرغوب فيه بتكلفة عناصر الإنتاج (أجر العامل، معدل الفائدة كسعر لرأس المال). فارتفاع أجر العامل يدفع بالمستثمر إلى تعويضه برأس المال إن كان أرخص من أجر العمل، وبالتالي يرتفع حجم رأس المال المرغوب.

- ارتفاع معدل الفائدة على القروض يعني ارتفاع تكلفة الاستثمار بشكل يؤدي إلى تقليص لاستثمار، ومن تم يقل رأس المال المرغوب فيه.

مما سبق يتبين أن رصيد رأس المال الأمثل يرتبط بعلاقة طردية مع الدخل والأجور وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة.

$$K^* = f(Y, W, i)$$
$$K^* = \varphi \frac{W}{i} Y$$

حيث ϕ تمثل استجابة رصيد رأس المال الأمثل لتغيرات لكلمن الدخل، الأجر وسعر الفائدة. بتعويض رأس المال الأمثل في دالة الاستثمار الواردة أعلاه نحصل على دالة طلب من النوع

$$I = \varphi \frac{W}{i} Y - K_{-1}$$

تشير هذه الدالة إلى أن الاستثمار يرتبط بعلاقة طردية مع كل من الدخل والأجور وعلاقة عكسية مع سعر الفائدة. لكن توجد هناك عوائق تقنية لا تسمح للمستثمر بتغطية كل الفرق بين الرصيد الأمثل من رأس المال والرصيد المتوفر فعليا والمتبقي من الفترة السابقة، وعوضاً عن ذلك تُغطى نسبة من الفرق تقاس بـ λ لتصبح دالة استثمار المعجل المرن كما يلي:

$$I = \lambda(K^* - K_{-1})$$
$$I = \lambda(\varphi \frac{W}{i} Y - K_{-1})$$

حيث أن قيمة λ تزيد أو تساوي الواحد وتقل أو تساوي الواحد

ونستخلص أن نظرية المعجل المرن تعتمد على زيادة مستوى الدخل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الدولة لمعدلات الضرائب على أرباح المؤسسات.

المطلب الرابع: نظرية التمويل الذاتي

ترى نظرية التمويل الذاتي أن حجم رأس المال الأمثل وبالتالي حجم الاستثمار يتوقف على حجم الأرباح المتوقع تحقيقها. والمستثمر يبني توقعاته على الأرباح التي حققها في وقت مضى وفي الوقت الحالي. ومن تم يمكن القول أن حجم الاستثمار الحالي يتحدد بحجم الأرباح الحالية.

ومن وجهة نظر أصحاب هذه النظرية فإن المنشأة تكون أمام عدة خيارات تمويلية. فإما أن تمول نفسها بنفسها اعتمادا على أرباحها غير الموزعة، أو أنها تلجأ إلى الاقتراض أو تلجأ إلى البورصة بطرح أسهمها وسنداتها للاكتتاب العام. إلا أن المؤسسة تفضل التمويل الذاتي على التمويل الخارجي الذي يعتبر مقيدا مكلفا للمؤسسة.

وحتى تتمكن المؤسسة من الاعتماد على التمويل الذاتي لا بد لها من تحقيق أرباح معتبرة. هذا الأمر يمكن أن يتحقق بمساعدة الدولة التي تطبق معدلات ضريبية منخفضة على أرباح المؤسسات أو حتى إعفائها من تلك الضرائب خلال فترات محددة.

نلاحظ أن نظرية التمويل الذاتي تقوم على فكرة رئيسية هي زيادة الأرباح من أجل زيادة الاستثمار.

المراجع

~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~
~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~~

مراجع باللغة العربية

ـ العلي و.ع. ، الإنتاجية: مفهومها، قياسها، العوامل المؤثرة فيها. بيروت. دار الطليعة. الطبعة الأولى. 1983.

ـ المحجوب رفعت. الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. دار النهضة العربية. القاهرة. 1968.

ـ المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. مطبعة الاتحاد العربي للحديد والصلب، الجزائر، مارس 1983.

ـ النجار عبد الهادي ، الإسلام والاقتصاد. دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت. العدد 63، مارس 1983

ـ الكفري مصطفى محمد العبد الله ، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة دمشق، 2000 . 2001.

ـ باقر الصدر محمد. اقتصادنا. دراسة موضوعية تتناول بالنقد والبحث المذاهب الاقتصادية للماركسية والرأسمالية والإسلام في أسسها الفكرية وتفاصيلها. دار الكتاب اللبناني. بيروت. لبنان. 1982.

ـ بوبوف يوري ، دراسات في الاقتصاد السياسي، الإمبريالية والبلدان النامية، دار التقدم، موسكو 1984

ـ بساطة محمد نديم. الاقتصاد السياسي. جامعة حلب. كلية التجارة. الطبعة الأولى. 1965.

ـ جريجوري بول وروبرت ستيوارت . النظم الاقتصادية المقارنة . ترجمة الدكتور طه عبد الله منصور . دار المريخ للنشر 1994.

ـ جامع أحمد . علم الاقتصاد . دار النهضة العربية، القاهرة 1995.

ـ حاتم سامي عفيف . الخبرة الدولية في الخصخصة عام 1995.

ـ حشيش عادل أحمد. مبادئ الاقتصاد السياسي. دار النهضة العربية، بيروت. 1974.

ـ دويدار محمد حامد ، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد السياسي. تاريخ علم الاقتصاد السياسي. الاقتصاد السياسي والرأسمالية. الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1989.

ـ لانكه أوسكار. الاقتصاد السياسي. الجزء الأول. الطبعة الثالثة. دار الطليعة، بيروت، 1978.

ـ نيكيتين. أسس الاقتصاد السياسي، دار التقدم، موسكو، 1964.

ـ قريصة صبحي تادرس ، مصطفى رشدي شيحة، مدحت محمد العقاد، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية.

ـ ولعلو فتح الله ، الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية. السلسلة الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981

ـ سفر إسماعيل ، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية. مطبعة دار الكتاب، دمشق، 1988 . 1989.

ـ محمد عبد الشفيع، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد. دار الوحدة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1981،

ـ صبحي وحيدة، في أصول المسألة المصرية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1950.

ـ عمرو محي الدين، د. عبد الرحمن يسري أحمد. مبادئ علم الاقتصاد. دار النهضة العربية. بيروت. 1974 .

ـ عصمت سيف الدولة، نظرية الثورة العربية. الأسس. جدل الإنسان، الحرية أولا... وأخيرا. دار المسيرة بيروت، الطبعة الأولى، 1979.

مراجع باللغة الفرنسية

¨ Barre Raymond . Economie politique. Tome 1. Edition P.U.F. Paris, 1963.

¨ Clerc Denis, Economie politique générale. Les cahiers de la formation administrative. Edité par la direction générale de la fonction publique. Ministère de l'intérieur. Alger. 1976.-- Critique de la pyramide de Maslow - AgoraVox le média citoyen. *www.agoravox.fr › Tribune Libre*

¨ Denis Henri, Histoire de la pensée économique. P.U.F.

¨ Dufort G. et A. Gouault, Economie générale. Classe de première. Série Foucher. Les éditions Fouchers. Paris. 1982.

¨ Doujon Jean Pierre, Histoire des faits économiques et sociaux. Une analyse par les modes de production. O.P.U. Alger.1993.

¨ Guiton Henri, Daniel Vitry. Economie politique. Tome 1. 12 éme édition. Dalloz. 1978.

-- Joël de Rosnay. La macroscope, vers une vision globale, le seuil, 1975

¨ Hubert Richardot et Bernard Schnapper, Histoire des faits économiques jusqu'à la fin du XVIII e siècle. Précis Dalloz, Troisième édition, 1971

¨ Longatte Jean et Pascale Vanhove. Economie générale. Edition Dunod, Paris 2001.

¨ Lorriaux Jean Pierre , Economie politique contemporaine.

¨ Malinvaud Edmond. Initiation à la comptabilité nationale.

¨ Pirou. G. Introduction à l'étude de l'économie politique.

¨ Serageldine Fouad. Introduction à l'économie politique. Editions les Valangines. 2008